بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم التاريخ

السياسة البريطانية وأثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان ١٨٩٩ ــ ١٩٥٦م

(The British Policy and its Effects on the Creation of Southern Sudan Problem 1899 – 1956)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إعداد الطالب :

جوهر موسى النهار مهيدات

إشراف

الأستاذ الدكتور : احمد الجوارنة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه فلسفة في

تخصص التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة اليرموك

٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم التاريخ

السياسة البريطانية وأثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان ١٨٩٩ ـ ١٩٥٦م

(The British Policy and its Effects on the Creation of Southern Sudan Problem 1899 – 1956)

إعداد الطالب :

جوهر موسى النهار مهيدات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه فلسفة في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة اليرموك .

لجنة المناقشة :

الأستاذ الدكتور احمد محمد الجوارنة ....رئيساً ومشرفاً .

الأستاذ الدكتور علي مفلح محافظة ....عضواً .

الأستاذ الدكتور محمد رجائي سليم ريان ....عضواً .

الأستاذ الدكتور حسين القهواتي ....عضواً .

الدكتور وليد صبحي العريض ....عضواً .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس المحتويات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"الإهداء"

إلى روح والدي

إلى والدتي رمز الحب والعطاء

إلى زوجتي الغالية رمز الوفاء

إلى أشقائي وشقيقاتي حباً وتقديراً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

أما وقد انعم الله علي إذ منحني القوة والعزم لانجاز هذه الدراسة فان الوفاء يحتم علي التقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في إخراج هذه الدراسة بصورتها الحالية ، وفي مقدمتهم الإخوة العاملين في دار الوثائق القومية في الخرطوم ، ممثلين برئيس الدار الدكتور محمد صالح كرار والأستاذ عوض ، لما قدماه لي من عون في الوصول إلى الوثائق والسماح بتصوير بعضها ، كما أتقدم بالشكر إلى الإخوة العاملين في مكتبة السودان في جامعة الخرطوم على ما بذلوه من مساعدة في وصول الباحث إلى الوثائق والمصادر المحفوظة في مكتبة الجامعة واخص بالذكر الأستاذ عباس .

كما يحتم علي الواجب التقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم مدير دار الوثائق سابقاً ، ومن لهم حق الشكر عليّ الإخوة العاملين في مركز حفظ الوثائق في عابدين بجمهورية مصر العربية ، والعاملين في مكتبات جامعة القاهرة والجامعة الأردنية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المختصرات المستخدمة في الدراسة

أولاً : العربية	
ص	الصفحة
ج	الجزء
ع	العدد
مج	مجلد
د.م	دون مكان نشر
د.ن	دون ناشر
د.ت	دون تاريخ نشر
ثانياً : الأجنبية	
Vol	Volume .
P	Page .
Ibid.,	Ibidem (on the Same Place) .
P.R.O	Public Record Office .
F.O	Foreign Office .
W.O	War Office .
C.B	Cabinet Paper .
C.I.D	Cairo Intelligence Department .
I.R.E	Intelligence Report Egypt .
S.I.R	Sudan Intelligence Report .
R.sh	The Road to Shaykan .
S.N.R	Sudan Notes and Records .
E.U.E.R	Equatoria Under Egyptian Rule .
G.G.C	Governor General Cancil .
C.S	Civil Secretary .
B.G.P	Bahr Al – Ghazal Province .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة :

لا تـزال العديـد مـن دول العـالم الـثالث حتى أيامنا الحاضرة تعاني من العديد من المـشكلات التـي خلفتها التركة الاستعمارية ، سواء كانت تلك المشكلات داخل الدولة نفسها بتشجيع الحركات الانفصالية داخلها ، أو بخلق مشكلات حدودية بين الدول المجاورة لبعضها ، والحقيقة أن السياسة الاستعمارية البريطانية برعت خلال فترة الاستعمار الحديث بخلق تلك المـشكلات وخاصة في منطقتنا العربية ، ويعتبر السودان الحديث نموذجاً بارزاً على ذالك ، فقـبل مبارحة بريطانيا السودان في أول كانون ثاني (يناير) ١٩٥٦م عملت على خلق مشكلة الجنوب السوداني ، تلك المشكلة التي لا يزال يعاني منها السودان حتى أيامنا الحاضرة ، مع احتمالـية انفجارهـا في أي وقت ، والتي كما ذكر مدير دائرة الوثائق القومية في الخرطوم محمد صالح كرار أجهدت الحكومة السودانية مالياً وبشرياً مما أثر على القطاعات التنموية في السودان .

هذه المشكلة لم تكن وليدة ظروف طارئة ، إنما ساهمت في خلقها سلسلة من الظروف تمثلت بالاختلاف البيئي والبشري واللغوي والديني بين الشمال والجنوب ، واستغلال السياسة البريطانية لتلك الظروف لخلق كيان مستقل ومتمتع بمواصفات متميزة عن الجزء الشمالي من الـسودان ، كمـا أن هذه السياسة لم تكن محددة بفترة زمنية معينة ، فقد برزت قبل احتلال بريطانيا للسودان عام ١٨٩٩م خلال فترة الحكم المصري والمهدي ، ولكن احتلالها للسودان جعل سياستها في الجنوب تتخذ شكل التطبيق والتنظيم والمتابعة والبحث والدراسة ، واللجوء إلـى الـسياسة البديلة ، حتى إذا ما حصل السودان على استقلاله أصبح ذلك الكيان و التنظيم واقعاً مكرساً على الساحة السودانية التي ورثت ذلك العبء الثقيل .

هذا وتحاول الدراسة المحددة بين عامي ١٨٩٩م وهو بداية الحكم الثنائي البريطاني – المـصري للـسودان ، وعام ١٩٥٦م الذي حصل فيه السودان على استقلاله ، الإجابة على الأسئلة التالية :

١. ما هي الدوافع التي حفزت بريطانيا على خلق مشكلة الجنوب ؟
٢. وما هي الأساليب التي اتبعتها الحكومة البريطانية في تنفيذ سياستها ؟
٣. ولماذا تغيرت سياسة الحكومة البريطانية تجاه الجنوب خلال الدراسة ؟
٤. والـى أي مـدى نجحت تلك السياسة من حيث القبول أو الرفض لها من قبل منفذي تلك السياسة من الموظفين البريطانيين أو أهالي الجنوب ؟.

وجاء البحث في هذا الموضوع بسبب ، أهمية فترة الدراسة في تاريخ السودان الحديث والمعاصـر ، ومـا للمـشكلة مـن تأثير كبير على العلاقات السودانية البريطانية من جهة

© Arabic Digital Library Yarmouk University

والمصرية من جهة أخرى والتي كانت سبباً رئيسياً في القضاء على مبدأ وحدة وادي النيل ، وذلك من خلال رغبة بريطانيا في إنهاء الوجود المصري في السودان وترك السودان وحده يتصارع داخليا بين الشمال والجنوب ، هذا إضافة إلى رغبة الباحث وضع كتاب جديد حول المشكلة ومدى تأثيرها على السودان وعلاقاته مع الدول المجاورة .

جاءت الدراسة في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة ، تناول التمهيد الحديث عن جنوب السودان من حيث حدوده مع الدول المجاورة وأثرها على وضع الإقليم ، كما تطرق بشيء من الإيجاز للحديث عن السكان واللغة والدين ، أما الفصل الأول فتحدث عن جنوب السودان خلال فترة الحكم المصري والمهدي١٨٢٠ـ١٨٩٩م ، وبينت الدراسة أن الحكومة البريطانية أخذت تفكر في أمر الجنوب منذ تلك الفترة المبكرة ، من خلال تشجيع الرحلات الكشفية والجغرافية الفردية وجهود الجمعية الجغرافية البريطانية ، وتوكيل نفسها بمحاربة تجارة الرقيق لتبرير توغلها في جنوب السودان ، إضافة إلى إرسال المبشرين إلى أوغندا ومنها إلى جنوب السودان لتمهيد السيطرة البريطانية على جنوب السودان وإبعاد الأطماع الأوروبية عن منابع النيل ، والتي أدت بمجملها إلى احتلال بريطانيا للسودان بالمشاركة مادياً وعسكرياً مع مصر لتسوغ لنفسها الحق في حكم السودان ابتداءً من عام ١٨٩٩م .

وتناول الفصل الثاني ، جهود بريطانيا في التمهيد لجعل الجنوب كياناً منفصلاً عن بقية أجزاء السودان ، من حيث العمل على إخضاعه عسكرياً بالقضاء على التمردات والمنازعات القبلية ، ثم الشروع بتطبيق السياسة الجنوبية وما صاحبها من تشجيع النشاط التبشيري الكاثوليكي والبروتستانتي ، والحث على استخدام اللغة الانجليزية وتقسيم الجنوب إلى مناطق نفوذ خاصة بالإرساليات التبشيرية ، مع تقديم بعض الدعم المادي والمعنوي لتمكين تلك الإرساليات من القيام بمهامها وخاصة في مجال التعليم .

وتحدث الفصل الثالث عن التطبيقات العملية للسياسة الجنوبية الانفصالية ، وذلك بإقامة الإدارة المحلية المستندة على اللامركزية ومحاكم الرؤساء ، ثم باستبعاد كل تأثير عربي إسلامي عن الجنوب ، من تجار وموظفين شماليين والسعي إلى القضاء على استخدام اللغة العربية والأزياء العربية ، مع تشجيع الأخذ باللغة الانجليزية واللهجات المحلية وتكريس ذلك من خلال المناهج والأساليب التعليمية .

وتناول الفصل الرابع التخلي عن سياسة فصل الجنوب وإعادته إلى الاتحاد مع الشمال المسلم ، واستبعاده اتحاده مع أوغندا أو شرق أفريقيا ، وتمثلت مظاهر هذه السياسة بجهود السكرتير الإداري روبرتسون ومؤتمر إدارة السودان ومؤتمر جوبا والتي قررت بمجملها التخلي عن سياسة الفصل ، بإقامة جمعية تشريعية واحدة للشمال والجنوب ، ولكن هذه

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الجمعية كما بينت الدراسة كانت عامل قلق مركب بين الشمال والجنوب من حيث إثارتها لقضيتي الحكم الذاتي والتعليم ، والتي انتهت بحل الجمعية وحصول السودان على الحكم الذاتي في شباط (فبراير) ١٩٥٣م ، ولكن فترة الحكم الذاتي وبعكس ما كان متوقعاً منها بزيادة الوحدة الوطنية السودانية ، كانت عامل شك وريبة عند الجنوبيين تجاه نوايا الشماليين والذي عبروا عنه بتمرد آب (أغسطس) ١٩٥٥م ، وتحمل السودان المستقل فيما بعد ذلك العبء الاستعماري الثقيل .

وتأتي أهمية الموضوع أنه يعتمد على بعض المصادر الأصلية وخاصة الوثائق غير المنشورة والتي تمثلت بما يلي :

ـ الوثائق العربية غير المنشورة .

وهي الوثائق التي تخص فترة الحكم المصري والمهدي والثنائي ، ومحفوظة في عابدين في مصر ودار الوثائق القومية ومكتبة السودان في الخرطوم ، وتمثلت في الأوامر والتعليمات المتبادلة بين الخديو إسماعيل وحكام المديرية الاستوائية ، ووثائق المهدي ومنشوراته المتبادلة مع غوردون ، ومحاضر الجمعية التشريعية التي أسست عام ١٩٤٨م ، وتعود أهميتها إلى أنها تبرز وجهة النظر المصرية والسودانية فيما يخص جنوب السودان ، وقد استخدم معظم هذه الوثائق في الفصلين الأول والرابع .

ـ الوثائق الأجنبية غير المنشورة :

وهي أهم المصادر الأولية التي اعتمدت عليها الدراسة ، وهي محفوظة في دار الوثائق القومية ومكتبة السودان في الخرطوم ، وقد حصل الباحث على بعض النسخ المصورة عنها ، لأن تعليمات دار الوثائق القومية لا تجيز تصوير كثير من الوثائق ، وإن أجازت ذلك يكون التصوير لجزء من تلك الوثائق ، ولذلك اضطر الباحث إلى الحصول على ملخصات عن تلك الوثائق التي تدخل في صلب موضوع الدراسة وتمثلت هذه الوثائق بما يلي :

ـ أوراق مجلس الوزراء البريطاني . C.B(Cabinet Paper)

وهي عبارة عن مذكرات توضح وجهة النظر البريطانية في السودان خلال فترة حكم المهدي ، وقد استخدمت بشكل أساسي في بيان سياسة الإخلاء ثم الاسترجاع للسودان في أواخر القرن التاسع عشر .

ـ وثائق وزارة الخارجية البريطانية .

F.O (Foreign Office) .

وهي مراسلات وبرقيات ومذكرات متبادلة بين وزارة الخارجية البريطانية ومعتمديها في القاهرة ، وتأتي أهمية هذه الوثائق من كونها ترصد وتفصل الأحداث في السودان خلال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فتـــرات الحكـــم المصري والمهدي والاتفاق الثنائي ، وجاء استخدام هذه الوثائق موزعاً على كافة أجزاء الدراسة .

ـ تقارير استخبارات الجيش المصري .

I.R.E (Intelligence Reports Egypt) .

وهي تقارير صادرة عن إدارة استخبارات الجيش المصـــري التي أنـــشأها ونـــجـــت (Wingat) عـــام ١٨٩٢م ، ويـــبلغ عددها ٥٩ تقريراً ومحفوظة في دار الوثائق القومية في الخــرطوم وقـــد اســـتخدم الباحث معظمها في الدراسة قبل قيام الحكم الثنائي ، واهتمت تلك التقاريـــر بجمـــع المعلـــومات عما يجري في السودان وخاصة أيام الخليفة عبد الله التعايشي والتـــنافس الأوروبـــــي على منابع النيل ، ويحوي كل تقرير على معلومات هامة عن جميع مناطق السودان وخاصة الجنـــوبية ، إضافة إلى احتوائها على بعض الملاحق الهامة التي قد تكون مذكرات أو رسائل أو برقيات .

ـ تقارير إستخبارات الجيش السوداني .

S.I.R (Sudan Intelligence Reports) .

وتـــبدأ هـــذه التقاريـــر بالتقريـــر رقم ٦٠ ، فهي بذلك مكملة لتقارير مخابرات الجيش المصري السالفة الذكر ، وهذه التقارير لم تكن في البداية منظمة ولكن اعتباراً من شهر آذار (مـــارس) ١٩٠٠م أصبحت تصدر كل شهر ، وهي تحوي كل ما كان يصل المخابرات عن أحوال السودان ، بحيث يشتمل التقرير على صفحات قليلة ومقسمة إلى عناوين جانبية توضح مـــضمونها ، وعادةً ما تبدأ هذه التقارير بكلمة عن أحوال السودان العامة ، ثم تبدأ بالعناوين الجانبـــية ومـــا يحدث في المديريات ، واغلب التقارير التي حصل عليها الباحث تحوي على ملاحق عبارة عن مراسلات وبرقيات متداولة بين الإدارة البريطانية وموظفيها في السودان ، وكانت هذه التقارير تقدم من إدارة المخابرات إلى الحاكم العام في السودان الذي بدوره يرفعها إلـــى وزارة الحـــربية البريطانية ، وقد استخدم الباحث هذه التقارير في التعرف على أحوال المديريات الجنوبية خلال فترة الدراسة .

ـ التقارير السنوية .

Annual Reports .

وهي ليست من وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، وتوجد على ثلاثة أصناف وجميعها محفـــوظة في دار الوثائق القومية في الخرطوم ، الأول ويقدمه المعتمد البريطاني في القاهرة إلـــى وزير الخارجية البريطانية ، ويعتمد هذا النوع من التقارير على المعلومات الواردة من الخرطوم ، ولكن الباحث لم يستطع الحصول على أي نسخة من هذه التقارير لعدم السماح له بتـــصويرها من قبل إدارة دار الوثائق القومية ، فاكتفى بالاطلاع عليها واخذ ما يهم موضوع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدراسة ، أما الصنف الثاني فكان يقدمه حاكم عام السودان إلى المعتمد البريطاني في القاهرة ، وتستمد هذه التقارير معلوماتها من تقارير حكام المديريات إلى السكرتير الإداري ، وقد استطاع الباحث الحصول على أجزاء منها واستخدامها ضمن موضوعات الدراسة في الفصلين الثاني والثالث ، وأما الصنف الثالث فهي تقارير حكام المديريات وقد اطلع الباحث على عدد منها فيما يخص المديريات الجنوبية وخاصة خلال الفترة المبكرة من الحكم الثنائي .

ـ محفوظات مكتب السكرتير الإداري .
C.S(Civil Secretary Office)

وهي محفوظة في دار الوثائق القومية ومعظمها نشر في العديد من المراجع المعاصرة ، وتمثل هذه المحفوظات الخطابات المتبادلة بين السكرتير الإداري ومديري المديريات الجنوبية ومفتشي مراكزهم ، فيما يخص تطبيق السياسة الجنوبية أولاً ثم التخلي عنها ثانياً ، كما تشمل خطابات مديري المديريات إلى مفتشي مراكزهم والعكس حول تطبيق السياسة الجنوبية ، وتمتاز هذه المحفوظات بأهميتها الكبيرة من حيث تطبيق سياسة الفصل وما تعلق بها من إجراءات عملية باعتبار أن ما يصدر عن السكرتير الإداري أوامر لايمكن تجاهلها ، وقد استخدم معظم هذه المحفوظات في الفصلين الثالث والرابع ، ولكن يؤخذ على هذه المحفوظات أنها تعبر في كثير من الأحيان عن وجهات نظر كاتبيها ابتداءً من السكرتير الإداري حتى مفتش المركز .

ـ تقارير مكتب المخابرات المصرية في القاهرة .
C.I.D (Cairo Intelligence Department) .

وصدرت خلال الفترة ١٨٨٠ ـ ١٩١٤م ، وتضم العديد من التقارير التي كتبها رجال وضباط بريطانيون ومصريون على علاقة بالسودان ، أمثال تقرير ستيوارت (Stewart) وأمين باشا حاكم المديرية الاستوائية ، وقد حصل الباحث على عدد من هذه التقارير والتي استخدمت بشكل كبير في الفصل الأول ، وتأتي أهميتها من خلال تناولها لكل قضية بالتفصيل والأرقام واحتوائها على بعض الجداول والمراسلات والبرقيات .

ـ تقارير مجلس الحاكم العام البريطاني في السودان .
G.G.C (Governor General Council) .

واستطاع الباحث الاطلاع على بعض هذه التقارير فيما يخص السياسة الجنوبية وخاصة خلال فترة الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩ـ١٩٢٤م ، وتمتاز هذه التقارير باحتوائها على معلومات هامة كونها صادرة عن مجلس الحاكم العام الهيئة الاستشارية له ، ولذلك فإن اغلب معلوماتها تمتاز بالدقة وعدم التعبير عن وجهات النظر الخاصة .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وإضافة إلى الوثائق الأصلية غير المنشورة ، اعتمدت الدراسة على العديد من الوثائق والكتب الوثائقية العربية والأجنبية المنشورة ، كالوثائق الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء المصري ، والمذكرات الشخصية الأصلية التي عاصر أصحابها الأحداث وشاركوا فيها ، والتي استخدمها الباحث بشيء من الحذر كونها تعبر عن وجهة نظر كاتبيها وميولهم السياسية ، ومعالجتهم الأحداث من زاوية شخصية ، ومع ذلك تحوي تلك المذكرات على معلومات لا نجدها في الكثير من الوثائق المعاصرة ، هذا إضافة إلى الكتب العربية والأجنبية من مصادر ومراجع وبحوث ورسائل جامعية والتي كان لها دوراً كبيراً في هذه الدراسة .

وفيما يتعلق بالدراسات السابقة التي تطرقت إلى بحث مشكلة جنوب السودان ، فإننا نجد الكثير من الدراسات حول ذلك الموضوع باللغتين العربية والانجليزية ، ومن استعراضنا لتلك الدراسات يتبين أنها معدة من قبل باحثين مصريين وسودانيين ، ومن أهم تلك الدراسات دراستي مدثر عبد الرحيم الامبريالية والقومية في السودان ١٨٩٩ــ١٩٥٦م ، ومشكلة جنوب السودان ، ودراسة عبد الغني سعودي بعنوان مشكلة جنوب السودان ، ولكن تعتبر مصنفات محمد عمر بشير (من كبار الباحثين السودانيين) وباللغتين العربية والانجليزية أهم تلك الدراسات ، سواء في تاريخ السودان بشكل عام أو جنوبه بشكل خاص ، ومن دراساته مشكلة جنوب السودان ، تطور التعليم في السودان ١٨٩٨ــ١٩٥٦م .

وفيما يتعلق بانطباع الباحث عن تلك الدراسات ، فانه رغم توهم القارئ بوجود أصل وترجمة للدراسة الواحدة ، فانه يجدر بنا الذكر أن بعض الترجمات العربية تختلف عن الأصول الانجليزية في كثير من الأحيان ، وهذا يدل على أن واضعي تلك الدراسات كثيراً ما كانوا يضيفون الشيء الجديد إلى دراساتهم من وقت لآخر ، وهذا ما لمسته في دراسات محمد عمر بشير ومدثر عبد الرحيم .

كما يجب ملاحظة أن الدراسات السالفة الذكر تتسم بعدم الترابط بين أجزائها في كثير من الأحيان ، وان هناك فترات تنقطع عن بحثها رغم اعتمادها على الوثائق الأصلية ، كما أن تلك الدراسات تفتقر غالبى الخرائط التوضيحية والإحصاءات وخاصة فيما يتعلق بالنشاط التبشيري في جنوب السودان .

ورغم تنوع مصادر الدراسة الأولية وشموليتها من حيث احتوائها على مصادر ومراجع بريطانية ومصرية وسودانية ، إلا أن بعض الصعوبات واجهت الباحث في الحصول على بعض الوثائق وتصويرها من دار الوثائق القومية في الخرطوم ، بسبب عدم سماح الجهات المسؤولة عنها بتصوير الوثيقة أحياناً لرداءة حالتها ، هذا إضافة إلى صعوبة قراءة الكثير من الوثائق بسبب رداءة الخط ونوعية الحبر المكتوب بها .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وفـــي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في الوصول إلى الهدف الذي من اجله تم وضع هذه الدراسة ، والتمس العذر إذا كانت هناك أخطاء غير مقصودة فما أنا إلا طالب علم بذل ما في وسعه والكمال لله وحده وبه نستعين .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

إقليم جنوب السودان وموقف السياسة البريطانية منه خلال فترة الحكم المصري والمهدي ١٨٢٠ــ١٨٩٩م

أولاً : أبعاد مشكلة جنوب السودان

ــ الحدود الإقليمية والدولية لإقليم جنوب السودان .

ــ السكان .

ــ اللغة .

ــ الدين .

ثانياً : بريطانيا وجنوب السودان خلال فترة الحكم المصري والمهدي ١٨٢٠ــ١٨٩٩م .

ــ بريطانيا وجنوب السودان خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٨٢٠ــ١٨٤٨م .

١. عمليات الكشف الجغرافي لجنوب السودان .

٢. الاعتراضات على تجارة الرقيق .

٣. معارضة توسع الحكومة المصري في شرق وجنوب السودان .

ــ بريطانيا وجنوب السودان في عهدي عباس الأول ومحمد سعيد ١٨٤٨ــ١٨٦٣م .

ــ بريطانيا وجنوب السودان في عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣ــ١٨٧٩م .

١. بيكر واستكمال الكشف عن منابع النيل ١٨٦٣ــ١٨٦٥م .

٢. بيكر ومديرية خط الاستواء ١٨٦٩ــ١٨٧٣م .

٣. غوردون ومديرية خط الاستواء ١٨٧٤ــ١٨٧٦م .

٤. جنوب السودان خلال فترة حكمدارية غوردون باشا ١٨٧٧ــ١٨٧٩م .

ــ جنوب السودان خلال فترة حكم المهدي وخليفته ١٨٨١ــ١٨٩٩م .

١. جنوب السودان وسياسة عدم التدخل البريطانية .

٢. جنوب السودان وسياسة الإخلاء البريطانية .

٣. موقف بريطانيا من الأطماع الأوروبية في جنوب السودان .

٤. بريطانيا وسياسة استرجاع السودان .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

إقليم جنوب السودان وموقف السياسة البريطانية منه خلال فترة الحكم المصري المهدي ١٨٢٠ ـ ١٨٩٩م

لم تكن مشكلة جنوب السودان التي عانى ولا يزال يعاني منها السودان وليدة ظروف طارئة عليه كما يظن الكثيرين ، وإنما كانت نتيجة استغلال السياسة البريطانية وتأجيجها لمجموعة من السمات التي اتصف بها إقليم جنوب السودان ، ولكن ذلك الاستغلال في الحقيقة برز منذ وقت مبكر على قيام نظام الحكم الثنائي عام ١٨٩٩م ، ولذلك سيحاول الباحث في هذا الفصل تناول أبعاد تلك المشكلة ، والتعرف على مدى مساهمة واستغلال السياسة البريطانية لظروف الإقليم للتمهيد لخلق المشكلة عندما يصبح السودان تحت سيطرتها .

أولاً : أبعاد مشكلة جنوب السودان .

يعود ظهور السودان كوحدة سياسية[1] في قارة أفريقيا إلى العصر الحديث ولا يتعد ذلك القرن التاسع عشر ، وينقسم جغرافياً إلى ثلاثة أقاليم يربط بينها نهر النيل ، وهي الإقليم الشمالي وإقليم الوسط وإقليم جنوب السودان موضوع الدراسة ، الذي يمتد من درجة العرض ١٢ شمالاً[2] حتى شمال بحيرة البرت ، ويشمل مديريات بحر الغزال وأعالي النيل والاستوائية وتبلغ مساحته ٢٥٠ ألف ميل مربع (٦٤٠٠٠٠ كم٢) .

ـ الحدود الإقليمية والدولية لإقليم جنوب السودان .

وهي حدود اصطناعية ، لا تقوم على أسس طبيعية في كثير من الجهات ، وقسمت في كثير من الأحيان القبائل بين السودان وجيرانه فكانت بذلك عاملاً أساسيا في نشوء المشكلة[3]، ففيما يتعلق بالحدود مع أثيوبيا نجدها ترتبط بالصراع الذي قام بين الدول الأوروبية في شرق السودان والأطماع الأثيوبية في السودان وموقف السلطات المصرية ـ البريطانية[4]، وكان ذلك عبر سلسلة من الاتفاقيات الدولية التي عقدت بين بريطانيا وأثيوبيا[5]، وفي نيسان (ابريل) ١٨٩٨م استؤنفت المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والأثيوبية حول مسألة الحدود وادعاءات إمبراطور الحبشة فيها وحقوق مصر في وادي النيل ، وفي نفس الوقت أوفدت

١ـ جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ (القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٩٥٣) ص ٦ .

٢ـ فاروق كامل عز الدين ، مشكلة جنوب السودان والعلاقات المصرية السودانية (مصر : جامعة الزقازيق ، ١٩٨٩) ص ٢٦ ؛ محمد عوض محمد ، السودان الشمالي سكانه وقبائله (القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٦) ص ٢ ـ ٣ .

٣ـ عز الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

٤ـ S.I.R. NO 60 . May – December 1898 .

٥ـ مثل اتفاقية كتشنر - بارتيري (Kitchener – Bartery) عام ١٨٩٥م واتفاقية رينل رود (Rennel Rod) مع إمبراطور الحبشة عام ١٨٩٧م ، للمزيد انظر : محمد فؤاد شكري ، مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ ـ ١٨٩٩ (مصر : دار المعارف ، ١٩٦٣) ص ٤٥٧ ـ ٤٦٢ ؛ عبد الغني سعودي واخرون ، مشكلة جنوب السودان (القاهرة : مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٨١) ص ٤ ـ ٥ .
Mekki Shibieka , British Policy In The Sudan 1882 - 1902 (London : Oxford , 1952) PP 386 - 387 ;
E . Hertslet . The Map Of Africa By Treaty (London : 1909) P. 948 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحكومة البريطانية بوتر (Butter) والكابتن مود (Maud) لاستكشاف حدود أثيوبيا الجنوبية وجمـــع المعلـــومات للــتمكن من تسوية الحدود بين شرق أفريقيا البريطانية وأثيوبيا فأسفرت الجهود عن عقد اتفاقية أيار (مايو) ١٩٠٢م[١].

واســتمر الوضــع على ما سبق حتى عام ١٩٣٨م عندما قدم مدير المساحة السودانية مقتــرحات حول تعديل الحدود ، ولكن تلك المقترحات لم تجد استجابةً من السلطات الأثيوبية فاستمر النزاع على الحدود بين البلدين حتى عام ١٩٧٢م[٢]، وبذلك نجد أن الحدود السودانية ـــ الأثيوبـــية هندسية تسير مع حضيض هضبة الحبشة ، ثم مع المجاري المائية عبر أعالي نهـــر السوباط ، كما أدت إلى انقسام قبيلة الانواك بين السودان وأثيوبيا ، إضافة إلى عمليات الفرار عبر الحدود والصعوبات الإدارية وزيادة حوادث السلب والنهب على كلا الجانبين من القبائل التي تسكن المنطقة متجاهلة الحدود بين الدولتين[٣].

أما حدود جنوب السودان مع أوغندا وكينيا ، فقد تأثرت بالمصالح المائية في وادي النيل وتحـــركات القـــبائل على الحدود ، فقد برزت مسالة الحدود بين السودان وأوغندا في تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٠٠م عندما ابرق حاكم أوغندا البريطاني جونستون (Johnston) إلى وزير خارجية بلاده لانسدون (Lansdowne) يخبره بان تتفق الحدود بين البلدين ودرجة العرض ٥ شـــمالاً ، فكان رد كرومر (Cromer) المعتمد البريطاني في مصر تأجيل الموضوع إلى حين قدوم جونستون إلى القاهرة[٤].

وبعد إتمام السيطرة البريطانية على جنوب السودان ، طرح موضوع الحدود من جديد عام ١٩١١م من خلال اقتراحات كتشنر والحكومة السودانية لوزارة الخارجية البريطانية بان يـــتم تعيين الحدود بين البلدين على أسس قبلية طبيعية ، وبناء على ذلك عرضت المقترحات على وزارة المستعمرات البريطانية وحاكم أوغندا المستر جاكسون (Jackson) فوافق عليها مع بعض التعديلات ، مما دفع الخارجية البريطانية إلى إصدار أوامرها للحكومتين السودانية والأوغندية بتنفيذ المقترحات وتشكيل لجنة ثنائية برئاسة الكابتن توفنيل (Tufnel) عن أوغندا ، والكابـــتن كيلـــي (Kelly) عن السودان ، فاستطاعت اللجنة تعيين منطقة الحدود بين النيل وجبل هارجو إلى شمال شرق جبل منجيجا ، وفي عام ١٩١٤م تم تبادل أراضي الحدود بين

ـ١ F.O.141 /113. Harrington To Lansdowne 28/9/1903 ; F.0.401 / 113 Gwynn Report 1/11/1909 .

٢ـ جون قاي نوت يوه ، جنوب السودان افاق وتحديات (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠) ص ١٩١؛ البخاري عبد الله الجعلي ، نزاع الحدود بين السودان وأثيوبيا (أم درمان : د. ن ، ١٩٨٠) ص ٥٣ ـ ٥٩ .

٣ـ سعودي ، مشكلة جنوب السودان ص ٤ ؛ علي حسن عبد الله ، الحكم والإدارة في السودان (بيروت : دار المستقبل ، ١٩٨٦) ص ٨٧ ـ ٩٠ .

ـ٤ F.O.Corres , Vol 4 , 1900 . PP.26-29 ; F.O .Corres . Vol . 5 . 1901.PP . 45-52 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الطرفين[1]، أما الحدود مع كينيا فقد تأثرت بتحركات قبيلة التركانا وغارات القبائل ، مما دفع الحكـومة الكينية إلى الاحتجاج لدى الحكومة السودانية ومطالبتها بإيقاف تلك الأعمال وترك حق إدارة منطقة التركانا لكينيا ، فتم الموافقة على ذلك عام ١٩٣١م على أن تقوم الإدارة في كينـيا بحماية التركانا في السودان مقابل أن يدفع السودان المبالغ التي تنفقها كينيا على تمهيد ورصف الطرق في المنطقة[2].

وفـيما يتعلق بالحدود مع زائير فقد بدأ تعيينها منذ عام ١٨٩٤م ، عندما عقدت معاهدة بـين بريطانيا وحكومة الكونغو الحرة (بلجيكا) أجّرت بموجبها بريطانيا لملك بلجيكا ليوبولد الثاني (Leopold II) مديرية بحر الغزال بأكملها ، مقابل تأجير بلجيكا شريطاً من الأرض عرضه ٢٥ كم بين بحيرتي تنجانيقا ونياسا لبريطانيا ، وبعد احتلال بريطانيا للسودان بموجب نظـام الحكم الثنائي كما سيأتي ذكره وإبعاد فرنسا عن أعالي النيل ، أبطلت بريطانيا معاهدة ١٨٩٤م فكاد الأمر أن يؤدي إلى أزمة بين بريطانيا وبلجيكا ، انتهت بالمفاوضات التي جرت بين وزير خارجية الكونغو فان اتفلد (Van Etfld) وجورست (Gorest) الممثل البريطاني ، والتـي أسـفرت عن عقد اتفاقية أيار (مايو) ١٩٠٦م سويت بموجبها الحدود بين الطرفين ، بتـنازل ملك بلجيكا عن مطالبه باستئجار بحر الغزال مع منحه حاجز اللادو[3] طيلة حياته ، وعدم قيام دولة في الكونغو بتشييد أو السماح بتشييد أي عمل في أو قريباً من نهر سمليكي أو نهر اسانجو ، الأمر الذي يقلل من كمية المياه الداخلة إلى بحيرة البرت ، وطبقاً لتلك الاتفاقية أعـيدت منطقة حاجز اللادو إلى حكومة السودان بعد وفاة الملك عام ١٩١٠م ، والحق بإقليم منجلا ، وفي عام ١٩١٤م اقتطع الجزء الجنوبي من ذلك الإقليم وضم إلى أوغندا مقابل ضم مركزي غندوكرو وموينوتو إلى السودان[4].

واتـسمت الحـدود بين السودان مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بالتعقيد وصعوبة التوصـل إلـى اتفاق بين الحكومتين البريطانية والفرنسية ، فقد كان هناك عقبتان تقفان أمام

١ـ سعودي ، مشكلة جنوب السودان ، ص ١١ ـ ١٢ ؛ خالد حنفي علي " السودان وأوغندا عوامل التأزم والانفراج " مجلة السياسة الدولية ، ع١٤٨ ، نيسان ٢٠٠٢ ، ص ١٠٩ ـ ١١٣.

F.O 407 / 177 . Kitchener to Grey 27/10/1911; F.O .407 / 179 . Colonial Office to Foreign Office 11/7/1912 ; S.I.R . NO 223 . February 1913 ; S.I.R . NO 224 March 1913 ; S.I.R . NO 234 . January 1914

٢ـ محمد المهدي صديق ، السياسة البريطانية في كينيا من الحماية حتى أيام ثورة الماوماو (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨١) ص ٢٠٧ ـ ٢١١ ؛ عز الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

٣ـ شريط من الأرض اجر بموجب معاهدة ١٨٩٤م من قبل بريطانيا لدولة الكونغو الحرة ، ويقع على شاطئ النيل من مهاجي على بحيرة البرت إلى خط العرض ٥ شمالا والى خط الطول ٣٠ شرقا وخط تقسيم المياه بين النيل والكونغو غربا على أن يعود إلى السودان بعد موت الملك ليوبولد ، انظر : شوقي الجمل ، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧١) ص ٣٢٠ .

٤ـ علي محمد بركات ، السياسة البريطانية واسترداد السودان ١٨٨٩ ـ ١٨٩٩ (القاهرة : الهيئة المصرية ، ١٩٧٧) ص ٨٩ ـ ٩٠ ؛ الجمل ، كشف أفريقيا ، ص ٣٢١ ؛ عبد الله إبراهيم ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٧) ص ٢٤ .

O. Robert . Collins and Francis M . Deng . The British in The Sudan 1898 - 1956 (London : Oxford , 1984) P . 180 ; Shibicka ,Op. Cit. PP 349 – 350 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الطرفين في تعيين الحدود في تلك المنطقة ، العقبة الأولى تمثلت بعدم السيطرة على الأرض موضـــوع الاتفـــاق وهمـــا سلطنة واداي وسلطنة دارفور ، والعقبة الثانية جاءت بعد سيطرة فرنسا على واداي عام ١٩٠٩م حيث أصرت على تبعية دارمساليت ودارتاما لواداي وهذا ما لم تقره بريطانيا[١]، بحجة أن سلاتين (Slatin) النمساوي كان يدير المنطقتين السابقتين عندما كان يحكم دارفور خلال فترة الحكم المصري للسودان ، وقامت بريطانيا بتقديم الإثباتات حول ذلك إلى الحكومة الفرنسية عام ١٩١١م ، ولكن الحكومة الفرنسية أبدت عدم رغبتها في رسم الحدود إلى حين تصبح السيطرة الفعلية لبريطانيا على دارفور[٢].

فاقترحت الحكومة البريطانية استخدام أسلوب التحكيم لحسم الأزمة بين الطرفين ، حيث تـــم تـــشكيل لجـــنة عـــام ١٩١٤م لـــذلك الغرض ولكن اندلاع الحرب العالمية الأولى جعل الحكومتـــين تنشغلان عن اللجنة ومسالة الحدود حتى عام ١٩١٦م ، عندما انضم علي دينار ســـلطان دارفـــور إلـــى الدولة العثمانية في حربها ضد الحلفاء مما دفع بريطانيا إلى الإيعاز للحكـــومة السودانية بإرسال حملة عسكرية للقضاء على علي دينار وضم دارفور إلى حكومة الـــسودان ، فاستطاعت الحملة تحقيق ذلك ولكن الوضع على الحدود استمر على ما هو عليه حتـــى انعقـــاد مؤتمـــر الـــصلح في باريس عام ١٩١٩م ، الذي أسفر عن توقيع اتفاق أيلول (ســـبتمبر) ١٩١٩م الـــذي بموجـــبه تركت دارمساليت ودارقمر للسودان بينما ضم قسم من الأخيرة ودارتاما إلى واداي[٣].

وبـــذلك نلاحـــظ أن الحـــدود الدولية لإقليم جنوب السودان مرت بمراحل مختلفة لعبت خلالهـــا بريطانيا دور بارزا ، من خلال إبرامها لسلسلة من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية مع الـــدول الاســـتعمارية والمجاورة لجنوب السودان مثل فرنسا وبلجيكا وألمانيا وأثيوبيا ، حيث استمر تحديد هذه الحدود فترات طويلة من المحادثات والمشاورات مع الأطراف المعنية ، كما أن وزارة الخارجـــية البريطانية رسمت منهجا معينا في المحافظة على السودان سواء خلال فترة الصراع الاستعماري على ارض الســـودان الذي عاصر المهديـــة ، أو بعد ذلك عـــندما

١ــ محمد عدنان مراد ، بريطانيا والعرب (دمشق : دار طلاس ، ١٩٨٩) ص ٢٢٩ .
S.I.R. NO 199 . February 1911 ; F. O. 407 / 175 . Grey to Dacshener . 14/9/1910 ; Richard Hill . Slatin Pasha (London : Oxford , University Press , 1965) PP 95 - 96 .

٢ــ محمد محجوب مالك ، المقاومة الداخلية للحركة المهدية ١٨٨١ ــ ١٨٩٨ (بيروت : دار الجيل ، ١٩٨٧) ص ٨ .
F.O . 407 / 178 . Grey to Kitchener . 4/4/1912 ; R. Slatin . Fire and Sword in the Sudan (London : Edward Arnold , 1911) PP 56 – 57 ; Lidwien Kapteijns . the Faith and Sudanic Tradition .the History of the Masalit Sultanat 1870 – 1930 (London : Melburne and Nenley 1985)PP. 73 – 171.

٣ــ سعودي ، مشكلة جنوب السودان ، ص ١٣ ؛ عز الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .
F.O . 407 / 180 . Kitchener to Grey 25/1/1913 ; A. B Theobald .Ali Dinar Last Sultan of Darfur 1898 - 1916 (Great Britan : Longmans . 1965) PP 135 - 250 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تـــصدت لتعيين حدوده وإبعاد أي قوة منافسة عن الاقتراب من النيل وتهديد مصر والسودان فـــي مـــوردهما المائـــي ، كمـــا نلاحظ أن معظم هذه الحدود هندسية غير سليمة أحياناً غير واضحة من الناحية الطبيعية ، وهذا لعب دوراً كبيراً في تعميق مشكلة جنوب السودان حديثاً مـــن خـــلال انقسام كثير من القبائل بين السودان والدول المجاورة ، وظهور عمليات الفرار والسلب والنهب عبر الحدود إضافة إلى الصعوبات الإدارية .

ــ السكان .

تتفق بعض الدراسات السكانية على أن سكان السكان عموماً يعودون إلى أصول افريقية ، ولكـــن الهجـــرات السكانية المتتالية إلى السودان أدت إلى اختلاط سكان السودان الأصليين بالوافدين الجدد ، مما أدى إلى اكتساب أولئك الوافدين السحنة السوداء قليلاً ومن ثم السيطرة على البلاد ، فعملوا على ملاحقة أعداد كبيرة من السكان الأصليين إلى الجنوب مما أدى إلى احـــتفاظ جـــنوب الـــسودان بطابع السكان الأصليين وعلى أساس النظام القبلي(١)، وقد دلت الإحـــصاءات أن عدد القبائل الموجودة في جنوب السودان يتجاوز ٢٧٠ قبيلة تشكل ما نسبته ربـــع سكان السودان ، وان بعض تلك القبائل يتجاوز تعداد أفرادها المليون نسمة في حين لا يتجاوز تعداد البعض بضع عشرات(٢).

وبـــسبب عدم وجود ثقافة متجانسة بين سكان جنوب السودان ، فقد قسم علماء الأجناس الـــسكان فـــي الجنوب وفقاً للهجاتهم وأوصافهم الجسمية وجذورهم التاريخية إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي :

١. القبائل النيلية وتشمل قبائل الدنكا والنوير والانواك والبورون والبالاندا والجور والاتشولي واللانجو والشلك ، وتعيش هذه القبائل في مديريتي بحر الغزال واعالي النيل(٣).
٢. القـــبائل النيلـــية ــ الحامية وتشمل قبائل البارى والمندارى والفاجيلو والديدنجا والمورلى واللاتوكا والتركانا ومعظمها تعيش في المديرية الاستوائية(٤).

١ــ عبد الله حسين ، السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية ، ج١ (مصر : مطبعة الرحمانية ، ١٩٣٥) ص ١٧ ؛ عبد الوهاب الزناتي ، أزمات السودان بين الديمقراطية والدكتاتورية (القاهرة : دار غريب ، ٢٠٠٤) ص ٢١ .

J.A. Hamilton.. The Anglo - Egyption Sudan From Within (London : 1935) PP 80 – 90 ;

٢ــ Mohamed Omar Beshir . The Southern Sudan Background to Conflict (London : C . Hurst and CO . 1975) P 5 .

٣ــ عبد الغفار محمد احمد ، السودان بين العروبة والأفريقية (القاهرة : مركز البحوث العربية ، ١٩٦٥) ص ٢١ ؛ محمود قلندر ، جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال ١٩٥٥ ــ ١٩٨٣ (دمشق : دار الفكر ، ٢٠٠٤) ص ٦٤ ـ ٦٧ ؛ محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ، ترجمة هنري رياض والجنيد علي عمر (القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٧٠) ص ١٨؛ عبد القادر إسماعيل ، مشكلة جنوب السودان دور الأحزاب السياسية الجنوبية ١٩٤٧ ـ ١٩٧٢ (د . م ، د . ن ، ٢٠٠٠) ص ١٨ ـ ٢٦ ، للمزيد من التفاصيل حول طرق المعيشة عند القبائل النيلية في جنوب السودان انظر : ك ، م ، باربر، الوجيز في جغرافية السودان الإقليمية ، ترجمة هنري رياض وأخرون (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٦٨) ص ٨٦ ـ ٩٢ ؛

Lazaras Leek. Dinka Pesistance to Condominium Rule 1902 - 1932 (Great Britain: Biddles Ltd Gulld Ford , 1983) PP 10 – 20 .

٤ــ سعودي ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٣٢ ــ ٣٣ ؛ احمد أبو دية " عوامل إثارة الصراع الاثني في الجنوب السوداني ومشروعات تسويته " اوراق المؤتمر الأول للباحثين الشباب في العلوم السياسية أفريقيا في عصر التحولات العالمية (الأردن : جامعة ال البيت ، ٢٠٠٢) ص ١٢٦ ــ ١٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣. القبائل السودانية وتشمل قبائل الازاندي اكلت لحوم البشر (النيام نيام) والتيانجور والمانداري والفوجلو والمادي[١]

ـ اللغة .

يعتبر السودان بتكوينه الاجتماعي أكثر البلاد العربية تفرقاً في ثقافته ، فهو الدولة العربية الوحيدة التي تنقسم فيها الهوية الثقافية القومية قسمة عادلة بين العروبة والإفريقية[٢]، فالسودان الحالي تحكمه أربعة أنماط من الثقافات يشده كل نمط منها في اتجاه ، ففي الشمال توجد الثقافة العربية الإسلامية ، وفي الشرق يوجد الترابط مع الثقافة الأفريقية الأثيوبية ، وفي الغرب نشهد الثقافة الأفريقية ، وفي الجنوب يوجد الترابط مع الثقافة الأفريقية الاستوائية[٣]، فهذا التنوع الثقافي في السودان نتج بسبب تعدد اللغات واللهجات[٤] والاختلافات السلالية بين القبائل المنتشرة بين سكان السودان وخاصة بين سكان الجنوب ، مما أدى إلى عدم وجود وحدة لغوية بين القبائل[٥]، وعدم معرفة جميع القبائل لمعظم اللغات واللهجات ، فكثير من اللغات لا يزال معزولاً ومجهولاً[٦]، وتنحصر المجموعات اللغوية الرئيسية في جنوب السودان باللغات النيلية واللهجات المتفرعة منها مثل لهجة الدنكا والنوير والشلك ... ، ومجموعة اللغات النيلية الحامية كالباريا واللاتوكا ، ومجموعة لغات المادي التي تتكلمها قبائل المادي والمورو ، ومجموعة اللغات السودانية الغربية مثل لغة الزاندي[٧].

هذا ويبلغ مجموع اللغات واللهجات السودانية ٢٦٤ مجموعة[٨] ويستخدم معظم سكان

١ـ التقرير الاستراتيجي الأفريقي لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية (شركة دار يوسف كمال للطباعة ، ٢٠٠٢) ص ١٥ ؛ صلاح الدين شامي ، السودان (الإسكندرية : منشاة المعارف ، ٢٠٠٠) ص ٢٩٣ ـ ٢٩٥ ؛ توفيق البكري ، " في بلاد النيام نيام " ، مجلة الثقافة ، القاهرة ، عدد ٣٧ ، ١٩٣٩ ، ص ٢٢ ـ ٢٥ ؛ محمد عبد الغني سعودي ، أفريقية (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٩٧) ص ٧٧ ـ ٧٨ .
E.E . Evans . Pritchard , The Azande History and Political Institutions (London : Oxford , 1917) PP 14 - 15 .

٢ـ محمد خليل " الأمن القومي السوداني ومشكلة الجنوب " مجلة السياسة الدولية ، ع٨٦ ، تشرين اول ١٩٨٦ ، ص ٦٥ ـ ٧٠ .

٣ـ خبر في جريدة الشعب ، الخرطوم ، ٢٤ آذار ١٩٩٢ .

٤ـ ذكر إحصاء عام ١٩٥٦م في السودان أن فيه ٧٥٢ قبيلة تتحدث ١١٤ لغة مكتوبة ومنطوقة منها ٥٠ لغة في جنوب السودان ، وان ٥١% من سكان السودان يتكلمون اللغة العربية والباقي يتكلم لغات ولهجات أخرى ، انظر : عبد الملك عودة " مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال " مجلة السياسة الدولية ، ع١٠٩ ، تموز ١٩٩٢ ، ص ٤٢ ـ ٥٠ .

٥ـ الزناتي ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

٦ـ بشير ، مشكلة جنوب السودان ، ص ١٩ ـ ٢٠ .

٧ـ سعودي ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٣٦ ـ ٣٧ .
ذكر التقرير الاستراتيجي الأفريقي لعام ٢٠٠١/ ٢٠٠٦ أن اللغات في جنوب السودان متعددة أهمها اللغات النيلية والبانتوية والماوية ، انظر : التقرير الاستراتيجي الأفريقي ، ص ١٥ ،

٨ـ ذكرت بعض الدراسات أن جنوب السودان فيه حوالي ١٥لغة للتخاطب تستخدمها المجموعات السودانية منها ٦ يتخاطب بكل واحدة منها أكثر من ١٠٠ الف نسمة ، في حين قدرت بعض الدراسات عدد اللهجات الأساسية التي يستخدمها الأهالي في الجنوب بـ ١٢ لهجة يستخدم كل لهجة أكثر من ٣٠ ألف شخص ، انظر : عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ٢١ ـ٢٢ ؛ مختار عجوبة " مشكلة جنوب السودان أثرها على مستقبل العلاقات العربية الأفريقية " مجلة المستقبل العربي ، ع٨٨ ، حزيران ١٩٨٦ ؛ نجاة عبد القادر الجاسم " دور الإدارة البريطانية في مشكلة جنوب السودان " مجلة البحوث والدراسات العربية ، ع٢٣ ، حزيران / تموز ١٩٩٥ ، ص ٢٥

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجنوب لهجة عربية تسمى عربية جوبا[١] كأداة للتفاهم الشعبي ، وهي اكثر اللغات انتشاراً في الجنوب[٢] فالعربية المهجنة تمثل لغة التخاطب بين المجموعات غير العربية في جنوب السودان خاصة عندما تتخاطب خارج الإطار القبلي أو المناطق الكبيرة مثل عواصم الأقاليم الجنوبية الثلاث[٣]، وإضافةً إلى العربية هناك لهجات واصطلاحات وعبارات عامية للعربية والرطنات الزنجية[٤].

وبعد احتلال بريطانيا للسودان عام ١٨٩٩م استغلت اللغات واللهجات المتعددة المنتشرة في جنوب السودان لتعميق الخلاف بين الشمال والجنوب ، وذلك عن طريق منع انتشار اللغة العربية الزاحفة من الشمال إلى الأقاليم الجنوبية ، وفي نفس الوقت عملت السلطات البريطانية على نشر اللغة الإنجليزية عن طريق البعثات التبشيرية ، فاستطاعت خلق نخبة مثقفة تجاوزت الثقافة المحلية ، واكتسبت القيم الغربية في لغتها ، فاختارت بعض الأفراد وأخرجتهم من ثقافاتهم القبلية المحلية وأبعدتهم عن موروثهم الثقافي[٥]، فأصبحت بذلك اللغة الإنجليزية تجمع بين فئات المثقفين إضافة إلى استخدامها في المعاملات الرسمية لكنها لم تستطع تكوين وحدة قومية إطلاقاً[٦].

ـ الدين .

رغم الجهود الكبيرة التي بذلت من قبل الدعاة المسلمين والمبشرين المسيحيين بين قبائل جنوب السودان الوثنية من اجل إدخالها في الدين الإسلامي أو المسيحية ، إلا أن معظم قبائل الجنوب لا تزال تحتفظ بدياناتها التقليدية وخاصة الوثنية ، وتبين الاحصائيات خلال فترة الحكم الثنائي أن أعداد المسلمين والمسيحيين في جنوب السودان تراوحت كما يلي :

المسلمون ٢٢٥٠٠ ــ ٢٣٠٠٠ ومعظمهم يقطن مديرية بحر الغزال .

البروتستانت ١٦٥٠٠ ــ ١٧٥٠٠ .

الكاثوليك ١٨٠٠٠ ــ ٢٠٠٠٠ .

وهذه الأعداد لا تمثل إلا ما نسبته ١٠% من سكان جنوب السودان وأما الباقي ونسبتهم ٩٠% فهم وثنيون لا دين لهم[٧].

١ـ هي عبارة عن لغة خاصة انتشرت في مناطق الإقليم الجنوبي تستخدم مفردات اللغة العربية ولكنها تلتزم أشكالا مختلفة في تركيب الجمل والتذكير والتأنيث ، مما دفع الدارسين إلى تسمية هذه اللغة العربية بعربي جوبا نسبة إلى عاصمة الإقليم الجنوبي ، انظر : عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

٢ـ K. Hempstons . The New Africa (London : 1960) P. P 13 - 20 .

٣ـ عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

٤ـ عبد الله حسين ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .

٥ـ صلاح احمد إبراهيم " المثقف السوداني في منارة التحرير " مجلة الأنوار البيروتية ، الملحق الأسبوعي خاص بالحياة الأدبية والثقافية في السودان ، ع٢٥ ، ١٩٨٧ ، ص ١٠ ؛ سعودي ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٣٦ ؛ عبدالوهاب الزناتي ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .
عملت بريطانيا من خلال البعثات التبشيرية على نشر اللغة الإنجليزية بين القبائل إضافة إلى وضع كتبا للغات الزنوج لكي يتعلمها الموظفين والباحثين ، انظر : عبد الله حسين ، مصدر سابق ، ص ١٩ .

٦ـ جون قاي نوت ، مرجع سابق ، ص ١١٩ ـ ١٢٠ ؛ عبد الوهاب الزناتي ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

٧ـ تقرير لجنة التحقيق في الاضطرابات التي حدثت بجنوب السودان في اغسطس سنة ١٩٥٥، الخرطوم ، فبراير ١٩٥٦ ، ص ٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبــذلك نجــد أن جنوب السودان وكما يتسم في التعدد في اللغات واللهجات ، يتسم في التعدد في المعتقدات فالغالبية الوثنية مقارنة مع الأقلية السماوية تتعدد كذلك بين القبائل ، حيث لكــل قبــيلة الإلـــه الخـــاص بها ومعتقداتها وطقوسها التي تختلف عن القبائل الأخرى ، كما ارتــبطت الحــياة الدينية عند تلك القبائل كثيراً بالنظام السياسي والوضع الاجتماعي والحياة الاقتصادية[1].

نــستنتج مــن خلال ما سبق دراسته لموضوعات السكان واللغة والدين في إقليم جنوب السودان ، أن هذا الإقليم يمتاز بتنوعه العرقي واللغوي والديني ، فالإقليم لم يتجاوز الأوضاع القبلية حيث القبائل منقسمة إلى مجموعات متعددة وتنحدر من أصول وجذور متعددة جغرافياً وسياسياً ، ولم تتصاهر فيما بينها ولذلك بقيت منعزلة عن بعضها البعض ، كما أن هذه القبائل لها لغاتها ولهجاتها ومعتقداتها الدينية الخاصة بها ، مما جعل هذا الإقليم لا يمثل قومية واحدة فتاريخه المشترك محدود .

وقــد استغلت الإدارة البريطانية في فترة الحكم الثنائي الخصوصيات القبلية ، من اجل تطبيق سياستها لفصل الشمال عن الجنوب ، فاحتضنت تلك الخصوصيات وشجعتها وفي نفس الــوقت حاربت المؤثرات العربية الإسلامية ، وشجعت جهود الإرساليات التبشيرية للعمل في هــذه الأرض البكــر وبــين سكانها البدائيين من خلال نشر اللغة الإنجليزية ومتابعة عمليات التنصير .

ثانياً : بريطانيا وجنوب السودان خلال فترة الحكم المصري والمهدي ١٨٢٠ ــ ١٨٩٩م .

لم تتعد المعرفة البريطانية عن بلاد السودان وأحوالها ومنابع النيل قبل الفتح المصري للــسودان عــام ١٨٢٠م إلا بــضعة تقارير نشرها الرحالة والمكتشفون الذين ارتادوا القارة الأفريقية ، فقد أشارت تلك التقارير إلى ضعف القوة التي تدافع عنها من أجل استنهاض الدول الأوروبية للسيطرة على تلك المناطق[2]، ولكن الأحداث شاءت توجيه مصر ممثلة بواليها

١ــ علي حسن عبد الله ، الحكم والإدارة في السودان ، ص ٢٣٨ ؛ حلمي شعراوي ، الإفريقيون والعرب وجهاً لوجه (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، د . ت) ص ١٨٠ ، للمزيد من التفاصيل حول المعتقدات الوثنية عند القبائل في جنوب السودان انظر : جميل عبيد ، المديرية الاستوائية (القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧) ص ٢٢ ــ ٢٥ ؛ خلوت رميح ، مستقبل السودان أزمة الهوية ، أزمة الحكم ، أزمة الجنوب (د . م : دار جهاد للنشر ، ١٩٩٤) ص ٨١ ــ ٨٤ ؛ جون ماكسيج ، القانون العرفي للدنكا في السودان ، ترجمة هنري رياض (بيروت : دار الجيل ، ١٩٩١) ص ٥٦ ــ ٧٠ ؛ حمدنا الله مصطفى ، التطور الاقتصادي في السودان ١٨٤١ ــ ١٨٨١ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٥) ص ٣٤٨ .
Besher . Southern Sudan .PP. 6 - 7

٢ــ حول ذلك النشاط انظر : صلاح الدين الشامي ، نهر النيل دراسة جغرافية تحليلية (الإسكندرية : منشاة المعارف ، ١٩٩٥) ص ٥٢ــ ٥٧ ؛ إبراهيم العدوي ، يقظة السودان (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٩) ص ١٣ ؛ عبيد ، المديرية الاستوائية ، ص ٩ ـ ١٠ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

محمد علي باشا[1] إلى السودان لتحقيق مصالحه وإنقاذه من الأطماع الأوروبية .

ـ بريطانيا وجنوب السودان خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٨٢٠ـ ١٨٤٨م

بعد استلام محمد علي باشا الحكم في مصر عام ١٨٠٥م ، اخذ يعمل على تحقيق سياسته التوسعية بالسيطرة على المناطق المجاورة لمصر ومنها السودان ، ويعود ذلك الطموح إلى رغبته في إقامة سلطة الدولة على الأقاليم الواقعة جنوب مصر والسيطرة على مناجم الذهب والأخشاب الموجودة في جنوب السودان[2]، وعلى أساس ذلك جهز حملتين عسكريتين في عام ١٨٢٠م لفتح السودان بقيادة ابنه إسماعيل باشا[3] وصهره الدفتردار محمد بك ، وتمكنت الحملتان من فتح دنقلا وشندي وسنار وكردفان[4] والتوغل في مناطق النيل الأبيض باتجاه جنوب السودان[5].

وبعد إتمام عمليات الفتح ومقتل إسماعيل باشا في شندي عام ١٨٢٢م ، عمل محمد علي باشا على توطيد الأمن والنظام في أرجاء السودان بتعيين مجموعة من الرجال الأكفاء لإدارة شؤونه[6]، مما أتاح الفرصة أمام الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا الاطلاع على أحوال السودان بشكل عام وجنوبه بشكل خاص لاكتشاف مجاهله والوصول إلى منابع النيل ، وذلك عن طريق إيفاد الرحالة والمكتشفين ومتابعة ما ستتمخض عنه تجارة الرقيق التي أخذت تلاقي المعارضة الشديدة من قبل الرأي العام والحكومات الأوروبية[7]، هذا إضافة إلى الجهود الفردية الراغبة في الكشف عن مجاهل القارة الأفريقية لخدمة أطماع حكوماتها ، وذلك

١ـ جندي الباني تولى حكم مصر من ١٨٠٥ ـ ١٨٤٨ ، عمل خلال فترة حكمه على التوسع في الجزيرة العربية والشام والسودان ، انظر : ناصر الأنصاري ، موسوعة حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم مع صورهم وأعلامهم ورموزهم (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٧) ص ١٢١ ـ ١٢٢ .

٢ـ اميل لودفيغ ، النيل حياة نهر ، ترجمة عادل زعيتر (مصر : دار المعارف ،١٩٥١) ص ٢٤٨ ، للمزيد من التفاصيل حول أسباب احتلال محمد علي باشا السودان انظر : نعوم شقير ، تاريخ السودان ، تحقيق وتقديم محمد إبراهيم أبو سليم (بيروت : دار الجيل ، ١٩٨١) ص ١٩٣ ـ ١٩٤ ؛ عمر طوسون ، مصر والسودان (القاهرة : د.ن ، ١٩٣٠) ص ٣ ـ ٤ ؛ محمد فؤاد شكري ، الحكم المصري في السودان ١٨٢٠ ـ ١٨٨٥ (مصر : دار الفكر العربي ، ١٩٤٧) ص ٢٠ ـ ٢١ ؛ مكي شبيكة ، السودان عبر القرون (القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٦) ص ٧٨ ؛ لودفيغ ، مصدر سابق ، ص ٢٤٩ .
Richard Hill, Egypt in the Sudan 1820 - 1881 (London : Oxford, 1966) PP . 7 - 8 .

٣ـ هو الابن الثالث لمحمد علي باشا ، قاد الحملة إلى السودان وعمره لا يتجاوز الخامسة والعشرين ، توفي في السودان حرقا على اثر مؤامرة دبرت له في شندي ، انظر : الان مورهيد ، النيل الأزرق ، تعريب عباس ابو الريش (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧٩) ص ٢٩ ، ٢٨٣ .

٤ـ مكي شبيكة ، مقاومة السودان الحديث للغزو والتسلط (القاهرة : مطبعة الجبلاوي ، ١٩٧٢) ص ١٥ ـ ٣٢ ؛ لودفيغ ، ص ٢٤٩ ؛ " محمد علي باشا " ، مجلة الهلال ، القاهرة ، ج٨ / ٩ ، السنة الأولى ، نيسان ١٨٩٣ / أيار ١٨٩٣ ، ص ٣٣٨ ـ ٣٥٢ / ٣٥٠ ـ ٤٠١ ؛ عبد الرحمن الجبرتي ، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج٣ (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٧) ص ٤٢٣ ـ ٤٣١ .
Anders Bjarkdo ."The Territorial Unification and Administrative Divisions Of Turkish Sudan 1821-1885" S.N.R. Khartoum . Vol . 79 . 1975.PP.25 - 30.

٥ـ ارسل محمد علي باشا ابنه إبراهيم باشا لمساعدة إسماعيل في ملاحقة المماليك الهاربين الى جنوب السودان ، وتوجيه عمليات الفتح بما يوافق أغراض الحملة كالحصول على الذهب والرقيق ، انظر : ضرار صالح ضرار ، تاريخ السودان الحديث (الخرطوم : الدار السودانية ، ١٩٧٥) ص ٤٠ ؛ الشاطر بصيلي عبد الجليل ، معالم تاريخ سودان وادي النيل (القاهرة : د.ن ، ١٩٦٧) ص ١٣٤ ؛ لودفيغ ، مصدر سابق ، ص ٢٥٠ ؛ بشير ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٢٤ .

٦ـ ضرار ، تاريخ السودان ، ص ٤٦ ـ ٤٨ .

٧ـ حول المعارضة الأوروبية لتجارة الرقيق انظر : دونالد ويدز ، تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء ، ترجمة راشد البراوي (القاهرة : مكتبة الوعي ، ١٩٦٢) ص ٩٧ ـ ١٠٣ ؛ لودفيغ ، مصدر سابق ، ص ١٩٣ ؛ الشاطر بصيلي ، مرجع سابق ، ص ١٥٣

© Arabic Digital Library Yarmouk University

بمشاركة كثير من العلماء والرحالة من مختلف الجنسيات ضمن حملات فتح السودان[١]، ومن هـنا ظهـر اهـتمام بريطانيا بأمر السودان في عهد محمد علي ـ على المستويين الرسمي بالتعاون مع الحكومة المصرية والفردي المتمثل بحب الكشف والمغامرة ـ من خلال ما يلي:

١. عمليات الكشف الجغرافي لجنوب السودان .

حيث برز في هذه الفترة عدد من الرحالة الذين ارتادوا جنوب السودان[٢] والذين كان لجهودهم دور لا باس فيه في زيادة المعرفة الإنسانية عن مناطق الجنوب ومنابع النيل ،ولكن تلك الجهود لم تكن ذات أهمية كبيرة مقارنة مع جهود الحكومة المصرية التي تحملت العبء الأكبر في عمليات الكشف لأسباب علمية وإنسانية وحضارية للكشف عن الجنوب ومنابع النيل ومعرفة عادات شعوبه وإتمام الخرائط الخاصة به وتمدين ذلك القطاع من الجنس البشري[٣].

وتمـثلت تلك الجهود بالحملات العسكرية المتتالية على مناطق النيل الأبيض لإخضاع قـبائل الـدنكا والشلك[٤]، وبعد زيارة محمد علي باشا السودان عام ١٨٣٨م[٥] تجدد النشاط المصري للكشف عن مناطق الجنوب ومنابع النيل ، وتمثل ذلك النشاط في رحلات البكباشي سـليم وسليمان كاشف والتي نشرت الجمعية الجغرافية الفرنسية عام ١٨٤٢م رحلتهما ، كما بيـنت مذكرات وكتب مرافقيهما من الأجانب مدى القدرة والكفاءة وإدراك حقيقة المهمة التي وجهت إليها الرحلات ، والمتمثلة في تعميق المعرفة الجغرافية بالنيل والأرض التي تقع على جانبيه وخدمة العلم[٦].

وتزامن مع الجهود المصرية الكشفية السابقة ، جهود عدد من الرحالة الأوروبيين الذين مكنتهم الإدارة المصرية من ممارسة الزيارة والتوغل والانتشار في مختلف أقاليم السودان ، كمـا زودتهـم بأوامـر تتـضمن التوصية بتقديم التسهيلات لهم ، ومن أشهر أولئك الرحالة

١ـ أمـثال الفرنسي كايـو (Caillaud) والبـريطانيون كورنـر (Corner) وكونستات (Constat) ووادنجـتون (Waddington) وبيركهارت (Burekhard) والأمريكي انجليش (English) وغيرهم ، انظر : محمود كامل ، مصر في السودان (مصر : مطبعة الاعتماد ، د . ت) ص ٣ ـ ٤ ؛ الشامي ، ص ٥٩ ـ ٦٠ ؛ نسيم مقار ، " رحلة وادنجتون في السودان ١٨٢٠ ـ ١٨٢١" ، المجلة التاريخية المصرية ، ع١٤ ، ١٩٦٨ ، ص ٢٣١ ـ ٢٥٨ .
Burckhardt , Travels in Nubia (London : John Murray , 1822) PP 151 – 350 .

٢ـ من ذلك الرحالة البريطاني هاي (Hai) وبلفون (Ballefonds) والفرنسي كومب (Combe) والتشيكي بالمبي (Palmy) وغيرهم ، انظر : الشامي ، نهر النيل ، ص ٦٠ ؛ العدوي ، مرجع سابق ، ص ٢٨ ؛ ضرار ، تاريخ السودان ، ص ٦٣ ؛ للمزيد من التفاصيل حول جهود الرحالة والمكتشفين الأوروبيين في أنحاء السودان انظر :
Hill .Egypt in Sudan PP 25 – 26 .

٣ـ نسيم مقار ، البكباشي المصري سليم قبطان والكشف عن منابع النيل (القاهرة : د . ن ، ١٩٦٠) ص ٢٩ ـ ٣٣ ؛ عبد العليم خلاف ، كشوف مصر الأفريقية في عهد الخديوي إسماعيل ١٨٦٣ـ ١٨٩٩ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٩٩) ص ١٧؛ رفاعة الطهطاوي ، مناهج الألباب المصرية في مباهج الأداب العصرية (القاهرة : د . ن ، د . ت) ص ٢٤٢ .

٤ـ شقير ، مصدر سابق ، ص ٢١٤ ـ ٢٢٠ ؛ خلاف، كشوف مصر ، ص ١١ .
Richard Hill . on the Frontiers of Islam (London : Oxford . 1970) PP. 7 – 10 .

٥ـ حسن احمد إبراهيم ، التقرير الرسمي رحلة محمد علي باشا إلى السودان (الخرطوم : معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية ، ١٩٨٠) ص ٣٢ ـ ٥٦ ؛ محمد فؤاد شكري ،" صفحة من تاريخ السودان الحديث رحلة محمد علي باشا إلى فازوغلي ١٨٣٨ ـ ١٨٣٩"، مجلة كلية الأداب ، جامعة القاهرة ، ع٨ ، ١٩٤٧ ، ص ٢٧ ـ ٥٨ .

٦ـ الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض (النيل الأبيض) الصادر بأمر ساكن الجنان محمد علي والي مصر بقيادة القرقاطة البكباشي سليم قبودان ، ملخص من المجموعة الرسمية للجمعية الجغرافية في عددها الصادر في يوليو سنة ١٨٤٢ ، ترجمة محمد مسعود (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦) ص ١٠ ـ ٧٠ ؛ مقار ، البكباشي سليم ، ص ٨٠ ـ ٩٥ ؛ السيد يوسف نصر ، الوثائق التاريخية للسياسة المصرية في أفريقيا في القرن التاسع عشر (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠) ص ١٠٧ ـ ١١٠ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الألمانـــي باليمي (Palleme) والفرنسي برن روليه (Brun Rollet) الذي وصل إلى أعالي النيل وبحر الجبل[1].

٢. الاعتراضات على تجارة الرقيق .

ارتبطت اعتراضات بريطانيا على ممارسة تجارة الرقيق مع دخول الحكم المصري إلى السودان ، الذي كان احد أسبابه رغبة محمد علي باشا في تشكيل جيش جديد من السود ، وما مارســه الباشا على ولديه إبراهيم وإسماعيل من ضغوط لإرسال الرقيق إلى مصر ، إضافة إلــى امتلاك الجنود المصريين للأسلحة الحديثة التي مكنتهم من حمل الرقيق إلى مصر وما رافقه من عدم استلامهم لمرتباتهم مما دفعهم إلى البحث عن طرق جديدة للحصول على النقود اللازمة لشراء متطلبات حياتهم[٢]، ولذلك ما إن بدأت الأخبار تصل الحكومة البريطانية حول تقاضــي بعض الجنود والضباط المصريين رواتبهم رقيقاً ، حتى أخذت بالضغط عن طريق قنــصلها فــي مــصر المستر كامبل (Cambell) على محمد علي باشا لإبطال تلك العادة[٣] مــتذرعة بــان تلــك المسالة غير إنسانية ، وتصويرها الرقيق في الصورة التي اعتاد عليها الأوروبــي أو الأمريكــي ، كما نجد جمعية أصدقاء الرقيق توجه خطاباً إلى محمد علي باشا تشكره فيه على جهوده في تحسين رعاياه من أرقاء أفريقيا[٤].

وازداد ضـــغط بريطانيا على مصر لإلغاء تجارة الرقيق خلال زيارة محمد علي باشا للـسودان ، وخاصـــة بعد الدور الذي لعبته في حل المشاكل بينه وبين الدولة العثمانية التي أسفرت عن عقد معاهدة لندن عام ١٨٤٠م[٥]، واحتكار الحكومة المصرية للتجارة المشروعة[٦]، ولكـــن ذلــك الــضغط البريطاني لم يأت بنتائج كبيرة بسبب صعوبة تحرير الرقيق في الـسودان دفعـــة واحدة دون إعطاء الفرصة الكافية للمجتمع ليكيف نفسه مع ذلك الإجراء ، إضافة إلى دخول الأجانب إلى السودان وممارستهم عمليات صيـد الفيلة وجمع العاج واســر

١ـ الشامي ، نهر النيل ، ص ٦٣ ـ ٦٥ .

٢ـ لودفيغ ، مصدر سابق ، ص ٢٥٠ .

G.B.Englich . Anarrative of The Expedition to Dongola and Sennar (London : 1822) PP 30 - 62 .

٣ـ السيد يوسف نصر ، الوجود المصري في أفريقيا في الفترة ما بين ١٨٢٠ـ ١٨٩٩ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١) ص ٥٣ .

F.O . 78/ 283 . Cambell to Palmarston 13/6/1838.

٤ـ شكري ، الحكم المصري في السودان، ص ١٦٣؛ نصر ، الوثائق التاريخية ، ص ١٣١ ـ ١٣٢ ، نصر ، الوجود المصري ، ص ٥٤ .

٥ـ للمزيد من التفاصيل حول معاهدة لندن انظر : سلماز اوزتونا ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة عدنان محمود سليمان ، مج٢ (استانبول : منشورات فيصل للتمويل ، ١٩٩٠) ص ٣٦ ؛ قاسم نواصرة ، الموقف البريطاني والفرنسي من الحكم المصري لبلاد الشام ١٨٣١ ـ ١٨٤١ ، رسالة دكتوراه ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٦ ، ص ٢١٦ ـ ٢٢٢ .

J.C. Hurewitz Diplomacy in the Near and Middle East Adocumentary Record 1535 – 1914 . Vol . 1 (London : Princeton , 1956) P 120 ;Hertslet ,Op.Cit,pp.357- 365.

٦ـ F.O. 78/342 Ponsonby to Cambell 20/5/1838 ; F.O . 78/258 . Palmarston to Cambell 2/11/1838 ; Reader Bullard . Britain and the Middle East (London : 1963) P 63 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الرقيق ، وإنشائهم زرائب ومحطات لاتخاذها قواعد لحملاتهم المسلحة لأسر الرقيق[1]، ورداً علـــى تلك التصرفات طلبت الحكومة المصرية من قناصل الدول الأوروبية رفع الحماية عن رعاياهم من التجار المشتغلين بتجارة الرقيق ، وان يكون لمصر الرقابة على تصدير الأسلحة والذخيرة وبذلك تستطيع القضاء على تجارة الرقيق[2].

وفـــي أواخر سني حكم محمد علي باشا ازداد الضغط البريطاني عليه للتشديد على منع الغـــزوات لجلب الرقيق ، وان تكف القوارب الصاعدة في النيل الأبيض عن إيذاء قبائل تلك المناطق ، فكان رد محمد علي بأنه اصدر أوامره إلى نوابه في السودان بخصوص ذلك الأمر ، وذلـــك حتى يشاهد تلك البقاع التي تنتشر بها تجارة الرقيق وقد انتشر فيها التربية والتمدن لينال رضا وعطف الحكومات المتمدنة وخاصة الحكومة البريطانية[3].

٣. معارضة توسع الحكومة المصرية في شرق وجنوب السودان .

فقـــد أخذت بريطانيا والدول الاستعمارية وخاصة فرنسا بالعمل على توطيد نفوذها في ســـاحل أفـــريقيا الـــشرقي تحت ستار عقد المحالفات التجارية مع أمراء المناطق الساحلية ، وكانت الحبشة هي المركز الذي انطلقت منه الدول الاستعمارية لتحقيق أطماعها في الأراضي الـــسودانية الـــشرقية[4]، ولـــذلك أخذت مصر ومنذ عام ١٨١٨م بالتوسع على ساحلي البحر الأحمـــر بسبب ضياع حقوق السيادة العثمانية على يد العثمانيين ، فاستطاع إبراهيم باشا من الانتصار على الوهابيين وإعادة الحجاز إلى الدولة العثمانية التي كافأته بتعيينه والياً على جدة[5]، ثـــم أخذت مصر تعمل على بسط نفوذها على سواحل البحر الأحمر الغربية والحبشة ولم يمـــنعها مـــن فتح الحبشة إلا تدخل الحكومة البريطانية[6]، وبذلك تكون بريطانيا أول الدول الاســـتعمارية التي تخوفت من توسعات مصر نحو الشرق والجنوب في السودان ، لان امتداد الـــنفوذ المصري على ساحلي البحر الأحمر الأسيوي والإفريقي وزحفه باتجاه الخليج العربي يؤدي إلى تقليص مناطق نفوذ بريطانيا في المنطقة خاصة وان التجارة كانت رائجة بين تلك المناطق والهند .

١ــ الشاطر بصيلي ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ ــ ١٥٧؛ جورج يانج ، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل ، ترجمة علي شكري (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٠) ص ١١٦ ؛ شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ١١٧ .

٢ــ الشاطر بصيلي ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

٣ــ شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ١١٧ ــ ١١٨؛ نصر ، الوجود المصري ، ص ٥٥ .

٤ــ العدوي ، مرجع سابق ، ص ١٥ ؛ ضرار ، تاريخ السودان ، ص ٥٧ ــ ٥٨ .
F.O.78/227.Cambell to Palmarston 13/4/1833 .

٥ــ محمد فؤاد شكري ، مصر في مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١ ــ ١٨١٨ ، ج٣ (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٥٨) ص ٩٨٥ ــ ١٠٤٠ ؛ محمد رفعت رمضان ، وضع السودان في نطاق العلاقات بين مصر والدولة العثمانية حتى ١٨٦٣ (القاهرة : د . ن ، ١٩٥٧) ص ٢٧ .

٦ــ فقد ذكر صولت (Salt) قنصل بريطانيا في مصر امر خروج الحملة المصرية إلى السودان ، وانه ثبت لديه قبل خروج الجيش ان محمد علي باشا يريد فتح الحبشة وانه بذل جهده لمنع تسييرها انظر :
F . O . 78 / 96 . Salt to Joseph Planta 30/6/1820 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ولذلك أعربت عن قلقها من سياسة محمد علي التوسعية ، مما دفعه إلى إصدار أوامره بعدم التوسع باتجاه الحبشة ، وفي نفس الوقت وضعت الخطط والأساليب للدفاع عن مصالحها الاستعمارية عن طريق :

١. العمل على نشر عوامل الكراهية والعداء الديني بين مصر والبلاد الأفريقية[١].

٢. اللجوء إلى الدولة العثمانية صاحبة السيادة على ساحل السودان الشرقي ، وإثارة مخاوفها من التوسع المصري وتحريضها على استرداد تلك الجهات وإعادتها إلى والي جدة إدارياً ، فاستجابت الدولـــة العثمانية لذلك خاصة في ظل سوء العلاقات بينها وبين مصر بعد نشوب الحرب الشامية الأولى والثانية اللتان أدتا إلى تدخل الدول الاستعمارية ، فاستعادت الدولة العثمانية سلطتها المباشرة على الأقاليم المطلة على شاطئي البحر الأحمر ، وبذلك أصـــبح البت في مصير السودان من أهم الموضوعات التي تشغل محمد علي باشا الذي استطاع استصدار فرمان من الباب العالي في ١٣ شباط (فبراير) ١٨٤١م نص على تقليد محمد علي باشا ولاية مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وماحقاتها الخارجـــة عـــن حقوق مصر ولكن بغير حق التوارث[٢]، ثم ما لبثت الدولة العثمانية أن أعـــادت مناطق السودان الشرقي التابعة لوالي جدة إلى مصر عام ١٨٤٦م بإيجار سنوي قدرة ٢٥ ألف جنيه بسبب عدم قدرتها على إدارتها وتدبير الأموال اللازمة لها[٣]

ــ بريطانيا وجنوب السودان في عهدي عباس الأول ومحمد سعيد ١٨٤٨ــ١٨٦٣م .

لم تتعد اهتمامات عباس الأول ومحمد سعيد في السودان سوى القيام ببعض الإصلاحات الإدارية ومكافحة الرشوة وتشجيع الطب والتعليم ، وتعيين بعض الحكمداريين الأكفاء كالأمير عـــبد الحلـــيم باشا ، إضافة إلى قيام محمد سعيد بزيارة السودان عام ١٨٥٧م للاطلاع على أحواله[٤]، أما اهتماماتهما بجنوب السودان فتكاد تنعدم ، حيث ازدادت وترسخت تجارة الرقيق ولم تبذل جهود لقمعها إلا بعد زيارة محمد سعيد للسودان ، كما أن الاهتمام بكشف منابع النيل ومتابعة جهود محمد علي باشا قد توقفت ، وبالمقابل تحملت الحكومات والجمعيات الجغرافية الأوروبية وخاصة البريطانية ذلك العبء[٥].

١ـ محمد صبري ، الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر (القاهرة : د . ن ، ١٩٤٨) ص ١٦٠ ـ ١٦٩ .

٢ـ جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ١ .

٣ـ محمد فؤاد شكري ، مصر والسودان الوضع التاريخي للمسألة المصرية (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٤٦) ص ٢٣ ؛ عبد الرحمن الرافعي ، عهد محمد علي (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٩) ص ١٥٠ ــ ١٦٥ ، حول جهود بريطانيا لعرقلة وجود مصر في البحر الأحمر ، انظر : شوقي الجمل ،" مصر والبحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، المجلة التاريخية المصرية ، ع٦ ، ١٩٥٧ ، ص ٢٢ ـ ٧٠ .

٤ـ محمد إبراهيم أبو سليم ، تاريخ الخرطوم (بيروت : دار الجيل ، ١٩٧٩) ص ٤٣ ؛ شكري ، مصر والسودان وحدة ، ص ٧٤ـ٧٨

٥ـ صلاح محمد إبراهيم ، أزمة الوفاق وقائع الديمقراطية الثالثة في السودان (د . م : د . ن ، ١٩٩٧) ص ١٩ـ ٢٠ ؛ جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ـ ١٨٨٢ ، ترجمة عبد العظيم رمضان (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦) ص ١٨٤ـ١٨٥ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ففيما يتعلق بتجارة الرقيق نجدها تتسع وتزداد بسبب انهيار نظام الاحتكار على التجارة وفتح النيل الأبيض للملاحة والتجارة المشروعة وتوافد التجار السودانيون والأوروبيون إلى جنوب السودان للعمل في تجارة العاج والرقيق ، وإطلاق الحكومة المصرية الحرية للتجار في امتلاك السفن واستئجارها من ترسانات الحكومة لخدمة إغراضهم التجارية ، وإخفاق نظام الإصلاح الإداري اللامركزي إضافة إلى عدم جدية الأوامر التي أصدرها سعيد باشا عام ١٨٥٧م بخصوص إلغاء الرقيق وخاصة بعد إبرامه عقداً مع شركة العقاد التي تتاجر بالرقيق ، لتوريد أعداد كبيرة من السود له لإقامة حرس خاص به[١]، هذا إضافة إلى تزايد النفوذ القنصلي الأجنبي الذي ساهم في انتشار تجارة الرقيق وتشجيعها وانغماس الكثير من القناصل فيها ، وتنصيب أنفسهم مشرفين على مصالح رعاياهم ومنهم تجار الرقيق[٢]، وكان من أشهر القناصل الأوروبيين مللر (Muller) قنصل النمسا ، وتيبو (Thibaut) قنصل فرنسا ، وجون بشريك (J.Petherich) قنصل بريطانيا[٣] وذلك بسبب استغلالهم لبعدهم عن حكوماتهم واستجواباتها لهم .

ومن هنا بدا اهتمام الحكومة البريطانية بأمر جنوب السودان وبالتعاون مع قنصلها في الخرطوم بالعمل على ربط مكافحتها لتجارة الرقيق بالكشف عن منابع النيل واستغلال تجارة الرقيق من اجل تبرير تغلغلها الاستعماري في أفريقيا[٤]، ولذلك نجدها تتبادل الرسائل والمذكرات مع قنصلها حول نشاط تجار الرقيق الأجانب والعرب وما يصاحب ذلك من تقلص نفوذ الحكومة المصرية الذي لم يتعد الخرطوم[٥]، كما نجد القنصل البريطاني يحفز حكومته على استخدام نفوذها لإيقاف تلك التجارة البشعة[٦].

ومن جهة أخرى تزايد اهتمام الحكومة البريطانية بضرورة اكتشاف مناطق جنوب السودان والتعرف على سر منابع النيل وأواسط أفريقيا تمهيداً للتغلغل فيها ، ولذلك نجدها

١ـ نسيم مقار ، الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان ١٨٢١ـ ١٨٤٨ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥) ص ٢٠١ـ ٢٠٢ ؛ شكري ، مصر والسودان وحدة ، ص ٨١ـ٨٣ .

٢ـ أمثال ديبونو (Debono) وامبيلي (Ambile) المالطيان وملزاك (Malzac) وغيرهم انظر : شكري ، مصر والسودان وحدة ، ص ٨٤ ـ ٨٧ ؛ ضرار ، السودان ، ص ٧٢ ـ ٧٣ ؛ السروجي ، الجيش المصري ، ص ٤٤٩ .
F.O . 78/2283 . Brief Summary of the Efforts of Mr John Petherick ; Richard Gray . A History of the Southern Sudan 1839 – 1889 (United States of America : Greenwood Press , 1978) PP 27 – 58 ; A . B. Theobald . the Mahdiya (London : Longmans . 1966) P. 11 ; Moore . Harell Alice ." Decline in European Trade in the Sudan From the Mid – Nineteenths Century" Middle Eastern Studies . Vol 39 . July 2003.PP. 65 – 80 .

٣ـ الشامي ، النيل ، ص ٦٥ ـ٦٦ ؛ شكري ، مصر والسودان وحدة ، ص ٨٣ .
F.O . 78/2253 .Murray to Petherick 6/5/1850 ; F . O . Petherick to Murray 1/6/1850

٤ـ جمال زكريا قاسم ، العرب والرق في أفريقيا ، وقائع ندوة مسألة الرق في أفريقيا (تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٩) ص ٣٨ .

٥ـ F.O . 78/1612 . Petherick to Russell 29/8/1861 ; F . O . 84/118 Petherick to Colquhoun 24/5/1863 ; F.O . 78/2283 . Brief Summary of the Efforts of Mr John Petheric

٦ـ جورج يانج ، تاريخ مصر ، ص ١٨٨ ـ ٢٠٢ .
F.O . 84/1120 Russell to Petherick 13/12/1860 ; F.O . Petherick to Russell 25/11/1862 ; F.O . 78/2283 . Brief Summary of the Efforts of Mr John Petheric

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تستحمل العبء الأكبر في تنفيذ الحملات الكشفية والجغرافية بالمشاركة مع الجمعية الجغرافية الملكية ، وقد اتخذت تلك الحملات من شرق أفريقيا وزنجبار سبيلاً للتوغل غرباً إلى منابع النيل ، فكانت أولى تلك الحملات عام ١٨٥٦م بإيعاز من وزارة الخارجية البريطانية والجمعية الجغرافية وشركة الهند الشرقية ، وكانت بقيادة الضابط البريطاني بيرتون (Burton) ومساعده سبيك (Speke)[1].

واستطاع الرحالتان الوصول إلى بحيرة تنجانيقا وفيكتوريا بعد حصولهما على المعلومات الأكيدة عن وجودهما من التجار العرب[2]، ونتيجة ذلك دعت الجمعية الجغرافية سبيك لقيادة حملة جديدة إلى أواسط أفريقيا للتحقق من ان النيل يخرج من بحيرة فكتوريا ، ورافقه في تلك الحملة البريطاني جرانت (Grant) ، فاستطاعا اكتشاف مخرج نهر النيل من الجهة الشمالية لبحيرة فكتوريا ، ولكنهما لم يتمكنا من اكتشاف البحيرة الموجودة إلى الغرب من بحيرة فكتوريا ، والتي رجحا ان تكون منبعاً ثانياً للنيل ، فقررا التوجه شمالاً للالتقاء بالحملة القادمة لمساعدتهما عن طريق الخرطوم والتي كان من المتوقع ان تكون بقيادة بثريك[3].

ولكن سبيك وجرانت وخلال توجههما إلى الشمال لم يلتقيا بالحملة المتوقعة ، وعند وصولهما غندوكرو وجدا صموئيل بيكر (Samuel Baker) وزوجته لان الجمعية الجغرافية كانت قد عرضت عليهما التقدم جنوباً بحثاً عن سبيك وجرانت ، أما بثريك وبسبب تقصيره في تقديم المساعدة لسبيك وجرانت فقد سخطا عليه ، وعزما على المجاهرة بما يعرفاه عن نشاطاته التجارية غير المشروعة عند وصولهما بريطانيا ، فهاجماه في تقاريرهما للجمعية الجغرافية فأقصي من منصبه وقضي عليه بعد اتهامه بالاتصال بتجارة الرقيق[4].

ـ بريطانيا وجنوب السودان في عهد الخديو اسماعيل ١٨٦٣ ـ ١٨٧٩م .

لم يكن الخديو إسماعيل كسلفه عباس ومحمد سعيد من حيث قلة الاهتمام بأمور السودان عامة وجنوبه خاصة ، وإنما نجدة بمجرد توليه الحكم يعيد سيرة جدة محمد علي من حيث

١ـ الشامي ، النيل ، ص ٦٧ ـ ٦٨ ؛ الان مورهيد ، النيل الأبيض ، ترجمة محمد بدر الدين خليل (مصر : دار المعارف ، ١٩٦٥) ص ١٦ ـ ٣٧ ؛ بشير ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٢٦ .

٢ـ لعب التجار العرب دورا كبيرا في الاكتشافات التي حققتها هذه الحملة بسبب معرفتهم بمداخل الغابات ومسالكها والطرق التي توصلهم إلى البحيرات الداخلية ، للمزيد انظر : مراد ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ ؛ مورهيد ، مرجع سابق ، ص ٤٤ ـ ٤٦ ؛ عبيد ، مرجع سابق ، ص ١١ ؛ كامل ، مصر في السودان ، ص ٦ ؛ الشامي ، النيل ، ص ٦٨ ـ ٦٩ ؛ الجمل ، كشف أفريقيا ، ص ٧٨ ـ ٧٩ .

Alan Moorehead , the White Nile (U. S. A : New York , 1964) P . P .42 – 50 ; Gray , Southern Sudan , PP. 78 – 79 .

٣ـ مورهيد ، النيل الأبيض ، ص ٦٤ ؛ الشامي ، ص ٧٠-٧١

Moorehead . White Nile .p.66 ; A.Kitching . on the Back waters on the Nile (London : Adelphi Terrace . 1912)PP. 2 – 22 .

٤ـ شقير ، ص ٢٣٥ ؛ كامل ، مصر و السودان ، ص ٦-٧ ؛الجمل ،كشف أفريقيا ، ص ٨٤ .

F.O. 78/1839 . Murchison to Russell 28/6/1864 ,Gray . Op . Cit .PP.79-82;Moorhead .White Nile pp. 66-71 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاهتمام بإدخال مظاهر المدنية إليه[١]، ولذلك شهد السودان خلال عهد إسماعيل سياسة ذات ثلاثة مظاهر تمثلت بما يلي :

- المظهر الأول : ويتعلق بالمجال الإداري حيث تأرجح الخديو إسماعيل بين المركزية واللامركزية ، أما في المجال القضائي فقد قسمه إلى قضاء شرعي وسياسي وقضاء أجانب[٢].
- المظهر الثاني : ويتعلق بتوسيع رقعة أراضي الحكومة المصرية في السودان ومنابع النيل وسواحل البحر الأحمر ودارفور ، فقد وجد إسماعيل أن الضرورة تحتم عليه السيطرة على منابع النيل قبل أن يرفف عليها علم أوروبي ، لان وجود مصر يعتمد على امتلاكها وان امتداد النفوذ المصري إلى الجنوب من النيل الأبيض والبحيرات الأفريقية سيخدم أهداف مصر التوسعية في القارة الأفريقية[٣].
- المظهر الثالث : ويتمثل بالجهود الكبيرة التي بذلها الخديو إسماعيل في القضاء على تجارة الرقيق وخاصة في جنوب السودان ، بسبب الضغط الأوروبي عليه وخاصة من قبل الحكومة البريطانية ، والحقيقة أن إسماعيل استعان في تطبيق سياسته في السودان وخاصة فيما يتعلق بالمظهرين الثاني والثالث بالحكومة البريطانية ورجالاتها من مكتشفين ورحالة وإداريين ، والذين كان لهم دور كبير في تحقيق سياسة بريطانيا في الجنوب .

١. بيكر واستكمال الكشف عن منابع النيل ١٨٦٣ ـ ١٨٦٥م .

بعد التقاء بيكر بسبيك في غندوكرو اخبره بوجود بحيرة إلى الغرب من بحيرة فكتوريا قد تكون منبعاً ثانياً للنيل ، وعلى أساس ذلك بدا بيكر وزوجته رحلتهما للكشف عن تلك البحيرة ، فاستطاعا الوصول إليها عام ١٨٦٤م وإطلاق اسم بحيرة البرت عليها نسبة إلى زوج الملكة فكتوريا ، كما اكتشفا شلالات ميرشيزون (Murchison) تكريماً لرئيس الجمعية الجغرافية ، ثم لم يلبثا أن عادا إلى غندوكرو عام ١٨٦٥م[٤]، هذا وقد عمل بيكر بعد عودته إلى بلاده على توضيح صورة القارة الأفريقية عامة وجنوب السودان خاصة أمام الحكومة والرأي العام البريطاني ، فبين أنها منطقة متأخرة ولكن يمكن تعميرها وإدخال المدنية إليها وإنقاذها من المسلمين ، ودعا حكومته إلى التدخل في تلك البقاع لان تجار الرقيق خليقون بان يفسدوا تلك البطاح نهائياً فتضيع على المسيحية إلى الأبد ، وذكر لقنصل بلاده في مصر كوهون (Cohoun) أن غندوكرو تعج بالرقيق وأحوالهم سيئة فلا بد من النظر في حالتهم[٥].

١ـ شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ١٣٤ .
٢ـ بشير كوكو حميدة ، ملامح من تاريخ السودان في عهد الخديو إسماعيل (جامعة الخرطوم : مطبوعات كلية الدراسات العليا ، ١٩٨٣) ص ٩ ـ ٥٨ .
٣ـ جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعماري ، ص ١٨٥ ـ ١٨٨ ؛ ضرار ، السودان ، ص ٧٦ ـ ٧٧ .
٤ـ يانج ، تاريخ مصر ، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥ .
٥ـ F .O . 78/2283 . Brief Summary of the Efforts of Mr John Petheric ; Moorehead . White Nile PP.88-107 F.O. 78/1871.Baker to Colquhoun 21/6/1865 ; Moorchead . White Nile.PP.107-109.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

كمـا حمل بيكر على عرب السودان لانغماسهم بتجارة الرقيق ، وان ما تبديه الحكومة المـصرية مـن مظاهـر عـدم الرضا عن الاسترقاق إنما هو تكلف مصطنع لخداع الدول الأوروبـية ، فحتى يتم رفع أفريقيا إلى مستوى المدنية لا بد من القضاء على النخاسة لنشر الـدين المـسيحي ، وبالإمكان القضاء عليها إذا تضافرت الجهود الأوروبية أما إذا أغمضت عيونها وتهاونت بقيت القارة الأفريقية قارة إسلامية متعصبة ومتعطشة لسفك الدماء[1]، وبذلك ساعدت آراء بيكر ومؤلفاته على استفزاز المشاعر والأفكار الكامنة من قبل ، وأرشدت رجال السياسة والكنيسة إلى الطريق نحو جنـوب السودان وأواسط أفريقيا لتنصيرها .

كمـا أدت آراءه إلى إثارة جمعية مكافحة الرقيق والرأي العام البريطاني ، وذلك بتدخل الحكـومة البريطانية لدى الخديو إسماعيل لمعالجة القضية ، الذي اتخذ مجموعة من التدابير والطـرق للقضاء على تجار الرقيق من النهاضة[2] في جنوب السودان وإدخال المدنية إليه ، كمـا أمر حكمدار السودان بوضع ضريبة الويركو على كل بحار أو عامل في المراكب التي تصعد على النيل الأبيض ، وتشديد الرقابة على مراكب الحكومة على النيل الأبيض حتى لا تفلـت المراكب النهرية ومصادرتها إذا ثبت أنها حامله للرقيق ، وأوصى بوضع التحجيرات اللازمـة لتوريد الأسلحة والذخائر حتى لا يقوى أصحاب الزرائب ، وطلب من القناصل عدم إدخال تحت حمايتهم من يسيء استعمالها[3] .

وقـد أدت الإجـراءات السالفة الذكر إلى تعمق تجار الرقيق في مجاهل أفريقيا واتخاذ كافـة الـسبل لتهريب الرقيق كاستخدام الرشوة واللجوء إلى موانئ البحر الأحمر لتصريف الـرقيق ، ولذلك قررت الحكومة المصرية ضم الأراضي التي يتخذها التجار ميداناً لتجارتهم لكسب رضا الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا ، فاحتلت فاشودة عام ١٨٦٥م الأمر الذي أدى إلـى إغـلاق طريق النيل الأبيض في وجه التجار ، كما قامت بضم مينائي سواكن ومصوع على البحر الأحمر بسبب تزايد واتساع نطاق التجارة في المناطق الشرقية[4]، ومع ذلك بقيت كثير من المناطق تعاني من تجار الرقيق كبحر الغزال وخط الاستواء ودارفور ، فكان لا بد مـن ضمها إلى الحكومة المصرية لإصلاح أحوالها ، ولكن كان على الخديو قبل ذلك إحراز

١ـ محمد احمد الجابري ، في شان الله او تاريخ السودان كما يرويه اهله (د.م: دار الفكر العربي ،١٩٤٨) ص ٤٢ـ٤٤ .

٢ـ هم تجار الرقيق الذين يغزون الجبال مثل جبال النوبة وفاز وغلي لجلب الرقيق ،أما البحارة فهم الذين يغزون لجلب الرقيق عن طريق النيل الأبيض ،للمزيد انظر : شقير ، مصدر سابق ،٢٤٧ـ٢٥٠ ؛ رافت الشيخ ، مصر والسودان في العلاقات الدولية (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٩) ص ١٥١ .

٣ـ شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ١٥٠ ـ ١٥١ ؛ شكري ، الحكم المصري في السودان ، ص ١٧٢ ـ ٢٠٠ .
F .O . 78/2283 . Brief Summary of the Efforts of Mr John Petheric ; M.F.Shukry . the Khedive Ismaill and Slavery in the Sudan 1863-1879(Cairo : Library La Renaissance . 1937) PP.137.

٤ـ جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ١ ؛ شقير ، مصدر سابق ، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١ ؛ شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ١٥١ ـ ١٥٢ ؛ حميدة ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ ؛ محمد السروجي ، الجيش المصري في القرن التاسع عشر (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧) ص ٤٥٠ ـ ٤٥٢ .
F.O.Clarendon to Stanton 28/2/1866 ; Abbas Ibrahim Muhammad Ali . the British the Slave Trade and Slavery in the Sudan 1820 -1881(Cairo : 1995) PP.20 – 40.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

رضا الحكومة البريطانية بسبب سيطرتها على البحر الأحمر ومداخل البحيرات الأفريقية عن طريق زنجبار واهتمامها بقمع تجارة الرقيق[1]، ولم يكن لتلك التحفظات أن تزول إلا بانصياع الحكــومة المــصرية لإرادة الساسة البريطانيين والمتمثلة في الاطلاع على ترتيبات الحكومة المــصرية فــي ذلــك المجــال ، وتعيين عدد من رجالهم للقيام بتلك المهام ليتسنى لهم تنفيذ سياستهم في جنوب السودان .

٢. بيكر ومديرية خط الاستواء ١٨٦٩ ــ ١٨٧٣م .

بعد ضمانه لعدم معارضة الحكومة البريطانية لمشروعاته التوسعية ورضوخه لرغبات الحكومة البريطانية وولي عهدها[2]، قام الخديو بتعيين بيكر قائداً للحملة المصرية إلى منطقة خــط الاســتواء[3] من اجل تنفيذ مخططاته التوسعية في جنوب السودان ، وإخماد صيحات جمعــية مكافحة الرقيق والرأي العام البريطاني المطالبة بالقضاء على تجارة الرقيق ، وتنفيذ توصــيات الجمعــية الجغــرافية بضرورة إقامة حكم وإدارة منظمة على الأرض بين بحيرة فيكتوريا وغندوكرو[4].

وبعــد وصوله وأعوانه من الأوروبيين غندوكرو عام ١٨٧١م[5] بدأ بيكر بتنفيذ المهام الموكولة إليه ، ولكن نجاحه كان ضئيلاً لاستخدامه القوة والعنف ضد الأهالي والقبائل القاطنة تلك المناطق وخاصة بعد إثارتها من قبل تجار الرقيق[6] مما أدى إلى عدم استطاعته القضاء

١ــ مارلو ، تاريخ النهب الاستعماري ، ص ١٨٥ ــ١٨٩ .

٢ــ تأثرت سياسة الخديو إسماعيل بعقيدة الترف في أوروبا وخاصة بريطانيا لأنها متزعمة نداء إلغاء تجارة الرقيق ومساندتها له في موقفه إزاء طلبات ديلسبس (De Lesseps) وادعاءاته فيما يتعلق بقناة السويس ــ التي ظهرت فكرة إنشائها منذ أيام محمد علي باشا عندما تبناها المفكر الفرنسي سان سيمون (San Seemons) ، وقد قام ديلسبس بحملة في أوروبا لتأييد الفكرة وزار البابا وأقنعه بان القناة ستخدم مصالح التبشير المسيحي في الشرق وستمهد للقضاء على الدولة العثمانية ــ وحصوله على فرمان ١٨٦٦م الخاص بانتقال العرش إلى اكبر أبنائه ، وفرمان ١٨٦٧م الخاص بمنحه لقب خديو ، انظر : عبيد ، ص ٣١ ــ ٣٢ ؛ جلال يحيى ، مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر (مصر : دار المعارف ، ١٩٦٧) ص ٧٥ ؛ وليد جرادات ، الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٦) ص ١٥٥ ؛ محمد صالح منسي ،" أتباع سان سيمون في مصر ١٨٣٣ ــ ١٨٣٦"، المجلة التاريخية المصرية ، ع١٧ ، ١٩٧٠ ، ص ٦٩ ــ ٩١ .

٣ــ وثائق عابدين ، صادر مكاتبات ، دفتر رقم ٥٧٣ صادر المعية السنية تركي تاريخ ٤ صفر ١٢٨٦ الموافق ١٦ مايو ١٨٦٩ ؛ أمين سامي باشا ، تقويم النيل ، ج٤ (القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٣٦) ص ٨١٨ .

٤ــ عمر طوسون ، تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها ١٨٦٩ ــ ١٨٨٩ ، ج١ (الإسكندرية : مطبعة العدل ، ١٩٣٧) ص ١١ ــ ١٤ ؛ السروجي ، ص ٤٥٤ ؛ الجابري ، ص ٤٤ ؛ مارلو ، ص ٢٠٢ .

F.O.78/2092 Memoranda by Clarendon and Gladstone 12 and 14 /4/1869 ; F.O.78/2091 Clarendon to Stanton 15/4/1869.

٥ــ حول استعدادات الحملة انظر : طوسون ، المديرية الاستوائية ، ج١، ص ١٥ــ ٢٩، عمل الخديو إسماعيل على إصدار الأوامر إلى الجهات الداخلة في النيل الأبيض والاستوائية للانقياد لأوامر بيكر وحملته لما تهدف إليه من نشر التقدم والمدنية في تلك الجهات ، انظر : وثائق عابدين ، صادر مكاتبات ، دفتر رقم ١٩٣٤ أوامر كريمة ، تاريخ ٢٨ شعبان ١٢٨٦ الموافق ٣ ديسمبر ١٨٦٩م .

٦ــ وثائق عابدين ، إفرنجي . Soudon & Afrique Equatoriale 28/12/1870 . 10/5/1872 . 5/7/1873 ، محمد القباني ، السودان المصري والانجليزي مجموعة رسائل (الإسكندرية : مطبعة الأهرام ، ١٨٩٦) ص ١٢ ــ ٢٦ ؛ طوسون ، المديرية الاستوائية ، ج١ ، ص ٣١ ــ ١٠٥ ؛ إبراهيم الزين صغيرون " لمحات تاريخية عن دور السودان والسودانيين في انتشار الإسلام في أوغندا " مجلة كلية الآداب ، جامعة الخرطوم ، ع٤ ، ١٩٨١ ، ص ١٢١ ــ ١٢٩ .

Romolo Gessi . Seven Years in the Sudan (London : Sampson , 1892) P. 91 ; Shukry . the Khedive Ismaill . P. 165 ; Moorehead . White Nile . PP.147 - 168 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

على تجارة الرقيق أو إقامة سلطان الحكومة المصرية بصورة فعلية في منطقة خط الاستواء والبحيـرات العظمـى ، وكـل ما فعله هو إنشاء ثلاث محطات عسكرية في مناطق جنوب السودان لم يتعد نفوذ الحكومة المصرية عنها بضعة أميال[١].

أمـا موقـف الحكومة البريطانية من الحملة فتمثل بمتابعة ومناقشة أخبارها أولاً بأول سـواء كـان ذلك عن طريق وزارة الخارجية البريطانية وقنصلها في مصر ، أو عن طريق البرلمان والصحافة البريطانية والجمعية الجغرافية ، ففي مذكرة رئيس قسم تجارة الرقيق في وزارة الخارجـية البـريطانية المـستر ويلد (Wylde) ذكر بأنه إذا لم تكن حملة بيكر أكثر وضـوحاً وفعالـية بخصوص مقاومة تجار الرقيق وطردهم من قسم كبير من البلاد فسأكون أكثـر مفاجـأة ، وفـي اجـتماع للجمعية الجغرافية الملكية في ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٨٧٠م نوقشت فيه رسالة لبيكر من قبل ميرشيزون وعلق عليها كامبل احد أعضائها ، فذكر انه ليس المقـصود مـن الحملة الوصول إلى استفسارات بارزة عن وسط أفريقيا بل هي منافسة بين الإسلام والمسيحية والحرية والعبودية ، فإذا نجحت سينتصر الإسلام وستتحطم المسيحية[٢]

كمـا نـشرت صحيفة التايمز (Times) رسائل بيكر إلى ميرشيزون ، الذي كافح مع الخـوف لبسط نفوذه على غندوكرو ، ثم ما واجهه من صعوبات مع قبائل البارى ، وبدأ مع زوجـته وألفين ممن وضعتهم الحكومة المصرية في خدمته اقتحام الداخل ، وفي ١٧ نيسان ١٨٧٣م ظهرت إشاعات حول موته ، كما ورد تلغراف في ٣٠ حزيران ١٨٧٣م من ستانتون (Stanton) القنصل البريطاني في مصر إلى وزير الخارجية جرانفيل (Granville) وقرء في البرلمان البريطاني ، يذكر أن البلاد البعيدة في الاستوائية أصبحت تحت الحكم المصري ، وجمـيع الـثورات أخمدت وتجارة الرقيق قضي عليها ، والحكومة والبلاد منظمة والطريق مفـتوح إلى زنجبار ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل نشرت صحيفة التايمز في ١٣/١٤/١٥ آب (أغـسطس) ١٨٧٢م رسالة من بيكر عززت الأخبار السابقة وأضافت اعتقاده بان بحيرة البرت وتنجانيقا بحيرة واحدة[٣].

هذا ولم تكن خدمة بيكر خالصة لمصر ، فقد فسر مهمته في هضبة البحيرات على أنها تهـدف إلـى القضاء على تجارة الرقيق قبل كل شيء ، وهو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الحكومة البريطانية ، ومما يدل على ذلك أن كتابه المسمى الإسماعيلية وهو الاسم الذي أعطاه

١ــ شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ١٧٢ ؛ المروجي ، مرجع سابق ،ص ٤٥٨ ــ٤٦٣ ؛ كان تطبيق بيكر لأساليب القوة يهدد الحملة بكارثة مؤكدة وعندما انتهت مهمته وعاد للقاهرة ادعى أمام الخديو انه فخور لغزوه وتهدئته للأقاليم الممتدة على خط الاستواء ولكنه لم يقم في حقيقة الأمر قد عمل اي شيء أكثر متن إقامة ثلاث محطات عسكرية وإثارة عداء الأهالي ضد الحكومة ، انظر :
Shukry . the Khedive Ismaill . p.174 ; Theobald .Mahdiya .pp 16 -18

٢ـ F.O.78/2253.Memoranda by Wylde30/5/1870 ; Gray. Southern Sudan.pp174 – 175 .

٣ـ F.O.78/2229 Stanton to Granville 21/1/and 14/12/1872 ; Gray. Southern Sudan PP.171 -172.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لغندوكرو له عنوان ثانوي هو ملخص الحملة الموجهة للقضاء على تجارة الرقيق في أفريقيا الوسطى ، وبنما هو في خدمة الحكومة المصرية عمل على توسيع النفوذ البريطاني في منطقة البحيرات ، ولم يحاول إخفاء أهدافه ، فذكر أن مهمته الرئيسية هي العمل لصالح مصر ولكنه عمل على زيادة النفوذ البريطاني في نفس الوقت ومات وهو يأمل في أن تصل بريطانيا إلى الخـــرطوم[١]، كمـــا نجـــده في كتابه السالف الذكر يحبذ استيطان الأوروبيون لمناطق جنوب السودان والبحيرات فقال " لقد مررت ببلاد على درجة عالية من الخصوبة فضلاً عن اعتدال جـــوها ومناسبتها لاستيطان الأوروبيين حيثما بلغ الارتفاع أربعة آلاف قدم"[٢]، وذكر أن في المناطق الاستوائية الواسعة من أفريقيا ميداناً عظيماً للمشاريع البريطانية[٣].

وفيما يتعلق بسعي الخديو إلى ضم إقليم بحر الغزال ، فإننا نجد الزبير رحمة احد كبار تجار الرقيق يسعى إلى تشكيل حلف من تجار الرقيق للوقوف في وجه قوات الحكومة والتمكن مـــن الانتصار عليها ، ورغم ذلك الانتصار فان الزبير أعلن ولائه للحكومة المصرية ، مما دفع الخديو إلى العفو عنه وتعيينه حاكماً على مديرية بحر الغزال ، ثم لم يلبث الزبير أن قام باحتلال سلطنة دارفور والتحاقها بالأملاك المصرية[٤].

٣. غوردون (Gordon) ومديرية خط الاستواء ١٨٧٤ ــ ١٨٧٦م .

يعود تعيين غوردون حاكماً على مديرية خط الاستواء إلى ما أثارته فتوحات الزبير في بحر الغزال ودارفور لدى الحكومة البريطانية بسبب نشاطاته الكبيرة في تجارة الرقيق[٥]، وما درج علـــيه ســـفراء الـــدول الأوروبية وخاصة بريطانيا في استانبول والقاهرة في أحاديثهم وتقاريرهم من إثارة الشكوك حول الحكم المصري والخديو إسماعيل ومدى إخلاصهما لفكرة القـــضاء على تجارة الرقيق[٦]، ورغبة الخديو في الحصول على القروض المالية البريطانية لمعالجـــة وضـــع مصر المالي[٧]، وفشل حملة بيكر في تحقيق أهدافها وإثارتها للشعور العام بالعداوة والسخط ضد الحكم المصري في جنـــوب السودان[٨]، إضافة إلى وساطة ولي عـــهد

١ـ Mekki Abbas . the Sudan Question (London : Faber Limited , 1952) P. 34 .

٢ـ S. Baker . Ismailia . A narrative of the Expedition to Central Africa for the Suppression of the Slave Trade. Vol . 1 (London : Macmillan and co . 1874) PP.1 -3 .

٣ـ Baker,Op.Cit,pp419 – 450 .

٤ـ وثائق عابدين ، صادر مكاتبات ، دفتر رقم ١٩٤٦ اوامر عربي ، تاريخ ١٠ شعبان ١٢٨٩ الموافق ١٣ اكتوبر ١٨٧٢م ؛ شقير ، ص ٢٥٩ ــ ٢٦٥ ؛ عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، المسلمون والاستعمار الأوروبي لأفريقيا ، سلسلة عالم المعرفة (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، تموز ١٩٨٩) ع١٣٩ ، ص ١٨٤ ـ ١٨٦ ؛ عز الدين إسماعيل ، الزبير باشا ودوره في السودان في عصر الحكم المصري (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨) ص ٦٥ ـ ١٨٠ ؛ عثمان عمر فضل صالح ، العلاقات بين سلطنة دارفور والحكم التركي المصري ١٨٢١ ــ ١٨٨٤ ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٩٥ ـ ١٤٤ .

٥ـ الجابري ، في شان الله ، ص ٤٧ .

٦ـ حميدة ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ ـ ١٤١ .

٧ـ السيد رجب حراز " الأزمة المالية في عهد الخديو إسماعيل ، اسبابها ، تطوراتها ، نتائجها " مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ع ٢٧ ، ١٩٦٥ ، ص ١ ـ ٥١ .

٨ـ F.O.78/2284 . Vivian to Granville 22/8/1873

© Arabic Digital Library Yarmouk University

بريطانيا وحكومته في اختيار غوردون خلفاً لبيكر[١].

وبعد اختياره على خلفية مقابلته مع نوبار باشا[٢] في السفارة البريطانية في استانبول[٣]، زودتـه الحكـومة المصرية بتعليماتها المتمثلة في إنشاء سلسلة من المحطات العسكرية على النيل الأبيض وضم أوغندا ، وإطلاق السفن المصرية في بحيرتي البرت وفكتوريا ، والعمل علـى إلغاء تجارة الرقيق مع عدم إظهار العداء للأهالي[٤]، وعلى اثر ذلك غادر القاهرة مع مـساعديه مـن الأوروبيين ، فكان أول أعماله بعد وصوله غندوكرو المطالبة بتوسيع حدود مديرية خط الاستواء بضم المناطق المجاورة لها ، ولكن الحكومة المصرية رفضت ذلك لأنه لـم يكن من صالحها تركيز مناطق جنوب السودان المحرومة من وسائل الاتصال بيد حاكم أجنبي ، ولتفضيلها اقتصار حكم غوردون على منطقة جلب الرقيق[٥].

ثـم اخذ غوردون بنشر المواقع والمحطات المدنية والعسكرية لتحقيق الأمن والإشعاع الحـضاري الـذي لم يتم زمن بيكر[٦]، ثم اخذ يعمل على إدخال منطقة البحيرات الاستوائية وأوغـندا تحـت النفوذ المصري ، وذلك بإرسال عدد من البعثات الكشفية للتعرف على تلك المناطق أمثال بعثة شالي لونج (Chaille Long)[٧]، وبعثة ارنست لينان بلفونت (Ernest Linant Bellefonte)[٨]، كما قام غوردون بإرسال القائد المصري نور اغا الى ملك اوغندا امتيسا (M'tesa) للاتفاق معه على إنشاء محطات عسكرية في عاصمته وغيرها من المناطق المطلـة علـى بحيرة فكتوريا ورفع العلم المصري فوقها وإرسال ما يثبت حق مصر فيها ،

١ـ خلاف ، كشوف مصر الأفريقية ، ص ٦٤ .
Ibrahim Fawzi Pasha . the History of the Sudan between the Times of Gordon and Kitchener . Vol. I (Amman : Al al – Bayt University , 1997) P.1 .

٢ـ مصري من أصل ارمني ارتبط اسمه بإنشاء المحاكم المختلطة في مصر ، وعين رئيسا للنظار ثلاث مرات ، وهو منفذ سياسة الإخلاء البريطانية في السودان بعد قيام الحركة المهدية ، انظر : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج٦ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٠) ص ٦٢٨ ـ ٦٢٩ ؛ محمد شفيق غربال ، الموسوعة العربية الميسرة ، ج١(بيروت : دار نهضة لبنان ، ١٩٨١) ص ٤٨٧ .

٣ـ للمزيد من التفاصيل حول المباحثات التي جرت لاختيار غوردون حاكما لمديرية خط الاستواء انظر : مورهيد ، النيل الأبيض ، ص ١٧١ .
F.O.78/2284 . Vivian to Granville 30/8/1873 ; F.O.78/2282 .Granville to Vivian 29/9/1873 .

٤ـ وثائق عابدين ، صادر مكاتبات ، دفتر رقم ١٩٤٨ أوامر عربي ، تاريخ ٢ محرم ١٢٩١ الموافق ١٩ فبراير ١٨٧٤م ؛ طوسون ، المديرية الاستوائية ، ج١ ، ص ١٠٧ ـ ١١٦ .
F.O.78/2342 . Stanton to Granville 21/2/1874 ; E.U.E.R. the Khedive to Gordon 16/2/1874 ; E.U.E.R the Khedive to Gordon 19/2/1874 ; E.U.E.R. the Khedive to Raouf Bay 19/2/1874 ; E.U.E.R. the Khedive to the Sudan Hokoumdaria 19/2/1874 .

٥ـ وثائق عابدين ، صادر برقيات ، دفتر رقم ١٧ صادر تلغرافات عربي ، تاريخ ٧ محرم ١٢٩١ الموافق ٢٤ فبراير ١٨٧٤م ؛ وثائق عابدين ، صادر برقيات ، دفتر رقم ١٧ صادر تلغرافات عربي ، تاريخ ١٩ مدرم ١٢٩١ الموافق ٨ مارس ١٨٧٤م .
E.U.E.R. Gordon to Khairy Pasha 7/5/1874 .

٦ـ للمزيد انظر : عبيد ، مرجع سابق ، ص ٨٩ ـ ٩٤ ؛ مورهيد ، النيل الأبيض ، ص ١٧٢ ـ ١٧٦.
E.U.E.R. Gordon to Khairy 5/4/1875 ; E.U.E.R. Gordon to Khairy Pasha 3/5/1875 .

٧ـ ضابط امريكي دخل في خدمة الجيش المصري عام ١٨٧٠م ثم رئيسا لأركان حرب غوردون باشا خلال ولايته على خط الاستواء ، انظر : عبد الرحمن الرافعي ، عهد إسماعيل ، ج١ (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨) ص ١٢٠ .

٨ـ وثائق عابدين ، وارد برقيات ، دفتر رقم ٣٣ وارد تلغرافات ، تاريخ ١٩ رجب ١٢٩٢ الموافق ٢١ أغسطس ١٨٧٥م ؛ طوسون ، المديرية الاستوائية ، ج١ ، ص ٢٢١ ـ ٢٤٤.
E.U.E.R. Ernest Linant to Gordon 25/4/1875 ; E.U.E.R. Ernest Linant to Gordon 8/6/1875 ; E.U.E.R. Ernest Linant to Gordon 11/7/1875 ; E.U.E.R. Ernest Linant to Gordon 27/7/1875 ; E.U.E.R. Gordon to Ernest Linant 28/8/1875 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فاستطاع النور اغا تحقيق ما طلب منه(١)، ولكن لم يلبث غوردون أن احدث تغييراً في خطته واتجاهاتــه وذلــك بسحب الحاميات المصرية من أوغندا والاعتراف باستقلالها بحجة تقلب أهواء امتيسا وتضييقه على الحاميات المصرية ورفعه العلم البريطاني(٢).

والحقيقة إن وراء ذلك الانسحاب أهداف خفية لغوردون ، تتمثل بعدم رغبته في امتداد النفوذ المصري إلى منطقة البحيرات وأوغندا ، ولذلك أرسل أمين باشا شنتزر (Schnitzer) إلى أوغندا لسحب الحاميات المصرية ، من اجل إفساح المجال أمام بلاده لحكم تلك المناطق ، فيذكر" إننا لو حكمنا هذه البلاد لاستطعنا إلى حد ما إفادة المحكومين ، ولكن بالوضع الحالي لا اســتطيع أن أرى بصيصاً ولو ضئيلاً من الأمل في تحسين حال هذه البلاد أو رفع مستوى شــعبها وذلــك لان الحاكمــين أنفسهم على درجة كبيرة من التأخر حتى انه لا يمكنهم نشر الحضارة والمدنية بين سواهم "(٣).

كمــا أن غوردون كان متأكداً من عدم ترحيب بلاده بامتداد مصر نحو أوغندا ومنطقة البحيــرات ، وخاصــة بعــد اعتراضها على بعثة جوبا التي أرسلتها مصر بقيادة مكيلوب (Mchilop) إلى ممباسا لتأخذ طريقها من الساحل إلى الغرب وصولاً إلى منطقة البحيرات ، بيــنما يأخــذ غــوردون طريق البحيرات إلى الشرق حتى يلتقيا ويتم فتح طريق طبيعي إلى البحيــرات غيــر طريق النيل ، ولذلك أدركت وزارة الخارجية البريطانية مدى الخطر الذي ســتحدثه تلــك الحملــة على مصالحها ، فأوعزت إلى سلطان زنجبار بالاحتجاج كما جندت الجمعيات التبشيرية والصحافة البريطانية لمعارضة ذلك فاضطر الخديو إلى سحب الحملة(٤)، وعلــى اثر ذلك انتهز غوردون فرصة اغتيال وزير مالية مصر لكي يستعفي من الخدمة في السودان(٥).

١ــ وثائق عابدين ، وارد برقيات ، دفتر رقم ٤١ وارد تلغرافات ، تاريخ ٢ أغسطس ١٨٧٦م ؛ وثائق عابدين ، وارد برقيات ، دفتر رقم ٤٣ وارد تلغرافات ، تاريخ ٢٣ شعبان ١٢٩٣ الموافق ١٣ سبتمبر ١٨٧٦م ؛ أمين سامي باشا ، تقويم النيل ، ج٥ (القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٩٣٦) ص ١٤٠١ ــ ١٤٠٢ .

E.U.E.R. M'tese to Gordon 24/3/1876 ; E.U.E.R. . M'tese to Gordon 26/3/1876 ; E.U.E.R. . M'tese to Gordon 3/4/1876 ; Gray . Southern Sudan .PP.118 -119.

٢ــ وثائق عابدين ، وارد برقيات ، دفتر رقم ٤٢ وارد تلغرافات ، تاريخ ١٢ رمضان ١٢٩٣ الموافق اول اكتوبر ١٨٧٦م ؛ وثائق عابدين ، صادر برقيات ، دفتر رقم ٣١ صادر تلغرافات ، تاريخ ١٨ رمضان ١٢٩٣ الموافق ٧ اكتوبر ١٨٧٦م ؛ وثائق عابدين ، وارد برقيات ، دفتر رقم ٤٣ وارد تلغرافات ، تاريخ ٢٢ اكتوبر ١٨٧٦م ؛ وثائق عابدين ، وارد برقيات ، دفتر رقم ٤٣ وارد تلغرافات ، تاريخ ٢٧ أكتوبر ١٨٧٦م .

E.U.E.R. Gordon to Khairy Pasha 27/10/1876 .

٣ــ طوسون ، المديرية الاستوانية ، ج١ ، ص ٣٠٩ ــ ٣١٧

B.M.Allen . Gordon and the Sudan (London : Macmilien . 1931) P.16 .

٤ــ E.U:E.R. the Instructions of the Khedive to Mchilop 17/9/1875 ; E.U.E.R. the Khedive to Mchilop Pasha 29/10/1875 ; M.F.Shukry . Equatoria 1874 -1876 (Cairo : Cairo University Press . 1953) PP.63 – 92 ; Gray . Southern Sudan . PP. 179 – 183 ; Moorehead . White Nile . PP. 187 – 190 .

٥ــ R..Hill . the Gordon Literature.(Durham University . 1955) PP.92 – 103

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤. جنوب السودان خلال فترة حكمدارية غوردون باشا ١٨٧٧ ــ ١٨٧٩م .

بعــد مغادرتـــه مديرية خط الاستواء ، تزايدت الأطماع البريطانية في جنوب السودان على خلفية اجتماع غوردون مع وزير خارجية بلاده دربي (Durby) ، ورغبة غوردون في فــتح طريق من ساحل شرق أفريقيا إلى منطقة البحيرات لوضعها تحت النفوذ البريطاني[١]، واجتماع مجلس اللوردات في بريطانيا الذي ضم مجموعة من ذوي النفوذ والسلطة إضافة إلى بوكــستون (Boxton) رئــيس أساقفة كانتربري ، وقد تمخض الاجتماع عن ضرورة تقديم مذكــرة إلـــى وزيـــر الخارجية يلحون فيها على منع إلحاق أوغندا بمصر ، والمحافظة على مستقبلها مع فتحها للتجارة والحضارة البريطانية[٢]، لكل ذلك وافق غوردون على العودة إلى العمل مع الخديو إسماعيل[٣] شرط أن يحكم السودان بأكمله فأجيب إلى طلبه[٤] وذلك من اجل تحقــيق سياسة بلاده في جنوب السودان ، بإبعاد النفوذ المصري عنه مع الإكثار من استخدام الأوروبيين كمعاونيين له وتعيينهم في المناصب الحساسة .

ويتبـــين ذلــك مــن خلال الوثائق المحفوظة في عابدين ، والتي تسهب في مدى سعي غــوردون إلى تثبيت الأجانب في مناصبهم أمثال بروت (Prout) على المديرية الاستوائية ، ثم ماسون (Mason) خلفاً له ، كما نجد غوردون يحصل على الموافقة في إطلاق يده من قبل الحكومة المصرية في تعيين وفصل مديري دارفور وخط الاستواء وبحر الغزال دون الرجوع إلـــى الحكــومة المــصرية حتى ولو كانوا أجانب ، فكانت النتيجة تعيين أمين باشا على خط الاستواء ، والايطالي جيسي (Gessi) على بحر الغزال ، وقنصل ألمانيا فردريك روسيت (F. Rosset) على دارفور[٥]، وقد حاول غوردون وعن طريق أولئك الأجانب وخاصة أمين باشــا تحقــيق سياســة بــلاده في جنوب السودان ، وذلك بإبعاد النفوذ المصري عن منطقة البحيرات الأفريقية ، وإخلاء المحطات المصرية في تلك المناطق[٦].

وفـــيما يــتعلق بجهوده للقضاء على تجارة الرقيق ، فإننا نجد غوردون يواصل ما بدأه خـــلال فتـــرة إدارته لمديرية خط الاستواء ، فتمثلت جهوده بالاقتراح الذي يقضي باعتراف الحكومة المصرية بتملك الرقيق الحالي لمالكيه الذين عليهم تسجيل رقيقهم في المديريات في بطاقـــات تحمل صفات الرقيق ، وان تستمر الملكية للرقيق اثنا عشر سنة ، يصبح بعدها كل

١ـ شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ١٨٣ .
Allen,.Op.Cit, PP.103 – 107; Gray . Southern Sudan . P.184 .
٢ـ Gray . Southern Sudan . P. 184 .
٣ـ Moorehead . White Nile .P.198.
٤ـ وثائق عابدين ، صادر مكاتبات ، دفتر رقم ١٨ اوامر عربي ، تاريخ ٤ صفر ١٢٩٤ الموافق ١٧ فبراير ١٨٧٧م .
٥ـ وثائق عابدين ، وارد برقيات ، دفتر رقم ٥٠ وارد تلغرافات ، تاريخ ١٠ رجب ١٢٩٥ الموافق ١٠ يوليو ١٨٧٨م ؛ وثائق عابدين ، وارد برقيات ، دفتر رقم ٥٠ وارد تلغرافات ، تاريخ ١٣ رجب ١٢٩٥ الموافق ١٣ يوليو ١٨٧٨م ؛ وثائق عابدين ، وارد برقيات ، دفتر رقم ٥٠ وارد تلغرافات ، تاريخ ١٤ رجب ١٢٩٥ الموافق ١٤ يوليو ١٨٧٨م ؛ وثائق عابدين ، وارد مكاتبات ، دفتر رقم ٣١ وارد معية عربي ، تاريخ ٦ شعبان ١٢٩٥ الموافق ٥ أغسطس ١٨٧٨م .
٦ـ يحيى ، مصر الأفريقية ، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤ ؛ عبيد ، ص ١٠٨ ـ ١١٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الـرقيق أحراراً ، كما أعطى المشروع للحكومة تحرير الرقيق قبل هذه المدة إذا ثبت إساءة المالك معاملة رقيقه[1].

وفـي ٤ آب (أغـسطس) ١٨٧٧م عقدت اتفاقية بين الحكومتين البريطانية والمصرية لمكافحـة الـرقيق[2]، أعـرب فيها الطرفان عن الرغبة في العمل والتعاون معاً لإبطال تلك الـتجارة ، كمـا تعهـدت مصر بمنع إدخال الرقيق في أراضيها وفرض اشد العقوبات على المخالفـين[3]، وفـي نفس الوقت صدر دكريتو خاص بإلغاء تجارة الرقيق ، وموقع من قبل قنـصل بـريطانيا فيفـيان (Vivian) وشـريف باشا ناظر الخارجية المصرية على سريان نـصوص الاتفاقـية ، بحـيث تنتهي مسالة الرق كاملةً بشقيها التملك والتجارة في الأراضي المـصرية خـلال سـبع سنوات ، وخلال اثني عشر سنة في جهات السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية[4].

ثـم لـم يلبث غوردون ان اتخذ مجموعة من الإجراءات ، كضرورة اعتماد الحكومة المصرية تملك الرقيق لأصحابه أي تسجيله ، وإعطاء العبد ورقة عتقه إذا ثبت سوء معاملته ، وإنـشاء إدارة لمحاربـة وملاحقة تجار الرقيق وتعيين الألماني جيجلر (Gegler) مديراً عليها ، والإكثار من تعيين الأجانب في السودان لملاحقة تجار الرقيق امثال ليبتون (Lipton) وسـلاتين علـى دارفـور ، والايطالي ميسداليا (Messedaglia) لحكم الفاشر وغيرهم[5]، والذين مارسوا العديد من الأعمال الوحشية ضد الأهالي وتجار الرقيق ، الأمر الذي أدى إلى قيام العديد من الثورات في السودان كثورة سليمان الزبير[6]، وثورة السلطان هارون في دارفور[7].

١ـ شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ١٨٦ ؛ الشيخ ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

٢ـ جاءت الاتفاقية بعد توتر العلاقات بين الحكومتين ، نتيجة مطالبة مصر بمنفذ بحري لإقليم خط الاستواء والبحيرات على المحيط الهندي ، ومطالبتها بميناء قسمايو التابع لسلطنة زنجبار ليكون ذلك المنفذ ، للمزيد انظر : يحيى ، مصر الأفريقية ، ص ١٩١ ـ ١٩٢ ؛ سعيد بن علي المغيري ، جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار ، تحقيق عبد المنعم عامر (د.م : مطبعة عيسى البابي ، ١٩٧٩) ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ .

٣ـ راشد البراوي ، مجموعة الوثائق السياسية المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس ، ج١ (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢) ص ٩٧ ـ ١٠٠ ؛ يحيى ، مصر الأفريقية ص ٩٢ ـ ٩٦ .

٤ـ الياس الأيوبي ، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا ١٨٦٣ ـ ١٨٧٩ ، ج١ (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٠) ص ٣٢٢ ؛ الشيخ ، ص ١٥٥ ، أجبرت الحكومة البريطانية الخديو إسماعيل على تعيين الكابتن مالكولم (Malkolam) لمراقبة تنفيذ الاتفاقية ومديراً عاماً لإدارة تجارة الرقيق في البحر الأحمر ، ولكن الخلاف ما لبث أن تفاقم بين غوردون ومالكولم ، للمزيد انظر : نصر ، الوجود المصري في أفريقيا ، ص ١٤٩ ؛ يحيى ، مصر الأفريقية ، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ ؛ نصر ، الوجود المصري في افريقيا ، ص ١٤٩ ـ ١٥٠ ؛ نسيم مقار ، مصر وبناء السودان الحديث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣) ص ٢٥٦ ـ ٢٥٨ .

F.O.84/1511. Vivian to Derby 29/3/1878 ; F.O.84/1511 . Derby to Vivian 2/4/1878 ; F.O. 84/1511 . Derby to Vivian 31/5/1878 ; F.O. 84/1511 Vivian to Derby 9/6/1878 .

٥ـ وثائق عابدين ، صادر تلغرافات ، دفتر رقم ٣٦ صادر تلغرافات ، تاريخ ٢٢ شعبان ١٢٩٥ الموافق ١٨٧٨م ؛ شقير ، ص ٢٠٥ ؛ الجابري ، ص ٤٨ ؛ الشيخ ، ١٦١ .

٦ـ حول ثورة سليمان الزبير انظر : وثائق عابدين ، صادر مكاتبات ، دفتر رقم ١٨ أوامر عربي ، تاريخ ١ جمادى الأول ١٢٩٤ الموافق ١٤ مايو ١٨٧٧م ؛ وثائق عابدين ، وارد برقيات ، دفتر رقم ٤٨ وارد تلغرافات ، تاريخ ١٤ رمضان ١٢٩٤ الموافق ٢٢ سبتمبر ١٨٧٧م ؛ وثائق عابدين ، صادر برقيات ، دفتر رقم ٣٣ صادر تلغرافات ، تاريخ ٢٧ رمضان ١٢٩٤ الموافق ١٠ أكتوبر ١٨٧٧م ؛ وثائق عابدين ، وارد برقيات ، دفتر رقم ٥٠ وارد تلغرافات ، تاريخ ٤ رجب ١٢٩٥ الموافق ٤ يوليو ١٨٧٨م ، للمزيد من التفاصيل حول ثورة سليمان الزبير في بحر الغزال وقمع جسي لها وملاحقته لتجار الرقيق انظر :

Gessi . Seven Year . PP. 180 – 228 .

٧ـ Winston Churchill . the River War.Vol I (London : Longmans Green .1899) P.17

© Arabic Digital Library Yarmouk University

هـذا ولم يلبث ان استقال غوردون من منصبه بعد عزل الخديو إسماعيل عام ١٨٧٩م وتولـي ابنه الخديو توفيق الحكم ، ولكن ضغوطات الحكومة البريطانية استمرت على الخديو الجديـد عـن طريق قنصلها مالت (Malet) الذي نقل رغبات حكومته إلى الخديو بضرورة الاسـتمرار فـي القضاء على تجارة الرقيق[١]، ولكن الإجراءات القمعية القاسية التي اتخذت بحـق تجـار الـرقيق سواء خلال فترة حكم غوردون وخلفه محمد رؤوف باشا لم تلبث ان تـبلورت فـي المجـتمع الـسوداني لتعبر عن نفسها بانخراطها في ثورة الإمام محمد احمد المـهدي[٢].

ـ جنوب السودان خلال فترة حكم المهدي وخليفته ١٨٨١ ـ ١٨٩٩م .

تعـود أسـباب قـيام الحركة المهدية في السودان إلى مظالم الحكم المصري وسياسة غـوردون فـي الـسودان وشخـصية الإمام محمد احمد المهدي ، الذي استغل ما انتشر في المجـتمع الـسوداني مـن معـتقدات فأطلـق فكرة المهدي المنتظر[٣]، بالأسلوب الذي ألفه السودانيون بسبب اشتهاره بالصلاح والتقوى وتصريحاته باتصاله بالنبي[٤]، ومما ساعد على نجـاح هذه الحركة عدم اهتمام الحكومة المصرية بأمرها والتقليل من شانها ، لانشغالها بأمر الثورة العرابية ، كما ساهمت الحكومة البريطانية في زيادة اشتعال الحركة رغم عدم رضاها

١ـ يحيى ، مصر الأفريقية ، ص ٢١٨؛ احمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٥) ص ١٣٤ .
P.R.O. I/11/13 . F.O. 1/56 . Report on the Sudan by Colonel Stewart 9/2/1883 ; Shukry . Khedive Ismail PP. 314 – 317 .

٢ـ ولد عام ١٨٤٤م في جزيرة لبب بدنقلا ، ثم ما لبثت عائلته أن ارتحلت إلى كرري شمال أم درمان حيث التحق بالخلاوي للدراسة فتعلم التوحيد والفقه والتصوف كما مارس الزهد والتقشف ، ثم ما لبث ان انتقل إلى الجزيرة ابا فاصبح له مريدون واتباع وانتشر ذكره بين الخرطوم وفاشودة ، وخلال هذه الفترة تكونت عنده فكرة المهدية ،انظر : محمد سعيد القدال ، الإمام محمد احمد بن عبدا لله ١٨٤٤ـ١٨٨٥ لوحة لثائر سوداني (جامعة الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم ، ١٩٨٥) ص ٢٧ـ ٤٧ ؛ عبد العزيز عبد المجيد " موطن المهدية الأول الجزيرة أبا " مجلة الثقافة ، القاهرة ، ع٦٧ ، ١٩٤٠ ، ص ١٠٢٢ ـ ١٠٢٥ .
Theobald . the Mahdiya . PP. 27 – 28 .

٣ـ رسالة في احوال مهدي السودان وحلفا وبعض مكاتباته ، مكتبة السودان ، جامعة الخرطوم ، . Xerox . Box 13 . 8. CM ؛ عبد الودود شلبي ، الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨) ص ١٣١ ـ ١٦١ ؛ محمد سعيد القدال ، السياسة الاقتصادية للدولة المهدية ، رسالة دكتوراه ، جامعة الخرطوم ، ١٩٨١ ، ص ٣٩ ؛ هولت ، الأولياء الصالحون والمهدية في السودان ، ترجمة هنري رياض وزميله (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٦٦) ص ٦٥ .

٤ـ C.I.D . I/3/13 . the Insurection of the False Prophet . Part I . PP.1- 2 ; P. M . Holt . the Mahdist State in the Sudan 1881 – 1898 (Great Britan : Oxford . 1958) P. 25 ; Slatin , Op.Cit,P. 55 ; the Cambridge History of Africa .Vol 6 (Great Britan :University of Cambridge .1985) P.610 ; Alice Moore Harel ." the Turc Egyption Army in Sudan on the Eve of the Mahdiyyu .1977 – 1980 " Middle East Studies .Vol 31.1999.PP.19 – 37 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عن مبادئها[1] وذلك باعترافها بفساد حكومة الخديو على السودانيين[2].

وإزاء انتشار أمر المهدي في السودان ، اتخذ الحكمدار مجموعة من الإجراءات السلمية والعسكرية في محاولة للقضاء على المهدي وردعه عن ادعاءاته ، ولكن جميع تلك الإجراءات انتهت بالفشل وسيطرة المهدي على الأبيض عاصمة كردوفان[3]، وفي الوقت الذي انتشرت فيه المهدية ، استطاعت بريطانيا القضاء على حركة عرابي ، لتعطي لنفسها الحق في التدخل في أمور مصر الداخلية ، ووضع نظام جديد للبلاد عن طريق تكليف سفيرها في استانبول دوفرن (Dufferin) لتلك المهمة[4].

١. جنوب السودان وسياسة عدم التدخل البريطانية .

وفيما يتعلق بالسودان ، اتخذت الحكومة البريطانية منه موقف عدم التدخل في أموره ، لان ذلك من خصوصيات الحكومة المصرية[5]، ورغم ذلك الموقف فإننا نجد العديد من الإشارات خلال مذكرات وتقارير كبار البريطانيين في مصر حول المسالة السودانية ، ففي مذكرة قدمت لمالت من المستشار العسكري للوكالة البريطاني تشارلس ولسون (Charles Wilson) اقترح فيها تخلي مصر عن بعض الأقاليم السودانية ، مع تعيين بريطانيين في المناصب الهامة كالحكمدار ، وإرسال بعثة إلى السودان لوضع تقرير عن حالته[6].

١ــ للمزيد من التفاصيل حول مبادئ المهدية في المجال العقائدي والاقتصادي والاجتماعي انظر : منشورات المهدية ، تحقيق محمد إبراهيم ابو سليم (د.م : د.ن ، ١٩٦٩) ص ٤٠ ــ ٤٣/ ٦١ ــ ٦٥/ ١٢٧ ــ ١٢٨ ؛ محمد المكي إبراهيم ، الفكر السوداني أصوله وتطوره (د.م : مطبعة ارو التجارية ، ١٩٨٩) ص ٢٨ ــ ٣٣ ؛ عوض جبر الدار ادم ، العلاقة بين المهدية والصوفية في السودان ، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين ، ١٩٩٨ ، ص ٨٨ ؛ عبد الغفار محمد ، الحركات الدينية والقبلية المعارضة للمهدية ١٨٨١ ــ ١٨٩٩ ، رسالة ماجستير ، جامعة ام درمان ، ١٩٩٠ ، ص ٣٠٤ ــ ٣٠٧؛ الصادق المهدي ، يسألونك عن المهدية (د.م : دار القضايا ، ١٩٧٥) ص ١٦٦ ــ ١٦٧ ؛ عبد الله علي ، الصراع بين المهدي والعلماء ١٨٨٢ ــ ١٨٩٩ (الخرطوم : شعبة أبحاث السودان ، ١٩٦٨) ص ١٥ ــ ٦٠ ؛ حسن احمد إبراهيم " الفكر السياسي عند مهدي السودان " مجلة دراسات افريقية ، ع٣ ، ١٩٨٧ ، ص ١٠ ــ ١١ ؛ رباح الصادق " نساء أم درمان أثناء فترة المهدية " مجلة دراسات سودانية ، القاهرة ، ع٦ ، ١٩٩٥ ، ص ٩ ــ ١٩ ، وغيرها من الدراسات المثبتة في قائمة المصادر والمراجع .

٢ــ احمد شفيق باشا ، مذكراتي في نصف قرن ١٨٧٣ ــ ١٩٢٣ ، ج١ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤) ص ٢٦٤ ــ ٢٦٥ ؛ زاهر رياض ، السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال ١٨٢١ ــ ١٩٥٣ (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٦) ص ١٣١ ــ ١٣٢ ؛ كرومر ، الثورة العرابية ، ترجمة عبد العزيز عرابي (القاهرة : الشركة العربية ، د . ت) ص ٢٧ ــ ٢٥٤؛ شحاتة عيسى ، الكتاب الأسود في الاستعمار البريطاني في مصر (د . م : د . ن ، ١٩٦٥) ص ٨٢ ــ ٨٣ ؛ إبراهيم شحاتة حسن ، مصر والسودان دراسة وثائقية مقارنة في الأصول التاريخية والفكرية للثورتين العرابية والمهدية (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٢) ص ٢٢٨ ــ ٢٥٣ .

٣ــ دار الوثائق القومية ، مجموعة المهدية ، قسم ٨ ، صندوق ٣ ، قطعة ١٧ ؛ مجموعة المهدية ، قسم٨ ، صندوق ٣ ، قطعة ١٨ ؛ إسماعيل عبد القادر الكردفاني ، سعادة المستهدي بسيرة الإمام المهدي ، تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم (بيروت : دار الجيل ، ١٩٨٢) ص ١٣٩ ــ ١٤٨؛ محمد إبراهيم ابو سليم ، المرشد إلى وثائق المهدي (الخرطوم : دار الوثائق المركزية ، ١٩٦٩) ص ١٦ ــ ١٧ ؛ عبيد عبد النور ، الثائر الأول محمد احمد المهدي (الخرطوم : مطبعة التمدن ، د.ت) ص ٢٥ ــ ٢٦ .

C.I.D . 1/3/13. Part 1. P. 1 ; F.R.Wingate . Mahdism Egyptian Sudan (London : Frankcass . 1968) P.17 ; Father Joseph Ohrwalder . Ten Years Captivity in the Mahdisit Camp (London : Sampson Low . 1892) PP. 52 – 60 .

٤ــ عبد الرحمن الرافعي ، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣) ص ٢١ ــ ٣٢ ؛ شكري ، مصر والسودان وحدة ، ص ٢٦٨ ؛ يحيى ، مصر الأفريقية ، ص ٣٥٠ .

Abd Al Moneim Omer . the Sudan Question Based on British Documents (Cairo : Mispress . 1952) PP. 2 – 3 ; Wingate . PP. 205 – 208 .

٥ــ بشير كوكو حميدة ، صفحات من التركية والمهدية (الخرطوم : دار الإرشاد ، ١٩٦٩) ص ١٧٤ .

٦ــ عمر طوسون ، المسألة السودانية (الإسكندرية : مطبعة المستقبل ، ١٩٣٦) ص ٦ ــ ٩ ؛ جلال يحيى ، الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩) ص ٤٥ .

F.O. 78/3442 . Malet to Granville 26/10/1882 ; C.I.D . 1/3/13 . Part 1 . P. 8 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولم يلبث مالت أن بعث إلى جرانفيل مذكرة في ٢٨ تشرين أول (أكتوبر) ١٨٨٢م بين فيها ظروف السودان وانتصارات المهدي وإمكانية سقوط الخرطوم ، وان على بريطانيا إنقاذ الموقف بالحصول على المعلومات الدقيقة عن حالة السودان ، وتتابع تبادل البرقيات والمذكرات بين الحكومة البريطانية ورجالاتها في مصر حول الوضع في السودان ، والتي أجمعت على الموافقة على إرسال بعثة لكتابة تقرير عن حالة السودان[١].

وعلى أساس ذلك ، تم اختيار ستيوارت لكتابة التقرير ، الذي ما ان وصل إلى السودان حتى اخذ يبعث تقاريره إلى مالت ، والتي كان أهمها تقرير ٩ شباط (فبراير) ١٨٨٣م الذي تحدث فيه عن تاريخ السودان وحدوده ودياناته وقبائله وطرقه وغيرها ، وضمن تقريره اقتراحاته حول إصلاح الجيش وإخلاء بعض المديريات وبذلك استطاعت الحكومة البريطانية تكوين صورة واضحة عن أحوال السودان واطلاع الحكومة المصرية على ما جاء بها[٢]، والتي اكتفت بتلبية رغبات الحكمدار بإرسال الإمدادات اللازمة للقضاء على المهدي ، بتجميع جنود عرابي المسرحين وإرسالهم إلى السودان تحت قيادة الجنرال هكس (Hicks) بعد موافقة الحكومة البريطانية[٣]، الذي فشل في القضاء على المهدي بعد هزيمته في واقعة شيكان في ٥ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٨٨٣م[٤]، وعلى اثر ذلك أخذ نفوذ المهدي بالانتشار في جميع مناطق السودان ففي دارفور استسلم سلاتين ، وفي بحر الغزال المحكومة من قبل لبتون نجد الدنكا والنوير ينضمون إلى المهدي ، مما اجبر لبتون على تسليم المديرية لقوات المهدي[٥]، أما ما يتعلق بمديرية خط الاستواء فقد تضاءلت الأخبار حولها بعد قيام الثورة المهدية ،

١ـ مكي شبيكة ، السودان والثورة المهدية من موقعة ابا إلى حصار الخرطوم ، ج١ (جامعة الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٧٨) ص ١١٢ ـ ١١٤ ؛ جوهر المهيدات ، بريطانيا والحركة المهدية في السودان ١٨٨١ ـ ١٨٩٩ ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٦ ـ ٣٨ .

F.O. 78/3343 . Granville to Dofferin 3/11/1882 ; F.O. 78/3443 . Malet to Granville 4/11/1882 ; F.O. 78/1344 . Malet to Granville 1/11/1882 ; C.B . 37/112 Memorandum of Egyptian Debate 11/2/1883 ; C.B. 37/12. Confidential. 8/2/1883 ; Nancy Jones Hammonds . Gladston Egypt and the Sudan 1880 – 1885 . Master of Arts (North Texas University . 1975) PP. 54 .

٢ـ يحيى ، الثورة المهدية ، ص ٥٧ ـ ٦٠ ؛ المهيدات ، ص ٣٩ ـ ٤٢ ؛ محمد ابراهيم ابو سليم ، الخصومة في مهدية السودان (الخرطوم : مركز ابو سليم للدراسات ،٢٠٠٤) ص٣٢٧ .

P.R.O.1/11/13 . F.O. 1/56 . Report on the Sudan by Colonel Stewart 9/2/1883 .

٣ـ ؛ مكي شبيكة ، السودان والثورة المهدية ، ج٢ (جامعة الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٧٩) ص ٢ ؛ محمد صالح ، تاريخ سواكن والبحر الأحمر (الخرطوم : الدار السودانية ، ١٩٨١) ص ٢٥ ـ ٥٧ .

R.Sh.Latter . Cairo 19/1/1883 . PP.10 – 17; R. Sh .Latter.Khartoum 13/3/1883 . PP. 29 – 30 ; R.Sh . Latter . Khartoum 21/3/1883. P. 30 ; R.Sh . Latter . Khartoum 2/6/1883 . PP.57 – 58 ; R.Sh . Latter . Khartoum 5/6/1883 PP.61 – 62 ; R.Sh . Latter . Khartoum 7/7/1883 ; R.Sh . Latter . Khartoum 29/7/1883 ; C.B . 37/12 . Memorandum on Egyptian Debate 11/2/1883 ; John Marlow. Anglo – Egyptian Relation 1800 – 1956 (London : Frank Cass . 1965) P. 144 .

٤ـ محمد إبراهيم أبو سليم ، المرشد إلى وثائق المهدي (د.م : د.ن ، ١٩٦٩) ص ٦١ ـ ٧٢ ؛ محمد احمد الشنقيطي ، محمد احمد المهدي تاريخه وسيرته وحياته (مصر : مكتبة القاهرة ، د.ت) ص ٢٩ ؛ عبد المحمود أبو شامة ، من أبا إلى تسلهاي حروب حياة الإمام المهدي (د.م : د.ن ، ١٩٨٦) ص ٥٤ ـ ٥٥ ؛ مجلة المقتطف ، القاهرة ، مج٢٩ ، يوليو ١٩٠٤ ، ص ٦٥٧ ـ ٦٦٤ ؛ احمد عثمان ، الجزيرة في خلال المهدية ١٨٨١ ـ ١٨٩٨ ، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧٠ ، ص ٥٢ ؛ الطيب حاج عطية " الدعوة والدعاية عند المهدي " مطبوعات قسم التاريخ ، جامعة الخرطوم ، ع٢ ، ١٩٨٧ ، ص ٤٢ .

Sheikh Ali Gulla " the Defeat of Hicks Pasha " S.N.R. Vol 8 . 1925 . PP. 119 – 122 .

٥ـ سلاتين ، السيف والنار في السودان (أم درمان : عالم الكتب ، ١٩٧٨) ص ١٤٥ .

Robert Collins .the Southern Sudan 1883 – 1898 (London:Yale University Press.1962) PP. 22 – 42

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأقصى ما نستطيع معرفته عنها هو تقرير أمين باشا في أول أيلول (سبتمبر) ١٨٨٥م ، الذي يبين أن أمين باشا كان على علم بأوضاع حكمدارية السودان وما بذلته للقضاء على ثورة المهدي ، وأن ذلك وصله عن طريق رسائل لبتون إليه ، التي بينت انتشار أمر المهدي وانضمام الكثيرين من رجاله إلى المهدي ، وطلب لبتون من أمين زيادة الحذر والترقب والاحتياط لحتمية وصول قوات المهدي إليه(١).

هذا ولم تظهر بوادر تقدم المهدية إلى مديرية خط الاستواء إلا في تشرين أول (أكتوبر) ١٨٨٤م ، عندما وردت إشارات لتقدم كرم الله الكركاوي قائد قوات المهدي جنوباً وطلبه من أمين باشا التسليم ، ورغم الإجراءات التي اتخذها أمين لتحصين مواقعه والانسحاب جنوباً ، إلا أن كرم الله اخذ بالانسحاب شمالاً ابتداءاً من أيار (مايو) ١٨٨٥م ، بسبب تناقص الذخيرة واقتراب موسم المطر ورغبة الخليفة عبد الله باستدعاء قواده ورجاله من جهات السودان لمقابلته والاجتماع حول قبر الإمام المهدي لأخذ البيعة(٢).

٢. جنوب السودان وسياسة الإخلاء البريطانية .

لم تلبث سياسة الحكومة البريطانية في وادي النيل ان تغيرت ـ بعد واقعة شيكان وانتشار المهدية في جميع أرجاء السودان ، وما صاحبها من ردود فعل كثيرة في القاهرة ولندن حول الهزائم التي لحقت بالقوات المصرية والبريطانية(٣)ـ إلى تأجيل التفكير في الانسحاب من مصر ، بسبب تهديد المهدية لحدود مصر الجنوبية وتدهور وضع مصر المالي ،أما في السودان فتمثل التدخل بصورة إسداء نصيحة إجبارية للحكومة المصرية بضرورة إخلاءه(٤)، ولكن الحكومة المصرية برئاسة شريف باشا أبدت اعتراضها على تلك النصيحة ، مما دفع الحكومة البريطانية إلى الإبراق إلى قنصلها في مصر بارنج (Baring) بضرورة ألزام الحكومة المصرية بإتباع نصيحتها ، وإلا وجب تغيير الوزارة ، ولكن شريف باشا

١ـ يحيى ، الثورة المهدية ، ص ٦١ ـ ٨٣ ؛ طوسون ، المديرية الاستوائية ، ج٢ ، ص ١٩٠ ـ ٢٤٠ .
C.I.D. 8/14/236 .Lupton to Emin 12/ 20/ 26/4/1884 ; C.I.D.3/14/236 . Report of Emin Pasha 1/9/1885 ; Wingate . PP. 136 – 142.

٢ـ طوسون ، المديرية الاستوائية ، ج٢ ، ص ٢٤٣ ـ ٣٣٩ .
C.I.D.3/14/236 . Report of Emin Pasha 1/9/1885 ; Wingate PP. 258 – 259 ; Collins . Southern Sudan . P. 43 .

٣ـ مذكرات عثمان دقنة ، تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم (جامعة الخرطوم : دار التاليف والترجمة والنشر ، ١٩٧٤) ص ٤٥ ـ ٥٥ .
Alfred Milner . England in Egypt (London : Printed by William Clowes . 1893) PP. 85 – 86 .

٤ـ يحيى ، الثورة المهدية ، ص ١٠٢ ـ ١٠٥ ؛ كرومر ، السودان ، تعريب عبد العزيز عرابي (القاهرة : الشركة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٦٠) ص ٢٢ ـ ٢٣ ؛ مكي شبيكة ، السودان والثورة المهدية من موقعة أبا إلى سقوط الخرطوم ، ج٣ (جامعة الخرطوم : دار جامعة الخرطوم ، ١٩٨٤) ص ٥ ـ ١٩ ؛ صلاح التجاني ، المهدية في شرق السودان ، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم ، ١٩٦٧) ص ٤٤ ـ ٤٥ ؛ مجلة المقتطف ، مج٥ ، ج٣ ، أذار ١٩١٧ ،ص ٢١٣ ؛ محمد مصطفى صفوت " موقف المانيا إزاء الاحتلال الانجليزي لمصر " مجلة كلية الأداب ، جامعة الإسكندرية ، مج٤ ، ١٩٤٨ ،ص ١٠٧ ـ ١٠٨ .
C.B . 37/112 . Memorandum on Egyption Debate 11/2/1884 ; C.B . 37/12 . Confidential 8/2/1884 ; C.I.D.1/3/13 . Part 2 . P. 2 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رفـــض الامتثال لتلك الأوامر واستقال من وزارته في كانون ثاني (يناير) ١٨٨٤م ، مما دفع الخديو إلى تكليف نوبار باشا بتشكيل الوزارة وتنفيذ سياسة الإخلاء[١].

وبـــناءً على ذلك ، تم اختيار غوردون لتنفيذ مهمة الإخلاء وتزويده بالتعليمات اللازمة والتـــي تتحـــصر برفع تقرير عن وضع السودان العسكري وأفضل الطرق لإخلاءه ، وتامين ســـلامة الحامـــيات المصرية والسكان الأوروبيين في الخرطوم وإرجاع البلاد إلى السلاطين الذين كانوا يحكمونها عند فتحها[٢]، وبعد وصوله الخرطوم[٣] اخذ غوردون يعمل على تنفيذ سياسة الإخلاء ، بوقف العمليات الحربية ضد المهدي وفرز الجنود المصريين عن السودانيين لترحيلهم تدريجياً ، ولكن لم يلبث وخاصة بعد تدهور وضعه ان اخذ بالتفكير في القضاء على المهـــدي عسكرياً ، وإلحاحه على حكومته والحكومة المصرية بإرسال القوات اللازمة لذلك ، ولكن تلك الطلبات رفضت في البداية ، ثم لم تلبث الحكومة البريطانية ان استجـــابت لها بعد تيقنها من خطورة موقف غوردون في الخرطوم[٤]، وذلك بإرسال حملة لإنقاذه[٥]وتعيين

١ــ جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٣ ــ ٤ ؛ كرومر ، السودان ، ص ٢٨ ؛ جرجي زيدان ، تاريخ مصر الحديث (مصر : مطبعة المقتطف ، ١٨٨٩) ص ٢٣١ ؛ المهيدات ، مرجع سابق ، ص ٥٩ ــ ٦٢

C.I.D . 1/3/13 . Part 2 . P.12 ; C.B . 37/112 Memorandum on Egyptian Debate 11/2/1884 ;Earl Cromer .Modern Egypt (London: Macmillan . 1911) PP. 293 – 297 ; John Marlowe . Mission to Khartoum (London : Fictorgolicz . 1969) P. 98 ; John Marlowe . Cromer in Egypt (London : Elek Books . 1970) P. 88 .

٢ــ من مذكرات اللورد كرومر " غوردون كان متسرعاً ولا يصلح لمهمة السودان " مجلة القلم ، الخرطوم ، ع١ ، ١٩٦٨، ص ٤٣ ؛ من مذكرات اللورد كرومر " الانسحاب من السودان وتسليمه لأبناء السلاطين " مجلة القلم ، الخرطوم ، ع٢ ، ١٩٦٨ ، ص ٣٧.

C.B.37/12 . Memorandum on Egyptian Debate 11/2/1884 ;C.B.37/12 . Draft of Dispatch From Eral Granville to Sir .E.Baring 29/3/1884 ; F.O.633/6 .Baring to Granville 28/1/1884 ; F.O.633/6 .Baring to Earl of Northbook 4/4/1884 ; the Journals of Major C.G Gordon C.B . At Khartoum Introduction Notes By Augmont Hake (London:Original Mss.1885) P.550 ;Lord Elton . General Gordon (London : Collins.1954) PP. 344 – 355 ; Cromer,Op.Cit,PP.329–330 .

٣ــ ارتكب غوردون قبل وصوله الخرطوم العديد من الأخطاء التي مهدت إلى فشل مهمته ، للمزيد انظر : مذكرات يوسف ميخائيل التركية والمهدية والحكم الثنائي في السودان ، تحقيق احمد إبراهيم أبو شوك (أم درمان : مركز عبد الكريم ميرغني ، ٢٠٠٤) ص ١١١ ــ ١٣٢ ؛ مكي شبيكة ، الخرطوم بين يدي المهدي وغوردون (الخرطوم : لجنة الدراسات الإضافية ، د.ت) ص ١٣ ــ ١٤ ؛ المهيدات ، مرجع سابق ، ص ١٦ ــ ٦٨ .

F.O. 633/6 Baring to Granville 3/2/1884 ; F.O. 633/6 . Baring to Granville 4/2/1884 ; Doglas Sladen . Egypt and the English (London : 1908) P. 213 ; Cromer . P. 360 ; M.F. Shukry . Gordon at Khartoum . 1884 – 1885 (Cairo : Dar El – Fiker El Arabi . 1951) PP. 44 – 46 .

٤ــ كرومر ، مصدر سابق ، ص ١٣٤ ــ ١٣٨ ؛ شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ٢٧١ ــ ٢٧٦ ؛ محمد إبراهيم أبو سليم ، بحوث في تاريخ السودان (بيروت : دار الجيل ، ١٩٩٢) ص ٥٢ .

F.O. 633/6 . Baring to Granville 16/3/1884 ; F.O. 633/6 . Baring to Earl Northbook 4/4/1884 ; C.B . 37/12 Draft of Dispatch 29/3/1884 ; Cromer . PP. 369 – 382 .

٥ــ العروة الوثقى ، القسم الأول ٣ نيسان ١٨٨٤م ص ١٠٢ــ١٠٣ ؛ يحيى ، الثورة المهدية ، ١٦٠ــ١٦١ مكي شبيكة ،السودان والثورة المهدية من موقعة أبا إلى سقوط الخرطوم (جامعة الخرطوم :ا دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٨٤) ص ٦١ــ٦٩ .

C.B . 37/12 . Sir Samuel Bakers Suggested Relief and Khartoum From Cairo 13/5/1884 ; J.C.B Richmond . Egypt 1798-1952 (London : Methuem . 1977) p.143 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجنرال ولسلي (Wolsly) قائداً لها ، والذي فشل في الوصول إلى الخرطوم بعد سقوطها[١] ومقتل غوردون في كانون ثاني (يناير) ١٨٨٥م[٢].

وفـيما يتعلق بجنوب السودان والمديرية الاستوائية ، فإننا نجد الأطماع البريطانية في أواسـط أفريقيا قد تزايدت بعد احتلالها مصر ، وخاصة بعد بروز الأطماع الألمانية في تلك المـناطق ، ولـذلك سعت الحكومة البريطانية إلى عقد اتفاقية مع ألمانيا تقضي بعدم استئثار ألمانـيا بالأراضـي الداخلية من أفريقيا الشرقية[٣]، وتزايد اهتمامها بتلك المناطق على خلفية وصـول نداءات أمين باشا إلى قناصل الدول في زنجبار وأصدقائه في مصر وأوروبا ، وما حملـه الرحالة الألماني يونكر (Jonker) من مراسلات ، والتي طالب فيها بالعمل على إنقاذ المديـرية الاستوائية[٤]، ومن ذلك رسالته إلى سكرتير جمعية مكافحة الرقيق في لندن شارل الـن (C.Allen) التـي تحدث فيها عن انقطاع صلته بالعالم ، وتعرضه للهجوم بعد احتلال المهديـين لبحـر الغـزال ، كما بعث برسالتين إلى صديقه فلكن (Felkin) وكريك (Kirk) قنصل بريطانيا في زنجبار ، تحدث فيهما عن أحوال مديريته وأمله في ان تعمل مصر على إنقاذه[٥]، ونتيجة ذلك أرسل هولموود (Holmwood) نائب قنصل زنجبار إلى بارنج يدعوه

١ـ كرومر ، ١٨٣ـ ١٨٤ ؛ مخزون ، ضحايا مصر في السودان وخفايا السياسية الانجليزية (الإسكندرية : السفير ، ١٩٣٠) ص ١١٦ للمزيد من التفاصيل حول علاقات المهدي بغوردون و سقوط الخرطوم انظر : دار الوثائق القومية ، مجموعة المهدية ، قسم ٨ ، صندوق ٣ ، قطعة ١٨ ، الإنذارات ؛ الآثار الكاملة للإمام المهدي : تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم ، ج٢ (جامعة الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٩١) ص ٢٤٦ ـ ٢٥٦/ ج٤ ، ص ٨، ١٥٥ ، ٢٠١ـ٢٠٧ ، ٢٤٢ ؛ مذكرات يوسف ميخائيل التركية والمهدية ، ص ١١١ـ ١٥٧ ؛ ميمونة ميرغني ، حصار وسقوط الخرطوم ١٨٨٤ـ ١٨٨٥ (جامعة الخرطوم : دار التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٧٢) ص ١٠٤ـ١١٥ .

Wolslys Cambign Journal of the Khartoum Relief Expedition 1884-1885 in Relief of Gordon (London:Hutchinson 1967)PP.3-31/100-101; Journal Gordon.PP.403- 441 ; Cromer,Op.Cit,PP. 464 – 466 ;Thomas Archer. The War in Egypt and the Sudan . Vol 4 (London;1885)pp.4 –12;Denis Judd " Gordon of Khartoum " History to Day.Vol 35.1985.PP.19 –26 .

٢ـ ازدادت رغبة الحكومة البريطانية بعد مقتل غوردون في تحطيم قوة المهدي ، ولكنها لم تلبث ان عدلت عن ذلك بسبب عودة الرأي العام البريطاني إلى الهدوء ، وسوء أوضاع بريطانيا في الهند وتدهور وضع مصر المالي وضعف احتمالية غزو المهدي لمصر بعد هزيمته في معركة جينس ، وإزاء ذلك لم تعد العمليات العسكرية واردة ضمن سياسة الحكومة البريطانية ، للمزيد انظر : كرومر ، ص ٢٨٠ ـ ٢٨١ ؛ يحيى ، الثورة المهدية ، ص ١٩٩ ـ ٢٠٧ ؛ عبد الوهاب عبد الرحمن ، توشكي دراسة تاريخية لحملة عبد الرحمن النجومي على مصر (جامعة الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٧٩) ص ١٢١ ـ ١٨٦ .

C.I.D.I/3/13.Parts 2/3/4;F.O.633/6Baringe to Granville 3/4/1885;C.I.D .1/11/55Report on Battle of Gennisc1886;W.O.33/34 .Wolsly to Secretary of State for War29/6/1885;W.O.33/34.Wolsly to Secretary of State for War 1/7/1885;Ohrwalder.PP.259-265; Abbas Ali " British Military Officers and the Sudan 1886-1896" S.N.R.Vol 54.1973.PP.17-18 ; P.R.O.I/I/1.F.O.1/30 .

٣ـ علي إبراهيم عبده ، المنافسة الدولية في أعالي النيل ١٨٨٠ ـ ١٩٦٠ (القاهرة : د.ن ، ١٩٥٨) ص ١٤٤ ـ ١٥١ .

٤ـ Gray . Southern Sudan . PP. 193 – 195 .
Moorehead . the White Nile . PP. 322 – 323 .

٥ـ عبيد ، ص ٢٤٧ ـ٢٤٨ .

F.O. 84/1775 Emin to Kirk 1/1/1886 . Enclosed in Holmwood to F.O. 23/9/1886.

لم يقتصر الأمر على ذلك بل تتابعت رسائل أمين إلى فلكن يطالب فيها بريطانيا بنجدته واحتلال المديرية ويذكر " يبدو لي مؤكدا بعض الأمل ان تنتهز انجلترا مستقبلا فرصة ظروفنا الحالية لكي تحافظ على إخلاصها التقليدي لرسالتها نحو الإنسانية والتقدم ، وفي الوقت الذي تتزاحم فيه القوى الأوروبية على امتلاك بعض أقاليم أفريقيا هل يمكن حقا ألا نجد في انجلترا من يدرك مدى السهولة التي يمكن بها امتلاك جميع إقليمنا " انظر : شقير ، ص ٧٦٠ ـ ٧٦١ ؛ عبيد ، ص ٢٤٨ .

F.O. 84/1794 . Emin to Felkin 7/7/1886 ; Gray . Southern Sudan .P.196 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

إلـــى ضرورة إرسال مساعدات لامين ، وان تنتهز بريطانيا تلك الظروف للتدخل في شؤون تلك المناطق[١].

وعلـــى اثـــر الـــنداءات الـــسابقة ، قام فلكن بنشر استغاثة أمين باشا في مجلة الجمعية الجغـــرافية الاســـكتلندية ، كمـــا انعقد مجلس الجمعية وقرر بالإجماع الحصول على مساعدة الحكـــومة البريطانية عبر وزير خارجيتها ايديسليا (Iddesleigh) بإرسال حملة لإنقاذ أمين باشا[٢]، وقد استغل ماكنون (Mackinon) احد ابرز الداعمين لشركة شرق أفريقيا البريطانية ذلـــك الوضـــع ، بالدعـــوة إلى تأليف لجنة لجمع الأموال اللازمة لتشكيل حملة لإنقاذ أمين ، وقـــيامه بالاتصال مع ستانلي للقيام بتلك المهمة شرط عدم التزام الحملة بالاتصال بالحكومة المصرية وإنما يكون اتصالها مع الحكومة البريطانية[٣].

وبعـــد المـــوافقة علـــى إرسال الحملة واستدعاء ستانلي لقيادتها ، حصلت الحملة على فرمان من الخديو ونوبار باشا يدعوان فيه أمين ومن معه من الجنود إلى العودة إلى مصر أو البقاء ، وان لا ينتظر مساعدة الحكومة المصرية[٤]، ولكن وبعد عرضه الفرمان على الجنود لـــم يصدقه احد من الجنود ، فقبضوا على أمين وعزلوه من منصب مدير المديرية بحجة ان الفرمان مزور[٥]، وعلى اثر ذلك تقدمت قوات الخليفة عبد الله التعايشي واستطاعت الانتصار علـــى قـــوات أمين باشا ، مما دفع أنصاره إلى التوسط لإخراجه من السجن لمواجهة قوات التعايشي ، فاستطاع الانتصار عليها ومن ثم مغادرة المديرية إلى زنجبار بصحبة ستانلي التي وصلاها في كانون أول (ديسمبر) ١٨٨٩م[٦].

٣. موقف بريطانيا من الأطماع الأوروبية في جنوب السودان .

بعـــد وصول أمين وستانلي إلى زنجبار ، اخذ أمين بالكشف عن ميوله الشخصية تجاه وطـــنه الأول ألمانـــيا ، وأعرب عن أمله القيام بحملة إلى داخل أفريقيا للاستيلاء على بحيرة فكـــتوريا وأوغـــندا لـــصالح بـــلاده ، ومن جهة أخرى نجد ان مندوبي شركة شرق أفريقيا البـــريطانية يـــستغلون وصول حملة ستانلي إلى مصر من اجل تجنيد عدد من القادمين معها

١ـ F.O. 78/3930 . Holmwood to Baring 25/9/1886 ; F.O. 78/3930 . Holmwood to Baring 27/9/1886

٢ـ طوسون ، المديرية الاستوائية ، ج٣ ، ص ١٦٣ .
F.O. 84/1794 . White (Secretary of the Scottish Geographical Society) to Iddesleigh 23/11/1886 .

٣ـ طوسون ، المديرية الاستوائية ، ج٣ ، ص ١٦٨ ـ ١٧٠ .
F.O. 84/1794 . Mackinon to Iddesleigh 27/11/1886 ; Gray . Southern Sudan . PP. 199 – 200 .
يعود عدم رغبة ماكنون باتصال الحملة مع الحكومة المصرية إلى تخوفه من حدوث تأخير لها وذلك حسب ما ذكره اندرسون (Anderson) احد رجال الخارجية البريطانية ، انظر :
F.O. 84/1799. Minutes by Anderson 30/11/1886 ; F.O. 84/1796 . Anderson to Pauncefota 24/12/1886 ; Gray . Southern Sudan . PP. 202 – 203 .

٤ـ شقير ، مصدر سابق ، ص ٧٦١ ـ ٧٦٢ .

٥ـ المصدر السابق ، ص ٧٦٣ ؛ إبراهيم فوزي ، السودان بين يدي غوردون وكتشنر ، ج٢ (مصر : طبع على نفقة صاحبه وإدارة جريدة المؤيد ، ١٩٠١) ص ١٣٣ .

٦ـ طوسون ، المديرية الاستوائية ، ج٣ ، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦ ؛ هولت ، دولة المهدية في السودان عهد الخليفة عبد الله ١٨٨٥ ـ ١٨٩٨ ، ترجمة هنري رياض وآخرون (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧٣) ص ١١٧ ؛ الرافعي ، مصر والسودان ، ص ١٥٩ ـ ١٦٠ ؛ محررات عثمان دقنة ، تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم (الخرطوم : مركز أبو سليم للدراسات ، ٢٠٠٤) ص ١٣٣ ـ ١٣٤ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وإرســـالهم تحت قيادة لوجارد (Logard) للذهاب إلى أوغندا وعقد اتفاق مع ملكها قبل أمين باشا الذي التحق بخدمة ألمانيا[١]، فتمكن لوجارد من الوصول إلى أوغندا وإبرام ذلك الاتفاق ، وتجنـــيد الجـــنود المـــصريين الذين بقوا في المديرية الاستوائية بعد مغادرة أمين لها لصالح الـــشركة ، ولكن لم يلبث لوجارد ان غادر أوغندا عائداً إلى بلاده لتحفيزها على عدم التخلي عن أوغندا ووادي النيل الجنوبي ، بحيث تتولى الحكومة البريطانية أمور إدارته[٢]، فما كان من الحكومة البريطانية وتحت ضغط الرأي العام والصحافة والملكة ان أرسلت جيرالد بورتال (Gerald Portal) قنـــصلها في زنجبار ، وعهدت إليه بالذهاب إلى أوغندا وإجراء الأبحاث اللازمة عن حالتها ، والذي ما ان وصل إلى أوغندا حتى قام برفع العلم البريطاني عليها ومن ثم وضعها تحت الحماية البريطانية في نيسان (ابريل) ١٨٩٤م[٣].

أما الأطماع الايطالية والتي تفاقمت قبيل وحدتها عام ١٨٧٠م ، عن طريق ابتياع شركة رباتيـــنو الايطالية للملاحة منطقة صغيرة بالقرب من عصب ، فقد أدت إلى احتجاج الحكومة المـــصرية باعتبارها منطقة خاصة بها ، وتجدد النشاط الايطالي عام ١٨٨٠م عندما تمكنت شركة رباتينو من ابتياع المزيد من أراضي عصب وتعيين برانكي (Branchi) حاكماً مدنياً عليها[٤]، واستمرت الأطماع الايطالية بالامتداد والتزايد في ظل عدم معارضة بريطانيا بسبب تأيـــيد ايطاليا للسياسة البريطانية في مصر ، وتمهيداً لتحقيق مشروع مانشيني (Mancini) وزيـــر الخارجـــية الايطالية الذي يهدف إلى نشر النفوذ الايطالي على سواحل البحر الأحمر الغـــربية كجزء من مشروع يهدف إلى احتلال ليبيا وأجزاء من السودان ، وبذلك استطاعت ايطاليا احتلال عصب عام ١٨٨٥م وإنشاء مستعمرة ارتيريا عام ١٨٩٠م[٥].

ولكن لم تلبث الحكومة البريطانية ان بدلت موقفها تجاه الأطماع الايطالية التوسعية في الـــسودان الشرقي[٦]، واحتمالية امتدادها غرباً حتى الخرطوم ، إضافة إلى مدى الخطر الذي يهدد مصر من جراء سيطرة دولة متقدمة على السودان ومنابع النيل ، الأمر الذي يؤثر على كمـــية المـــياه اللازمة لمصر وخاصة ان ايطاليا لا تعترف بنظرية حق مصر في أراضيها

١ـ طوسون ، المديرية الاستوائية ، ج٣ ، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٨ .
I.R.E.No3June1892;I.R.E.No4July1892;I.R.E.No 6September1892;Moorehead.PP.345 – 349.

٢ـ مجلة الهلال ، القاهرة ، دار الهلال ، ج٤ ، أول كانون أول (ديسمبر) ١٨٩٢ ، ص ١٨٣ ؛ مورهيد ، النيل الأبيض ، ص ٣٣٦ .

٣ـ طوسون ، المديرية الاستوائية ، ج٣ ، ص ٢٩٣ ـ ٣٢٦ .

٤ـ السيد محمد رجب الحراز ، ارتيريا الحديثة ١٥٥٧ ـ ١٩٤١(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٤) ص ٧٨ ـ ١٤١ ؛ صبري ، الإمبراطورية المصرية ، ص ١٦٥ ؛ الشيخ ، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦ .

٥ـ السيد محمد رجب الحراز ، التوسع الايطالي في شرق أفريقيا وتأسيس مستعمرتي ارتيريا والصومال (جامعة القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٠) ص ٤٤ ـ ٤٥ ؛ كارلو جوليو ، الوثائق التاريخية الايطالية حول احتلال ارتيريا ١٨٨٣ ـ ١٨٨٥ ، ترجمة البعثة الخارجية لجبهة التحرير الارتيرية ، ج٢ (د.م ، د. ن ، ١٩٧٨) ص ١٦٤ ـ ٢١٥ ؛ الجمل ، كشف أفريقيا ، ص ٣٣٦ ـ ٣٥٧ ؛ الحراز ، ارتيريا الحديثة ، ص ١٥٠ ـ ٢١٨ ؛ شكري ، مصر والسودان وحدة ، ص ٤١٨ ـ ٤١٩ .

٦ـ وخاصة بعد عقد ايطاليا معاهدة اوتيشالي مع الحبشة ، والتي ادعت فيها ايطاليا أنها أعطتها الحق في فرض الحماية على الحبشة ، انظر : الحراز ، التوسع الايطالي ، ص ٣١٧؛ بركات ، مرجع سابق ، ص ٨٢ ؛ أمال إبراهيم محمد ، الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (صنعاء : مركز الدراسات والبحوث اليمني ، ١٩٩٣) ص ١٥٩ ـ ١٩٢ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

السابقة[١]، ولكن وبعد سقوط وزارة كرسبي (Crispi) رئيس الوزراء الايطالي نتيجة التهور والغلو في التوسع الاستعماري ، وقيام دي روديني (Di Rudini) بتشكيل الوزارة والاعتراف بسيادة مصر على أراضيها السابقة ، تم توقيع اتفاقية بين ايطاليا بريطانيا في نيسان (ابريل) ١٨٩١م ، اعترفت فيها ايطاليا بحقوق مصر الشرعية في السودان ومنها كسلا ، مقابل السماح لها باحتلال كسلا مؤقتاً لحماية مناطق نفوذها من المهديين[٢].

وفيما يتعلق بالأطماع الفرنسية في أعالي النيل ، والتي برزت بعد تأكد فرنسا سعي بريطانيا لجعل وادي النيل منطقة نفوذ خاصة بها ، ولذلك أخذت تفكر في تحدي بريطانيا وعرقلة مشروعاتها بإرسال حملة من مستعمراتها في أفريقيا الوسطى إلى بحر الغزال وأعالي النيل وضمها إلى ممتلكاتها ، وبذلك تستطيع إزعاج بريطانيا وتهديدها بقطع المياه عن مصر ، ولكن ذلك المشروع اصطدم بمعارضة بلجيكيا التي كانت تعمل على توطيد نفوذها في المناطق التي ستسير عليها الحملة ، وهددت باستخدام القوة لمنع الزحف الفرنسي ، وللتغلب على ذلك عقدت فرنسا اتفاقية مع بلجيكا لتيسير زحفها إلى أعالي النيل ، عدلت بموجبها الحدود بين الكونغو الفرنسي وحكومة الكونغو الحرة[٣].

وأمام تلك التطورات تمثل موقف بريطانيا بعدم تمكين أية قوة أوروبية من الوصول إلى حوض النيل ، ولذلك حذر سفير بريطانيا في باريس الحكومة الفرنسية من إرسال تلك الحملة ، واقترح وزير خارجية فرنسا هانوتو (Hanotoux) على وزير المستعمرات الفرنسية ديلكاسيه (Delacass) التأني لمحاولة الوصول إلى حل سلمي وعدم الوقوع في صدام مع بريطانيا ، ولكن المفاوضات فشلت بين الطرفين بسبب تمسك بريطانيا بنظرية إبعاد الدول الأوروبية عن وادي النيل فاستأنفت الحملة مسيرها[٤]، وتمثل رد الحكومة المصرية على ذلك النشاط الفرنسي حسب رأي كرومر ، بان المسألة استحوذت على اهتمام الصحافة المحلية ،

١ـ كرومر ، مصدر سابق ، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ ؛ شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ٣٤٨ .
F.O.75/4243.Baring to Salisbury 15/12/1889 ; Shibeika .P.319;I.R.E.No1April 1892 ;C.B . 37/27. Baring to Salisbury15/3/1890;C.I.D.3/3146.Report on the Dervish Rule in the Eastern Sudan May 1891;Ali,Op.Cit,PP.24–27.

٢ـ شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩ ؛ حراز ، ارتيريا الحديثة ، ص ٢١٨ ـ ٢١٩ .
I.R.E. No 28 July 1894 ; Shibeika . PP. 332 – 337 ; I.R.E. No 31 October 1894 .
لم تلبث الخلافات ان تفاقمت بين ايطاليا والحبشة حول تفسير المادة السابعة عشر من معاهدة اونيشالي والتي تنص على استشارة ايطاليا فيما يتعلق بالشؤون الخارجية للحبشة ، مما أدى إلى قيام نزاع مسلح بين الطرفين انتهى بمعركة عدوة في آذار(مارس) ١٨٩٦م ؛ انظر : محمد سعيد القدال ، المهدية والحبشة دراسة في السياسة الداخلية والخارجية لدولة المهدية ١٨٨١ ـ ١٨٩٨ (جامعة الخرطوم : دار التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٧٣) ص ١٥٣ ـ ١٥٧ ؛ حامد صالح تركي ، ارتيريا والتحديات المصيرية (بيروت : دار الكنوز ، ١٩٧٩) ص ٤٢ ـ ١٤٣ ؛ الشاطر بصيلي ، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٩ .

٣ـ شكري ، مصر والسودان وحدة ، ص ٤٤٣ ـ ٤٤٥ ؛ شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ٣٥٠ ؛ بركات ، ص ٨٣ ـ ٨٦ .
I.R.E. No 38 May 1895.

٤ـ شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ٣٥١ ، ونشير هنا ان المشروعات الفرنسية التوسعية أثارت الرأي العام البريطاني ، كما نوقشت في مجلس العموم واتخذت الغرفة التجارية البريطانية قرارا في نيسان (ابريل) ١٨٩٥م بضرورة استمرار السيطرة على النيل من أوغندا إلى فاشودة ، انظر : طوسون ، المديرية الاستوائية ، ج٣ ، ص ٣٧١ ـ ٣٧٢ ؛ شكري ، مصر والسودان وحدة ، ص ٤٤٦ ؛ بركات ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .
Shibeika ,Op.Cit,P. 344 .

وذكـــر ان الـــوزراء والشعب المصري يرغبون في إعادة احتلال السودان ويقول " وانه إذا سيطرت على مياه النيل الأعلى أية قوة متحضرة فإنها في النهاية قد تكون في وضع تستطيع فـــيه ممارسة سلطة ونفوذ دائم على مستقبل مصر ، ولذلك لا اكف عن التفكير بأنه لن يكون مرغوباً الاحتفاظ بموقف بعد "[١].

أمـــا الأطمـــاع البلجيكـــية والتي برزت من خلال أطماع الملك ليوبولد في المديريات الجنوبـــية للـــسودان[٢]، والـــذي اجتهد كثيراً ومن خلال عقد العديد من الاتفاقيات مع ألمانيا وفرنسا وبريطانيا للوصول إلى تلك المناطق[٣]، ومنذ عام ١٨٩٥م اتجهت سياسة ليوبولد إلى محاولة التوصل إلى تفاهم مع بريطانيا التي زارها ثلاث مرات لتحقيق أطماعه ، ففي الزيارة الأولى اقترح على سالسبوري أن تتنازل مصر له عن الأراضي الواقعة جنوب الخرطوم حتى بحيـــرة نيانـــزا عن طريق الإيجار ، وفي الزيارة الثانية اقترح تسوية الخلافات بين بريطانيا وفرنـــسا بـــأن تحـــدد بريطانيا تاريخاً محدداً للجلاء عن مصر مع تنازل مصر لليوبولد عن الأراضي الواقعة جنوب الخرطوم ، مقابل إطلاق الحرية للتوسع البريطاني في الصين وترجع لمـــصر بعد زوال الدولة العثمانية ، وفي الزيارة الثالثة أكد على اقتراحاته في زيارته الأولى مـــع تـــسليم الأراضي السودانية بعد خضوعها لبريطانيا لتجند منها كتائب تحتل بها أرمينيا ، ولكن جميع اقتراحات ليوبولد لم توافق عليها بريطانيا[٤].

٤. بريطانيا وسياسة استرجاع السودان .

وأمـــام الأطماع الأوروبية السابقة في السودان وجنوبه ، كان على مسالة حوض النيل والسودان ان تثار في الدوائر البريطانية وان تتخذ قرارها بإنهاء حكم المهدية والوصول إلى منابع النيل لحمايته من الأطماع الأوروبية ، وبعد مداولات عديدة ومكثفة استطاعت الحكومة البريطانية اتخاذ قرارها حول استرجاع السودان في آذار (مارس) ١٨٩٦م ؛ ودون استشارة كرومـــر والـــسلطات العـــسكرية فـــي القاهرة[٥]، وبعد اتخاذ قرار الاسترجاع والتغلب على معارضـــته ، عيـــنت الحكـــومة البريطانية كتشنر قائداً لحملة استرجاع دنقلا ، التي استطاع

١ـ " لورد روزبري والسياسة البريطانية في السودان ١٨٨٢ ـ ١٨٩٥" مجلة الدراسات السودانية ، ع٢ ، ١٩٧٩ ، ص ٩٢ ـ ١٠٥
F.O. 633/6 . Cromer to Rosebery 2/4/1895 .

٢ـ كرومر ، ص ١٣٤ ـ ١٣٨ ؛ طوسون ، المديرية الاستوائية ، ج٣ ، ص ١٨١ ؛ شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ٢٧٦ .

٣ـ يونان لبيب رزق " فاشودة الصغيرة ١٨٩٩ ـ ١٩٠٦ " المجلة التاريخية المصرية ، مج١٥ ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ١٦٥ ـ ١٦٨ ؛ مولت ، دولة المهدية ، ص ١١٩ ـ ١٢٠ ؛ محمد أبو القاسم حاج حمد ، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، ج١ (بيروت : دار ابن حزم ، ١٩٩٦) ص ١٣٢ .
I.R.E.No 9.December1892 ; I.R.E. No10.January 1893 ; I.R.E.No18.September1893 ; I.R.E. No 22 .January1894;S.J.S Cookey. Britain and the Congo Question (Great Britain:Humanities Press.1968) PP.22–270 ; L.H.Gann and Peter Duigrian .Colonialism in Africa1870–1960.Vol 1(Great Britain : Cambridge.1969) PP.261–290;Collins, Op.Cit,pp.92-155
Shebeika ,Op.Cit, pp. 349 -350 .

٤ـ بركات ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

٥ـ شكري ، مصر والسودان وحدة ، ص ٤٥٠ ؛ منتخبات المؤيد ، مج١ ، السنة الأولى ١٨٩٠ (القاهرة : مطبعة المؤيد ، ١٩٠٦) ص ٣٦٨ ؛ ونشير هنا أن الحكومة البريطانية فكرت في استرجاع شمال السودان ودنقلا منذ عام ١٨٩٠م .
I.R.E. No 45 . 29 March to 12 April 1896 ; Cromer . P. 524 . W.O.37/27 Baring to Salisbury 10/3/1890 ; W.O.33/56 Confidential 12/9/1890 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

احـــتلالها في أيلول (سبتمبر) ١٨٩٦م ، وكان على الحكومة البريطانية وقبل السماح لكتشنر باســتئناف الــزحف جــنوباً ، إقامة علاقات ودية مع الحبشة لضمان حيادها ، فأرسلت لتلك المهمـــة ريـــنل رود الـــذي تمكـــن من عقد اتفاقية مع إمبراطور الحبشة بخصوص ضمان حـــيادها(١).

وعلـــى اثـــر ذلـــك صدرت التعليمات إلى كتشنر بمواصلة زحفه باتجاه الخرطوم(٢)، فاستولى على أبي حمد وبربر والمتمة وعطبرة ، حيث وصلته أخبار غير مشجعة من أعالي النـــيل تفـــيد بعـــدم قـــدرة ماكدونالـــد على الوصول إلى فاشودة من أوغندا قبل مارشان (Marchard) قائد الحملة الفرنسية إلى أعالي النيل الذي استطاع الوصول إلى بحر الغزال ، ولذلك استأنف كتشنر زحفه باتجاه الخرطوم وأم درمان فاستطاع احتلالهما بعد معركة كرري فـــي أيلول (سبتمبر) ١٨٩٨م ، وقيامه برفع العلمين المصري والبريطاني على مبنى السراي في الخرطوم(٣).

وبعد سقوطهما تابع كتشنر زحفه جنوباً إلى فاشودة لملاقاة حملة مارشان ، فوصلها في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٨٩٨م ، حيث أرسل إلى مارشان يعلمه بانتصاره على قوات المهدية ، فكـــان رد مارشـــان انـــه احتل منطقة بحر الغزال إضافة إلى بلاد الشلك حتى فاشودة والتي وضـــعت تحـــت الحماية الفرنسية ، ولم يلبث القائدان ان التقيا في محاولة للتوصل إلى اتفاق بـــشان الوضـــع المـــتأزم ، وقـــام كتـــشنر بتسليم مارشان احتجاجاً من الحكومتين المصرية والبريطانية على احتلال فرنسا لجزء من وادي النيل ، وقام برفع العلم المصري على منطقة التقاء النيل بنهر السوباط ، لحرمان مارشان من الاتصال بالحبشة وقطع الإمدادات عليه ، مما أدى إلـــى توتـــر العلاقـــات بين بريطانيا وفرنسا ، التي لم تزل إلا بعد الضغوط الدبلوماسية البـــريطانية علـــى فرنـــسا عـــن طريق السفير الفرنسي في لندن لإخلاء فاشودة ، وجاهرت بـــريطانيا بـــان لـــيس لأي دولة أوروبية الحق بأي جهة من جهات النيل ،فما كان من وزير

١ـ محمد صبري ، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩١) ص ٢٢١ ؛ شقير ، مصدر سابق ، ص ٨٥٨ ـ ٨٥٩ ؛ محمد سعيد القدال ، تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ ـ ١٩٥٥ (الخرطوم : د.ن ، ١٩٩٢) ص ١٣٣

٢ـ بركات ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ ـ ١٥٩ ؛ شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ٣٩٢ .
F.O.78/4894.Cromer to Salisbury27/9/1896;F.O.78/4895.Salisbury to Cromer5/10/1896; Shibeika,Op.Cit,P.373 .

٣ـ هولت ، دولة المهدية ، ص ١٤٠ ـ ١٥١ ؛ عبد الله مصطفى ، العبابدة تحت الإدارة المصرية (القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، ١٩٩٠) ص ٧٤ ـ ٧٥ ؛ شقير ، مصدر سابق ، ص ٨٨١ ـ ٨٨٧ / ٩٢٩ .
I.R.E.No49.22nd June to 18th August.1896;I.R.E.No55.18th July to 30th September1896; I.R.E. No 57 .13 November to 31st 1897;I.R.E.No59.13February to23May1898;C.I.D.1/55/311Battle of Atbara ; Winston Churchill .the River War.Vol 2(London:Longmans Green.1899)PP.22–29/47- 93 ; S.I.R. No60.25th May to 31December1898;C.I.D.3/1/2.Policy Towards Abssiniare Francher.1898 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الخارجية الفرنسي إلا أن تراجع وقرر الدخول في مفاوضات لحل الأزمة بين الحكومتين على أساس استدعاء مارشان وحملته من فاشودة عن طريق الحبشة[1].

وهكـذا نجد أن بريطانيا فرضت على السودان وملحقاته وضعاً مائعاً ، يصبح بموجبه أرضا بلا سلطان وبلا حكومة شرعية ، مستغلةً بذلك وضع مصر المالي والعسكري المتدهور مـن اجـل تبريـر تدخلها في شؤونه مستقبلاً بعد تحسن أوضاع مصر المالية والعسكرية ، فتـشترك معها في استرجاعه عندما تحين الفرصة المناسبة ، وتبني لنفسها حقوقاً في السيادة عليه عن طريق تلك المشاركة ، وهذا ما عرف بنظام الحكم الثنائي الذي وضعه كرومر بعد عمليات استرجاع السودان .

١ـ شكري ، مصر والسودان وحدة ، ص ٤٦٨ ـ ٤٨٦ ؛ بركات ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ ـ ٢١٣ ؛ علي إبراهيم عبد " أزمة فاشودة ١٨٩٨" المجلة التاريخية المصرية ، ع٦ ، ١٩٥٧ ، ص ١١٢ ـــ ١٣٢ ؛ وثيقة غير منشورة عن تاريخ الصراع البريطاني الفرنسي في أعالي النيل ، مجلة الدراسات الأفريقية ، الخرطوم ، ع١ ، ١٩٧٣ ، ص ٩ ـ ١١.
S.I.R. No 60 . Appendix 47/48 ; A.S. Kanya Forstner . the Conquest of the Western Sudan (Great Britain : Cambridge.1969)PP.146–160 ; Mark Strog . Cap to Cairo (London:1973)PP.199 – 239 ; Philip Magnus . Kitchener Portrait of an Imperalist (London : Juhn Murray . 1958) PP. 94 – 117 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

السياسة البريطانية في جنوب السودان من الحكم الثنائي حتى الثورة المصرية ١٨٩٩ـ ١٩١٩م .

اتفاق (نظام) الحكم الثنائي ١٩ كانون ثاني ١٨٩٩م .

ـ أصول الاتفاق وفكرة رفع العلمين على سراي الخرطوم .

ـ مشروع الاتفاق الثنائي .

الإدارة البريطانية وأثرها في حكم السودان .

ـ الإدارة المركزية وتطورها .

ـ الإدارة المحلية والسياسة القبلية .

سياسة بريطانيا في فرض سيطرتها على جنوب السودان .

ـ أساليب بريطانيا في السيطرة على جنوب السودان .

ـ السياسة الجنوبية .

بريطانيا والإرساليات التبشيرية في جنوب السودان .

ـ النشاط التبشيري قبل الاتفاق الثنائي .

ـ بريطانيا والنشاط التبشيري في جنوب السودان بعد الاتفاق الثنائي .

ـ تطور النشاط التبشيري .

ـ التعليم التبشيري .

السودان خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـــ ١٩١٨م .

ـ دول الوسط والسودان .

ـ السياسة البريطانية في السودان خلال الحرب العالمية الأولى .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

السياسة البريطانية في جنوب السودان من الحكم الثنائي حتى الثورة المصرية ١٨٩٩ـ ١٩١٩م

بعد سقوط الخرطوم وأم درمان في أيلول ١٨٩٨م ،عمل كتشنر وفقاً للتعليمات الصادرة إليه من كرومر على رفع العلمين المصري والبريطاني على مبنى السراي في الخرطوم ، إيذاناً ببدء مرحلة تاريخية جديدة من تاريخ السودان الحديث ، والواقع أن السلطات البريطانية في القاهرة بزعامة كرومر وبمشورته للحكومة البريطانية ، عمل على إيجاد حل لا يعيد السودان إلى ما كان عليه قبل وخلال فترة المهدية ، فطرأ على فكره ألا يصبح السودان بريطانياً ولا مصرياً ، وإنما بريطانياً ومصرياً في آن واحد ، وهذا لا يكون إلا بوجود نظام حكم ثنائي بين الحكومتين البريطانية والمصرية .

اتفاق (نظام) الحكم الثنائي ١٩ كانون ثاني (يناير) ١٨٩٩م .

ـ أصول الاتفاق وفكرة رفع العلمين على سراي الخرطوم .

تعود أصول الاتفاق الثنائي إلى الفترة التي كانت خلالها قوات كتشنر تزحف باتجاه الخرطوم ، فقد كتب كرومر إلى سالسبوري (Salisbury) في ١٢ نيسان (ابريل) ١٨٩٨م يذكر انه " لا يستطيع تجاهل أن أي تقدم يتم الآن في السودان إنما يمثل نجاحاً بريطانياً أكثر منه مصرياً "، وفي ٣ حزيران (يونيو) ١٨٩٨م اخبر سالسبوري كرومر بكتابة الباب العالي إلى لندن بأن له سلطة على الخديو ، ويطلب من كرومر الاهتمام بحق مصر الشرعي في تقدمها نحو الجنوب وسال كرومر " ألن يكون من الحكمة إذا استوليتم على الخرطوم أن يرفرف العلمان البريطاني والمصري عليها جنباً إلى جنب ؟ ففي الإمكان أن تعد الخرطوم عاصمة لدولة المهدية ، وعند ذلك يترتب على سقوطها دخول دولة المهدية بأسرها من وادي حلفا إلى واداي تحت سلطة الجيش المحتل ، وهذا الجيش مؤلف من قوتين متحالفتين يتولى قيادتهما السردار ، وسيؤدي ذلك إلى إزالة قدر كبير من الصعوبات الدبلوماسية "[1].

وبذلك وضعت الحكومة البريطانية الأسس القانونية لإشراك بريطانيا في حكم السودان ، خاصة وان سالسبوري كان يرجح أن فرنسا هي وراء موقف الباب العالي بضرورة الاعتراف بحق مصر في تقدمها نحو الجنوب ، لأن فرنسا لا تعترف بحماية بريطانيا على وادي النيل ، وتفضل سلطة الخديو الشرعية المستمدة من الباب العالي ، ولذلك لا بد من رفع

١ـ عبد الفتاح عبد الصمد منصور ، العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي ١٨٩٩ـ ١٩٢٤ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣) ص ٥٨ ؛ يونان لبيب رزق ، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩ـ ١٩٢٤ (د.م : دار نافع للطباعة ، ١٩٧٦) ص ٤١ ـ ٤٢ ؛ شكري ، مصر والسودان وحدة ، ص ٤٩٠ .
Shibeika . PP. 404 – 405 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

العلم البريطاني إلى جانب العلم المصري حتى يكون لبريطانيا الحق القانوني بالاشتراك في حكم السودان لأنها ساهمت بجيشها ومالها في عمليات الاسترجاع .

أما كرومر فقد أبدا تشككه في مسالة رفع العلمين على الخرطوم في البداية ، ولكنه ما لبث أن كتب إلى سالسبوري في حزيران (يونيو) ١٨٩٨م يقول " لقد كنت أفكر في مسالة العلمين ، وكلما أمعنت النظر فيها زاد اقتناعي بها "، ثم كتب إلى حكومته مذكرة اشتملت على كثير من الأسس التي مهدت لوضع الاتفاق الثنائي ، فتناولت التحذيرات التي يجب اعتبارها عند تقرير الوضع المستقبلي للسودان ، كتحمل الخزينة المصرية نفقات مالية كبيرة مما يؤدي إلى تعطيل الإصلاح المالي في مصر ، واستعداء ملك الحبشة ضد الوضع الجديد في السودان ، كما بحثت المذكرة قضية الوضع السياسي الذي يجب اختياره للسودان ، فكان رأي كرومر أن فكرة رفع العلمين لها مزاياها على الأقل كإجراء مؤقت يجب العمل به حتى يتم الفصل نهائياً في وضع السودان السياسي ، كما ستعطي دليلاً واضحاً على التغير الواقعي الذي طرأ على الموقف في السودان ، وعن معارضة الخديو لفكرة رفع العلمين ، رأى كرومر أن هذه المعارضة لن تغير في الموقف شيئاً ، وأن رفع العلمين على الخرطوم سيكون بمثابة تحذير للباب العالي وإشارة إلى الفرنسيين والأثيوبيين أن السيطرة على وادي النيل أصبحت مسألة بريطانية أكثر منها مصرية[١].

وعلى اثر مذكرة كرومر قررت الحكومة البريطانية ــ إضافة للمساعدات العسكرية في عمليات استرجاع السودان ــ أن تتحمل نصيبها من الأعباء المالية التي أجهدت الميزانية المصرية ، فتنازلت عن مبلغ النصف مليون جنيه الذي اقترضته لمصر من اجل حملة دنقلا بعد استرداد صندوق الدين لذلك المبلغ ، حيث تميزت تلك الفترة ببروز التكتلات على الساحة الاوروبية فكان الوفاق الفرنسي ــ الروسي سبباً في معارضتهما لسحب ذلك المبلغ من صندوق الدين ، اما ايطاليا والمانيا فقد وافقن على ذلك السحب لكسب بريطانيا الى جانبهما في تحقيق اطماعهما الاستعمارية[٢]، كما وجدت أن نفقات سكة الحديد تحتاج إلى مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه مصري ، ولذلك اخبر سالسبوري كرومر في ٥ تموز (يوليو) ١٨٩٨م انه وفقاً لمقترحات وزير المالية البريطانية فان لجنة الطرق ومجلس العموم قد اصدرا " انه من

١ـ شكري ، مصر والسودان وحدة ، ص ٤٩٠ ـ ٤٩٢ ؛ رزق ، السودان ، ص ٤٢ ـ ٤٣ ؛ بركات ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ ـ ٢١٩ ، كان كرومر يرى انه ما دامت لبريطانيا السلطة الفعلية في مصر وبالتالي في السودان فلا محل لتلك المسوغات القانونية ، وفي نظره أن بريطانيا يمكنها السيطرة على السودان دون حاجة إلى ضمه لإمبراطوريتها ، ففي مصر ليس لبريطانيا مركز قانوني ومع ذلك فالسلطة الحقيقية بيد كرومر وأعوانه من المستشارين البريطانيين ويؤيده جيش الاحتلال ، انظر : احمد طربين ، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٤) ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠ .
Shibeika, Op.Cit, Pp. 406 – 407 .

٢ـ شكري ، مصر والسودان وحدة ، ص ٤٥٥ ؛ بركات ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ ؛ الشيخ ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .
Shibeika ,Op.Cit, P. 358 ; Theobald . Mahdiya . P. 195 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المناسب عدم استعادة المنحة المقدمة لحكومة الخديو والبالغة ٧٩٨٨٠٠ جنيه إسترليني"[١]، وبذلك بررت بريطانيا حقها في مشاركة مصر بحكم السودان عن طريق مشاركتها العسكرية والمالية في عمليات الاسترجاع .

كما ناقش مجلس العموم البريطاني مذكرة كرومر السابقة ، وظهر من خلال المناقشات أن الحكومة البريطانية قررت المشاركة في حكم السودان بالتعاون مع الحكومة المصرية ، ولم يبق إلا اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ، فكان إصدار الحكومة البريطانية تعليماتها إلى كرومر في ٢ آب (أغسطس) ١٨٩٨م ، والتي جاء فيها " انه بالنظر إلى المساعدات المالية التي قدمتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية من الناحيتين الحربية والمادية ، فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري في الخرطوم ، وان هذا الإجراء لا يقصد به تحديد كيفية إدارة الأراضي المحتلة في المستقبل ، وإنما يرمي إلى التأكد بان حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لصوتها الغلبة في جميع المسائل المتعلقة بالسودان ، وأنها تبعاً لذلك تنظر أن تلتزم الحكومة المصرية كل نصيحة تقدمها إليها الحكومة البريطانية في شأن المسائل السودانية "[٢].

وعلى أساس ذلك ، بدأت السياسة البريطانية تخطط لوضع نظام حكم جديد للسودان بعد رفع العلمين على الخرطوم ، ففي تشرين ثاني (نوفمبر) ١٨٩٨م نوقشت أوضاع السودان بين كرومر والحكومة المصرية ، وتم التوصل خلالها إلى أن الإدارة الداخلية في السودان لا تمثل صعوبة جوهرية لأنها لا تتعد نظاماً سهلاً للضرائب ، ونوعاً بسيطاً من الإدارة للشؤون المدنية إلى جانب إدارة للقضاء الجنائي ، ولكن لم يلبث أن واجهت كرومر ثلاث مشكلات بخصوص وضع السودان المستقبلي والتي تمثلت فيما يلي :

١. مشكلة الوضع القانوني للسودان ، فلمصر حقوق السيادة على السودان على اعتبار أن حكام مصر قاموا بفتحه وإدارته ، وان بريطانيا دافعت عن ذلك لإبعاد الأطماع الأوروبية عنه وخاصة الفرنسية والبلجيكية ، وان قيام ثورة المهدي عطل تلك السيادة ولكن لم تلغها ، ولذلك لم يرد كرومر مناقضة هذه السياسة خاصة ، وان عمليات الاسترجاع التي شاركت بها حكومته قامت أصلاً على أساس هذه الحقوق ، ولان الوضع السياسي في مصر لم يدخل عليه أي تغيير قانوني ، فهي لا زالت تابعة للدولة العثمانية مع بقاء حقوق السيادة على مصر والسودان لها[٣].

١ـ بركات ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ . Shibeika Op.Cit. PP. 407 – 408 .

٢ـ جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٥ . F.O. 78/4955 . Salisbury to Cromer 2/8/1898 .

٣ـ شكري ، مصر والسودان وحدة ، ص ٤٤٥ ؛ بركات ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ . Shibeika , Op.Cit, PP. 410 – 411 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. مشكلة الحكم ، فإذا ما استعادت مصر سيادتها على السودان فهي وحدها ستستأثر بحكمه وهو ما لا ترغبه الحكومة البريطانية ، ولذلك حاول كرومر تفادي الأمر باختلاق معاذير تعطـــي حكومـــته حق المشاركة في حكم السودان ، مثل أن الثورة المهدية قامت بسبب مساوئ الحكم المصري ، وان هذه المساوئ ستعود إلى السودان إذا حكمته مصر لوحدها ، وان مشاركة بريطانيا في إدارته سيكون ضماناً لإقامة حكومة صالحة في المستقبل[١].

٣. مـــشكلة الامتيازات الأجنبية في مصر والدولة العثمانية ، فحسب رأي كرومر من الخطر التـــسليم بمطالب الدولة العثمانية في السودان ، لان التسليم بذلك يجعل من الصعب على بـــريطانيا أن تكـــون صاحبة الصوت المسموع في السودان إذا أصبح هذا البلد يدار عن طريق شراكة ثلاثية ، ولذلك لا بد من استبعاد الدولة العثمانية نهائياً عن السودان ، حتى يبتعد السودان عن مساوئ نظام الامتيازات الأجنبية[٢].

وبـــذلك بقـــي أمام كرومر احتمالان بعد استبعاد الدولة العثمانية ، الاحتمال الأول ضم الـــسودان لأملاك التاج البريطاني ، وهذا ما استبعده كرومر لعدم جواز تجاهل حقوق مصر في السودان ، كما أن حكمه من قبل بريطانيا وحدها سيضيف أعباء جديدة عليها وهذا ما لن تقـــبل به الدول الأوروبية ، أما الاحتمال الثاني وهو حل وسط تحقق فيه بريطانيا أغراضها بصفتها صاحبة الكلمة المسموعة في السودان كما عبر عن ذلك كرومر " بأن يصبح السودان مـــصرياً بالدرجـــة التي ترضي اعتبارات العدالة وضرورات السياسة ، وان يكون مع ذلك بريطانياً بالدرجة التي تكفي لمنع تعويق أو تعطيل إدارة وحكومة البلاد بسبب تلك الطفيليات الدولـــية التي تعيش بالضرورة على جوانب الحياة السياسية في مصر ، وكان واضحاً أن كل هذه المطالب المتضاربة لا يمكن تحقيقها إلا بابتكار نوع من الحكم المولد لم يسبق أن عرف الفقه الدولي شيئاً عنه "[٣].

ـــ مشروع الاتفاق الثنائي .

وبعـــد فراغه من محادثاته مع الحكومة المصرية ، أعد كرومر مشروع اتفاق بعث به إلـــى سالـــسبوري فـــي ١٠ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٨٩٨م ، وتألف هذا المشروع من مقدمة وثـــلاث عـــشرة مادة اختصرت إلى اثنتي عشرة عند اعتماده ، كما ألحق المشروع بمذكرة لتفسير الأغراض التي توخاها كرومر من المشروع وكل مادة من مواده .

١ـ يواقيم رزق مرقص ، تطور نظام الإدارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩ ــ ١٩٢٤ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤) ص ٩ ــ ١٠ ؛ شكري ، مصر والسودان وحدة ، ص ٤٩٥ ــ ٤٩٦ .
Cromer ,Op.Cit, PP. 546 – 547 .

٢ـ شكري ، مصر والسودان وحدة ، ص ٤٩٦ ــ ٤٩٧ ؛ بركات ، ص ٢٢٢ ؛ رزق ، السودان ، ص ٤٥ ــ ٥٠ ؛ منصور ، ص ٧٠ ــ ٧١ .
Cromer ,Op.Cit, PP. 448 – 449 ; Shibeika,Op.Cit, . P. 412 ; Abbas ,Op.Cit, PP. 46 – 49 .

٣ـ F.O. 78/4957 . Cromer to Salisbury 10/11/1898 ; F.O. 78/4957 . Cromer to Salisbury 20/11/1898 ; Cromer ,Op.Cit, PP. 547 – 549 ; Shibeika ,Op.Cit, P. 414 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

اشتملت المقدمة على الاعتراف بحقوق مصر في السيادة على السودان وان تلك الحقوق قائمـــة قـــبل استرجاعه ، أما حق بريطانيا في المشاركة بحكمه فقائم على مساهمتها الحربية والمالـــية فـــي عملـــيات الفتح ، ومن اجل ذلك تم وضع نظام لإدارة الأقاليم المفتوحة وسن القوانـــين اللازمـــة ، وتناولت المادة الأولى تعريفاً للأراضي التي يشملها السودان ، والمادة الثانـــية تتعلق بقضية رفع العلمين البريطاني والمصري معاً على كل أجزاء السودان ما عدا سواكن ، وتناولت المادة الثالثة والرابعة كيفية ممارسة السلطة في السودان ، واختصت المادة الخامـــسة بالقوانـــين التي ستطبق في السودان وتعلقت المادة السادسة بالشروط التي بموجبها يـــصرح للأوروبيين من أية جنسية بحرية التاجرة أو السكنى بالسودان أو التملك ، وتناولت المـــادة السابعة رسوم الواردات على البضائع القادمة من مصر، وتعلقت المادة الثامنة بامتداد المحـــاكم المخـــتلطة إلى سواكن فقط أما باقي جهات السودان فلا تمتد إليها، واعتبرت المادة التاســـعة السودان تحت الأحكام العرفية ما عدا سواكن ، وحظرت العاشرة تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان إلا بعد المصادقة من قبل الحكومة البريطانية ، ومـــنعت المادة الحادية عشرة إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه ، واختصت المادة الثانـــية عشرة بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة الروحية وبيعها أو تشغيلها[1].

وبعـــد اخـــذ تعليقات كتشنر ومجلس الوزراء البريطاني على مشروع الاتفاق ، سلمت المـــسودة المقتـــرحة إلى المسئولين في القاهرة لوضعها في صيغتها القانونية الجديدة بحذف المـــادة الـــسادسة ، كمـــا قام كرومر بزيارة أم درمان وألقى فيها خطبة بقصد تهيئة الأذهان للاتفـــاق ، كما كشف عن نية بلاده نحو السودان ونوع الحكم الذي كان مقدمته رفع العلمين على الخرطوم ، وبعد عودته إلى القاهرة قابل الخديو واعلمه أن سالسبوري بعث إليه بمسودة اتفاق بريطاني ــ مصري بخصوص السودان ، وانه سلم نسخة منه إلى بطرس غالي وزير الخارجـــية المـــصري ، وفي ١٨ كانون ثاني (يناير) ١٨٩٩م اقر مجلس الوزراء المصري المـــشروع ، الـــذي اعتمد في اليوم التالي بعد توقيعه من قبل كرومر وبطرس غالي وتعيين كتشنر حاكماً عاماً على السودان .

وفـــي تمـــوز (يوليو) ١٨٩٩م تم التوقيع على اتفاق لاحق ، ألغيت بموجبه النصوص الـــواردة فـــي اتفاق ١٩ كانون ثاني (يناير) ١٨٩٩م الخاصة باستثناء سواكن من الخضوع لأحكام النظام الذي تقرر في الاتفاق السابق ، وبذلك يكون كرومر قد حقق أهدافه في السودان

١ــ جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٥ ــ ١٧ ؛ رزق ، السودان ، ص ٧٢ ــ ٧٨ ؛ مدثر عبد الرحيم ، الامبريالية والقومية في السودان دراسة للتطور الدستوري والسياسي ١٨٩٩ ــ ١٩٥٦ (بيروت : دار النهار ، د.ت) ص ٢٤٣ ــ ٢٤٦ .
Shibeika .Op.Cit.PP. 413 – 417 .

فيقول " وهكذا ولد السودان الجديد الذي أعطي من القوة ما يكفيه لان يعيش ، ومع ذلك فقد كان لدرجة ما بالضرورة مولود الفرصة السانحة ، فإذا قدر له أن يموت في آخر الأمر ليخلي مكانه لمولود آخر أقوى بنية منه ، وذلك لان الذي أوجده نظام سياسي حقيقي أكثر من الأول ، فلا على الذين ابتكروه أن يبكوا على ذهابه"[١].

الإدارة البريطانية وأثرها في حكم السودان .

لم تكن أوضاع السودان قبيل توقيع الاتفاق الثنائي تدعو إلى التفاؤل والرغبة في العمل من قبل الإدارة الجديدة التي شكلت من قبل كتشنر ومساعديه من الضباط البريطانيين بعد توقيع الاتفاق الثنائي ، فقد كان السودان يمر بظروف صعبة نتجت عن فترة حكم المهدية ، وما تخللها من حروب ومجاعات ، وماعاناه الأهالي من بؤس وفقر وهجر للأراضي الزراعية ، مما ساهم بشكل كبير في إشاعة الكراهية والبغض لحكم الخليفة عبد الله التعايشي[٢]، كما أدت سنوات حكم المهدية إلى تناقص عدد السكان ، مما اثر بشكل كبير على أعداد الأيدي العاملة وقلتها فكان ذلك عقبة أمام المشروعات التي ترغب الإدارة الجديدة في تنفيذها ، إضافة إلى القلاقل التي خلقتها الفترة المهدية ، بسبب إشعالها لروح التعصب الديني وانتشار الخلافات القبلية وعدم وصول نفوذها إلى المناطق النائية وخاصة الجنوبية[٣].

وقبل مناقشتنا لتكوين الإدارة الجديدة البريطانية ومهامها التي تمخضت عن الاتفاق الثنائي ، لا بد لنا من معرفة أهداف بريطانيا في السودان التي سعت إلى تحقيقها من خلال تلك الإدارة ، فقد وضعت الحكومة البريطانية نصب عينها جعل النفوذ البريطاني هو النفوذ الأعلى المسيطر على السودان أرضا وسكاناً ، وعبرت عن ذلك" بتمكين الحكومة البريطانية من ممارسة سيطرتها الكاملة على كل الشؤون الهامة المتعلقة بالسودان "، وهذا يتطلب إبعاد الطرف الآخر المشترك معها في الاتفاق الثنائي أي الحكومة المصرية ، وخلق إدارة مركزية للبلاد يغلب عليها الطابع العسكري بدايةً ، وحرية التصرف الشخصي للحكام الجدد ، ثم استغلال سيطرة بريطانيا على مقدرات مصر عن طريق جيش الاحتلال وإجبارها على قبول أي نظام حكم تقيمه في السودان[٤].

١ـ جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٨ ـ ٩ ؛ شفيق ، مذكراتي ، ج٢ ، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٥ ؛ بركات ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧ ؛ مرقص ، السودان ، ص ١١ .

Cromer ,Op.Cit, P. 552 ; Muhammad Khalil . the Arab Statas and the Arab League Adocumentary Record . Vol 2 (Beirut : 1962) PP. 252 – 253 .

٢ـ مكي شبيكة ، تاريخ شعوب وادي النيل مصر والسودان في القرن التاسع عشر (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٨٠) ص ٦٩٥ ـ ٦٩٨ ؛ فوزي ، السودان بين يدي غوردون وكتشنر ، ج٢ ، ص ١٩٨ ؛ الرافعي ، مصر والسودان ، ص ١٤٧

C.B . 37/27 Baring to Salisbury 15/3/1890 ; I.R.E . No 2 . May 1892 ; J.A.Reid " Some Notes of the Kalifa Abdallah " S.N.R . Vol 20 . 1938 . PP. 208 – 209 .

٣ـ رزق ، السودان ، ص ١٦١ .

٤ـ المرجع السابق ، ص ١٦١ ؛ منصور ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ ـ ١٢٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الإدارة المركزية وتطورها .

اتــسمت الإدارة المركــزية في السودان التي جهد كتشنر بعد تعيينه حاكماً عاماً على الــسودان بجمــع الحــاكم العــام بين منصبه ومنصب رئيس أركان الجيش ومسؤوليته أمام الحكومتــين المــصرية والبريطانية ، إضافة إلى سلطة التشريع وإلغاء الأحكام العرفية التي وضع السودان تحتها بمقتضى الاتفاق الثنائي ، وكان يعاونه في إدارته عدد من كبار الضباط البريطانيين الذين أطلق عليهم أركان حرب الرئاسة ، كما انشأ في كانون ثاني (يناير) ١٨٩٩ م نواة الإدارة المركزية في السودان بإقامة مكتبين ، الأول للشؤون المالية ومقره القاهرة ، ثم لــم يلبث أن قسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي القسم المالي والقسم المدني والقسم القضائي ، و الثاني للشؤون المدنية في السودان ويرأسه ضابط بريطاني يختص بالمسائل الإدارية .

كمــا صــدر قــرار بإقامة تنظيم مشابه في السودان لما هو موجود في القاهرة ، فعين جاكــسون (Jackson) ســكرتيراً إداريــاً في أم درمان وكلف بتنظيم مكاتب الحكومة على خطوط مشابهة لمكتبها في القاهرة ، أي تتكون من الأقسام المالي والمدني والقضائي مع نقل هيــئة مكتب السودان الموجود بالقاهرة إلى الخرطوم بعد تجهيز مباني الحكومة في الخرطوم للعمــل ، فاســتطاع جاكــسون في نهاية ١٩٠٠م إنشاء ثلاث إدارات مدنية للشؤون المالية والقــضائية والمعارف ثم أخذت الإدارة المركزية تنمو تدريجياً فأضيفت إليها إدارة السكرتير القــضائي وإدارة المراقبة وإدارة الجمارك وغيرها ،وكان على كل إدارة تقديم تقرير سنوي إلـــى الحــاكم العام عن نشاطها[1]، والى جانب الإدارات المدنية كان هناك إدارة المخابرات السودانية وهي قسم استقل عن إدارة مخابرات الجيش المصري وكان على مديرها رفع تقرير شهري سري إلى رئيس أركان الذي يرفعه إلى وزارة الحربية .

وكان الجهاز الإداري في البداية مكون من الضباط العسكريين البريطانيين ، ثم لم تلبث الإدارة أن أخذت باستخدام المدنيين بسبب :

١. جهــود كرومــر الــذي كان يرى عدم قدرة العسكريين على التعامل مع الأهالي وإثارة المــشاعر السيئة في صدور الناس ، فهم يعاملون سكان مختلف البلاد وحكوماتها وكأنهم مجــرد بــيادق عديمة الحياة على لوحة الشطرنج في مكتب دائرة الاستخبارات ، كما أن الــضباط البــريطانيين باســتثناء البعض يجهلون اللغة العربية ويعتمدون في ذلك على

١ـ رزق ، السودان ، ص ١٦٢ ـ ١٦٤ ؛ منصور ، ص ١٤٨ ـ ١٥٠ .
P.M. Holt . A history of the Sudan (London : Longman . 1989) PP. 117 – 122 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الـــضباط المـــصريين التابعين لهم[1]، والحل أن يجري تدريجياً تدريب عدد من المدنيين البريطانيين الشبان المستعدين للبقاء في البلد والحصول على معرفة عميقة بلغته .

٢. الـــسحب المفاجـــئ للضباط العسكريين من الإدارة أثناء حرب البوير[2] في جنوب أفريقيا وإمكانـــية حـــدوث ذلك مستقبلاً سواء لدواعي الحرب أو التدريب أثناء السلم[3]، ويقول ونجـــت " ثمـــة نقص خطير في هذا النظام ، وان الضباط العسكريين باعتبارهم مسجلين علـــى لائحـــة الجيش البريطاني في الخدمة الفعلية معرضون للاستدعاء لأسباب شتى أو أنهـــم قـــد يرغبون تحت وطأة التعب من عملهم الشاق هنا في العودة إلى خدمتهم الأولى والـــى المحيط الأكثر ألفه ووداً في الوطن أو في الخارج ، وباختصار لا يمكن الاعتماد على الضباط البريطانيين في وجود دائم فهم خالين من أي دراية بشؤون السياسة والإدارة المدنـــية ، ممـــا يحـــرم الإدارة المدنـــية من الاستفادة منهم على أساس أن أياً من هؤلاء الضباط العسكريين لم يحصل على دراسة أو خبرة حديثة قبل تعيينه في السودان تساعده فـــي عمله الجديد ، ولذلك لا بد من اتخاذ تدبير تدريجي لإدخال عنصر أكثر ديمومة إلى آلـــة الحكم المدني على صورة مجموعة مختارة بعناية من الشباب المدنيين الذين يدخلون السودان بقصد العمل فيه مدى الحياة "

٣. ســـخاء شروط الاستخدام وملائمتها لظروف البلد من حيث إمكانية التقاعد بعد ٢٠ سنة، واعتبار الخدمة في المناطق الحارة والرطبة إلى الجنوب من خط العرض ١٢ مزدوجة ، كمـــا جعلـــت الحكومة السودانية الإجازة السنوية إلى أوروبا إجبارية لمدة ثلاثة أشهر ، وبذلك أمكن انتقال الإدارة تدريجياً من إدارة عسكرية إلى مدنية بعد أن يتم اختيار طالبي الوظـــيفة ، ممن يتمتعون بصحة جيدة وأخلاق عالية وقدرات معقولة وتعلم اللغة العربية ومبادئ الإسعاف وعمليات الحسابات والمسح مع إجراء امتحان له في اللغة[4].

هذا وقد ظل الحاكم العام يحكم السودان حتى عام ١٩١٠م حكماً فردياً مطلقاً ، ولكن مع ازدياد المسائل الفنية والتقنية وتطور الحكومة المدنية وازدياد زخم اندفاع الأعمال ، أن أصبح مـــن المعـــتاد أن يدعـــــو الحـــاكم العام بين الحين والآخر من يعـــتمد عليهم لاستـــشارتهم رســـمـــياً (جرت عام ١٩٠٤م محاولة لتشكيل لجنة استشارية تضم سكرتير حكومة السودان

١ـ F.O.633/8.Cromer to Salisbury 8/3/1900;F.O.633/8.Cromer to Lansdowne28/11/1902 ; 633/8.Cromer to Salisbury 8/7/1900;Jackson . Sudan Days and Ways(London:Macmillan.1954)PP.17-151 .

٢ـ هي الحرب التي وقعت بين بريطانيا والبوير من أصل هولندي بسبب استغلال البريطانيين وسيطرتهم على اراضي ومناجم الذهب في جنوب أفريقيا ،ولم تستطع القوات البريطانية الانتصار عليهم الا بعد قيادة كتشنر القوات ،للمزيد انظر :الجمل كشف أفريقيا ، ص ٢٨٠ـ ٢٨١ .

٣ـ Ronald Wingate . Wingate of the Sudan (London : John Murry . 1955) PP. 132 – 133 ; Annual Report . Govarnal General . 1901 .

٤ـ منصور ، ص ١٦٣ ـ ١٦٧ .

Holt . A history of the Sudan . PP. 117 – 118 .

مهمتها بحث الموضوعات التي يحيلها إليها الحاكم العام وتقديمها إليه للنظر فيها ، وفي عام ١٩٠٨م استعيض عنها بمجلس الحكومة المركزية[١]، بسبب ما طرأ على الجهاز الإداري في السودان من التعقيد بمضي الزمن ، وكثرة المسائل الفنية المعروضة على الحاكم العام ، وتضارب الأعمال وتأثرها كثيراً بحيث تعذر على الجهاز الإداري الموجود إلى جواره حلها)[٢].

ولذلك أخذت آلة الحكم تتطور على أسس معينة واخذ الحاكم العام ــ وربما بتشجيع الموظفين المدنيين التابعين له ــ بجمع معاونيه الرئيسيين لمشاورات غير رسمية قبل اتخاذ القرارات النهائية ، وفي أواخر عام ١٩٠٩م تقرر إضفاء الصفة الرسمية على ذلك بإنشاء مجلس الحاكم العام ، فيقول جورست قنصل بريطانيا العام في مصر " لقد استقر الرأي على انه قد حان الأوان وأصبح من المستحسن التقدم خطوة أخرى وإنشاء مجلس يعمل مع الحاكم العام في ممارسة سلطاته التنفيذية والتشريعية ، وكان الرأي أن مثل هذه الهيئة تجري مباحثاتها بشعور بالمسؤولية أقوى مما ينتظر في الحالات غير الرسمية التي كانت هي الغالبة حتى ذلك الحين ، وان هذه الهيئة ستكون رادعاً للتصرفات المتسرعة التي يمكن أن تصدر عن السلطة التشريعية أو ضد اعتماد تدابير لم تدرس درساً كافياً ، نتوقع أنا والسير ونجت أن يتجه النظام الجديد نحو تعزيز الاستقرار والاستمرار الإداريين في الشؤون السودانية مثبتاً انه جزء ثمين من آلة الحكم "[٣]، وأرسل جورست إلى حكومته طالباً منها الموافقة على إقامة مجلس في السودان مشابه لمجلس الحاكم العام في الهند[٤] ، الذي ما إن لبث بعد حصوله على الموافقة أن اصدر قانون مجلس الحاكم العام في كانون ثاني (يناير) ١٩١٠م بعد موافقة الحكومة المصرية[٥].

وتألف المجلس من الحاكم العام والمفتش العام والسكرتيريين الإداري والمالي والقضائي ، ومن أعضاء آخرين لا ينقص عددهم عن اثنين ولا يزيد عن أربعة ، يعينهم الحاكم العام لمدة ثلاث سنوات مع إمكانية تعيينهم مرةً أخرى ، وتتخذ القرارات حسب الأكثرية ، وللحاكم سلطة تجاوز قرارات الأكثرية ولكن عليه بيان أسباب ذلك للحكومتين البريطانية والمصرية[٦]، ومهما يكن من أمر فان هذا المجلس لا يمكن اعتباره أكثر من لجنة تنفيذية استشارية تابعة

١ـ دار الوثائق القومية G.G.C . Class 1 . Box 10 File 1 .

٢ـ منصور ، مرجع سابق ، ص ١٥١ ـ ١٥٢ .

٣ـ دار الوثائق القومية . G.G.C . Class 1 . Box 4 .

٤ــ كان جورست وغيره من كبار البريطانيين المشرفين على الحكم في السودان يعملون حساباً للراي العام البريطاني إذا ما أدت بعض الظروف الطارئة إلى مناقشة أحوال السودان في البرلمان ، أو تناولتها الصحافة البريطانية بالنشر وظهر فيها خضوع السودان من الناحيتين العملية والقانونية لحكم الفرد المطلق ، فباتت تغطية هذا الأمر مهمة في نظر جورست فكان قيام مجلس بجانب الحاكم العام للسودان يغطي الموقف وينفي عنه صفة الدكتاتورية ويضفي على الإدارة سنداً دستورياً .

٥ـ عبد الرحيم ، الامبريالية والقومية ، ص ٤٦ ؛ شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ٤٠٠ ـ ٤٠١ .
F.O. 407/174 . Gorest to Grey . 14/11/1909 ; F.O. 407/175 . Gorest to Grey . 28/2/1910 .

٦ـ دار الوثائق القومية G.G.C . Class 1 . Box 11 . Palace 3 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للحـــاكم العـــام ، فحقــق للحـــاكم العام استقلالاً أزيد ومحاولة إلغاء مسؤوليته أمام الحكومة المصرية ، بحيث لا يكون لها عليه سلطان ، كما حقق أمر تصحيح وضعه بالنسبة للسكرتير المالـــي إلى حد كبير وبالتالي نقص الرقابة المالية المصرية ، كما أن هذا المجلس يمثل قمة التطور في جهاز الإدارة في السودان ، وبنفس الوقت حقق لبريطانيا الاقتراب من هدفها بجعل النفوذ البريطاني في السودان هو الأعلى[1].

ـ الإدارة المحلية والسياسة القبلية .

بعــد استعادة السودان ، كان من الإجراءات الإدارية التي اتخذت تقسيم السودان إلى عدد من المديريات (المقاطعات) اختلف عددها من وقت لآخر ، واتصل بهذا التقسيم تشكيل الهيئات التي تحكمها والتي تشمل حاكم المديرية ويعاونه في إدارتها المفتشون الذين يتولون أمـــور النواحي التي تنقسم إليها كل مديرية ، ثم الموظفين الذين يتولون أمور المراكز التي تنقـــسم إلـــيها كل ناحية ، وكان حكام المديريات والمفتشون من الضباط البريطانيين ، أما الموظفـــين فكانوا في الأغلب مصريين ، هذا وقد اقر مبدأ اللامركزية على أساس المديرية إزاء الحكومة في الخرطوم حيث أطلقت يد حكام المديريات في إدارة مديرياتهم ، من اجل الفعالـــية ونظراً لاتساع مساحة البلاد وسوء وسائط النقل خاصة في الأجزاء الجنوبية ، مع وجـــوب رفع حاكم المديرية تقارير منتظمة إلى الحاكم العـــام لإحاطته بسير الأمور ، أما الإدارة الداخلية داخل المديرية فنجدها تزداد مركزية كلما انحـــدرنا إلى المستويات المتدنية ، فبيـــنما نجـــد المفتـــشين فـــي النواحي لهم بعـــض الحركة في أمورهم ، نجد الموظفين يخـــضعون لإشراف اشد من أعلى و هؤلاء بدورهم يخضعون الشيوخ ورؤســـاء القـــبائل إلـــى رقابـــة أدق[2].

أمـــا مـــا يتعلق بالواجبات الموكولة إلى المدنيين وما يتبع لهم من معاونيين ، فنستطيع التعـــرف علـــيها من مذكرة كتشنر في ١٩ كانون ثاني (يناير) ١٨٩٩م إلى المدراء ، والتي تنقـــسم إلى قسمين ، الأول وتحدث فيه عن المبادئ السياسية التي على المديرين والمحافظين تحقـــيقها ، حيث بصرتهم بطبيعة الوضع الجديد الذي يعملون في ظله ، فهم يعملون في فراغ تام ومجال بكر ، وان عملهم هو الإبداع والابتكار دون اعتبار لما كان قائماً في السودان من أنظمـــة في عهد الحكم المصري أو المهدي ، كما علقت المذكرة إصدار القوانين والتنظيمات علـــى الشعور بالحاجة إليها ، وحذرت المديرين من إضاعة وقتهم في عملية صوغ القوانين ونـــشرها بل تكريس جهودهم لتطوير حكومة البلاد وتحسينها ، ودعت المذكرة إلى كسب ثقة شعب السودان في الحكومة الجديدة وذلك بخلق طبقة تؤيد الحكومة من بين الوجهاء والزعماء

---

١ ـ رياض ، السودان المعاصر ، ص ٢١٤ .
٢ ـ عبد الرحيم ، الامبريالية والقومية ، ص ٤٨ ـ ٤٩ ؛ رزق ، السودان ، ص ١٧٠ ـ ١٧١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

البارزين ، وحثت المديرين على تعويد الناس الصدق والحزم والتزام اللوائح القضائية والتأكد مـــن احترام الناس للمحاكم ، كما بحثت المذكرة علاقة المديرين برجال الدين ومشايخ الطرق في السودان مع حثهم على إعادة بناء المساجد في المدن الكبرى ، وبحثت المذكرة مسألة الرق بعدم الاعتراف به والأخذ بمبدأ التدرج في إلغاءه ، كما نبهت المذكرة المديرين إلى ضرورة اليقظة بالنسبة لكل ما يجري في مديرياتهم وما حولها ، ولتحقيق ذلك طلبت منهم تنظيم جهاز للمخابرات المحلية من بعض المواطنيين الموثوق فيهم .

وأمـــا القـــسم الثاني من المذكرة ، فقد رسم إطاراً لأفراد الجهاز الحكومي في مديريات الـــسودان ومراكزه ، وترتيب الوظائف في كل منها ومهام كل موظف من المدير إلى الخفير وراتـــب كـــل مـــن هـــؤلاء ومـــدى علاقته بالناس[1]، كما اتبعت الحكومة السودانية أسلوب المنشورات السرية لحل المشاكل التي واجهتها ، وكان يعدها السكرتير الإداري ويرسلها إلى المديـــرين والمحافظـــين والمفتـــشين ، وحملـــت هذه المنشورات طابع المذكرات العسكرية والـــسياسية غيـــر المعلـــنة لحكـــومة الـــسودان ، وقد عملت بريطانيا على التخلص من هذه المنشورات قبل مغادرتها السودان ١٩٥٣م ، ولكن عثر على عدد منها في دار الوثائق القومية في الخرطوم ، ومن ذلك تقرير بشان تنظيمات الرقيق الهاربين[2].

وفيما يتعلق بسياسة الحكم الثنائي نحو قبائل السودان ، فقد واجهت حكومة السودان في أول عهـــدها موقفاً صعباً كان عليها معالجته تجاه القبائل ، حيث كان نظام القبائل مفككاً من تأثيـــر حكم المهدية المبني على تفتيت القبائل عامة ، حتى يظل الخليفة هو الرأس الأكبر في الـــبلاد ويـــدين لـــه الجمـــيع بالولاء ، فكانت هذه الأوضاع سبباً في انتهاج الحكم المركزي، فالأحـــوال غير مستقرة والثورات وحركات العصيان ضد الحكم الجديد مستمرة وخاصة في الجـــنوب ، وللتغلب على تلك الأوضاع بنت حكومة السودان سياستها على منح مشايخ القبائل المـــساعدات لجميع بطون قبائلهم المبعثرة ، مع إمكانية فرض سيطرتها على القبائل وإشاعة الإحساس بينها بوجود نظام حكومي في البلاد يجب طاعته ، ولذلك تعددت الوسائل للوصول إلى هذا الهدف ومنها :

١. فـــرض ضـــريبة ســـنوية على كل القبائل السودانية يقررها حاكم المديرية ويجمعها شيخ القبيلة.
٢. قيام الحكام والمفتشين بجولات مستمرة بين القبائل للعمل على إكتساب ثقتهم .
٣. اللجوء إلى القوة العسكرية في حالة رفض قبيلة ما الانصياع لأوامر الحكومة .

١ـ دار الوثائق القومية ، Intel . Class 5 . Box 8 . File 85 .
٢ـ Palace . Class 5 . Box 1 Palse 3 . Sudan Government " Confidential " Circulars Memorandum . No 10 Regulations as to Escaped Slaves .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤. التمسك بحق حكام المديريات في تغيير مشايخ القبيلة رمزاً لسيادة الحكومة .
٥. العمل على إقرار القبائل بمعونتها على العمل في الزراعة وخلق أي عمل آخر مناسب[١].

هذا ولم تكن المديريات الشمالية في السودان تمثل أي صعوبة للمديرين في إدارتها، بسبب سيادة اللغة العربية والدين الإسلامي فيها ، أما المديريات الجنوبية فكانت أكثر تعقيداً بسبب تعدد اللغات والمعتقدات ، فقد أدى اتخاذ الكثير من الإجراءات و الأوامر إلى فتح المتاعب والمصاعب أمام المديرين بسبب مخالفتها للتقاليد الشائعة ، ولذلك واجهت الإدارة صعوبة كبيرة في إخضاع سكان الجنوب لهيمنتها فخاضت الكثير من الحروب ضدهم ، كما عملت بنفس الوقت على تكليف الباحثين لدراسة السكان في جنوب السودان من حيث عاداتهم وتقاليدهم وطرق تفكيرهم ، فاستطاعت عن طريق هؤلاء الباحثين الانثروبولوجيين أو علماء الأجناس جمع المعلومات اللازمة لخدمة أهدافها وحتى تكون معيناً لرجال إدارتها ، وكان من أوائل الذين درسوا قبائل السودان وعاداتهم وتقاليدهم سيلجمان (Seligmann) وزوجته الذين زارا جبال النوبة وقبائل الباري ، والبروفسور بريتشارد (Prichard) الذي عمل بين قبائل الزاندي والنوير وبحر الغزال ، والباحث نادل (Nadel) الذي عمل في جبال النوبة ، والى جانبهم كان المبشرون المسيحيون ورجال الإدارة الذين لم ينقطعوا عن تدوين مشاهداتهم وملاحظاتهم[٢]، ومع ذلك لم تقتصر سياسة الحكومة البريطانية في جنوب السودان على عدم التدخل في أمور هذا الإقليم ، إلا بالقدر الذي تمليه عليها ضرورات حفظ الأمن وهيبة الحكومة ، وتيسير نشاط المبشرين وعدم القيام بأي عمل إنشائي بسبب الفقر إلا بمقدار ما تقتضيه الضرورات الثلاث ، الأمن والحكم والتبشير .

سياسة بريطانيا في فرض سيطرتها على جنوب السودان .

بعد إحكامها السيطرة على المناطق الشمالية من السودان ، سعت الحكومة السودانية البريطانية إلى فرض سيطرتها وتثبيت دعائم الحكم والنظام الإداري في مناطق الجنوب ، وإخضاع القبائل الزنجية المثيرة للفتن والمتصارعة فيما بينها ، ولكن ذلك تأثر بمجموعة من الظروف التي ساهمت في تأخير تلك السيطرة ، والتي يمكن إجمالها بما يلي :

ـ أن هذا الإقليم أصبح في نظر كرومر أرضاً بلقعاً يصعب إدارته ، وترتفع نفقات الصرف عليه ، وازدياد أهميته لجريان النيل الأبيض فيه الذي يربط بين الشمال ووسط أفريقيا ، وما لمياه النيل من اثر كبير على حاضر ومستقبل مصر وشمال السودان ، والتجار الطامعين في استغلال الأراضي الخصبة في شرق أفريقيا[٣].

١ـ رزق ، السودان ، ص ١٧٢ ـ ١٧٥ .
٢ـ منصور ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ ـ ١٣٣ .
٣ـ بشير ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٣٧ ـ ٣٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـــ النشاط الأوروبي وخاصة البلجيكي في بحر الغزال وأعالي النيل ، فبعد إبعاد فرنسا عن جنوب السودان على اثر حادث فاشودة ١٨٩٨م ، لم تستطع الدبلوماسية البريطانية إبعاد دولة الكونغو الحرة عنه ، فبعد تيقنه (ليوبولد) من صعوبة احتلال الأراضي المؤجرة إليه بمقتضى اتفاقـية ١٨٩٤م مع بريطانيا (لم يعد للاتفاقية أهميتها في نظر الحكومة البريطانية بعد قيام لـيوبولد بعقـد اتفاقـية مع فرنسا في آب (اغسطس) ١٨٩٤م ، لجأ إلى أسلوب الامتيازات الـتجارية ، بتكوين شركة تجارية حصلت على امتياز غير محدد لاستغلال وتنمية الأراضي المؤجـرة ، ثم ما لبثت الشركة أن تنازلت عن حقوقها في تلك الأراضي بعد أن قسمتها بين شركتين بريطانيتين ، هما شركة أفريقيا البريطانية الاستوائية وشركة أفريقيا الأنجلو بلجيكية ، وكانت الأراضي التي حصلت عليها الشركتان ، قد نزعت من الكونغو بمقتضى اتفاقية آب (اغسطس) ١٨٩٤م مع فرنسا ، وكان واضحاً أن لا أمل عند ليوبولد في ممارسة نشاطه مع شركاته على تلك الأراضي ، ولكن بعد خروج فرنسا من ميدان الصراع ، عاد ليوبولد يسعى لإحـياء تلـك الامتـيازات ، فابلغ دي كوفليه (De Cuvelier) ممثل دولة الكونغو السفير البريطاني في بروكسل فيبس (Phipps) في ٢ أيار (مايو) ١٨٩٩م بوجود هذه الامتيازات ، كما طلبت الشركتان من وزير الخارجية البريطاني تأمين سفر موظفيها عبر السودان إلى بحر الغزال ، وأكدتا أنهما لن تمارسا أية سلطات سياسية وان هدفهما هو التطوير التجاري لأعالي النيل[1].

وقد وجدت الحكومة البريطانية أن اعترافها بمطالب الشركتين ، يعني اعترافها بحقوق لـيوبولد في الأراضي المؤجرة له بمقتضى اتفاقية أيار (مايو) ١٨٩٤م ، وان هذا الاعتراف غيـر ممكن خاصة بعد إبعاد فرنسا عن المنطقة ، فهو سيؤدي إلى إحباط المحاولات القائمة لتحـسين العلاقـات مـع فرنسا ، كما أن الرأي العام البريطاني لن يسمح بعد النكسات التي أصابت حكومته في جنوب أفريقيا ، باستسلام سلمي لليوبولد في بحر الغزال ، ولذلك رسمت السياسة البريطانية خطتها على عدم السماح لليوبولد بتحقيق ادعاءاته ، ولكن بوسائل لا تخلق جفـوة أو احتمالات للصدام بين الجانبين ، وعملت على تطبق خطتها على الصعيد المحلي ، بنـشر المراكـز الانجلو مصرية في مناطق بحر الغزال كالمركز الذي أقيم إلى الشمال من كيـرو بخمـسة أميال وهي ابعد نقطة يحتلها البلجيك نحو الشمال[2]، كما تضمنت التعليمات الـصادرة إلـى قائد المركز ببذل أقصى جهوده لإقامة علاقات ودية مع البلجيك ، وإزالة أي سـبب مـن أسباب سوء التفاهم يمكن أن تحدث بين الطرفين ، مع عدم الدخول في محادثات

١ـ رزق ، فاشودة الصغيرة ، ص ١٧٠ ـ ١٧١ .

٢ـ S.I.R. No 73 . 9th August to 7th September 1900 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ذات طبيعة سياسية ، والقيام بتعريف الأهالي أن بلادهم واقعة تحت نفوذ حكومة السودان فقط[١].

وعلى الصعيد الدولي ، تمثل رد الخارجية البريطانية على طلبات الشركتين بأنه ليس لدولة الكونغو الحرة أية امتيازات في تلك الأراضي ، وان حقوق مصر والدولة العثمانية في تلك الأراضي نصت عليها اتفاقية أيار (مايو) ١٨٩٤م ، وأحياها نصر أم درمان ، فكان رد الشركتين في أيلول (سبتمبر) ١٩٠٠م بان حصولهما على الامتيازات كان في أول آب (أغسطس) ١٨٩٤م (أي قبل عقد الاتفاقية بين بلجيكا وفرنسا) وان الامتيازات تجارية وليست سياسية ، كما سلم دي كوفليه في تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٠٠م مذكرة إلى فيبس ، أكد فيها على فعالية اتفاقية أيار ١٨٩٤م بين البلدين ، وان اتفاقية آب (أغسطس) ١٨٩٤م مع فرنسا لا يمكن أن تؤثر على الحقوق التي حصلت عليها دولة الكونغو ، وتطرقت المذكرة إلى مسألة إعادة إحياء حقوق مصر ، بان مصر تمتلك فقط من الحقوق ما تسمح به بريطانيا ، وان حقوق مصر في بحر الغزال يمكن الموافقة عليها فيما لو جلت بريطانيا عن مصر ، وحتى يتم هذا فان مركز بريطانيا في مصر يمنحها حق التأجير ، كما التقى ليوبولد مع فيبس في بروكسل في كانون ثاني (يناير) ١٩٠١م وطلب منه موافقة حكومته على السماح له بممارسة حقوقه في اقرب وقت ودون وضع العراقيل أمامه ، كما أخذت بروكسل تحاول ممارسة ادعاءاتها في بحر الغزال بشكل عملي ، بمطالبتها بالسماح للرعاة من الأهالي بحرية التنقل بين حاجز اللادو والأراضي الواقعة شماله ، ولكن ذلك قوبل بالرفض من قبل حكومة القاهرة والسودان[٢].

هذا من جهة بروكسل ، أما الحكومة البريطانية فقد سارعت بالرد على ادعاءات ليوبولد والشركتين ، بمذكرة سلمها فيبس إلى انفيلد وزير الكونغو في ٨ شباط (فبراير) ١٩٠١م ، والتي تضمنت رفض المذكرة الكونغولية في تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٠٠م ، وأكدت على أن اتفاقية أيار (مايو) ١٨٩٤م ملغاة ، كما تمسكت بإحياء حقوق مصر في تلك المناطق ، واقترحت إمكانية تطوير اتفاقية أيار (مايو) ١٨٩٤م إلى اتفاقية جديدة ، مما دفع ليوبولد إلى التمسك بذلك الاقتراح وتقديم مشروع اتفاقية جديدة في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٠١م ، اقترح فيه تنازل ليوبولد عن حقوقه السياسية شمال لادو مقابل تعويض مناسب ، مع حصول دولة الكونغو على التسهيلات اللازمة لإقامة خط حديدي إلى النيل مع حرية العبور إلى أعالي النيل

١ـ رزق ، فاشودة الصغيرة ، ص ١٧٢ ــ ١٧٦ ؛ ونشير هنا إلى أن تقارير المخابرات السودانية خلال هذه الفترة تناولت الكثير من أحداث مديريات جنوب السودان وخاصة ما يتعلق بنشاطات ليوبولد وتجاوز قواته لمنطقة حاجز اللادو ، انظر : تقارير المخابرات ذوات الأرقام التالية :

S.I.R. No 68 . 9th March to 9th April 1900 ; S.I.R. No 70 . 11th May to 8th June 1900 .

٢ـ رزق ، فاشودة الصغيرة ، ص ١٧٤ ــ ١٧٦ .

، وهــذا مــا لم توافق عليه الحكومة البريطانية التي أبلغت حكومة السودان بضرورة احتكار الخــزن والوقــود على شواطئ النهر ، لقطع الطريق على طلب ليوبولد بحرية الملاحة في أعالي النيل(١).

وخلال الفترة من صيف ١٩٠١م إلى أواخر ١٩٠٣م ، تأثرت المفاوضات بين بريطانيا وبلجــيكا بموقفين هما ، موقف الحكومة البريطانية بالتصميم على إبعاد الكونغو عن السيطرة على أي قسم من النيل ، وإن كانت قد حاولت منح ليوبولد التعويض المناسب بعيداً عن النيل حتــى لا تضطر إلى اللجوء لأسلوب التحكيم الذي تعارضه ، خوفاً من أن تبدي هيئة التحكيم تأييداً للآراء القانونية أكثر مما تعترف بالوضع السياسي القائم ، والموقف الثاني تمثل بموقف لــيوبولد المتشدد ، على اعتبار أن ما لا يستطيع الحصول عليه بالمفاوضة يستطيع الحصول عليه بالتحكيم(٢)، ولذلك انتهت المفاوضات بين الطرفين بالفشل لتدخل بعدها في أزمة حادة ، حيث أصبحت احتمالات الصدام أقوى من أي احتمالات أخرى .

فقــد تمــسكت حكــومة الكونغو الحرة ببقاء قواتها في بحر الغزال ، كما عملت على تعزيــزها فــي مفولو في شباط / آذار (فبراير/مارس) ١٩٠٤م تحت قيادة الضابط ليمير (Lemear) ، كمــا اكتــشف ســوترلند (Sutherland) قائد دورية حكومة السودان في بلاد الــزاندي إنــشاء مراكــز كونغولــية فــي اير ومريدي وقرب نهر سوا ، مما دفع بولنوا (Boulnois) حــاكم بحر الغزال إلى التفاهم مع ليمير في ٨ آذار (مارس) ١٩٠٥م على بقاء الموقــف كما هو دون تغيير ، وازداد الأمر تعقيداً على اثر إصدار ليوبولد مرسوم أيمر في أيــار (مايــو) ١٩٠٥م ، الذي يطالب بإلحاق الأراضي التي تحتلها دولة الكونغو في حوض النيل جنوب خط ٥ شمالاً بناحية الاويل ، مما دفع الحكومة البريطانية إلى الاستفسار عما إذا كــان المرسوم ينطبق على أراضي بحر الغزال التي أقام ليمير مراكزه عليها ، وعندما كان الــرد بالإيجــاب أعــربت الحكــومة البريطانية انه إذا لم يخرج المرسوم تلك المراكز من الأراضــي الكونغولــية فان الحكومة البريطانية تحمل حكومة الكونغو مسؤولية التعدي على حقوق مصر(٣).

وفــي نفــس الوقت أخذت الحكومة البريطانية تضغط سياسياً على دولة الكونغو ، عن طريق إبلاغها بعزمها على إقفال طريق النيل أمام بضائع وبريد دولة الكونغو ، حتى تصفي مراكــزها فــي الأراضــي المتنازع عليها ، وأمام ذلك طلبت حكومة الكونغو وساطة فرنسا

١ـ رزق ، فاشودة الصغيرة ، ص ١٧٥ ـ ١٧٧ .
S.I.R. No 82 . 1st to 30th May 1901 ; S.I.R. No 83 . 1st to 31th June 1901 .

٢ـ رزق ، فاشودة الصغيرة ، ص ١٧٥ ـ ١٨٤ .
Cookey . Britain and the Congo Question . PP. 145 – 260 .

٣ـ S.I.R. No 130 . May 1905 ; S.I.R. No 131 June 1905 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لإعادة فتح المفاوضات مع الحكومة البريطانية ، والتي بدأت في نيسان (ابريل) ١٩٠٦م بين اتفيلد وجورست ، والتي تمخضت عن عقد اتفاقية ٩ أيار (مايو) ١٩٠٦م التي سويت بموجبها الحدود بين السودان والكونغو[١].

ــــ ضــعف إمكانيات الحكومة السودانية المالية المعتمدة على الخزينة المصرية ، مما جعل أقــصى أمانـــي الحكــومة السودانية في الجنوب هو إقامة كيان حكومي للحفاظ على القانون والنظام ، فلم يكن بالإمكان مع ذلك الوضع المالي الضعيف توسيع إعمال الإدارة إلا بصعوبة إلى ابعد من الأهداف المحددة في الدفاع عن مراكز الحكومة وقمع الانتفاضات القبلية الطارئة ، كمــا تقــرر ألا تقدم الحكومة على أي عمل إنشائي أو تقوم بأي خدمات اجتماعية إلا في الحدود التي تفرضها ضرورات حفظ الأمن ورعاية مصالح القائمين عليه من جند وموظفين ، كما أن أجهزة الأمن بقيت محصورة في دائرة ضيقة لا تتعد الحفاظ على سلامة مراكز الدولة وإخمــاد نار الثورات ، ومما يدل على ضعف الإمكانات المالية ، انه بعد انتقال ملكية حاجز اللادو إلى الحكومة السودانية عام ١٩١٠م ، أضاف عبئاً كبيراً على موارد الحكومة واجهته عن طريق زيادة المعونة العسكرية المصرية لها بمقدار ٤٥ ألف جنيه[٢].

ــ سوء الأحوال الجوية في جنوب السودان مما يستحيل على الموظف أو الضابط البريطاني الإقامة فيه أكثر من ٢ ــ ٣ سنوات ، حيث يكون قد اكتسب خلالها الخبرة الكافية ، ولكن لا يلــبث أن يتــرك لــيحل مكانه غيره بدون خبرة ، مما يؤدي إلى عدم القدرة على تنمية تلك المــناطق ، هــذا إضــافة إلــى صعوبة الوصول إلى الكثير من المناطق في الجنوب بسبب الحواجــز الطبيعية وخاصة في منطقة السدود على النيل الجنوبي مما يعيق عمليات الملاحة النهرية[٣].

ــ أساليب بريطانيا في فرض السيطرة على جنوب السودان .

ورغم الظروف السابقة التي حدت من فرض السيطرة البريطانية على جنوب السودان لفتــرة طــويلة ، إلا أن الحكــومة البــريطانية في السودان لجأت إلى مجموعة من الوسائل والأســاليب لفرض ولاء الحكومة على كافة القبائل الجنوبية ، ومنع الحروب القبلية وأعمال العنف والفوضى والاضطرابات التي كان معظمها يعود إلى الأبقار والنساء[٤] وسلطة زعماء

١ـ رزق ، فاشودة الصغيرة ، ص ١٨٤ ـ ١٩٥ . Cookey , Op.Cit , PP. 250 – 293 .

٢ـ رزق ، السودان ، ص ١٩٦ ؛ مدثر عبد الرحيم ، مشكلة جنوب السودان طبيعتها وتطورها واثر السياسة البريطانية في تكوينها (الخرطوم : الدار السودانية ، ١٩٧٠) ص ٣٣ ـ ٣٤ .

٣- S.I.R. No 97 . 1st to 31 August 1902 ; Annual Report . Upper Nile Province 1904 ; Annual Report . Bahr El Ghazal Province 1908 .

٤ـ لان ملكية الابقار كانت ولا زالت مظهرا لمكانة الفرد والقبيلة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، ولصعوبة مراقبة قطعان الابقار في الاحراش والغابات مما سهل عملية سرقتها ومن ثم عدم امكانية تجنب اعمال العنف سواء لسرقتها او لاستردادها ، اما النساء فقد كان لكل الرؤساء وكبار رجال القبائل اعداد من النساء ، وكانت الغزوات القبلية تهدف الى خطف النساء ، هذا اضافة الى ان النساء عندما يواجهن متاعب من سادتهن كن يحاولن التخلص منهم بالهروب من سيد الى اخر ، مما يؤدي الى قيام كثير من الحروب بين القبائل ، انظر : رزق ، السودان ، ص ١٩٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القبائل[١]، وتمثلت هذه الأساليب بما يلي :

١. إتـباع أسـلوب التهديد وتجريد الحملات العسكرية السريعة بقيادة ضباط بريطانيين إلى مختلف مناطق الجنوب لتنفيذ أهدافها ، فقد أدركت الإدارة البريطانية في السودان ضرورة اسـتخدام القوة لإخضاع القبائل الزنجية المتمسكة بكيانها ونطاقها التقليديين ، والرافضة لجمـيع الأنظمـة الاجتماعية الوافدة إليها ، " وتعليم هؤلاء المتخلفين شيئاً من الحصافة وحـسن الخلـق وطاعـة الحاكمـين "، ولذلك بدأت الإدارة بتجريد الحملات إلى جنوب الـسودان مـن عام ١٨٩٩م ، عندما أرسلت مارتيرز (Martyrs) وبيك (Peak) لتهدئة الوضع في الجنوب على اثر قيام الإدارة المشتركة البريطانية المصرية[٢]، وتمثل رد فعل القبائل على تلك الحملات بالمقاومة العنيفة ، وخاصة القبائل التي تميزت بنظام قبلي ممتد ونفـوذ اجتماعـي وسياسي واسع ، فهي لم تستطع بفطرتها أن تظل مستقبلاً سالباً لثقافة غـريبة ، أو انـتهاك حرمة وقدسية مؤسساتها الاجتماعية والسياسية والدينية ، وبذلك لم تستطع القوات الحكومية فرض سيطرتها الكاملة على الجنوب إلا بعد سنوات متعددة من الحروب ، وكانت قد ظنت أن زعماء القبائل سيكونون مدخـلها لحكم قبائـل الجـنوب والـسيطرة علـيه ، فكان العكس أن أصبحوا أبطالا بنظر أفراد قبائلهم لقيادتهم في تلك المـواجهات[٣]، ففـيما يتعلق بقبائل الدنكا نجد الإدارة البريطانية توجه حملات عسكرية مـتعددة إليها عام ١٩٠٧م و ١٩١٦م و ١٩١٨م عندما قاد ايستيفاند (Estefand) مدير المديـرية الاستوائية هجمة كثيفة على جماعات دنكا الاتووت، الرافضة للانصياع للسلطة البـريطانية ، وكانـت نتيجة المواجهات ٣٠٠ قتيل من أبناء الدنكا وتعرض المئات من القرى للنهب والدمار ، إضافة إلى مصادرة الآلاف من رؤوس الأبقار والأغنام[٤].

أما قبائل النوير فكانت من أصعب القبائل مراساً حيث وجهت إليها الحكومة البريطانية فـي الـسودان العديد من الحملات بسبب تحريضها للأهالي على الحكومة ، وما تقوم به من إخلال للأمن في مناطق تواجدها بسبب حروبها مع القبائل الأخرى ، ويمثل صراع النوير مع الإدارة البريطانية صورة واضحة بين المؤسسات الاجتماعية التقليدية والعناصر الوافدة ، وقد قادت المؤسسة الدينية قبائل النوير في مواجهتها للحملات العسكرية المتكررة ضدها ، خاصة بعد فرض الإدارة نظم ولوائح لا تتفق ومعطيات الواقع الاجتماعي وتدخلها في الصراع بينها

١ـ S.I.R. No 168 . July 1908 .

٢ـ S.I.R.No63.1st May to 16th July 1899;S.I.R.No68.9th March to 9th April 1900;S.I.RNo 70. 10 May to 8 June 1900 ; S.I.R. No 68 1st to 30th September 1901 .

٣ـ منصور خالد ، السودان أهوال الحرب وطموحات المستقبل قصة بلدين (القاهرة : دار التراث ، د.ت) ص ١٠٩ .

٤ـ S.I.R. No 158 . September 1907 ; S.I.R. No 267 . October 1916 ; S.I.R. No 287 . June 1918 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبــين الــدنكا على الأرض ، ولذلك شهدت السنوات ١٩١٤و١٩١٥و١٩١٦م هجوماً متصلاً وكثــيفاً على النوير ، تمكنت خلاله قوات الحكومة البريطانية في السودان من الاستيلاء على مكمــن الثروة والمكانة الاجتماعية عندهم وهي الأبقار ، إضافة إلى الاستيلاء على محصول الذرة ، مما دفع النوير إلى إبادة السرية التاسعة التابعة للحامية الاستوائية ، فكان رد الحكومة البريطانية في السودان تجريد حملة كبيرة تمكنت من تمشيط ارض النوير وقتل المئات منهم والاستيلاء على معظم حيواناتهم[١].

أما قبيلة الانواك التي تحولت إلى قبيلة قوية بعد انتصاراتها على النوير عام ١٩١٠م ، فقــد خشيت السلطات الحكومية من ذلك الصعود ، وكلفت القائد ليفيسون (Lefeason) قيادة قــوة كبيــرة عام ١٩١٢م لإخضاع الانواك ، ولكن تلك الحملة لم تستطع إخضاعها فاستمر الــصراع حتى عام ١٩٢٠م ، كما استطاعت قوات الحكومة البريطانية في السودان إخضاع قــبائل الديــدنجا بتــشكيل حملة عسكرية مشتركة من قوات أوغندا وقوات الاستوائية ، وتم إخــضاعها باســتخدام أسلوب التجويع بالاستيلاء على الأبقار وتدمير مخازن الذرة المملوكة للقبيلة[٢].

وهكذا نجد أن القبائل الموجودة في أواسط بحر الغزال والمديرية الاستوائية على طول النيل ، هي أول من قبل سلطان الحكومة ، لأنها عرضة لتجارة الرقيق ولم يكن لديها وسائل مقاومـــة وغالبية رجالها من المزارعين ، أما ما يحيط بهذه المناطق ، فقد واجه البريطانيون مقاومة عنيفة ومتزايدة ، ففي جنوب بلاد الزاندي صمم احد الرؤساء ويدعى يمبيو على عدم السماح لحكم أجنبي بحكم بلاده ، كما أن قبائل الأجار وآتووت نظرت للبريطانيين كغزاة جدد ، كمـــا ظل البير يرفضون الخضوع لسلطان الحكومة ، حتى تم إرسال حملة لاخضاعهم لهم عــام ١٩١٠م ، واستمرت المنازعات القبلية على أشدها كهجمات البير على الدنكا ١٩٠٨ـــ ١٩١١م ، فكان رد الحكومة البريطانية في السودان إرسال حملتين في عام ١٩٠٨ و١٩١١م ، كما أن دنكا الاوتووت بقوا مصدر اضطرابات في شرق بحر الغزال حتى تم إرسال حملة إلــيهم فــي شباط /آذار (فبراير/مارس) ١٩١٠م[٣]، وبذلك نجد أن رفض الانصياع للحكومة البــريطانية في السودان ، والصراع القبلي بين قبائل الجنوب السوداني على اختلافها ، حدث بــشكل كبيــر من اثر الحملات العسكرية البريطانية لفرض سيطرتها على جنوب السودان ، فحتــى عــام ١٩١٤م لم تستطع قوات الحكومة فرض سيطرتها على كافة القبائل الجنوبية ،

١- S.I.R. No 242 . September 1914 ; S.I.R. No 254 . October 1915 ; S.I.R. No 280 November 1917 .

٢- S.I.R. No 220. November 1912 ; S.I.R. No 312 July 1920 .

٣- S.I.R. No 196 . November 1910 ; S.I.R. No 205 . August 1911 ; Annual Report . Bahr El Ghazal Province 1909 / 1910 ; Collins . R.O. the Sudan Link to the North (Khartoum . 1965) PP. 7 – 14 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رغم ما كلفها من وقت وجهد كبيرين ، وحتى بعد أن تمت السيطرة فإنها لم تكن كاملة بسبب بقاء الحاجة ماسة إلى تواجد تلك القوات في جنوب السودان .

٢. نشر المراكز العسكرية ، حيث استطاعت قوات الحكومة بقيادة الضباط البريطانيين تأسيس العديـد من المراكز في جنوب السودان في بحر الغزال وبحر الجبل وأعالي النيل ورفع العلمين المصري والبريطاني عليهما(١) .

٣. نـوع العلاقـة بين الموظفين والقبائل المحيطة بالمراكز ، حيث تم اختيار الموظفين على أساس ما يملكون من القوة والتفهم والذكاء والمعرفة بتلك الشعوب التي يحكمونها ، وكان علـى موظفـي الحكـومة العمل على الحصول على اكبر قدر ممكن من المعلومات عن القـبائل التـي ينوون الاتصال بها ، وفي حالة وجود نزاع بين القبائل الاتصال بأطراف النزاع وإفهامهم أن الرغبة في التأثر لأحداث مضت قبل مجيء الحكومة لا يقرر إحداث عنف بعد ذلك ، وقد اخذ هؤلاء الموظفون في كسب ثقة قبائل الجنوب بالمداهنة والهدايا وتقديم الحماية والتهديد ، وعملوا على زيارة القرى ورؤساء القبائل ، وكان يصحبهم في تلك الجولات أحياناً قوة مسلحة .

٤. كسب ولاء وود شيوخ القبائل ، بسبب اتساع مساحة الأراضي وقلة الموظفين وخبرتهم في الـتعامل مـع الأهالي ، وذلك بالسماح للشيوخ بحكم رعاياهم وإدارة شؤون قبائلهم وفقاً لقوانيـنهم القبلـية وعاداتهم وتقاليدهم ، وهذا ما تقرر منذ عام ١٩٠٥م بعدم مس تقاليد وعادات القبائل(٢).

ولكـن لـم تستطع السلطات الحكومية تنفيذ سياستها بعدم التدخل في العادات والتقاليد القبلـية كمـا تعهدت ، ومن ذلك عادة الرق التي كانت منتشرة بين القبائل والتي لا تتفق مع الـسياسة العامة للحكومة ، حيث صورت الحكومة البريطانية للعالم الخارجي أن احد بواعث إعـادة فتح السودان هو محاربة تجارة الرق ، وما إن أخذت بحكم السودان حتى شرعت في معالجة المشاكل المتعلقة بتلك التجارة ، والتي قامت على مجموعة من الإجراءات تمثلت بما يلي :

١. العمل على استخدام الأفراد وتطوير نظام العمل بالأجر وذلك عن طريق تطوير الاقتصاد
٢. اتخاذ إجراءات مضادة ومعادية لتجارة الرقيق ومماثلة لتلك السياسة التي اتبعت في بلدان افريقية أخرى خضعت للسيادة الأوروبية .
٣. السماح لكل رقيق بترك سيده إذا قرر ذلك طائعاً مختاراً لنفسه .

١ـ S.I.R. No 85 . 1ST August 1901; S.I.R. No 96 . 1st to 31st July 1902 .

٢ـ رزق ، السودان ، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠
Annual Report . Upper Nile Province 1905 ; Collins . Sudan . PP. 10 – 15 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٤. حرمان السيد من ممارسة حقوقه القانونية لاسترداد الرقيق الذي آثر الحرية .

ورغم هذه الإجراءات ، واجهت الحكومة صعوبات في تطبيق سياستها ، فكان عليها إما الاعتراف المؤقت بالرق السائد أو التحرير الفوري للرقيق الذي كان سيؤدي إلى هجر المزارع الواقعة على ضفاف النيل ، وفقدان قطعان كثيرة من الماشية التي يملكها البدو وموت آلاف الأبرياء الذين اجبروا على العيش ــ دون خطأ من جانبهم ــ في ظل نظام اجتماعي معاد للأفكار الغربية ، والتي قبلوها باعتبارها أمراً ضرورياً لا غنى عنه لممارسة الحياة اليومية ، كما أن التحرر الفوري كان يعني إطلاق سراح آلاف الرجال والنساء دون تحمل للمسؤولية في مواجهتهم ، والذين سيصبحون مصدراً للشغب والإخلال بالآداب ، ولذلك حاولت الحكومة بطرق غير مباشرة إرغام اكبر عدد ممكن من الرقيق على البقاء تحت رعاية أسيادهم طالما كانوا قانعين راضين بأحوالهم ولم يعاملوا معاملة قاسية ، ولم تستطع الحكومة إلغاء الرقيق إلا عام ١٩٢٩م[1]، كما يظهر تدخل الإدارة في القضاء على الرموز الدينية والاجتماعية عند قبائل الدنكا والنوير ، مثل الزعيم ديو الم والزعيم اريند يت وكلاهما دنكاويين والزعيم قالوراك زعيم النوير ، حيث جسدت قبائلهم في أجسادهم الآلهة التي كانوا يعبدونها كالإله نياليك ، كما وضعت فيهم سبل خلاصهم من سلطة الحكومة .

ومن العادات التي تدخلت الحكومة للقضاء عليها عادة البنجى والتي تتلخص في شرب المتهم بجريمة ما مشروباً مستخرجاً من شجرة سامة ، فإذا لم يصب بسوء ثبتت براءته ، وكانت هذه العادة تؤدي إلى الكثير من الوفيات مما دفع الحكومة إلى التدخل لمنعها[2]، ولا شك أن هذا التدخل يؤدي إلى إضعاف رئيس القبيلة القيم على تنفيذ العادات والتقاليد ، والحد من سلطاته كما فعلت مع مانجى سلطان الزاندي الكبير حتى انه لم يعد قادراً على ممارسة سلطة فعلية على أتباعه ، وعزلها للشيخ مكواشي في ١٩٠٤م من رؤساء الدنكا وتعيين ابنه ماتوك بدلاً منه ، وعزلها رئيس كافيا كنجى في نيسان (ابريل) ١٩٠٨م لعدم طاعته لأوامر الحكومة وخداعه مفتش راجا ، كما نجد ملك الشلك ــ رغم علاقته الطيبة مع الحكومة ــ يقوم بانتقاد سياسة الحكومة بإضعاف سلطات رئيس القبيلة[3]. . .

كما ساهم وجود المراكز الحكومية العسكرية وحمايتها للخارجين عن سلطات شيوخ القبائل في إضعافهم وتقليص نفوذهم ، إضافة إلى انتشار الأمن القليل خاصة في مراكز المديريات والنواحي ، الأمر الذي أدى إلى اتجاه العديد من القبائل إلى التفكك بسبب عدم

١- Beshir . Southern Sudan . PP. 18 – 21 .
٢- قلندر ، مرجع سابق ، ص ٦٨ ــ ٧٤ ؛ رزق ، السودان ، ص ٢٠٣ .
٣- S.I.R. No 169 . August 1908; Annual Report . Baher El Ghazal Province 1904 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ضرورة وجود شيخ أو زعيم قوي لحماية القبيلة ، وبذلك لم يعد هناك نفوذ لشيخ القبيلة على أتباعه ، وهذا ما دعا شيخ البري إلى أن يكون مع ممثل الحكومة عند زيارته له قوة كافية خوفاً من ملاقاته بعض الصعوبات من أتباعه ، وعندما قام بعض الأفراد من قبيلة الاجاكير في نواحي شمال نمالل شمال واو بمهاجمة الاستراحات الحكومية وإحراقها ، أرسل شيخهم يعبر عن ولاءه للحكومة ويقدم اعتذاره عن هذا العمل الذي قام به بعض أفراد القبيلة دون علمه ، وبذلك كان اكبر صعوبة تقف أمام إدخال الإدارة الحكومية إلى مناطق القبائل وخاصة النوير أن غالبية الزعماء أصبحوا غير قادرين على ممارسة سلطاتهم على أتباعهم(1)، مما يدل على أن السياسة البريطانية الداعية إلى الاعتماد على الزعامات القبلية في جنوب السودان لم تنجح في الحفاظ على تلك الزعامات لتكون عوناً لإدارتها المحلية الضعيفة في المديريات والأقاليم الجنوبية.

ـ السياسة الجنوبية (Southern Policy) .

يعتبر جنوب السودان من أكثر المناطق الأفريقية تعرضاً للمؤثرات العربية والإسلامية بحكم موقعه ، فهو منفذ مصر إلى أواسط أفريقيا ،ومطمع للعديد من الدول الأوروبية الراغبة بالسيطرة عليه و الحريصة على إبعاد تلك المؤثرات عنه منذ وقت مبكر يعود إلى عام ١٨٩٢م ، عندما كتب كتشنر إلى حكومته مذكرة عن أوغندا ذكر فيها " ليس من شك أن الدين الإسلامي يلقى ترحيباً من أهالي تلك البلاد والذين يصبحون بعد ذلك متعصبين ، وإذا لم تقبض القوى المسيحية على ناصية الأمر في أفريقيا فاعتقد أن العرب سيخطون هذه الخطوة ، وسيصبح لهم مركز في وسط القارة ، يستطيعون منه طرد كافة التأثيرات الحضارية إلى الساحل ، وعندئذ ستقع البلاد في وهدة العبودية وسوء الحكم ، كما يحدث في السودان الآن ــ الحكم المهدي ــ وهذا سيستلزم فيما بعد قوة ضخمة لإخضاع تلك القوى الإسلامية "(2).

وبعد احتلال بريطانيا للسودان أخذت تعمل على تحقيق سياستها الجنوبية ، بفصل جنوب السودان عن شماله وربطه بأوغندا وغيرها من البلاد الأفريقية ، وذلك لإبعاد التقدم الإسلامي عنه ، وصبغه بثقافة ودين مختلفين ، فهذه السياسة كان لها مكانة هامة في التخطيط الاستعماري البريطاني لمواجهة المخاطر التي تهدد وجوده في مصر والسودان ، والتي انبثقت من حقيقتين برزتا خلال فترة الحكم الثنائي للسودان وهما أن البديل الذي تقدمت به بريطانيا لوحدة وادي النيل هو المزيد من التفتت ، فهي تريد السيطرة على السودان ومنابع النيل للتحكم بمصر ، وتشجيع القومية السودانية على الانفصال عن مصر ، وشحذ همة

١- S.I.R. No 167 . June 1908 ; Annual Report . Baher El Ghazal Province 1913 ; Annual Report . Upper Nile Province 1913 .

٢- C.I.D 3/1/11 Memorandum On Oganda by Kitchener . September 1892 ; I.R.E. No 6 . September 1892 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشباب السوداني على التمسك بها والدعوة إليها ، ولتنفيذ سياستها الجنوبية التي باشرت في تنفيذها بعد الاتفاق الثنائي ، اعتمدت بريطانيا على مجموعة من الخطط والإجراءات التي تمثلت بما يلي :

١. إضعاف الثقافة العربية ومنع انتشار الدين الإسلامي في الجنوب ، سواء كان ذلك بإحلال اللغة الانجليزية كلغة عامة (Lingua Franca) أو بتشجيع انتشار اللغات المحلية ومحاولة تحويلها إلى لغات مكتوبة ومقروءة ووضع قواعد نحوية لها ، أما منع انتشار الدين الإسلامي فقد تكفلت به الإرساليات التبشيرية .
٢. إحلال الأهالي من أبناء الجنوب في الجهاز الإداري محل أولئك الذين يتحدثون اللغة العربية سواء كانوا من الكتبة أو الفنيين .
٣. تشجيع التجار العرب واليونانيين للاتجار في الجنوب أكثر من التجار العرب بدعوى أن الجنوبيين ينظرون إلى العرب كجلابة (الذين يجلبون الرقيق من أواسط أفريقيا لتصديره إلى العالم الجديد) .
٤. حث الموظفين البريطانيين على أقلمة أنفسهم مع معتقدات وعادات ولغات القبائل التي يتولون إدارتها ، وعدم الاعتماد على معرفتهم باللغة العربية التي تعلموها في السودان الشمالي[1].

وتعيد بعض المصادر التاريخية بداية السياسة الجنوبية الفعلية الى عام ١٩١٠م ، إلا انه يمكن إعادة بدايات هذه السياسة إلى عام ١٩٠٤م ، عندما أدان ونجت حاكم عام السودان استخدام اللغة العربية في مناطق الجنوب ودعا إلى تعلم اللغة الانجليزية واللغات الأم في تلك المناطق[2]، كما أن كرومر أعلن في شباط (فبراير) ١٩٠٥م عن تلك السياسة ، عندما كتب إلى حاكم عام السودان " عليك أن تختار في الجنوب بين العروبة والقرآن أو بين الانجليزية والإنجيل "، فكرومر وجد أن أول متطلبات السكان الذين يقطنون جنوب السودان القانون والنظام[3].

وفي عام ١٩١٠م أخذت السياسة الجنوبية تبرز من خلال المصادر التاريخية ، والتي معظمها يعتبر عام ١٩١٠م بداية تطبيق سياسة بريطانيا بفصل الجنوب عن الشمال ، بسبب أن الإدارة السودانية الجديدة قد تمكنت من أداء معظم واجباتها في الجنوب خلال السنوات التي انقضت ، ولأن هذا يمثل العام الذي انتقل فيه حاجز اللادو رسمياً بعد وفاة ليوبولد من

١ـ عز الدين ، مرجع سابق ، ص ٣٩ ؛ سعودي ، جنوب السودان ، ص ٦٩ ـ ٧٢ ؛ رزق ، السودان ، ص ٢٠٩ .
٢ـ Sanderson . " Educational Development in the Southern Sudan " S.N.R. Khartoum . Vol 44 . 1962 . PP. 72 – 74 .
٣ـ عبد الرحيم ، الامبريالية والقومية ، ص ٦٦ ـ ٦٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حكـومة الكونغـو الحـرة إلـى الحكومة السودانية[1]، فكان على المسئولين البريطانيين في الخـرطوم اتخـاذ قـرار إما باستمرار الأوضاع في الحاجز على ما كانت عليه تحت الحكم البلجيكـي ، خاصة ما يتعلق بالإبقاء على يوم الأحد باعتباره يوم العطلة الأسبوعية ، أو أن تخضع أراضي الحاجز للنظم التي تخضع لها سائر أنحاء المديرية الاستوائية التي تقرر ضمه إلـيها بان يكون يوم الجمعة هو يوم العطلة الرسمية ، وإزاء ذلك ظهر معسكران متناقضان حـول هـذه المسالة ، المعسكر الأول ويمثله رجال الإرساليات التبشيرية في الجنوب أمثال الأسـقف جـوين (Gwynne) عـن الإرسـالية الانجليزية ، والأسقف جاير (Gayer) عن الإرسالية الكاثوليكية النمساوية ، ويدعمهم الحاكم العام ونجت ، واللذين طالبوا باستمرار يوم الأحـد بـدلاً من الجمعة كيوم عطلة رسمية كما اقره البلجيك ، وظهر هذا الاتجاه كذلك في مؤتمـر الإرساليات العالمي الذي عقد في حزيران ١٩١٠م بمدينة أدنبرة عندما أنكر جيفن (Giffen) احد أعضاء الإرسالية الأمريكية عطلة يوم الجمعة[2].

وقـد أيـد ونجـت هـذه الاقتراحات بسبب ما كان معروفاً عنه كمسيحي متشدد تأثر بالاسـتقبال الطـيب الذي لقيته المسيحية في أوغندا ، فرغب في الحد من انتشار الإسلام في جـنوب الـسودان الوثنـي ، وعدم إعطائه حجماً كبيراً لرد فعل السودانيين الموجودين في المديـريات الجنوبية ، فقام بإبلاغ اوين (Owen) حاكم مديرية منجالا التي ضم إليها حاجز الـلادو بذلك[3]، المعسكر الثاني وضم الحكام البريطانيين في الجنوب الراغبين في تجنب أية تغييـرات قد تؤدي إلى إثارة الاضطرابات في مديرياتهم ، وعلى رأسهم اوين الذي لم يوافق علـى فكرة المبشرين بالإبقاء على يوم الأحد يوماً للعطلة ، فكتب إلى ونجت في ٢١ كانون أول (ديـسمبر) ١٩١٠م قائلاً " إن المسلمين المتعصبين الموجود دائماً عدد منهم بين الضباط بمـا فـيهم الأئمة ورجال كل فرقة سودانية سوف يسببون المتاعب إذا عملوا يوم الجمعة ، ولـسوء الحظ فان الجيش عبارة عن إرسالية كبيرة ويقوم الأئمة فيه بتعليم القرآن ، هذا إلى جانـب ما يمكن أن يثيره هذا العمل لدى جماعات الوطنيين في مصر الذين يعترضون على احتلالنا على أساس انه تدخل من جانبنا في شؤون عقيدتهم " واقترح " أن نجرب العطلة يوم الأحـد في لوكا (Loka) وكاجلو (Kajalo) حيث يعمل المبشرون بنجاح ، ولكن لا أوصي بتجربته في الرجاف أو أي مكان قريب من مركز منجالا حيث يوجد المسلمون المتعصبون "،

١- Lilian Passmore Sanderson and Neville Sanderson . Education . Religion . Politics in Southern Sudan 1899 – 1964 (London : Ithaca Press . 1981) P. 78 .

٢- Sanderson ." Ediucational Development" . P. 86 .

٣- دار الوثائق القومية . Mongalla . 1/5/31 . Wingate to Owen 19/12/1910 ; Collins . Sudan . PP. 20 – 28 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مما دفع ونجت في ٢٤ كانون أول (ديسمبر) ١٩١٠م إلى إبلاغ اوين بإبقاء الأوضاع على ما هي عليه في الوقت الحاضر[1].

فطرح قضية عطلة الأحد في المديريات الجنوبية من قبل المبشرين ، دفعهم إلى ذلك ما حققـوه من نجاح كبير في جنوب السودان ، وما مارسته مراكزهم التي جاءوا منها في لندن مـن ضغوطات على الحكومة البريطانية ، مع ميل حاكم عام السودان ونجت صاحب الميول المتـشددة بإبعـاد كل تأثير إسلامي عن الجنوب ، إضافة إلى دعم المعتمدين البريطانيين في القاهـرة كرومـر وكتشنر وجورست وونجت للسياسة الجنوبية ، والعمل على التخلص منه تدريجياً حتى لا يخلق ردود فعل في شمال السودان ومصر .

ولـذلك بعث اوين إلى ونجت باقتراح في ٢٩ آذار (مارس) ١٩١١م ، يقضي بتشكيل فـرقة من أبناء جنوب السودان يكون ضباطها من البريطانيين للخدمة في الجنوب ، للتخلص من القوات الشمالية في تلك الجهات التي تقف عقبة أمام السياسة الجنوبية ، ثم تتخذ الخطوات اللازمـة لإيجـاد عدد كبير من المسيحيين يمكن ربطهم بأوغندا ، ويكونون في نفس الوقت حاجـزاً ماديـاً يمنع انتشار الإسلام نحو الجنوب الذي يمكن أن يمتد في أي وقت في موجة تعـصبية ، فاوين كان يرى ما لقوات الجيش المصري في جنوب السودان من تأثير كبير في جـنوب السودان ، خلال السنوات الأولى من الحكم الثنائي ، وخاصة خلال حالة التوتر التي قامـت بين حكومة الكونغو الحرة وحكومة السودان حول أطماع ليوبولد الثاني ، إضافة إلى قوات المراكز العسكرية التي أقامتها الحكومة البريطانية المصرية في مختلف مناطق الجنوب ، فهذه القوات كانت تمثل مجتمعاً إسلاميا متماسكاً قادراً على بث تأثيره في نفوس الجنوبيين ، ومقاومة أية أعمال معارضة للإسلام بل ومحاربتها[2]، ولذلك فان مخاوف اوين من الموافقة علـى الإبقـاء علـى يـوم الأحد عطلة رسمية في حاجز اللادو هي التي حفزته إلى السعي للتخلص من القوات في مديريته وفي الجنوب عامة .

وإضـافة إلى تأثير قوات الجيش المصري ، يوجد الموظفون المصريون والسودانيون الشماليون في الجنوب الذين كان من الصعب التخلص منهم قبل إعداد الكوادر البديلة من أبناء الجنوب للحلول مكانهم ، أما تأثير التجار الشماليين فكان محدوداً على أبناء جنوب السودان ، وعلـى اثـر ذلك وافق ونجت على خطة اوين لإيجاد قوات استوائية من الجنوبيين بسبب أن الحامـية الموجودة في جنوب السودان إضافة إلى التجار يمثلون حلقة وصل قوية بين الشمال

---

١ ـ دار الوثائق القومية .
Mongalla 1/5/31 . Owen to Wingate 21/12/1910 ; Wingate to Owen 24/12/1910 ; Sanderson . " Educational Development " . PP. 104 - 105 .

٢ ـ رزق ، فاشودة الصغيرة ، ص ٢٠٥ ـ ٢٣٤ ؛ سعودي ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٩٧ .
Sanderson . Education . Religion . P. 83 .

والجنوب ، كما أن إنشاء فرقة استوائية سيكون ترياقاً أفريقيا مضاداً لأي ثورة عربية قد تدور في السودان ، ولعلمه بمدى تأصل النزعة الدينية عند السودانيين ، كما أن حفظ الأمن في البلاد واقع على القوات المسلمة التي يشك في ولائها لإخماد الفتن الدينية ، ولذلك قرر ونجت في صيف ١٩١١م تغيير نظام قوة الجنوب في فاشودة ، كما اخبر جوين حول خططه لتشكيل فيلق الاستوائية ، ولكن جوين استمر في إكمال طموحاته في الجنوب ليس فقط بخصوص عطلة الأحد ، وإنما بإبعاد القوات المسلمة والتجار ، وفي ١١ آب (اغسطس) ١٩١١م دعا إلى إقالة الموظفين المصريين من مراكزهم وتشجيع التجار البريطانيين محل الجلابة ، وتزايد تطور القوات الاستوائية مع اقتباس السودان لأساليب التدريب من أوغندا[١].

وفي ٧ كانون أول (ديسمبر) ١٩١٧م غادر آخر جندي من القوات السودانية الشمالية منجالا ، بينما بقيت القوات الاستوائية وحدها مسئولة عن الأمن في جنوب السودان ، وفي ٣ كانون ثاني (يناير) ١٩١٨م تم الاعتراف بيوم الأحد عطلة رسمية في جميع أنحاء الجنوب ، كما نجد اوين يزيل من مديريته الكثير من التأثيرات الإسلامية كالجلابة وقدامى الجنود ، وان رئيس قسم المخابرات ويلز (Willis) اقترح على الحكومة إزالة نشاطات المسلمين في مهرجان احتفالي ، كما أن حاكم السودان اخبر بعقد الاحتفالات والاستعراضات العسكرية في تلك المناسبات ، فهذا السخط على الاسلام والمسلمين لم يات من فراغ وانم جاء مم كرسته البعثات التبشيرية من كره ضد الاسلام ، ومع ذلك لم يحتج وكما ذكر اوين على هذه الإجراءات سوى اثنين أو ثلاثة من المسلمين الذين يعيشون في منجالا ، على اعتبار أن هذا العمل سيقلل من قيمة دينهم في نظر الأهالي ، ولكنه اقنع هؤلاء المتشددين أن التغيير قد تم من اجل توفير النظام بين القوات الاستوائية التي ظلت إجازتها يوم الأحد منذ البداية[٢].

هذا ما يتعلق بالفرقة الاستوائية وعطلة يوم الأحد ، أما تحديد اللغة التي فرض على الجنوبيين تعلمها ، فقد بدأت السياسة الجنوبية ببحثها منذ وقت مبكر ، عندما أراد رجال الإرساليات التبشيرية أن يكون التعليم في مدارسهم باللغة العربية لضمان إقبال الجنوبيين على هذه المدارس مما يتيح لهم فرصة الالتحاق بالوظائف الحكومية ، ولأنهم وجدوا العربية لغة تفاهم (Lingua Franca) يمكن استخدامها في التعليم دون الحاجة لخلق لغة جديدة ، ولكن ونجت عارض رغبة رجال الإرساليات التبشيرية ودعا إلى أن تكون اللغة الانجليزية هي لغة

١ـ بشير ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٦٥ ـ ٦٧ . Sanderson . Education . Religion . PP. 83 – 84 ; Collins . Sudan . PP. 25 – 30 .

٢ـ دار الوثائق القومية . Mangalla 1/5/31 Owen to the Governor General 3/1/1918 ; Sanderson . Education .Religion . P. 85 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

التعليم في مدارس الإرساليات في الجنوب[1]، كما أرسل إلى فيلدن (Feilden) حاكم مديرية بحر الغزال في ٢٧ كانون أول (ديسمبر) ١٩١٠م ، يطلب منه اتخاذ كافة الطرق حتى تكون الانجليـزية هـي لغـة التعلـيم فـي مدارس الإرساليات في الجنوب ويقول " إذا كان تعليم الانجليزية واستخدامها سوف يبدآن بهدوء فان هذه الأمنية يمكن أن تصبح عملاً مستكملاً قبل أن يتحقق احد أن تغييراً قد تم"[٢].

وفـي شـباط (فبرايـر) ١٩١١م أعطي لفيلدن مطلق الحرية للتعاون مع جاير لتحقيق سياسته لتعليم الانجليزية باعتبارها الأنسب للحاضر والمستقبل في مديريته[٣]، وبذلك نجد أن الـسياسة الجنوبـية التـي اتبعـتها بريطانيا وممثليها في القاهرة والخرطوم هدفت إلى إبعاد التأثيـرات العـربية والإسـلامية عن مناطق الجنوب السوداني وذلك بإبعاد الجنود والتجار المصريين والسودانيين الشماليين ، وتقييد دخولهم إلى تلك المناطق ، والعمل على نشر اللغة الانجليزية بين الأهالي وتشجيع اللهجات المحلية ومحاربة اللغة العربية .

بريطانيا والإرساليات التبشيرية في جنوب السودان ١٨٩٩ ـ ١٩١٩م .

ـ النشاط التبشيري قبل الاتفاق الثنائي .

أدت فـتوحات محمد علي باشا في السودان وإلغاءه نظام احتكار التجارة في ممتلكاته، وحمـلات القبطان سليم قبودان في النيل الأبيض وكتابات الرحالة الأوروبيين أمثال التشيكي بالمـي وغيره ، إلى تشجيع الكنيسة الكاثوليكية على إيفاد المبشرين إلى السودان في محاولة مـنها لإبعـاد الـزحف الإسـلامي القادم من الشمال عن أواسط أفريقيا ، والعمل على نشر المسيحية في تلك المناطق البكر بتنصير أهاليها الوثنيين .

ففـي عـام ١٨٤٦م عندما اصدر البابا جريجوري السادس عشر (Gregory XVI) مرسـوماً بتأسيس مطرانية وسط أفريقيا ، مارس المبشرون الكاثوليك النمساويون من خلالها نـشاطهم فـي مناطق النيل الأبيض وجبال النوبة ، كما قام بتأسيس كرسي رسولي لأفريقيا الوسـطى ومركـزه الخـرطوم امتد نشاطه إلى الجنوب والذي عمل على إدخال سكانه في المسيحية ، كما قرر البابا إرسال بعثة إلى أثيوبيا برئاسة الأب يوسف لمد جسور التعاون بين الكنيسة الكاثوليكية في روما والكنيسة الأرثوذكسية في أثيوبيا ، وقد اختار الأب يوسف طريق

١ـ Sanderson . Education . Religion . PP. 78 – 79 .

٢ـ دار الوثائق القومية . Mangalla . I/5/31 . Wingate to Feilden 27/12/1910 .

٣ـ Sanderson . " Education Development " PP. 103 – 104 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

النيل مختـرقاً النوبة ومملكة الفونج حتى تمكن من الوصول إلى أثيوبيا والعودة إلى السودان[١]، ولكـن قيام الثورات الأوروبية عام ١٨٤٨م اثر بشكل كبير على النشاط التبشيري المتصاعد لعدم حصوله على سند قوي من أوروبا[٢].

وفي عام ١٨٥٨م قدم إلى السودان مجموعة من القساوسة بينهم المطران دانيال كمبوني (Camboni) ، الذين قصدوا جنوب السودان واستقروا في بحر الغزال لمدة عامين ، درسوا خلالها لغة الدنكا ثم عادوا إلى بلادهم هرباً من الأمراض التي كادت أن تفتك بهم ، ولكن كمبوني ما لبث أن عاد إلى السودان عام ١٨٦٤م ، وكانت خطته للعمل التبشيري تهدف إلى تدريب الشباب السوداني في الخارج على حرف وصناعات مختلفة ثم الرجوع بهم إلى بلادهم لنشر تعاليم المسيحية بين أهاليهم ، ولذلك انشأ معهدين للتبشير المسيحي في فيرونا شمال ايطاليا عام ١٨٦٨م ، احدهما لتعليم وتدريب القساوسة السود على العمل التبشيري في أفريقيا ، والآخر لتدريب الراهبات ، كما أسس معهدين آخرين في القاهرة ، للذكور و الإناث ،مع إرساله وفداً إلى الخرطوم تمكن من زيارته سنار والأبيض وتبراالخدرا في جبال النوبة[٣].

وبعـد فـتح مديـرية خط الاستواء وتعيين بيكر وغوردون حاكمين عليها ، ثم تعيين غوردون حاكماً عاماً على السودان ، نجد طريق المبشرين أصبح أكثر سهولة من قبل بسبب التسهيلات التي منحت للإرساليات ، خاصة أن تلك الإرساليات كانت تدعي أنها تقوم بمساعدة القبائل علـى التحضر وطاعة الحكومة[٤]، ففي عام ١٨٧٢م فرضت الكنيسة الأب كمبوني مسؤولية فتح إرسالية في السودان ، وعلى اثر ذلك عين مطراناً للسودان وأفريقيا الوسطى ، فتوجه إلى السودان مع مجموعة من مساعديه فتح خلالها مدرسة صناعية في الأبيض ، كما أسس قرية زراعية ، وفي نفس الوقت نجد الجماعات التبشيرية الانجليزية تواصل نشاطها في جنوب السودان عن طريق أوغندا وزنجبار ، فاستطاع هذا النشاط تنصير العديد من الأهالي مثل الأب دانيال من أبناء الدنكا ، والراهبة خورتوناتا قوشية من بنات النوبة ، والراهبة بخيتة مـن بـنات قبـيلة الـراجو ، ولكن قيام الثورة المهدية في السودان أدى إلى انهيار النشاط التبـشيري وانعدامـه لان المهدية كانت سلطة سياسية دينية[٥]، خاصة بعد وقوع العديد من

١ـ إسماعيل ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٤٢ ؛ ضرار ، ص ٦٧ .

٢ـ الجاسم " دور الإدارة البريطانية في مشكلة جنوب السودان " ، ص ٢١٥ .

٣ـ سراج الدين عبد الغفار ، الصراع في جبال النوبة ، رسالة ماجستير ، جامعة أفريقيا العالمية ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، ١٩٨٦ ، ص ٨٤ ـ ٨٥ ؛ للمزيد انظر : منصور خالد ،جنوب السودان في المخيلة العربية الصورة الزائفة والقمع التاريخي (لندن : دار تراث للنشر ، ٢٠٠٠) ص ٤٥ .

Edgar G . Ballahce . the Secret War in the Sudan . 1955 – 1972 . (London : Faber Limited . 1977) PP. 26 – 27 .

٤ـ زاهر رياض ، مصر دولة افريقية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩) ص ١٣٢ ، كان من اهم مخططات مؤتمر برلين ٨٤/ ١٨٨٥م العمل على نشر المسيحية والحضارة الأوروبية في افريقيا انظر : يوسف فضل حسن ، بعض مظاهر تفاعل المؤثرات الإسلامية في دول وادي النيل ، المؤتمر العالمي الرابع ، جامعة الخرطوم ، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية ، ١٩٨٢ ، ص ١٨ .

٥ـ حسب الله الحاج يوسف " أصول مشكلة جنوب السودان " مجلة دراسات عربية ، ع٥ ، ١٩٦١ ، ص ٣١ ـ ٣٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبشرين والراهبات في اسر المهدية أمثال الراهب اوهروالدر وتزوج السودانيون من الراهبات(١).

ـ بريطانيا والنشاط التبشيري في جنوب السودان .

بعد عمليات استرجاع السودان ، ونتيجة للظروف التي تعرضت لها الإدارة البريطانية الجديدة في جنوب السودان ، من صعوبة بسط الأمن والنظام وكسب ود القبائل الزنجية إلى جانب الحكومة واتساع المناطق الجنوبية مع ضعف الإمكانيات المالية للحكومة السودانية المعتمدة على الخزينة المصرية ، أن وجدت الإدارة البريطانية الجديدة ضرورة السماح للإرساليات التبشيرية المسيحية بمزاولة نشاطها في جنوب السودان على أمل أن يؤدي ذلك إلى كسب ثقة الأهالي بالنظام الجديد ، وان يكون لها اثر تمديني بين القبائل والعمل على تنصيرها وإلحاقها بإحدى الفرق المسيحية التي تدعو لها الإرساليات(٢).

والحقيقة أن الإدارة البريطانية الجديدة لم ترحب منذ البداية بالعمل التبشيري ، رغم الضغوط الكبيرة على الحكومة البريطانية ، والسبب كما يذكر كرومر لسالسبوري وللانسدون بان أي خطوة في الحاضر تتخذ لتشجيع نشاط الإرساليات ستكون ذات خطورة ويقول " إنهم شديدي الجهل بالفرق بين السودان وتلك الأجزاء من أفريقيا التي يسكنها غير المسلمين "، كما أن الموقف في ذلك الوقت كان لا يسمح بتنصير نشط في السودان ، فالكاثوليك تساندهم الحكومة النمساوية ـ المجرية ، والبروتستانت تساندهم الإرسالية الانجليزية وغيرها من الإرساليات التي تشترك في الصراع ويقول " لا اعتراض لي على ترك مجال واسع للمبشرين وسط السكان السود الوثنيين في المناطق الاستوائية ، ولكن إطلاق العنان في الوقت الحاضر للمبشرين للعمل وسط المسلمين المتعصبين في الشمال فأمر يقارب الجنون "(٣).

ولكن ما الذي جعل كرومر يتخذ هذا الموقف من الإرساليات التبشيرية في البداية ؟ لا شك أن ذلك يعود إلى الحماس الكبير عند المبشرين المتعصبين لنشر المسيحية بشكل عام في السودان ، وهذا ما لم تؤيده الإدارة البريطانية لأنه يؤدي إلى إثارة المشاعر الدينية عند المسلمين في السودان ، خاصة وان كرومر كان قد وعد مشايخ السودان في خطبته عند زيارته أم درمان عام ١٨٩٩م بعدم التدخل في شؤونهم الدينية الخاصة ، فهو يعلم مدى الخطر الذي سيلحق بالإدارة البريطانية نتيجة ثورة الشعب السوداني المتشدد إذا ما سمح للإرساليات التبشيرية بالعمل في شمال السودان ، فقد طالبت بعض الإرساليات التبشيرية و

١ـ وثائق عابدين ، وارد برقيات ، دفتر رقم ٤٩ وارد تلغرافات ، تاريخ ٢٣ محرم ١٢٩٥ الموافق ٢٧ يناير ١٨٧٨م ؛ عبد الغفار ، الصراع في جبال النوبة ، ص ٨٥ ـ ٨٩ ؛ ضرار ، ص ٦٧ ؛ عثمان السيد محجوب ، سكك حديد السودان ، النشأة والتطور والآثار ١٨٩٦ ـ ١٩٦٢ ، رسالة ماجستير ، جامعة وادي النيل ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٣ .
Ohrwalder , Op.Cit , PP. 115 - 295 .

٢ـ عبد الرحيم ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٣٥ ؛ سعودي ، ص ٨٢ .

٣ـ F.O. 633/6 . Cromer to Salisbury 22/2/1900 ; F.O. 633/6 Cromer to Lansdowns 8/3/1900 ; Sanderson . Education . Religion . P. 31 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

بعض الأهالي في كل من بريطانيا والولايات المتحدة من كرومر وكتشنر بالسماح للإرساليات والأفــراد بممارسة التبشير في شمال السودان وجنوبه على السواء ، ومصدر حماسهم تخليد ذكــرى غوردون ، باعتباره بطلاً من أبطال المسيحية الذين استشهدوا في سبيل الكفاح ضد تجارة الرقيق ، وتصورهم للإسلام كقوة مشجعة للرق ومعادية للمسيحية[1].

كما تساءل هاربر (Harper) نائب كرومر في القاهرة في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٨٩٨م عما إذا كان بالإمكان إرسال بعثة للسودان ، فكان رد كتشنر بعدم إمكانية السماح بذلك ، وفي ١٣ كانون أول (ديسمبر) ١٨٩٩م اجتمع مجلس الكنائس التبشيرية وقرر " أن المشاعر الدينية فــي بريطانيا تطالب بحق بأن أية مجهودات مبذولة لتخليد ذكرى غوردون يتعين أن تنطوي علــى نشر تعاليم المسيح بين جميع الأجناس والقبائل التي تقطن في أعالي النيل ، وان علينا والحالة هذه تقوية مؤسساتنا بمصر على أن تمتد رسالتنا إلى الخرطوم والمناطق المجاورة لها عــندما تــسمح العــناية الإلهــية بذلك "، ولذلك وصل إلى الخرطوم كل من الأب ليولين (Liewellyn) وهاربــر كممثلين لجمعية الكنائس البريطانية التبشيرية ، والأب اوردهالدر (Ordhalder) ، فــضلاً عــن بعض الأفراد الذين كانوا يمثلون آباء فيرونا ونيافة والدكتور واتسون (Watson) كممثل لبعثة التبشير المتحدة بالقاهرة[2].

هــذا وارى أن أسباب منع الإدارة البريطانية الإرساليات التبشيرية من ممارسة عملها تعود إلى :

١. أن بعــض الإرساليات التبشيرية المتشجعة للعمل في السودان لم تكن من بين الإرساليات التي تتشرف برعاية الحكومة البريطانية في مستعمراتها أو محمياتها[3].
٢. أن سياسة الحكومة البريطانية فيما يتعلق بنشاط الإرساليات في البلاد التي تدين بالإسلام ، قامت على إقناع أهلها بان ليست الإرساليات أداة الدولة العلمانية ، فيذكر كرومر أن اتخاذ أيــة خطوات يكون من شانها تشجيع الإرساليات في الوقت الراهن لن يكون أمراً موفقاً إطلاقاً ، بل سيتحمل أولئك الذين يشجعون مثل هذه الخطوات مسؤولية جسيمة.
٣. كانت الإرسالية في نظر كرومر عرضة لارتكاب كثير من الحماقات ، لان سكان الشمال كانــوا فــي رأيــه قابلــين لأي انفجارات وإثارات عاطفية دينية تجعلهم فريسة للدجالين والمشعوذين ، لأنهم سيعترضون على تلك السياسة ، الأمر الذي سيؤدي إلى نشوء أحقاد قــد ترقــى إلــى الإخــلال بالأمن العام ، إذ لا احد يتوقع أن يفرق الأهالي بين السلطة السياسية الإدارية والإرسالية المسيحية .

١ـ Beshir . Southern Sudan . pp. 22 – 23 .
٢ـ Ibid., p. 23.
٣ـ عبد الغفار ، الصراع في جبال النوبة ، ص ٩٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤. الخـوف مـن اسـتغلال دعاة الوحدة الإسلامية ذلك الأمر بين الموظفين المصريين في السودان لخلق مصاعب للإدارة .

٥. عـدم اسـتقرار الأمـن في الجنوب بشكل فعلي ، مما يعرض نشاط الإرساليات لبعض المخاطـر ، فقـد كان كتشنر يرغب بعدم حدوث أمر يقف في وجه الإدارة ، خاصة بعد الشائعات التي أطلقت بان فتح السودان كان من اجل إجبار سكانه على اعتناق المسيحية ، وبـذلك فان السماح للإرساليات بالعمل سيؤكد تلك الشائعات، مما يؤدي إلى بروز العديد مـن العقـبات في وجه الإدارة ، أما ونجت فقد كان ينظر إلى نفسه بوصفه حاكماً عاماً وممثلاً للخديو ، ومسئولا أمامه عن حماية مصالح المسلمين الذين يخضعون لحكمه ، أما جاكسون (Jackson) نائب الحاكم العام فكان معارضاً لأعمال الإرساليات في الجنوب ، علـى اعتبار أن نشر تعاليم الدين المسيحي به ضرر للقبائل ويقول " إذا ما اقتنع الزنجي بتعالـيم الدين المسيحي فانه سيتحول إلى وغد ولئيم وعاطل وسفيه وماكر ، في حين انه يمكـن لـنا القـول بان الزنوج سعداء وقانعون وشرفاء على ما هم عليه بطبيعتهم ولا يعرفون الرذيلة ، وإذا انتشرت المسيحية في بلادهم فان هذه القبائل ستندثر "، كذلك نجد بعض الإداريين البريطانيين رأوا في الإسلام ديناً يناسب الجنوبيين ولذلك دعوا إلى وقف أعمال الإرساليات في الشمال والجنوب[١].

٦. وعي الدوائر الوطنية المصرية لأي نشاط تبشيري في السودان ، فقد حذر مصطفى كامل فـي جـريدة اللـواء في نيسان (ابريل) ١٩٠٠م من البعثات المسيحية التي سافرت إلى الـسودان بقصد تغيير العقائد فيه ونشر الدين المسيحي بين السودانيين ، ودعا إلى افتتاح اكتتاب علني لإرسال بعثة إسلامية إلى السودان لتجابه عمل البعثات المسيحية .

٧. مـا صـرحت بـه صـحيفة التايمز اللندنية حول خشيتها من انحراف أولئك المتحمسين المبـشرين الـذين ليـسوا على خبرة تامة بأخلاق الشرقيين ، وليس من فائدة من وراء الاستشهاد في طلب التغيير بل إن قيمة الإرساليات الدينية بالنسبة لأي بلد ليس بنسبة عدد الذين تنصروا[٢].

وبسبب هذا الموقف المعارض للنشاط التبشيري ، نجد أن نشاط الإرساليات في السودان خلال السنوات الأولى من الحكم الثنائي كان ضعيفاً ، والدليل أن كرومر ذكر في تقريره لعام ١٩٠٤م أن سـكان هذا القسم وثنيون كلهم لم يروا أحداً من المسيحيين إلا قريباً ، واتصالهم بالمـسلمين يذكـرهم بفـضائع الـدراويش والنخاسين العرب ، كما يذكر ونجت أن أعمال المبـشرين تتقدم جنوب كودك باستمرار ، ويهدف الأمريكيون والكاثوليك من أعمالهم تمدين

١ـ Beshir . Southern Sudan . PP. 23 – 25 .

٢ـ رزق ، السودان ، ص ٢١٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأهالي أكثر من إدخال المسيحية بين القبائل الوثنية ، ويرى أنهم على صواب في إتباع هذه الخطـة ، ولا شـك أن التعليم الصناعي الذي ينشرونه بين قبائل الشلك والدنكا مفيد جداً من وجهة نظر الحكومة ، ويقول " سير العمل بسرعة في بناء دار المرسلين النمساويين في لول وقد أقاموا داراً أخرى في طونجا وأقيمت داران أخريان في بحر الغزال ، ويقال أن ثالثة الآن في واو ويبذل المطران جاير الجهود لتوسيع نطاق إرساليته ، والعمل الذي تم حتى الآن مفيد لتمدين الناس".

وقـد أدى قـيام احد المبشرين النمساويين بتعليم أبناء المدرسة التي أقامها في أراضي الـشلك بلغـتهم ، إلـى قيام ونجت بالإبراق إلى كرومر ينبئه ويعرب عن موافقته على ذلك الإجراء ، فكان رد كرومر في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٠٥م بقوله " دع الأمور تسير ثم تولى الاختـيار بعـد ذلك ، وبالرغم من أن سياستك الحالية تبدو مقنعة في الوقت الحاضر بيد أنها سـتتوقف عـند نقطـة خطيرة ، وعليك وقتها أن تختار بين العربية والقران أو الانجليزية والإنجـيل ، وإذا قـام المبـشرون الانجليز بتحمل تبعاتهم في هذا الشأن فسوف يحلون لك المشكلة "، وذكر تقرير الحاكم العام لسنة ١٩٠٤م بأنه لم يتم تنصير إنسان واحد ، وكان على الإرساليات قبل أن تعمل على تحويل تلك القبائل البدائية إلى أي دين سماوي ، قضاء فترة من الزمن تغرس خلالها مبادئ الإدراك والسلوك الطيب[1]، ولذلك كان للدور الضئيل الذي قامت به الإرساليات خاصة في مجال تمدين الأهالي وهو ما سعت إليه الإدارة لتحقيقه ، إضافة إلى الـضغوطات الكبيرة التي مارستها الإرساليات والجمعيات التبشيرية على الحكومة البريطانية ورجالاتهـا فـي القاهـرة والخرطوم ، دور كبير في السماح للإرساليات بالعمل بكل حرية بممارسة نشاطاتها المختلفة في جنوب السودان .

فقـد زعمـت الإرساليات بأن المسيحية كانت الدين الرسمي لسكان السودان منذ عدة قـرون ، وان إعـادة فتحه أعاد الفرصة لغرس بذور المسيحية من جديد في إقليم كان أصلاً تابعاً لها ، كما نظرت الإرساليات إلى سياسة الحكومة بالحد من نشاطها بأنه عائق لتنفيذ تلك الأهداف وتحطيم لآمال وتطلعات غوردون ، وتجاوزاً عن مبدأ عدم الانحياز لدين معين الذي كانت تدعو إليه الحكومة البريطانية في الأقطار الأخرى ،كما طالب بعض الإداريين بالسماح للإرسـاليات بـأداء دورها التربوي في السودان لاعتقادهم أن الإسلام وتعاليمه لا تتمشى مع رفاهـية وتطـور السكان ، وطالب جون كناواي (J. Kennawayi) في البرلمان البريطاني بدعوة بريطانيا المسيحية إلى مساندة النشاط التبشيري في السودان وتأييد دورها التربوي في السودان ، وفي تموز (يوليو) ١٩٠١م قدمت مذكرة إلى الحكومة البريطانية بعد عودة كتشنر

١- Annual Report . Sudan Government . 1904 ; Annual Report . Governor General . 1905.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لبلاده ، موقعة من رئيس أساقفة كانتربري وكناواي تضمنت نقداً لسياسة حكومة السودان في مـواجهة الإرساليات ، واتهمت الحكومة بانتهاك مبادئ الحرية الدينية والعمل على الإخلال بالمبادئ التي تتبعها الدول المسيحية[1].

ونتـيجةً لهذه الضغوطات المتزايدة ، فتحت الحكومة الجنوب السوداني أمام الإرساليات التبـشيرية لممارسة نشاطها ، مع إنشاء بعض المؤسسات في الشمال وخاصة في الخرطوم ، وقـد أعلـن كرومـر ذلـك في تقريره عام ١٩٠٤م الذي ضمنه خطة حكومة السودان نحو موضـوع التبـشير والتـي قسمت السودان حسب اعتقاده إلى قسمين ، الأول ويشمل شمال الـسودان ومعظم سكانه مسلمون ، وميالون لتصديق كل شيء مما يدفعهم إلى التعصب كما حـدث أيـام المهدي ، ولذلك لا يمكن إطلاق حرية العمل الديني للمسيحيين فيه ، بسبب عدم استطاعة سكانه التمييز بين أعمال الحكومة وأعمال أي شخص أوروبي مهما كانت جنسيته ، فـإذا تـركت الحـرية للمبشرين لثارت الشبهات والأحقاد مما يؤدي إلى اختلال الأمن ، ولم يستثن كرومر من الشمال إلا الخرطوم لان سكانها ليسوا جميعاً مسلمين بل فيهم مسيحيون ، كمـا أنها مركز الحكومة مما يسهل مراقبة أعمال المبشرين فيها ، إضافة إلى اختلاط سكانها المـسلمين بـرجال الحكومة مما يسهل عليهم إدراك مقاصدها أكثر من المناطق البعيدة ، أما القـسم الثاني فيشمل جنوب السودان وسكانه وثنيون ، ولذلك أطلقت للإرساليات حرية العمل التبشيري فيه لبعده عن مصر مما يقلل من فرص الاحتجاج والدعاية المضادة .

وعلى اثر ذلك ، قسمت الإدارة جنوب السودان إلى أقاليم متعددة ، جعلت كل واحد منها مـنطقة نفـوذ لإحدى الإرساليات أو المذاهب المسيحية المختلفة ، تمارس فيه نشاطها بحرية كاملـة بغـية تنصير السكان ومن " اجل تعليم هؤلاء الهمج المتوحشين مبادئ التفكير السليم وحسن السلوك وطاعة الحكومة "، فالإرسالية الأمريكية ذات المذهب البروتستنتي كان مجال عملهـا فـي مناطق الشلك ، والإرسالية الكاثوليكية في بحر الغزال والزاندي ، أما الإرسالية الانجليـزية فقـد عملـت في منطقة النيل الأبيض[2]، ولا شك أن تلك التسهيلات جعلت من النشاط التبشيري أكثر فاعلية في الجنوب السوداني في ظل غياب الدور الإسلامي .

تطور النشاط التبشيري .

اقتـصر النـشاط التبـشيري فـي جـنوب السودان حتى عام ١٩٠٤م على الإرسالية الكاثوليكية النمساوية ، التي مارست نشاطها عن طريق الأب كمبوني حتى عام ١٨٨٣/٨٢م ، وبعد وفاته خلفه اوهروالدر(Ohrwalder) الذي وقع في اسر الخليفة عبد الله التعايشي إلى

١ـ Beshir . Southern Sudan . PP. 24 - 26 .

٢ـ سعودي ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٨٣ ؛ الجاسم " دور الإدارة البريطانية في مشكلة جنوب السودان " ص ٢١٥ ـ ٢١٧ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أن اســتطاع الهرب من أسره ، وخلال عمليات استرجاع السودان كانت الإرسالية الكاثوليكية أول من عاد إلى السودان بصحبة جيوش الاحتلال[١].

وبمجــرد وصولها الخرطوم ، عملت على استعادة نشاطها التبشيري كما كان قبل قيام الــثورة المهديــة ، وان تــصبح الإرسالية الأكثر نفوذاً في السودان ، ولذلك حاول كرومر وكتــشنر التضييق عليها من اجل فتح المجال أمام الإرساليات البروتستنتية الأخرى ، بالعمل على مصادرة الكثير من مبانيها في الخرطوم لأغراض عسكرية ، كما وجدت هذه الإرسالية مبانــيها وكنائــسها القديمــة فــي الخرطوم مهدمة وتحتاج إلى تشييد ، ولذلك بدا روفجيو (Roveggio) وعــدد ممــن وصلوا معه إلى السودان في أيار (مايو) ١٨٩٩م العمل لإعادة نشاط الإرسالية الكاثوليكية إلى سابق عهدها ، فاستطاع التقدم نحو الجنوب وإقامة العديد من المراكز التبشيرية قرب فاشودة وفي أعالي النيل ، حيث أقام مركزا لول وطونجا بالقرب من مواطن الشلك ، كما استطاع إقامة ثلاثة مراكز في بحر الغزال أهمها مركز واو، أما جهوده فــي تــرميم الكنائس فتمثلت بمحاولته إعادة ترميم مركز كنيسة غوندوكرو ، ولكن حكومة أوغــندا التي تدير تلك المنطقة رفضت ذلك ، لان المنطقة لا تزال مضطربة وغير مفصول فــي أمرها ، وبعد وفاة روفجيو أصبح بانهولزر (Banholzer) رئيساً للإرسالية الكاثوليكية ومديراً للكرسي البابوي في أفريقيا حتى وصول جاير (Gayer) الى السودان في ٣١ كانون أول (ديسمبر) ١٩٠٣م ، الذي كان محط إعجاب ونجت خلال زيارته مركز لول عام ١٩٠٤م[٢].

وبعــد تقسيم الجنوب إلى مناطق نفوذ بين الإرساليات ، تقرر أن يكون نشاط الإرسالية الكاثوليكــية محدوداً على الشاطئ الأيسر من النيل الأبيض جنوب كودك حتى بحر الغزال ، وان يكون حدود هذه المنطقة الشرقية خط يمتد من مشرع الرق إلى خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو ، وعلى اثر ذلك اخذ جاير ومعاونيه بفتح المراكز التبشيرية الكاثوليكية في مناطق نفوذ إرساليته ، فتم إنشاء مركز خوراطر ، مبيلي ، كبانجو ، ورافيلي ، إضافة إلى العديد من المدارس ذات التعليم الفني ، والورش والمزارع التابعة للإرسالية[٣].

١ـ Sanderson . Education . Religion . P. 34 .

٢ـ ibid., PP. 35-36.

٣ـ فيصل محمد موسى " الكنيسة ودورها في السياسة التعليمية في جنوب السودان تحت الإدارة البريطانية " مجلة دراسات افريقية ، الخرطوم ، ع١ ، ١٩٨٥ ، ص ٧٤ .

Sanderson . " Education in the Southern Sudan " . PP. 60 – 116 ; Sanderson . Education . Religion . PP. 36 – 37 / 58 – 61 ; Annual Report . Governor General . 1904 , 1906 , 1907 , 1912 , 1913 ; S.I.R. No 229 August 1913 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والى جانب نشاط الإرسالية الكاثوليكية في جنوب السودان ، نجد الإرسالية الأمريكية فـــي مصر التي ارتبط نشاطها بنشاط الكنيسة المسيحية المتحدة بأمريكا الشمالية وهي كنيسة البريسبيتارين ، تمد نفوذها كذلك إلى السودان ، وترسل مندوبين عنها لدراسة الوضع وتقديم تقرير عن إمكانية العمل فيه ، وقد بدأ نشاط هذه الإرسالية في تشرين أول (اكتوبر) ١٨٩٨م عــندما أعطى كرومر إمكانية العمل لها في فاشودة ، ولكن الإرسالية في البداية كانت ترغب بالعمـــل فـــي شـــمال السودان لا جنوبه ، ثم ما لبثت أن عدلت عن موقفها بعد منع الحكومة النشاط التبشيري في الشمال ، مما دفع رؤساء الإرسالية إلى عدم اتخاذ نشاطات مستقبلية إلا فـــي الجنوب ، ففي كانون أول (ديسمبر) ١٩٠٠م وصل كل من ماكلولين (Mcloughlin) وجيفن (Giffen) إلى أم درمان ، فزارا مناطق النيل الأبيض ثم عادا إلى القاهرة حيث قدما تقريراً إلى الجمعية التي بدورها رفعته إلى مركزها في الولايات المتحدة مع توصية لها بإقامة مركز على نهر السوباط .

وبعـــد الموافقة على ذلك ، عاد كل من جيفن وزميله إلى السودان عام ١٩٠١م ، حيث وجدا الإرسالية الكاثوليكية قد احتلت مركزاً على بعد ستين ميلاً شمال مركزهم المختار ، كما أن الحكـــومة رفـــضت الـــسماح لهم باحتلال المركز بناء على محادثات طويلة بين كرومر وونجـــت ، فكـــان علـــيهم اختيار مكان آخر على السوباط ، ففي ٢٨ آذار (مارس) ١٩٠٢م وصـــل المبعوثون الأمريكيون إلى تل لوليب على الضفة اليسرى لنهر السوباط حيث أقاموا مركزاً لإرساليتهم ، لما يتميز به موقع هذا المركز من وقوعه في منطقة صحية وبالقرب من التوفيقـــية وكـــونه مركـــزاً لرسو السفن الحكومية القادمة من الشمال ، ولذلك أبدى كرومر إعجابـــه بهـــذا المركز عام ١٩٠٣م عند زيارته له ، كما أعجب بنشاط الإرسالية الأمريكية خاصة في تطوير المباني والعمل على تمدين الأهالي[١].

ولـــم تستطع هذه الإرسالية فتح مركز آخر في الجنوب إلا عام ١٩١٣م عندما اختارت مركـــزاً في منطقة ناصر بهدف مد نشاطها ليشمل النوير على السوباط ، وبذلك امتد نشاطها فـــي وديـــان الـــسوباط والـــزراف على حدود الحبشة[٢]، وحتى عام ١٩٠٤م اقتصر النشاط التبـــشيري في الجنوب على الإرسالية الكاثوليكية والإرسالية الأمريكية مما دفع كرومر إلى إرســـال خطاب إلى الإرسالية الانجليزية[٣] وغيرها ، بأن قسماً كبيراً من جنوب السودان قد

١ـ Sanderson . " Education Development " . P. 107 ; Sanderson . Education . Religion . PP. 37 – 38 ; Giffen . the Egyption Sudan (New York . 1905) . PP. 50 – 64 .

٢ـ فيصل موسى " الكنيسة ودورها في السياسة التعليمية " ص ٧٤ . Sanderson . Education . Religion . PP. 54 – 55 ; Annual Report . Bahr El Ghazal Province . 1913 .

٣ـ او إرسالية غوردون وهي التي تزعمت حركة استغلال العاطفة الدينية والقومية لدى الشعب البريطاني والتي تولدت بعد مقتل غوردون في الخرطوم ، وقد استطاعت هذه الإرسالية فرض إرادتها على الحكومة البريطانية وكانت تسير السياسة البريطانية إلى حد ما في السودان حيث كان الإداريين البريطانيين يولونها اهتماماً خاصاً في توزيع مناطق النفوذ وفي دعمها المادي ومع ذلك كان نشاطها اقل من نشاط الإرساليات الأخرى وذلك بسبب انشغالها بالتبشير في شمال السودان وجبال النوبة ، انظر : فيصل موسى " الكنيسة ودورها في السياسة التعليمية " ص ٧٤ .

خصص لها ويستفسر عما إذا كانت تريد إرسال مبشرين إليه ، وقد أدى هذا الخطاب إلى شروع هذه الإرسالية بمباشرة نشاطها في السودان منذ عام ١٩٠٥م ، وحسب تقرير الحاكم العام لسنة ١٩٠٤م فقد تقرر منحها وادي بحر الجبل والبلاد الواقعة بين منطقتي النفوذ النمساوي والأمريكي ، وعندما استعيد حاجز اللادو عام ١٩١٠م ألحت الإرسالية الانجليزية (CMS)على ضمه إلى مناطق نفوذها ، ولكن الحكومة قررت منحه لإرسالية السودان المتحدة لتعمل فيه[1].

وبعد تلقيها دعوة كرومر بدأت الإرسالية الانجليزية عملها بسرعة لكسب الوقت ، فقامت بإرسال بعثة مكونة من ستة أشخاص وهم شو (Shaw) هادو (Hadow) توم (Thom) ، وادموند لويد (Edmund Lloyd) وكوملي (Comely) وولموت (Wilmot) واستطاعت هذه البعثة الوصول إلى منجالا في عام ١٩٠٦م ، وبعد استكشافها للمنطقة وجدت أنها غير مناسبة لإقامة مركز لإرساليتهم ولذلك اتجهت البعثة شمالاً إلى بور حيث أقامت مركزاً في ملوال ، وبدأت بكسب ثقة الدنكا المجاورين لمركزها بتقديم الخدمات لهم والتعرف على لغتهم ، ثم أخذت بالتوغل في الداخل ونجحت في تأسيس مركزاً آخر على بعد عشرة أميال ، كما حصلت على إذن بالعمل في أراضي الالياب على الساحل الغربي للنيل الأبيض[2]، وفي عام ١٩١٢م تمكنت الإرسالية الانجليزية من افتتاح مركز جديد لها في لاو ولكن هذا المركز لم ينجح حيث تم إغلاقه عام ١٩٢٢م ، وفي عام ١٩١٣م استطاعت الإرسالية إنشاء مركز يامبيو في أراضي الزاندي[3].

هذا وتجدر الملاحظة أن مناطق نفوذ الإرساليات التبشيرية السابقة كان يطرأ عليها بعض التعديل أحياناً ، ففي عام ١٩١٠م أجرى اوين بعد موافقة كل من الإرسالية الأمريكية والانجليزية بعض التعديلات بينهما ، مما ترتب عليه إدخال كل إقليم أعالي النيل تحت السيطرة التبشيرية الأمريكية ، أما الإرسالية الانجليزية فكانت حدودها شمالاً إقليم بحر الغزال وجنوباً بداية النيل الأبيض عند ملتقى كل من نهري الزراف والغزال ، ثم يمتد شرقي شامبي حتى حدود الحبشة ، وبذلك دخل الإقليم الاستوائي جميعه تحت نفوذ الإرسالية الانجليزية ، وعندما أعيد حاجز اللادو لحكومة السودان عام ١٩١٠م ، تم إدخاله عام ١٩١٢م تحت نفوذ الإرسالية الانجليزية ، وفيما عدا ذلك فان الأراضي التي أضيفت عام ١٩١٣م وهي الحدود

١ـ حول نشاط الكنيسة قبل عام ١٩٠٥ انظر :
Sanderson . Education . Religion . PP. 27 – 33 ; Annual Report . Governor General . 1904 , 1910 .

٢ـ Sanderson . Education . Religion . PP. 44 – 45 / 51 – 54 .
٣ـ Sanderson . Education . Religion . P. 52 ; Annual Report . Governor General . 1905 , 1906 , 1907 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجنوبـــية لمديرية منجالا شرقي النيل ، قد اتخذ قرار بجعلها ضمن الإرساليات التبشيرية في الجنوب[١].

أمـــا الإرســـالية الكاثوليكـــية ، وهي أغنى وأنشط الإرساليات فقد عملت في إقليم بحر الغزال إضافة إلى مديرية منجالا ، وبذلك حصلت على أكثر من ٤٠% من الأراضي خاصة التـــي تـــضم قبـــيلة الدنكا وغيرها من القبائل ، على أن تلك السياسة البريطانية لم تأخذ في الحـــسبان الأبعاد الاجتماعية والتركيبة القبلية أو التقسيمات الجغرافية ، مما كان له اثر سيئ على القبائل نفسها ، مما أثار الخلاف بين الإرساليتين الكاثوليكية والانجليزية ، كما أن تقسيم مـــناطق نفـــوذ الإرساليات لم يراع الروابط الاجتماعية من خلال التبعية لمدارس الإرساليات التبشيرية المختلفة ، فمثلاً قبيلة الدنكا انقسمت بين المذهبين الكاثوليكي والانجليكاني في كثير مـــن المـــناطق ، كما يجب ملاحظة انه تم مراعاة مصالح بريطانيا في تقسيمها الجنوب بين الإرســـاليات التبشيرية ، فالتبشير الانجليزي تركز في المديرية الاستوائية التي بها جزء كبير من الأراضي التي تربط مجرى نهر النيل عبر أملاك بريطانيا في أوغندا وجنوب السودان ، للهيمنة على مقدرات النيل في أوغندا والسودان[٢].

التعليم التبشيري .

أدركـــت السلطات البريطانية بعد توقيع الاتفاق الثنائي مدى تأثير المؤثرات الثقافية في توحـــيد الـــسودانيين وخاصة خلال فترة حكم المهدية ، فالوحدة التي شهدها السودان في تلك الفتـــرة كان وحدة ثقافية لا عرقية ، وحدة قوامها الإسلام ، ولذلك عملت السلطات البريطانية علـــى تصفية تلك المؤثرات في جميع أرجاء السودان ، ففي الشمال أسندت إلى سلاتين باشا مهمة جمع التراث العربي الإسلامي من أيدي الأهالي (مصاحف ، مخطوطات ، منشورات المهـــدي ، الأنساب العربية ، مأثورات الفقهاء ورجال الدين) ، وفي الجنوب تمثلت التصفية فـــي هـــدم وإحراق الخلاوى والكتاتيب التي كان يدرس فيها القرآن واللغة العربية بناء على تقارير المخابرات وكتابات ستانلي ، التي ذكرت أن الجنوب منطقة وثنية وحقل بكر للتبشير المسيحي ، ولذلك حرقت السلطات البريطانية الخلاوى في ديم الزبير وراجا وكافيا في مديرية بحـــر الغـــزال وفـــي الرجاف وجوبا في المديرية الاستوائية ، لان هذه الخلاوى حسب رأي كرومـــر " مـــشايخها غاية في الجهل وكل ما يستطيعون تعليمه القراءة وتحفيظ القران دون شرح أو تعليق من أي نوع "[٣].

١ـ حسن مكي ، السياسة التعليمية والثقافية والعربية في جنوب السودان (الخرطوم : المركز الإسلامي الأفريقي ، د.ت) ص ١٧ ؛ علي حسن عبد الله ، الحكم والإدارة في السودان ، ص ٢٣٨ .

٢ـ إسماعيل ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٤٦ ـ ٤٧ .

٣ـ فيصل موسى " الكنيسة ودورها في السياسة التعليمية " ص ٧٥ ـ ٧٦ .

Annual Report . 1899 ; Cromer . PP. 872 – 875 ; Mohammed Omer Beshir . Educational Development in the Sudan 1898 – 1956 (Oxford : Clarendon Press . 1969) . PP. 26 – 27 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كمـــا لم تقم السلطات البريطانية بأي مجهود بارز للعمل على نشر أو تطوير التعليم في المـــناطق الجنوبـــية[1]، رغم الطلبات المتزايدة من قبل حكام المديريات الجنوبية ، ففي عام ١٩٠٢م كـــتب بولنويس (Boulnois) مدير بحر الغزال إلى كرى يخبره بفتح مدرسة لأبناء الجنود والمدنيين في المديرية ، وطلب منه مبلغ ٣٠٠ مليم كل شهر لتدفع للموظف الذي يقوم بعملـــية التدريس ، وان يبعث إليه بثلاثة وعشرين كتاباً من كتب المطالعة الأولية ، فكان رد كـــرى عـــدم المـــوافقة إذ لـــم يكن على علم ببداية تلك المدرسة وما يدرس فيها ، مما أثار بولـــنويس وقيامه بالشكوى إلى سكرتير عام السودان ، وإزاء ذلك طلب من السكرتير العون بتبليغ اعتذاره إلى بولنويس ذاكراً أن التعليم في الجنوب قضية كبرى وان من الخير ألا يفعل شـــيئاً حتى تقرر سياسة الحكومة إزائها ، وذكر أن لديه ألف جنيه مصري في العام ليصرف منها على التعليم في جميع أرجاء السودان ، ثم لم يلبث كرى أن أشار إلى ناسون (Nason) ســـكرتير عام السودان ، بان ونجت بصدد إعداد مذكرة حول مسالة التعليم في الجنوب ، وقد أوضح كرى موقفه إزاء ذلك بعدم رغبته في تقديم منح لأماكن لا يستطيع تفتيشها ، ولا يعلم عنها شيئاً ، وانه يجد قيمة اكبر لأمواله في الأماكن التي يستطيع مراقبتها ، وأكد أن حكومة الـــسودان لم تكن حتى ذلك الوقت قد قررت أمرها بصفة قاطعة عما تريد أن تنتهجه في حقل التعليم بالجنوب[٢].

وفي ٣ شباط (فبراير) ١٩٠٤م حرر ونجت خطاباً إلى بولنويس دافع فيه عن كرى وان صـــعوبة الأحوال المالية ، ونظرته المعقولة وان بدت متشددة في أن لا يبدأ نظاماً تعليمياً في بحـــر الغـــزال قبل أن تتضح الاحتياجات تماماً ، هي التي حدت به إلى اتخاذ ذلك الموقف ، ومـــع ذلك فان ونجت سوى المسألة بأن يدفع كرى لبولنويس مبلغ عشرة جنيهات لذلك العام كـــبداية للتجربة ، لأن مسألة التعليم في المديريات الجنوبية تطرح صعوبات خاصة ، فالكتب الأولية باللغة العربية وتضم إشارات متعددة للنبي ، فهو لا يحرص على نشر الإسلام في بقاع لـــيس الإســـلام عقيدة أهلها ، ولا يرغب بالتدخل في المعتقدات الدينية ، و يفضل ترك ذلك للإرساليات التبشيرية ، كما ذكر أن اللغة العربية لم تكن لغة بحر الغزال ولذلك كان لا بد من دراسة لغة أجنبية ، وينبغي أن تكون الانجليزية هي تلك اللغة[٣].

١ــ اسندت الإعمال المتعلقة بالتعليم في السودان إلى السكرتير القضائي لحكومة السودان المستر كارتر (Carter) ؛ وفي عام ١٩٠٠م ارسل ونجت إلى جيمس كرى (J. Currie) احد موظفي وزارة المعارف المصرية لتولي أمور التعليم في السودان ، وكان كرومر متاثر بفشل جهود بريطانيا التعليمية في الهند ، ولذلك رأى مع ونجت أن ينبع الجهاز التعليمي الجديد من الحاجات الحقيقية للبلاد بعد أن يقوم كرى بجولة في انحاء السودان للتعرف على طبائع السكان واحتياجات الجهات الحكومية ، انظر :
Beshir . Educational Development . PP. 28 – 30 .

٢ــ Annual Report . Bahr El Ghazal .Province . 1902 ;Sanderson . Education . Religion . PP. 55 – 56 .

٣ــ ناصر السيد " التعليم في جنوب السودان بين الوطنية والتبشير والاستعمار " مجلة كلية الأداب ، جامعة الخرطوم ، ع١ ، ١٩٧٢ ، ص ٩٩ ــ ١٠٢ ؛ علي حسن عبد الله ، الحكم والإدارة في السودان ، ص ٧٧ .
Sanderson . Education . Religion . P. 56 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمـا مـا يـتعلق بالتجربة المبدئية للمدرسة التي اقترحها بولنويس ، فقد اقترح ونجت انتداب احد المترجمين من السوريين لتعليم التلاميذ مبادئ القراءة والكتابة والحساب ، دون أن يـستعين بكـتب الدراسة المعتادة مع مراقبة التجربة ، وابلغ بولنويس أن الآراء التي اطلعه علـيها بخصوص التعليم في الجنوب يجب أن تبقى سراً ، وعند زيارته لمديرية بحر الغزال في تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٠٤م قام ونجت بزيارة المدرسة التي أذن لبولنويس بإقامتها ، فلم يعجـبه وضعها فناظر المدرسة واسمه احمد ثروت يوحي بأنه مسلم ، كما أن أسماء التلاميذ وعـددهم توحي بأنهم جميعاً مسلمون ، ولذلك رجح ونجت أن الحاجة الخاصة لبحر الغزال وتعدد القبائل والديانات معه يجعلان الحذر لازماً في معالجة مسألة التعليم فيه ، إذ أن خطوة واحدة خاطئة من جانب الحكومة قد تفضي إلى كثير من الصعوبات والمتاعب آخر الأمر[١].

كمـا وجد ونجت أن لا ضرورة لبلوغ مستوى تعليمي عال لسكان بحر الغزال ، وان يكـون هدف التعليم في بحر الغزال تخريج عدد من الحرفيين نجارين وحدادين وغيرهم من الـذين يلمـون بجانب حرفتهم إلماماً بمعرفة القراءة والكتابة وبعض الحساب ، وظهر له في رحلته إلى مديرية بحر الغزال أن احتياجاتها التعليمية تقسم إلى قسمين هما :

١. إضافة نظام تعليمي لأبناء المسلمين من الضباط والجنود والموظفين والتجار في واو .
٢. إقامة نظام تعليم حرفي لأبناء غير المسلمين من السكان المحليين[٢].

كمـا تظهر سياسة الحكومة بالعزوف عن تقديم خدمات تعليمية لمناطق الجنوب ، بعدم الاسـتجابة لطلـبات الدنكا عام ١٩٠٣م لفتح مدارس في كودك والرنك ، وفي عام ١٩٠٨م اقترح حاكم المديرية الاستوائية إقامة مدرسة صناعية في مديريته ولكن طلبه رفض ، كما أن جـروف (Grove) مفتش مركز اوبارى في مديرية منجالا اعتقد أن الحكومة يمكن أن تزود مركزه بمدرسة ، كما قدم اقتراحاً لفتح مدرسة في رومبيك في بحر الغزال ، ولكن جميع هذه الطلـبات أهملـت بسبب ضغط العمل في الشمال مما يمنع مدير التعليم من تخصيص المبالغ اللازمـة ، وإزاء هـذا الـتقاعس المقـصود من السلطات بأمور التعليم وجدت الإرساليات التبـشيرية الميدان مفتوحاً أمامها ، مما خلص السلطات الحكومية من تكاليف التعليم ، وحقق لهـا العديـد من الأهداف بتركيز مدارس الإرساليات على الجوانب الاجتماعية والتربية إلى جانـب التـربية الدينـية ، كما استطاعت السلطات عن طريق التعليم التبشيري إرسال أبناء السلاطين إلى مديرية واو عام ١٩١١م[٣].

١ـ السيد ، التعليم في جنوب السودان ، ص ١٠٢ ـ ١٠٣ .
Sanderson . Education . Religion . PP. 56 – 57 .

٢ـ السيد ، التعليم في جنوب السودان ، ص ١٠٣ ـ ١٠٤ .

٣ـ S.I.R. No 200 . March 1911 ; Annual Report . Upper Nile Province 1903 , 1905 , 1909 ; Sanderson "Educational Development " PP. 105 – 106 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وبــذلك تــركت السلطات أمور التعليم في جنوب السودان للإرساليات التبشيرية ، لعدم خوفها من رد فعل إسلامي إذا ما اتبعوا في مدارسهم أي أساليب قد يبدو فيها الرغبة أو الشك في رغبة لتحويل الناس عن دينهم ، فالسكان وثنيون وممارسة النشاط التبشيري في مؤسساتهم التعليمــية عمــل مــشروع في نظر حكام السودان ، ورغم حرية العمل التي حصلت عليها الإرســاليات فــي الجنوب ، نجد السلطات تفرض عليها قيوداً يجب عليها تنفيذها فيما يتعلق بمدارسها في الخرطوم ومنها :

١. علــى كل رئيس مدرسة من مدارس الإرساليات قبل قبول تلميذ مسلم التحقق أن والده أو ولي أمره يعلم أن المدرسة مسيحية .
٢. علــى كل رئيس مدرسة الحصول على الموافقة التامة من والد التلميذ أو ولي أمره مهما كانت جنسيته أو ديانته قبل تعليمه الدين .
٣. لا يحضر دروس الدين إلا التلاميذ الذين وافق آباؤهم على ذلك .
٤. للحاكم العام أو من ينوب عنه الحق في تفتيش المدرسة في أي وقت شاء .
٥. إذا اخل رئيس المدرسة بتلك الشروط فلا يسمح له بفتح المدرسة أو إدارتها[١].

ومــع حصولها على حرية العمل في مناطق نفوذها (يقصد إعطاء كل إرسالية منطقة نفوذ خاصة بها ، حتى تتمكن كل إرسالية من وضع نظام تعليمي خاص لمنطقة نفوذها) إلا أن تقدم الإرساليات في مجال التعليم لم يكن سريعاً بسبب :

١. صعوبة المواصلات بالنسبة لاتساع رقعة الأرض وكثرة المستنقعات وصعوبة التأثير على اكبر قبيلتين وهما الدنكا والنوير .
٢. تخلف الجنوب بشكل كبير عن الشمال من الناحية الاقتصادية .
٣. وجود أعداد لا تحصى من اللهجات القومية وكانت اللغة العربية الدارجة المحلية هي لغة التخاطب الوحيدة بين القبائل .
٤. انتشار الأمراض والظروف المناخية القاسية ، والتي أدت إلى تفضيل كثير من الأوروبيين الذين رغبوا في العمل بالتدريس والتوظيف إما في الشمال أو في بلدان شرق أفريقيا .
٥. ممــا ســاعد على قلة المدارس ما تطلبته الزراعة المتنقلة من الهجرة المتصلة ، وبداوة بعــض القــبائل وتفرق السكان في أرجاء واسعة وتغيب الرجال أياماً في الصيد ، وبعد الــشقة بــين الــرجال والنساء وانشغال الأطفال بالرعي والارتياب من الأغراب نتيجة تجاربهم مع تجار الرقيق .

١- Beshir . Educational Development . P. 34 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٦. ضآلة المعلومات الخاصة عن القبائل المختلفة ، ولذلك سعت السلطات إلى تطوير الدراسات الانثروبولوجية والاجتماعية عن هذه القبائل[١].

وبعد أن تركزت الإرساليات كل في منطقة نفوذها ، أخذت تعمل على إنشاء الكنائس والمدارس للذكور في البداية ثم للإناث ، لان المدرسة هي المؤسسة الرئيسية التي ارتكزت عليها لنشر الإنجيل ، وكانت المدارس تقسم إلى :

١. مدارس القرى (مدارس الغابة / الأحراش) وشرط فتحها هو وقوع المدرسة في إطار منطقة نفوذ الإرسالية المعنية ، مع موافقة مفتش المركز وزعيم القبيلة على إنشائها وفتحها ، وتختلف في الحجم والمستوى التعليمي فهي شبيهه بالخلاوى في الشمال ، والمادة التي تدرس فيها هي تلقين مبادئ الإنجيل والإلمام بالقراءة والكتابة ، ولذلك كانت اكبر وسائل نشر المسيحية لأنها تقوم بإعداد الطفل وتنشئته نشأة مسيحية حتى إذا ما انتهى من هذه المرحلة اعتبر رسمياً مسيحياً واخذ اسماً مسيحياً بدلاً من اسمه القبلي[٢].

٢. المدارس الابتدائية (الأولية) ، ومدة الدراسة فيها أربع سنوات وغالباً ما توجد داخل المراكز التبشيرية ، ويشرف عليها مبشر أو مبشرة حسب الجنس الذي يدرس فيها ، ويتم فيها تلقين الطلبة مبادئ الدين المسيحي والرياضيات واللغة الانجليزية وغالباً ما يكون مستوى التدريس فيها أعلى من مستوى تدريس العربية والرياضيات في مدارس الشمال ، وبعد إكمال هذه المرحلة يحصل الطالب على شهادة تؤهله لدخول المدارس الوسطى أو العمل كمدرس في مدارس الأحراش أو الانخراط في السلك الكنسي أو العمل في دواوين الحكومة كمساعدين للكتبة وفراشين[٣].

٣. المدارس الوسطى ، ومدة الدراسة فيها ست سنوات حيث يتم تدريس جميع المواد باللغة الانجليزية ما عدا الدين الذي يدرس باللهجات المحلية ، أما البنات فكن يدرسن في مدارس القرى والابتدائية وكان الإقبال على تعليمهن ضعيفاً ، مع أن المبشرين عملوا على تزويدهن بالمبادئ الأولية لعلوم الصحة والإرشاد المنزلي ، والى جانب هذه المدارس الأكاديمية ظهرت المدارس الفنية التجارية ، والتي كان للإرسالية الكاثوليكية دور كبير في تطويرها ، مما جعلها تتميز بهذا العمل عن باقي الإرساليات[٤].

١_ Beshir . Southern Sudan . P. 30 .

٢_ فيصل موسى " الكنيسة ودورها في السياسة التعليمية " ص ٧٨ .
Beshir . Southern Sudan . P. 34 .

٣_ Ibid ., P. 34 .

٤_ Sanderson " Educational Development " PP. 107 – 108 ; Beshir . Southern Sudan . P. 34 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمـــا مـــا يتعلق بأسلوب نشر التعليم التبشيري ، فنجد أن الإرسالية الكاثوليكية وبسبب خبرتها وصلاتها القديمة بجنوب السودان ، وكثرت مواردها المالية قد اتبعت نظاماً تعليمياً قام علـــى ضــــرورة تعميد الشخص الراغب بتعلم القراءة والكتابة أولاً ، والاهتمام بالتعليم الفني والـــصناعي بـــسبب قـــدرة الرهبان على تطوير التعليم ورغبتها بان تكون قادرة على إشباع مطالـــبها دون الحاجـــة للغير ، فقد ذكر ونجت بعد زيارته لمركز الإرسالية في واو بان ما يحـــتاج إليه الجنوب هو نشر التعليم الفني ، وذكر أن عمل الكاثوليك يمكن أن يحتذا به " إذ أنهـــم لا يـــبذلون جهوداً كبيرة لإرغام الأهالي على اعتناق الدين المسيحي ، بل يرغبون في التقرب إليهم أولاً عن طريق نشر التعليم الفني والاتصال الحميم بهم "(١).

أما الإرساليات البروتستنتية (الأمريكية والانجليزية) فقد اقتصرت جهودها على نشر التعلـــيم الأولـــي بالاعتماد على قسس مقابل اجر ، وبذلك أصرت على ضرورة تعلم القراءة والكـــتابة حتـــى يمكـــن أن يعمد الإنسان ، وبسبب وجود أعداد كثيرة من أبناء البرجوازية الـــصغيرة فـــي مدارســـها فقـــد كانت أكثر ميلاً للقضايا الأخلاقية والدينية ، وإعطاء التعليم الليبرالي الأولوية على التعليم الفني بسبب قلة مواردها ، ورغم ذلك نجد الإرسالية الأمريكية تعمل على تدريس مبادئ الفلاحة وزراعة القطن وأعمال البناء(٢).

أمـــا لغـــة التدريس ، فكان على الإرساليات استخدام اللغة المحلية لإنشاء نظام تعليمي فعال ، وحتى يتم ذلك تم استخدام اللغة الانجليزية أو العربية كأداة للتعليم ، ولكن أكثر اللغات انتشاراً في الجنوب هي اللغة العربية العامية المستخدمة من قبل قبائل الشلك والدنكا والتجار في أعالي النيل وبحر الغزال ، واعتباراً من ١٩٠٤م طلب ونجت من مدير بحر الغزال عدم تـــدريس اللغـــة العربية لغير المسلمين ، لأنها ليست لغة القبائل ولاشتمالها على عبارات عن الرســـول (ص)، وعدم رغبته في نشر الإسلام بين قبائل لا تعتنقه ، وطلب من المدير جعل اللغـــة الانجليزية لغة التعليم ، وفي عام ١٩١٠م اجتمع رؤساء الإرساليات التبشيرية الثلاث لمناقـــشة مـــسالة الـــتدريس باللغة الانجليزية في مدارسهم ، بينما تؤدى الأعمال في دواوين الحكـــومة باللغـــة العربية ، ونقلت نتائج مناقشاتهم إلى ونجت عن طريق جوين ، التي أكدت علـــى ضرورة تشجيع توظيف الأهالي الذين درسوا باللغة الانجليزية ، لأنه لا معنى للتعليم بالانجليزية إذا لم يوظفوا ، بل انه سيؤدي إلى عزوف الأهالي عن تعلمها(٣).

فكان رد ونجت بعدم رغبته بذكر الأسباب التي دعته أن يقرر عدم تدريس اللغة العربية للأهالـــي فـــي مـــدارس الإرســـاليات ، كما أعرب عن إدراكه للمشكلات التي أشارت إليها

١- Beshir . Educational Development . PP. 51 – 52 .
٢- Sanderson . Education . Religion . PP. 54 – 55 .
٣- Beshir . Southern Sudan . P. 32 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإرسـاليات حـول هوية توظيف التلاميذ الذين لا يعرفون اللغة العربية ما دامت هي اللغة الرسمية ، وطلب التفكير بجعل اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية في الجنوب وقال " انه إذا مـا بدئ في تطبيق ذلك بطريقة هادئة ، وبغير ما جلبة أو وضع للنقط فوق الحروف بطريقة جاذبة للانتباه ، فان الهدف سيصبح حقيقة واقعة دون أن يلحظ أي امرئ أن تغييراً قد حدث ، وحتى لو أثيرت معارضة بعد ذلك فان مجابهتها ستكون أكثر يسراً بعد أن يصبح الأمر حقيقة واقعـة "[1]، وفي المؤتمر الدولي الذي عقدته الإرساليات في ادنبره عام ١٩١٠م ، تقرر أن الـسباق مـع الإسلام في أفريقيا يجب أن يعطي الأفضلية على أية واجبات أخرى ملقاة على عاتق الإرساليات هناك ، وبذلك غدت الانجليزية هي اللغة الرسمية في الجنوب[2].

وعـن الموارد المالية للإرساليات التبشيرية فهي قليلة بشكل عام مع وجود بعض الدعم الحكومي لها ، ومع ذلك نجد أن الإرسالية الكاثوليكية أغنى هذه الإرساليات لأنها لم تكن تدفع مرتبات لمدرسيها ورهبانها وراهباتها ، وبذلك كان باستطاعتها توفير إمكانيات أكثر لأعمالها ، أما الإرسالية الأمريكية فكان يقوم بتمويلها عدد قليل من أعضاء الطائفة التي اتخذت مركزاً لها بالقرب من بتسبرج بالولايات المتحدة الأمريكية[3].

وبعد قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م ، توقف تقدم التعليم التبشيري الكاثوليكي في جنوب السودان ، بسبب أن معظم مبشري الإرسالية الكاثوليكية كانوا ايطاليين ونمساويين وألمـان ، ممـا جعـل الحكـومة البريطانية تخشى من أن يكونوا أداة من نشاطهم المزعج والمعـادي لبـريطانيا فـي شمال وجنوب السودان ، كما أدى ذلك إلى قيام حكومة السودان بتشكيل لجنة لاستقصاء أمر الإرسالية الكاثوليكية .

التـي أوصـت بأنـه من غير المرغوب فيه السماح للإرساليات النمساوية والألمانية بمزاولة واستمرار نشاطها في الجنوب ، وبعد اطلاع جوين على تقرير اللجنة قال " لا بد أن اعتـرف أننـي كنت أفضل أن أرى الألمانيين والنمساويين وقد طردوا من البلاد فهم جميعاً رهـن إصبع برلين " ولذلك تم طرد وإغلاق الكثير من مدارس الإرسالية الكاثوليكية ، وفي نفـس الـوقت ازداد الاهتمام من قبل السلطات الحاكمة بأمر التعليم ، ففي عام ١٩١٨م ذكر جـروف فـي تقريـر له لمـدير المخابرات في الخرطوم ضرورة تأسيس مدارس حكومية باعتـبارها شرطاً ضرورياً لأي تقدم اقتصادي في الجنوب وذكر " لا يمكن لأي تقدم إداري وتجاري أن يتم بالجنوب إلا إذا تعلم الأهالي ذلك ، لان الإدارة في حاجة لوجود موظفين من

١ـ السيد ، التعليم في جنوب السودان ، ص ١٠٨ ـ ١٠٩ ؛ عبد الله ، الحكم والإدارة في السودان ، ص ١٧٨ .

٢ـ Beshir . Educational Development . P. 42 .

٣ـ كان المال عقبة كبيرة أمام كرى لنشر التعليم ، فالبلاد لا تزال مواردها ضئيلة وعجز الميزانية تسدده الحكومة المصرية وأعمال الإدارة والأمن العام لها المكان الأول والتعليم يأتي في المرتبة الثانية ، ومع ذلك فرضت ضريبة خاصة للتعليم ساهم فيها كل من يدفع ضريبة للحكومة ، انظر : شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ٤١٢ .
Beshir . Educational Development . PP. 33 – 34 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأهالـــي الـــذين يستطيعون قراءة وكتابة لهجاتهم الخاصة والقيام بالأعمال المكتبية وتطوير بلادهم وفقاً لبرامج ناضجة وتقدمية ، ولذلك يجب أن تعمل الحكومة على تعليم أبناء السلاطين والرؤساء وبعض أبناء الشعب بغرض أن يصبحوا موظفين وضباط وطنيين "، كما حذر من مخاطــر " الآثـــار الناجمة للتعليم العالي خاصة الديني كالذي قامت به جمعية الإرســاليـات الكنسية "[١].

ولم يقتصر نشاط الإرساليات على التبشير والتعليم فقط ، بل قدمت العديد من الخدمات لمــناطق جـــنوب الـــسودان ، ففي مجال الخدمات الصحية بلغ عدد الذين عالجتهم الإرسالية الكاثوليكية من أبناء الجنوب عام ١٩١٣م /١٢٠٠ مريض ، كما ساهمت الإرسالية الأمريكية بهـــذا الجهـــد بين قبائل الشلك والدنكا والنوير ، وكان يتولى علاج المرضى أطباء مختصين أمـــثال الدكـــتور لامـــي (Lamy) ، وقـــد أبدى حاكم مديرية أعالي النيل إعجابه بذلك " إن الإرسالية الأمريكية تفعل الأعاجيب في نشاطها الطبي والجراحي ، ويقصد النوير دوليب من المناطق البعيدة من اجل العلاج "، وهذا ما دعا ونجت إلى التصريح " أن بين الشعوب البدائية التي تقطن في جنوب السودان ليس هناك وسيلة لكسب ثقتها أكثر من الخدمة الطبية "[٢]، كما عملـــت الـــسلطات الحكومية على تشجيع الإرساليات التبشيرية على بحث قضية الرق لطبع قلوب الجنوبيين أن الشماليين يتحملون المسؤولية كاملة حولها ، وأطلقت لها الحرية لبعث هذا الشعور العدائي نحو الشماليين وإثارة ذكرياتهم عن عهود الرق[٣].

السودان خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـــ ١٩١٨م .

أدى قـــيام الحرب العالمية الأولى بين دول الحلفاء ودول الوسط في أوروبا إلى امتداد آثارهـــا إلـــى مستعمرات كلا الطرفين ، ومن ذلك مصر والسودان اللتان ترزحان تحت نير الاستعمار البريطاني ، وكان من الطبيعي على السياسة البريطانية العمل على كسب الشعوب وخاصة الإسلامية إلى جانبها لدعم مجهودها الحربي ضد دول الوسط التي شملت كذلك الدولة العثمانـــية ، وقـــبل التعرف على السياسة البريطانية في السودان خلال الحرب لا بد لنا من استعراض موقف ايطاليا وألمانيا تجاه السودان قبل وخلال الحرب .

دول الوسط والسودان .

١ـ Beshir . Southern Sudan . PP. 34 – 35 ; Beshir . Educational Development . P. 52 ; Sanderson . Educational . Religion . PP.127 – 128 .

٢ـ Annual Report . Governer General . 1904 / 1909 ; Annual Report . Upper Nile Province 1909 .

٣ـ خالد ، السودان أهوال الحرب ، ص ١١٠ .

Abbas , Op.Cit , P. 176 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كان لخسارة ألمانيا معظم مستعمراتها ما عدا شرق أفريقيا في بداية الحرب تأثير كبير علـــى الدوائـــر الرســـمية والشعبية الألمانية ، من اجل تحقيق أطماعها الاستعمارية في بناء إمبـــراطورية جديـــدة ، والحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة وخاصة العسكرية ، ولذلك ظهر مشروع وسط أفريقيا الذي نادى به زمرمان (Zimmerman) [1]، والذي يهدف إلـــى إنـــشاء إمبـــراطورية ألمانية في وسط أفريقيا تتكون من الأملاك البريطانية والفرنسية والبلجيكية ، وتربط المستعمرات الألمانية في الكمرون بشرق أفريقيا .

وفـــي ذلك يقول زمرمان أن "وسط أفريقيا ستسيطر على الطرق الانجليزية الموصلة إلـــى جـــنوب أفـــريقيا واســـتراليا والهند ، ووجودها في أيدي الألمان سيجعل الإمبراطورية البريطانية بين فكي ألمانيا ، ولما كان السودان الشمالي يتكون من العرب والمستعربين الذين يعتنقون الإسلام فقد كان لهذا أثره البالغ بالنسبة للتأثيرات الخارجية ، ذلك أن الألمان راودهم الأمل أنهم باستدراجهم الدولة العثمانية إلى الحرب فسوف ينتج عن ذلك ثورة إسلامية ضخمة فـــي شـــمال أفـــريقيا ضـــد الايطاليـــين في ليبيا وضد الفرنسيين في السودان الأوسط وضد البـــريطانيين فـــي السودان الشرقي ، وكان الاعتماد على السيد احمد السنوسي في ليبيا ليقوم بالـــدور القـــيادي في هذه الثورات "، ولذلك لاقى المشروع انتشاراً وتأييداً فيذكر البروفيسور دوف (Dove) " إن أفريقيا هي قارتنا القادمة فمستقبلها مليء بالثروة والأمل ، وان هذا يعني أن علينـــا أن نملك منها ما يمليه الواجب علينا لأننا نحتاجها حتى يعيش أطفالنا " ، وعلى اثر ذلـــك وضـــعت الخرائط من قبل وزارة المستعمرات الألمانية والتي ضمت الكونغو الفرنسي والبلجيكـــي وأفـــريقيا الـــشرقية البريطانية ، التي تمتد من الحدود المصرية شمالاً إلى حدود جنوب أفريقيا جنوباً[2].

أمـــا ايطاليا فكانت أطماعها محدودة في السودان ، وظهرت من خلال الاتفاقية السرية التـــي عقدت في لندن في ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩١٥م ، والتي بموجبها دخلت ايطاليا الحرب إلـــى جانب الحلفاء مقابل حصولها على بعض الامتيازات في أوروبا والبحر المتوسط واسيا الصغرى وأفريقيا ، فالمادة الثالثة عشرة من المعاهدة تجعل لايطاليا الحق في توسيع أراضيها فـــي ليبيا واريتريا والصومال إذا ما نجحت بريطانيا وفرنسا في توسيع أملاكهما على حساب أمـــلاك ألمانيا ، كما ظهر لإيطاليا في هذه الفترة برنامجان استعماريان وضعهما كولوزيمو (Colosimo) وزيـــر المستعمرات ، وهما برنامج الحد الأقصى والحد الأدنى ويقضيا بطلب ايطالـــيا باســـتئجار محمـــية الـــصومال وقسمايو وأراضي الجوبا وكسلا ومديرية التاكة من

---

١ ــ احد ابرز المفكرين الألمان الداعين إلى سيطرة ألمانيا على ممتلكات الدول الأوروبية في أفريقيا لتكوين دولة ألمانية كبيرة لمسايرة الدول الأوروبية في امتلاك المستعمرات

٢ ــ رزق ، السودان ، ص ٣٥٠ ــ ٣٥١ .

بريطانيا ، مقابل ضمان مصالح بريطانيا في الجزيرة العربية والاحتفاظ بالوضع الراهن في البحــر الأحمر ، وفي حالة تغيير هذا الوضع تحتل ايطاليا جزر فرسان في البحر الأحمر ، ومقابل هذه الامتيازات تفاوض ايطاليا بريطانيا لعقد اتفاقية سرية جديدة لضمان سلامة منابع النــيل وحقــوق بريطانيا التجارية ، مع إمداد القبائل ذات الحماية البريطانية بالأغذية والمياه وشراء الممتلكات الحكومية في كل من الصومال وجوبا والتاكة[1].

ولــم يقتصر تأثير دول الوسط على السودان من حيث الأطماع الاستعمارية ، بل نجد خطر الدعاية الحربية الألمانية والعثمانية يتزايد بشكل كبير ، ففي عام ١٩١٥م وصلت أنباء إلــى السلطات البريطانية بجهود ألمانيا لنشر الدعاية في السودان عن طريق الحبشة واريتريا لإحداث الاضطرابات وهز ثقة الأهالي بالحلفاء ، كما حاول العديد من عملاء ألمانيا الوصول إلــى الــسودان الــشرقي ممــا أدى إلــى تزايد مخاوف بريطانيا من انتقال تلك الدعاية من المــستعمرات الألمانــية في شرق أفريقيا إلى السودان ، ومن ذلك ما كتبه حاكم أوغندا إلى ونجت بان المسلمين في الأراضي الألمانية قد أرسلوا الرسائل إلى السودانيين يعدونهم بتكوين إمبــراطورية إســلامية في شرق أفريقيا تحت الرعاية الألمانية ، كما وصلت أنباء تذكر أن السلطان كاهيجي (Kahigi) من كبار المسلمين في أفريقيا الشرقية الألمانية ، قد أرسل عدداً مــن المبعوثــين إلى السودان خلال شهر نيسان ١٩١٥م ، لإثارة الشعور الإسلامي المعادي للبريطانيين ، أو بإثارة الآمال حول إقامة إمبراطورية إسلامية شمال وشرق أفريقيا مع تقديم العون لكل من يرغب[2].

أما الدعاية العثمانية والتي تبلورت حول فكرة الجامعة الإسلامية ، فقد كان السودان اقل البلاد الإسلامية قبولاً لهذه الفكرة ، والسبب عدم الميل للخليفة العثماني وتذّكر السودانيين لأيام الحكــم المــصري العثماني السيئة ، وبذلك لم تجد الدعاية العثمانية غرضها إلا عند السلطان علي دينار في دارفور[3].

السياسة البريطانية في السودان خلال الحرب العالمية الأولى .

بعــد قــيام الحــرب ودخول الدولة العثمانية إلى جانب دول الوسط ، أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر في ١٨ كانون أول (ديسمبر) ١٩١٤م ، مع خــلع الخديــو عباس حلمي

١ـ المصدر السابق ، ص ٣٥٢ .
٢ـ المصدر السابق ، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤ .
٣ـ شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ٤١٩ ـ ٤٢٨ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الثانـــي وتعيـــين الـــسلطان حسين كامل حاكماً على مصر[1]، وبمقتضى هذا القرار حصلت بـــريطانيا على حقوق السيادة على مصر والسودان ، أما ونجت الذي قطع زيارته للندن على اثـــر قيام الحرب فقد عاد إلى السودان في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩١٤م فقد " كان هذا العام من الأعوام العصيبة في السودان ، فقد اثر توقف الدفع السنوي من مصر في موازنة الميزانية ، وكان فيضان عام ١٩١٣م من أسوأ ما يمكن (لانخفاض منسوب المياه في نهر النيل مما ادى الى عدم فيضانه على الأراضي المجاورة له وبالتالي قلة الطمي اللازم للزراعة في ذلك العام) ، فقـــد ســـقطت الأمطـــار في مناطق متعددة وأنها كانت غير كافية ، وفي ظل هذه الظروف السيئة قامت الحرب بما صاحبها من اضطراب التجارة وندرة السفن القادمة وعدم الاستقرار الـــسياسي"[2]، فقطـــع زيارته كان لمواجهة الموقف المتوقع ولاستعادة ثقة الناس بالحكومة ، ومقاومة الدعاية الألمانية والعثمانية التي أخذت تتسرب إلى البلاد .

ولذلك اتخذ ونجت أسلوب التهديد بدايةً لمواجهة الموقف ، بإصدار منشورات بالامتناع عـــن كل عمل من شانه مساعدة العدو أو عرقلة الحركات العسكرية ، وتقرير العقوبات على محـــاولات التخـــريب للأشغال الحكومية أو نقل الأسرار العسكرية وإثارة عواطف الكراهية للحكومة ، مع إصداره الأوامر إلى حكام الأقاليم لمراقبة رعايا ألمانيا والنمسا[3]، كما لجأ إلى أسلوب استمالة الأهالي إلى جانب الحكومة ، بالقيام بجولة في عدد من الأقاليم السودانية للتأكد مـــن ولاء السودانيين ، كما قام بالاتصال بعدد من زعماء القبائل والطرق الدينية شارحاً لهم الحالة الأوروبية وأهمية بريطانيا في تلك الحرب ونبل مقاصدها[4].

وفي ٧ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩١٤م ، دعا ونجت عدداً من الضباط الكبار في الجيش إلـــى مبنـــى السراي في الخرطوم حيث خطب فيهم " دعوتكم اليوم لتسمعوا من فمي الإعلان الـــذي سيظهر في غازيته السودان بشان الحرب " وشرح لهم الأسباب التي دعت إلى نشوب الحـــرب وجهـــود بلاده لمنع الدولة العثمانية من دخول الحرب ، وناشد الضباط بالبقاء على ولائهم وإخلاصهم لواجباتهم ، وفي اليوم التالي استدعى ونجت علماء الدين البارزين وشيوخ

١ـ حول إعلان الحماية على مصر وما تم خلالها من تداول للبرقيات والمذكرات بين الساسة البريطانيين من جهة والحكومة البريطانية والحكومات الاوروبية من جهة أخرى ، انظر :
F.O. 371/197 . Gray to Cheetham 29/9/1914 ; F.O. 371/197 . Foreign Office 15/10/1914 ; F.O. 371/197 . Cheetham to Gray 1/11/1914 ; F.O. 371/197 . Foreign Office to Cheetham 13/11/1914 ; F.O. 371/197 . Cheetham to Gray 14/11/1914 ; F.O. 371/197 . Draft . November 1914 ; F.O. 371/197 . Bachanan to Gray 18/11/1914 ; F.O. 371/197 . Beriie to Gray 19/11/1914 .

٢ـ Lord Lloyd . Egypt Since Cromer (London : Macmillan . 1933) P. 332 .

٣ـ رغم الخدمات الكثيرة التي قدمها سلاتين باشا النمساوي للسودان لأكثر من ثلاثين عاما إلا انه استعفي من عمله على اثر اشتراك بلاده في الحرب وهذا ما توضحه الرسائل المتبادلة بينه وبين ونجت ، انظر :
Hill . Slatin Basha . PP. 118 – 122 .

٤ـ شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ٤١٥ ؛ ظاهر جاسم محمد ، تطور الحياة السياسية في السودان ١٨٩٩ ـ ١٩٦٩ (القاهرة : المكتب المصري ، ٢٠٠٣) ص ٢٨ ـ ٢٩ .
Ronald Wingate . Wingate of the Sudan . PP. 166 – 169 .

الطرق الصوفية وبين لهم أن الحرب ليست بين المسلمين والمسيحيين ، وما يتمتع به السودان من سلم في ظل الحكومة الحالية ، فأدى ذلك إلى إعلان العلماء ولائهم للحكومة بقولهم " نحن مع الحكومة الحالية قلباً وقالباً ولا شأن لنا بالدولة العثمانية التي اتبعت ألمانيا وأعلنت الحرب بالارتباط معها " كما جمعت العرائض والتلغرافات التي صدرت من رجالات السودان في كتاب واحد سمي بسفر الولاء الذي صدر تحت إشراف ونجت ، وفي ٢٠ كانون أول (ديسمبر) ١٩١٤م قام ونجت بدعوة كبار ضباط الجيش واعيان الخرطوم ، وقرأ عليهم نص تعليمات الحماية على مصر وإعادة نشر الأحكام العرفية وذلك " نظراً لحالة الحرب الحاضرة حيث تدعو الحاجة إلى اتخاذ وسائل استثنائية لأجل صيانة الأمن في البلاد والدفاع عنها "[1].

ولذلك صدرت الأوامر بمراقبة العناصر المشتبه فيها في العاصمة والأقاليم ، مع اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة تسرب مثيري الاضطرابات من الألمان أو أعوانهم إلى السودان ، وذلك بتكليف ربانية البواخر بمراقبة الأشخاص والأحمال القادمة من الخارج والإبلاغ عن أي شكوك تحوم حول أي شخص ، كما صدرت الأوامر إلى حكام المناطق الحدودية وخاصة الجنوبية بتقديم جوائز لمشايخ الحدود ، تبدأ من عشرة جنيهات مع إمكانية زيادتها إذا ما تمكنوا من القبض على أي عثماني أو عدو أوروبي يحاول الدخول إلى السودان ، واستكمالاً لإجراءاته الوقائية أرسل ونجت مذكرة سرية لجميع حكام المديريات وقادة المراكز العسكرية بشان ما يبلغوه للأهالي عن الموقف الدولي ، وإظهار أن الدولة العثمانية قد سقطت تحت السيطرة الألمانية[2].

وانتهزت السلطات البريطانية فرصة قيام الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦م بقيادة الشريف حسين بن علي لتقضي على ما تبقى للدولة العثمانية من مهابة دينية في نفوس السودانيين ، بإعلان العديد من رجال الدين أمثال يوسف الهندي ولائه للشريف بقوله " إن الرجل الوحيد الذي يملك صفات الخلافة هو الملك حسين ملك مكة "، كما عملت السلطات البريطانية على فضح مواقف ألمانيا العدائية تجاه السودان ، وخاصة سياستها في شرق أفريقيا ، وذلك بإصدار قلم المخابرات في مصر في تموز (يوليو) ١٩١٦م كتيباً بعنوان " سعي الألمان لسحق الدين الإسلامي في أفريقيا الشرقية "، وقد أرسل عدد من هذا الكتيب إلى حاكم كل مديرية في السودان ، الأمر الذي اثر على أبناء السودان بعد معرفتهم فحوى ذلك الكتيب ، ومن ذلك قول احدهم " نعم إننا عالمون ومتأكدون بان دولة بريطانيا العظمى هي الدولة الوحيدة التي أخذت على عاتقها حمايتنا وسعيها الباهر في إصلاح شؤوننا وإحياء سيرتنا بين

١ـ محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠ ـ ١٩٦٩ ، ترجمة هنري رياض وآخرون (الخرطوم : الدر السودانية للكتب ، ١٩٨٠) ص ٦٦ ؛ شبيكة ، السودان عبر القرون ، ص ٤١٥ ـ ٤١٧ ؛ رزق ، السودان ، ص ٣٤٩ ؛ جاسم محمد ، تطور الحياة السياسية في السودان ، ص ٢٩ ـ ٣٠ .
٢ـ رزق ، السودان ، ص ٣٥٥ ـ ٣٦٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العالم ، فلا شك أنها لم تألو جهداً في المحافظة على ديننا وشعائره ، الأمر الذي لا ينكره عموم أهالي السودان "، وكتب آخر " وصلني صورة المنشور الألماني الوقح وتلوته بالحرف الواحد وعرضته على كل من أعيان ومشايخ الدين الموجودين هنا ، قاتل الله الألمان وجميع من والاهم ومن حالفهم حيث أنهم أساءوا واغضبوا الله وملائكته ورسوله وآذوا الإسلام وأهله وخاذلوا الأديان والإنسانية ، إن كل من شاهد هذا المنشور أو سمعه من المسلمين وأئمتهم قام ساخطاً علـى أعمـال هـذه الدولة الضالة ، وان نتوسل إلى الله بالإسلام أن يخذل الألمان وحلفائهم وان يمزقهم كل ممزق على أيادي رجال دولتنا بريطانيا الظافرة الساهرة على تأييد ديننا ودنيانا "[١].

وهكـذا نجـد أن السلطات البريطانية نجحت في كسب ولاء السودانيين من حولها ضد دول الوسـط ، هذا الولاء الذي حققته عن طريق التأثير على الأعيان وشيوخ القبائل والطرق الصوفية وخاصة الميرغنية بقيادة علي الميرغني ، والمهدية بقيادة السيد عبد الرحمن المهدي ، ومـن تـبعهم مـن شيوخ الطرق الأخرى أمثال الشريف يوسف الهندي والشيخ إسماعيل الأزهـري وغيرهم[٢]، وعن طريق هذا الولاء والتأييد والتأثير على الطبقة السودانية المثقفة الناشئة من الدراسة في الأزهر وكلية غوردون في الخرطوم ، استطاعت السلطات البريطانية بعد وضع الحرب أوزارها ، واشتعال مصر بثورة ١٩١٩م ، تكريس مفهوم الفصل بين مصر والسودان ، وبين شمال وجنوب السودان ، والقضاء على مفهوم وحدة وادي النيل .

هذا وتوصلت إلى أن بريطانيا وخلال هذه الفترة استطاعت تنصيب نفسها حامية لحقوق الجنوبيين ، ومستغلة لخصوصياتهم الاجتماعية والثقافية وتأجيجها تمهيداً لفصل الجنوب عن الـشمال ، وقـد كانت الإرساليات التبشيرية وسيلتها في ذلك ، فاستطاعت عن طريقها إنشاء العديد من المراكز التبشيرية ، التي عملت على تقديم الخدمات التعليمية والصحية ونشر مبادئ الدين المسيحي بين الأهالي ، وإجبارهم على التخلي عن اللغة العربية واللغات القبلية المنتشرة مقابـل الأخـذ باللغة الانجليزية تمهيداً لجعلها اللغة الرسمية ،كما أدى النشاط التبشيري إلى تعـرف المـرأة الجنوبـية على أسس القراءة والكتابة وخاصة عبر مدارس القرى ، وبذلك اسـتهدف النشاط التبشيري زعزعة أركان المجتمع في جنوب السودان تمهيداً لتكريسه واقعياً في المرحلة القادمة .

١ـ رزق ، السودان ، ص ٣٦١ ـ ٣٦٣ .
٢ـ خليفة خوجلي ، المثقفون السودانيون والطائفية (دمشق : منشورات دار علاء الدين ، ١٩٩٩) ص ١٢ ـ ٣٧ ؛ عبد الرحيم ، الامبريالية والقومية ، ص ٨٥ ـ ٨٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

الثورة المصرية ١٩١٩م وتطور سياسة فصـل جنوب السودان عن شماله ١٩١٩ ــ ١٩٤٦م .

الثورة المصرية ١٩١٩م وتشكيل لجنة ملنر .

انعكاسات الثورة المصرية على السودان .

ــ لجنة ملنر وجنوب السودان .

سياسة الإدارة البريطانية في جنوب السودان ١٩٢٠ ــ ١٩٣٠م .

ــ مدى مساهمة أبناء جنوب السودان في الحركة الوطنية السودانية ١٩٢٠ ــ ١٩٢٤م .

ــ قانون المناطق المقفلة .

ــ تشجيع الإدارة الأهلية وتطبيق نظام الحكم اللامركزي ومحاكم الرؤساء .

ــ التعليم في جنوب السودان ١٩٢٠ ــ ١٩٣٠م .

سياسة الفصل وتطبيقاتها العملية ١٩٣٠ ــ ١٩٤٦م .

ــ ماكمايكل وأسس سياسة الفصل .

ــ التخلص من تجار الشمال .

ــ التخلص من موظفي الشمال .

ــ منع الاتصال بين قبائل جنوب السودان وشماله .

ــ الموظفون البريطانيون ولغات الجنوب .

ــ استخدام مصطلحات الأوامر الانجليزية في قوات الجيش والأمن الجنوبي .

ــ التخلص من الأسماء والأزياء العربية .

ــ السياسة التعليمية في جنوب السودان ١٩٣٠ ــ ١٩٤٦م .

الحركة الوطنية السودانية وسياسة فصل الجنوب .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثالث

الثورة المصرية ١٩١٩م ، وتطور سياسة فصل جنوب السودان عن شماله إلى اعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٦م

يعتبر إنتهاء الحرب العالمية الأولى بدايةً لتحول كبير في السياسة البريطانية في السودان بشكل عام وجنوبه بشكل خاص ، فحتى عام ١٩١٨م كانت الحكومة البريطانية تعتبر مصر والسودان وحدة مالية وإدارية واحدة ، وتنظر إلى السودان على انه جزء لا يتجزأ من مصر ، فانتهاء الحرب وما تبعها من قيام الثورة المصرية عام ١٩١٩م ، كشف عن مخاطر الاستمرار بتلك السياسة من وجهة النظر البريطانية ، فقد غدا من المحتمل سريان روح الثورة من مصر إلى شمال السودان ثم إلى جنوبه ، خاصة وأن السودان اخذ يشهد وعياً وطنياً عماده الطلبة السودانيون الدارسون في الأزهر ، وخريجو كلية غوردون والمدارس الابتدائية مع طبقة رجال الأعمال الحرة وما تأثروا به من مبادئ الرئيس الأمريكي ولسون ، ولذلك سعت الحكومة البريطانية منذ ذلك الحين إلى فصل السودان عن مصر إداريا ومالياً وسياسياً وفي نفس الوقت عملت على تعميق الخلافات بين شمال وجنوب السودان بغية فصله عن بقية أجزاء السودان .

الثورة المصرية ١٩١٩م وتشكيل لجنة ملنر .

أدى قيام الحرب العالمية الأولى وما تبعها من دخول الدولة العثمانية الحرب إلى اعلان الحكومة البريطانية حمايتها على مصر كما ذكرنا سابقاً ، وما تبعه من إعلان الأحكام العرفية ، وعدم تنبه رجالات مصر وقادة الفكر والرأي فيها إلى حقيقة الأوضاع ، وساعد على ذلك أمران ، الأول ما أنزلته الحكومة البريطانية بمصر خلال الحرب ، من تضييق على الناس في أرزاقهم وأموالهم ، و الثاني خاص باستعداد الشعب المصري للتضحية والذي برز في أواخر تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩١٨م ، عندما شن حسين رشدي باشا رئيس وزراء مصر حملة ساخطة على مشروع الدستور المصري الذي أعده المستشار المالي البريطاني برونيت (Brunyate) ، ويقول محمد شفيق غربال " لو انكشف الحجاب في سنة ١٩١٤م عن هذين الأمرين ولو كان سم الاحتلال البطيء لم يفقد القادة ثقتهم في أمتهم ، لسجل لهم التاريخ في سنة ١٩١٤م موقفاً غير الذي سجل "[1].

١ــ محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢ ــ ١٩٣٦ ، ج١ (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢) ص ٤٤ ــ ٤٧ ، وايضاً :
F.O. 407/184 . Curzn to Wingate 4/1/1919 ; Lloyd . Egypt Since Cromer . Vol 1 . P.P. 250 – 310 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعد نشر المشروع ورد رشدي باشا عليه ، عم السخط الشارع المصري على السياسة البريطانية وما كانت تبيته من نيات لمصر ، فظهرت بادرة تقارب بين المصريين تناولت ما ينبغـي أن يكون مستقبل بلدهم ، وما يجب عليهم عمله بعد فترة الصمت خلال الحرب ، كما عـرف أعضاء الجمعية التشريعية وعلى رأسهم سعد زغلول ما للشعب المصري من حقوق بصفتهم نوابه ومتكلمين باسمه ، وانجلت حقيقة الأمر لرجال الحكم السابقين أمثال محمد سعيد باشـا وأعيان وأمراء البلاد أمثال عمر طوسون[١]، والشباب المصري المثقف ممن تربوا في مدرسـة الحـزب الوطنـي ، أمـا الشعب فكان الحافز عنده لتلبية أي نداء للثورة على دولة الاحـتلال ماعانـاه مـن مصادرة وسخرة وغيرها من الممارسات القاسية[٢]، ويضيف سعد زغلـول " الفضل لا يرجع إلى مهارتنا ولكنه يرجع في الحقيقة لسوء السياسة الانجليزية في مـصر"[٣]، وقـد أسفرت الجهود السابقة عن تشكيل وفد مصري برئاسة سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي ، لمقابلة ونجت والسماح لهم بالسفر إلى باريس لعرض مطالب الأمة المصرية على مؤتمر الصلح[٤]، ولكن طلبات الوفد رفضت وصدرت الأوامر باعتقالهم ونفيهم إلى جزيرة مالطة الأمر الذي أدى إلى اندلاع الثورة في آذار (مارس) ١٩١٩م ابتداءً من القاهرة ثم إلى باقي الأقاليم المصرية[٥].

وازاء ذلك اعلنت السلطات البريطانية حالة الطوارئ في البلاد ، وتعيين الجنرال اللنبي (Allenby) مندوباً سامياً على مصر بسلطات واسعة لمعالجة الأوضاع المضطربة[٦]، الذي مـا إن وصـل حتى أوصى حكومته بإتباع سياسة التعاون مع الوفد وتحسين حالة المعتقلين فاسـتجابت الحكـومة البريطانية لتلك التوصيات وسمحت بإطلاق سراحهم[٧]، ورغم وصول الـوفد إلى باريس لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح ، إلا أن الحكومة البريطانية

١ـ F.O. 371/3804 . Wingate to Hardinge 24/11/1918 .

٢ـ حول أسباب الثورة انظر : عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ ـ ١٩٢١ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٧) ص ٦٧ ـ ١١٠ .

٣ـ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق عبد العظيم رمضان ، ج٩ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨) ص ٨٢ ـ ٩٠ .

٤ـ عباس محمود العقاد ، سعد زغلول سيرة وتحية (القاهرة : د.ن ، ١٩٣٦) ص ١٨٥ ـ ٢٠٥ ؛ غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية ، ج١ ، ص ٤٩ ـ ٦٠ .

F.O. 371/3804 . Wingate to Foreign Office 17/11/1918 ; F.O. 371/3804 . Foreign Office to Wingate 18/11/1918 ; F.O. 371/3804 . Foreign Office to Wingate 27/11/1918 ; F.O. 371/3804 . Foreign Office to Wingate 26/11/1918 .

٥ـ F.O. 371/3804 Cheetham to Curzon 6/3/1919 ; F.O. 407/184 . Curzon to Cheetham 17/3/1919 .

٦ـ يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣ (القاهرة : د.ن ، ١٩٩٨) ص ٢٠٣ ـ ٢١٠ ؛ حول الحركة الوطنية المصرية وتطورها انظر : سلامة موسى " تاريخ الحركة الوطنية المصرية نشوءها وتطورها " مجلة الهلال ، القاهرة ، ج ٣ ، ١٩٢٨ ، ص ٢٦٦ ـ ٢٧١ .

F.O. 407/184 . Balfoure to Curzon 18/3/1919 ; F.O. 407/184 . Cheetham to Curzon 19/3/1919 ; F.O. 407/184 . Curzon to Cheetham 21/3/1919 ; F.O. 307/184 . Memorandum by Sir R . Graham 9/4/1919 : F.O. 404/184 . Memorandum by Mr . Patterson May 1919 .

٧ـ F.O. 407/184 . Allenby to Curzon 30/3/1919 ; F.O. 407/184 . Allenby to Curzon 31/3/1919 ; F.O. 407/184 Balfour to Curzon 2/4/1919 ; F.O. 407/184 . Allenby to Curzon 2/4/1919 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أحـبطت مساعيه[1]، وفي نفس الوقت أعلنت الحكومة البريطانية عن رغبتها في إرسال لجنة لتقص الأوضاع في مصر تحت قيادة ملنر وزير المستعمرات وعضوية كل من رينل رود ، وجون ماكسويل (J.Maxwell)[2] الذي خدم في الجيش المصري عدة سنوات ، وهيرست (Hurst) المستـشار الأول في وزارة الخارجية ، وسبندر (Spender) من حزب الأحرار ، وصـحيفة وستمنستر جازيت (Westminister Gazette) ، والسير اوين توماس (Owen Thomas) مـن حـزب العمال وغيرهم ، وذلك لخشيتها من عودة سعد وأعضاء الوفد إلى مصر فيزداد هياج الشعب ضد بريطانيا خاصة بعد حنثها بوعودها ، وقد تحددت مهمة اللجنة في بيانين رسميين ، الأول صدر عن اللنبي في ١٤ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩١٩م ، والثاني صدر عن كيرزون وزير الخارجية البريطانية في ٢٥ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩١٩م ، ومن البيانـين يتـضح أن مهمة اللجنة كانت تحقيقيه استقصائية لا تنتهي مهمتها إلى نتيجة ملزمة لمصر أو بريطانيا ، كما أنها لا تدفع الوضع في مصر أي خطوة إلى الأمام ، فالبيانان يقران بـبقاء الحمايـة على مصر ويحددان ما سوف يتخذ من خطوات بأنها تستهدف توسيع نطاق الحكم الذاتي وتطوير المؤسسات المصرية المستقلة ذاتياً بطريقة تدريجية وفي ظل الحماية[3].

والمهم أن الشعب المصري قاطع اللجنة بعد وصولها مصر في ٧ كانون أول (ديسمبر) ١٩١٩م بناء على طلب الوفد ، وبعد ثلاثة أشهر أمضتها اللجنة بدراسة أحوال مصر وأسباب الـثورة رجعـت إلـى لـندن في آذار (مارس) ١٩٢٠م ، حيث دعا ملنر الوفد إلى مقابلته للمفاوضـة ، ولكـن الطرفان لم يتفقا[4]، مما دفع ملنر إلى تقديم مشروع آخر للوفد في آب (اغسطس) ١٩٢٠م ، والذي لاقى إسـتجابةً مـن الوفد والشعب المصري باستثناء بعض التحفظات الخاصة بالسودان ، وفي ٩ كانون أول (ديسمبر) ١٩٢٠م رفع ملنر إلى كيرزون تقريره حول الوضع في السودان[5].

انعكاسات الثورة المصرية على السودان .

رغـم عدم ذكر السودان ومبدأ وحدة وادي النيل ضمن مطالب الوفد عند مقابلته ونجت فـي اواخـر عـام ١٨١٨م ، وعـدم ذكره ضمن البيان الذي قدمه الوفد إلى معتمدي الدول

١ـ طلب اللنبي من حكومته الحصول على اعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر من اجل قفل الأبواب أمام الوفد حتى لا يستغلوا المبادئ التي نادى بها الرئيس الأمريكي ولسون ، كما اعترفت فرنسا بالحماية البريطانية على مصر انظر :
F.O. 407/184 . Allenby to Curzon 28/3/1919 ; F.O. 407/184 . Derby to Curzon 13/5/1919 .

٢ـ ارشر ويفل ، اللنبي في مصر ١٩١٩ ـ ١٩٢٥ ، ترجمة علي الاقطش ومصطفى فودة (القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٨٩) ص ٤٣ ـ ٦٣ .
F.O. 407/184 . Curzon to Allenby 26/11/1919 .

٣ـ منصور ، ص ٢٦٤ .

٤ـ F.O. 407/184 . Curzon to Allenby 30/6/1920 .

٥ـ الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٣٤ ـ ٥٤٥ ؛ مجلة السياسة الأسبوعية ، القاهرة ، ع١٠٥ ، ١٠ آذار ١٩٢٨ ؛ موسسة الأهرام ، ثورة ١٩١٩ ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ (القاهرة : مركز الوثائق والبحوث التاريخية ، ١٩٦٩) ص ١٠٥ ـ ٤٥٠ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الأوروبية في مصر في ٦ كانون أول (ديسمبر) ١٩١٨م ، إلا أننا نجد ذكر الثورة المصرية والقائمين عليها أمثال سعد زغلول تعم المجتمع السوداني على اختلاف طبقاته ، فاعتباراً من نيسان (ابريل) ١٩١٩م أخذت انعكاسات الثورة المصرية تظهر عند المصريين المقيمين في السودان من خلال زيارة عدد من الضباط الصغار المسلمين والموظفين المصريين الكنيسة القبطية لتهنئة إخوانهم الأقباط ، وإظهار الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط المصريين ، وبرز ذلك أيضاً من خلال المظاهرات التي قام بها الضباط والموظفين المصريين على ظهر السفينة التي كانت تقلهم من السويس إلى بورسودان[١].

وفي أيار (مايو) ١٩١٩م قامت مسيرات في بورسودان تهتف بالقومية المصرية ، كما تكررت الأحداث في عطبرة على اثر وصول برقية من الخرطوم تناولت نيل مصر استقلالها وأن القوات البريطانية بدأت بالجلاء عن مصر ، وتنظيم حملة للحصول على المعونة لضحايا الثورة المصرية ، وتحول كثير من المظاهرات إلى أعمال عنف ، وفي تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩١٩م بحث اجتماع الضباط المصريين في الخرطوم مسألة التوقيع على طلب باستقلال مصر ، كما عملت مكاتب البريد السودانية على توزيع منشورات على أشراف السودان ومشايخهم تطالب بالاستقلال التام لوادي النيل[٢].

أما المجتمع السوداني وبسبب انتشار التعليم بين أبنائه واتصالهم بالمصريين المقيمين في السودان ، وانتشار أفكار التحرر والوحدة بينهم ، وتزايد المشروعات البريطانية وخاصة مشروع الجزيرة بصفته مشروع بريطاني لاستغلال أراضي الجزيرة السودانية[*]، أن وجدت الثورة المصرية مرتكزات لها ساهمت فيما بعد بنشر الحركة الوطنية السودانية ، وقد ظهر اثر الثورة المصرية من خلال قيام الضابط السوداني محمد أمين هديب بإلقاء خطبة في جامع أم درمان دعا فيها السودانيين إلى الانضمام للمصريين لطرد بريطانيا[٣].

وإزاء ذلك واجهت الإدارة البريطانية في السودان مشكلة الحفاظ على الوضع الراهن في السودان بغض النظر عن أي تغيير دستوري أو سياسي في مصر ، والعمل على تحويل السودان إلى مستعمره بريطانية ، وذلك باستخدام الأساليب التالية :

١- S.I.R. No 297 . April 1919 .

٢- S.I.R. No 298 . May 1919 ; S.I.R. No 301 . August 1919 ; S.I.R. No 302 . September 1919 ; S.I.R. No 304 . November 1 .

(*) هي الارض المحصورة بين النيل الازرق والنيل الابيض ، وهي من اخصب بقاع السودان وتستغل في زراعة القطن .

٣- S.I.R. No 298 . May 1919 ; S.I.R. No 299 . June 1919 ; S.I.R. No 321 . April 1921 ; Holt . Ahistory of the Sudan . PP. 128 – 130

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١. أسلوب الإرهاب ضد أي سوداني يعتنق فكرة وحدة وادي النيل أو يدعو لها ، ومثال ذلك القبض على محمد أمين هديب والحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات[1].

٢. أسلوب خلق طبقة سودانية موالية للحكم البريطاني بدلاً من الوحدة مع مصر أو حتى الاستقلال ، وذلك بالحصول على تأييد الزعامات الدينية والقبلية الأكثر نفوذاً في السودان ، والعمل على جمع التوقيعات من السودانيين على عرائض تطالب الحكومة بعدم التسليم والتهاون امام الضغوطات المصرية لإدارة السودان خوفاً من خلق روح وطنية سودانية ، وتشجيع كتابة المقالات المؤيدة للادارة البريطانية امثال مقالات نعوم شقير في مجلة المقطم [٢].

كما كتب لي ستاك (Lee Stack) حاكم عام السودان (١٩١٦ــ١٩٢٤م) إلى ونجت في آذار (مارس) ١٩١٩م " إن الشيء الوحيد الذي يجب أن نحذره ونخاف منه هو استمرار حالة عدم الاستقرار في مصر ، فهناك خطورة من أن يتأثر المعتدلون بآراء المتطرفين وان يوافقوا على السياسة الرامية إلى توريط وإحراج الحكومة ، وعلى كل فإنني أتمنى أن ينتهي الاضطراب قبل أن تصل آثاره إلى هنا "، وبذلك نلاحظ وجود فريقين متناقضين تجاه الادارة البريطانية في السودان ، الأول ويضم المعتدلون وقصد بهم ستاك الأشراف والأعيان ورؤساء العشائر ومشايخ القبائل وأصحاب المصالح ، وهؤلاء ارتبطت مصالحهم سواء كانت دينية أو اقتصادية أو إدارية ببريطانيا ، والثاني يضم المتطرفون الذين أيدوا الثورة المصرية ومواقف زعمائها المطالبين بإرجاع السودان إلى مصر ، وهذا ما لن تقبله الحكومة البريطانية ، فهي ترى أن السودان أعطى ولاءه لبريطانيا بواسطة الزعماء الدينيين والعشائريين كما بينا ذلك في الفصل السابق ، ولذلك سعت الإدارة البريطانية إلى تجديد هذا الولاء بالإيعاز إلى كبار الزعماء والموظفين بإرسال برقيات يظهرون فيها تجديد ولائهم وثقتهم بالحكومة البريطانية، وممن أرسل برقيات السيد علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي وإسماعيل الأزهري وغيرهم ، ثم لم يلبث الزعماء الدينيون الثلاثة الميرغني والمهدي والهندي أن استعجلوا الحكومة لاتخاذ خط سير أقوى واعنف من الذي تسير عليه ، وذلك لتوكيد حقيقة أن السودان تحت الإمبراطورية البريطانية ، وأن مستقبله وضع بواسطة الإدارة البريطانية ، كما طالب أعيان البلاد من الحاكم العام السماح لهم بالطواف بين أتباعهم في البلاد لحثهم على الولاء والتعاون

١ـ S.I.R. No 298 . May 1919 .

٢ـ أبو القاسم حاج حمد ، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، ص ٢٣٤ ؛ نادر العطار ، العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا (دمشق : د.ن ، ١٩٦٢) ص ٣٦٣ ـ ٣٦٤ .
S.I.R. No 297 . April 1919 ; S.I.R. No 299 . June 1919 .

مع الحكام البريطانيين[1]، وعندما سمحت بريطانيا بإطلاق سراح سعد زغلول ورفاقه والسماح لهم بالذهاب إلى مؤتمر الصلح ، كانت قد أعدت خطة لضرب مطالب الوفد وهي إرسال وفد سوداني ليعلن ولاءه غير المشروط لبريطانيا ولإظهار أن الوفد المصري لا يتحدث باسم السودان ، وقد نصح لي ستاك وزارة الخارجية البريطانية عدم نشر الهدف الحقيقي من زيارة الوفد وهو إعلان الولاء فيقول " لقد رجوتهم ــ وزارة الخارجية ــ ألا يتفوهوا بغير أن الزيارة مرتبطة بموضوع توقيع شروط السلام ، وانه من الخطأ الفادح في رأيي أن يشار إلى التناقض القائم حالياً بين ولاء السودانيين وعدم اقتناع المصريين أن هذا يترتب عليه شعور سيئ ، كما أن الوفد سيقوم بزيارة ملك بريطانيا بعد استتاب الأمن والسلم ليقدموا التهاني فهذا أمر مختلف "[2].

وتكون وفد الولاء من شيوخ القبائل وموظفي الحكومة وزعماء الطرق الصوفية ولم يضم ممثلي عن الأقاليم الجنوبية ، فوصل لندن في تموز (يوليو) ١٩١٩م بقيادة الميرغني ، وتم خلال هذه الزيارة موافقة جلالة الملك وكبار رجال الحكومة الرسميين على السياسة التي جرى العمل بها منذ استعادة السودان عام ١٨٩٨م وهي إبعاد مصر عن حكم السودان ، ويقول ونجت حول ذلك " يعتبر نظام الاتفاق الثنائي حجر الأساس الذي قام عليه مركزنا في السودان غير أن دقة الوضع الناتج عن إعلان كرومر ــ بطرس في كانون ثاني (يناير) ١٨٩٩م الذي قضى بإنشاء السيطرة المشتركة الانكليزية ــ المصرية ، ورفع علمي البلدين على السودان اقتضى اشد الحذر"، وهذا يعني أن بريطانيا كانت تتعامل بحذر مع مصر خلال فترة الحكم الثنائي ، كما أدت الزيارة إلى إنشاء تفاهم وعلاقات أكثر وثوقاً بين الأسياد والحكومة البريطانية وظهر ذلك من خلال تقديم عبد الرحمن المهدي سيف والده هدية إلى الملك " كرمز أكيد لصدق ولائي وخضوعي لعرشكم الرفيع "، فكان رد الملك " أني اقبل هذا السيف واقدر عاطفة الولاء التي دعتكم إلى تقديمه لي كبرهان على إخلاصكم وعواطفكم نحوي وأني سأقبله منكم وأعيده إليكم ولورثتكم من بعدكم للدفاع عن عرشي وإمبراطوريتي ، وبصفته برهان على قبولي شعائر خضوعكم وخضوع أتباعكم "، ولكن هذا التحالف لم يلبث أن أصبح هدفاً لهجوم وانتقاد الوطنيين المصريين ، فارتفعت الشتائم في الصحف المصرية بعد عودة الوفد واتهم أعضاءه بالخيانة وبيع السودان لبريطانيا[3].

١ــ احمد ابراهيم دياب ، العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ ــ ١٩٢٤ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥) ص ٤١ ــ ٥١ ، للمزيد انظر : الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ص ٧٠ ــ ٧٢ ؛ جاسم محمد ، ص ٣٩ ــ ٤٠ ؛ العقاد ، سعد زغلول ، ص ١٩٧ ــ ٢٠٥ ؛ جعفر محمد بخيت ، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ ــ ١٩٣٩ ، ترجمة هنري رياض (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧٢) ص ٣٩ ــ ٤١ .

٢ــ دياب ، العلاقات المصرية البريطانية ، ص ٥٥ ــ ٥٧ .

٣ــ المرجع نفسه ، ص ٥٨ ــ ٧١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣. تنظيم حملة دعائية مضادة للدعاية المصرية والسماح للزعماء الدينيين الثلاثة بإصدار جريدة حضارة السودان ، والتي نشرت العديد من المقالات التي بينت أن مصر والسودان بلدان شقيقان تربطهما روابط كبيرة ، غير أن لكل منهما حقوقاً ومصالح معينة ينبغي احترامها وصيانتها بعيداً عن الاعتبارات العاطفية ، وأن السودانيين في الوقت الحاضر غير قادرين على حكم أنفسهم فهم بحاجة إلى مساعدة خارجية و كان بالإمكان تقديم هذه المساعدة بصورة من قبل نظام الحكم الثنائي غير أن ذلك النظام كان شاذاً ومرهقاً و مسيئاً للسودانيين لأنه يجعلهم شبه عظمة تتنازعها قوتان متناقضتان ، لذلك ينبغي أن ينتهي هذا الحكم الثنائي وأن تحكم البلد من قبل دولة واحدة ، ولا ريب في أن مصر واحدة من أكثر بلاد الشرق تقدماً ولكنها لا زالت بعيدة عن أن تكون قادرة على حكم ذاتها ، ناهيك عن حكم السودان أو مساعدة شعبه ، وهكذا لم يبق سوى بريطانيا ولا ينكر أحد أنها أكثر قدرة وكفاءة من جميع الدول الاستعمارية ولذلك ينبغي أن تكون الوصية على السودان ، وعندما يتعلم السودانيون إدارة شؤونهم إدارةً صحيحةً فإن حاجتهم إلى الإرشاد تبطل وعندئذ يصير السودان للسودانيين[1].

ـ لجنة ملنر وجنوب السودان .

رغم أن خطة ملنر ولجنته تقضي بعدم الإشارة إلى موضوع السودان ضمن اهتماماتها ، إلا انه أرسل إلى السودان عضوين من لجنته وهما ماكسويل وتوماس ، وبعد زيارتها لكل من مصر والسودان وضعت اللجنة تقريرها ، وذكرت أن المعلومات التي بنت عليها رأيها عن السودان مأخوذة عن الأبحاث والمذكرات التي رجع بها عضواها اللذان انتدبتهما خصيصاً لزيارة السودان ، والتي اعتمدت ــ الأبحاث ــ على الاستعانة بالجهاز الإداري لا على الاتصال بأفراد الشعب كما في مصر.

ويقول ملنر " ويجمل بنا في هذا المقام أن نورد بالإيجاز الأسباب التي نرى أنها تقضي باستحالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التي يراد تسوية المسألة المصرية عليها ، ونشير في الوقت عينه إلى الخطة العامة التي يلوح لنا أنها أصلح من سواها لسد حاجات السودان الحالية ، إن الأكثرية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة إلى سواها ، وأما السودان فمقسوم بين العرب والسود ، وفي كل من هذين الجنسين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافاً عظيماً ويضاد بعضها بعضاً كثيراً ، أما عرب السودان فيتكلمون باللغة التي يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين ، والإسلام آخذ في الانتشار في

١ــ عبد الرحيم ، الامبريالية والقومية ، ص ٨٩ ــ ٩١ ؛ بخيت ، مرجع سابق ، ص ٣٣ ــ ٤٠ ؛ جاسم محمد ، مرجع سابق ، ص ٣٩ ــ ٤١ ؛ احمد ابراهيم دياب ، ايديولوجية الوحدة بين مصر والسودان ، المؤتمر العالمي الرابع لدول حوض النيل ، جامعة الخرطوم ، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ، ١٩٨٢ ، ص ٢٧ ــ ٣١ .
S.I.R. No 313 August 1920 ; S.I.R. No 343 February 1923 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السودان حتى بين الأجناس غير العربية من أهله ... والضرورة تقضي الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليا ، ولكن لا يستحسن أن ينحصر الحكم كله في حكومة مركزية ، بل الواجب إلقاء مقاليد إدارته بقدر الإمكان إلى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية ، نظراً لاتساع أرجائه واختلاف طباع أهله وأخلاقهم ، فالحكومة البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان على الإطلاق ، وإنما تلائمه اللامركزية ، واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطاع لقضاء الأعمال الإدارية البسيطة التي تحتاج البلاد إليها في الحالة التي هي عليها من التقدم ، لان ذلك يقلل نفقاتها ويزيد من كفاءة رجالها وحسن إدارتها ... ويقال بالإجمال أن الغرض الذي ترمي إليه السياسة البريطانية يجب أن يكون إخلاء جانب مصر من كل مسؤولية مالية للسودان ، وتقرير العلاقات بين البلدين في المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاءً مستقلاً ومصالح مصر الحيوية في ماء النيل ، فلمصر حق لا ينازع فيه في الحصول على إيراد كاف مضمون من الماء لري أراضيها الزراعية الحالية ، وعلى نصيب عادل من كل زيادة في إيراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتي بها[1].

وبذلك كان تقرير ملنر ومقترحاته الواردة بشأن السودان بمثابة خطة عمل لتحقيق هدف بريطانيا الأكبر في السودان وهو الانفراد به ، وهذا يتطلب إزالة كل اثر لمظاهر الوجود المصري فيه ، وتمثلت خطة العمل بتأسيس إدارة لامركزية في السودان تنتهي بالاستغناء عن الموظفين المصريين ، والعمل على إخلاء السودان من القوات المصرية مع إقامة قوة سودانية خالصة تدين بالولاء للحاكم العام وحده ، وإخلاء جانب مصر من كل مسؤولية مالية تجاه السودان ، وتعيين حاكم عام مدني للسودان بدلاً من حاكمه العسكري ، وأخيراً إصدار تصريح رسمي تعترف فيه بحق مصر في الحصول على إيراد كافٍ ومضمون من الماء لري أراضيها .

أما جنوب السودان ، فقد قدمت الحكومة السودانية للجنة ملنر ثلاث مذكرات ، الأولى في ١٥شباط (فبراير) ١٩٢٠م وصفت سياسة حكومة السودان في المديريات الجنوبية بأنها " كانت تهدف لعزل تلك المديريات عن المؤثرات الإسلامية لأبعد حد ممكن ، فلا يستخدم فيها من الموظفين غير السود إلا إذا دعت الضرورة القصوى لذلك ، وفي الحالات القليلة التي كانت تحتم استخدام موظفين مصريين في الجنوب فان الإدارة تتحرى أن يكونوا من الأقباط

١ـ جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ،، ص ١١ ـ ١٤ ؛ احمد عووضه ، السودان من ١٢ فبراير سنة ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ (القاهرة : الشركة العالمية للطباعة والنشر ، ٢٠٠٤) ص ٢٢ ـ ٢٦ ؛ راشد البراوي ، مجموعة الوثائق السياسية ، ج ١ ، ص ١٢٢ ـ ١٢٦ ؛ يجدر الإشارة إلى أن ما أورده ملنر بشان السودان لم يخرج في مضمونه عما جاء في رسالة ملنر إلى عدلي يكن باشا في ١٨ أب (اغسطس) ١٩٢٠م ، انظر:
Lloyd , Op. Cit, Vol 2 . PP. 389 – 394 .

مـا أمكـن ، يضاف إلى ذلك أن الأحد قد جعل يوم العطلة الأسبوعية الرسمية بدلاً من يوم الجمعـة كما هو الحال في المديريات الشمالية ، وأن الجمعيات التبشيرية المسيحية تلقى كل تـشجيع ممكـن مـن قبل الإدارة ... وان فصل الجزء الجنوبي الأسود عن الإقليم الشمالي العربـي من السـودان ، وضمه آخر الأمر إلى إدارة أخرى تنشأ في أواسط أفريقيا ما زال موضوع نظر المسئولين"[1].

وفي ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٢٠م ، قدمت مذكرة ثانية للجنة تحت عنوان فصل السودان عـن مـصر فأشـارت إلى فكرة " إنشاء نظام لامركزي في السودان يستهدف فصل الأقاليم الزنجية عن المناطق العربية ... وأن الفصل التام بين الإقليمين أمر صعب للغاية "، وتمضي المذكـرة في بيان الحدود التي يمكن إنشاؤها بين الشمال والجنوب فتذكر بأن " خطاً يمتد من الـشرق إلى الغرب محاذياً لنهر البارو ونهر السوباط ثم النيل الأبيض وبحر الجبل قد يكون بداية حسنة لوضع حدود فاصلة بين الإقليمين"[2].

وفـي ١٤ آذار (مـارس) ١٩٢٠م ، وصـلت إلى اللجنة مذكرة ثالثة تناولت موضوع الفـصل بلهجـة حاسـمة فذكرت " إنه لا بد من دمج الأقاليم الزنجية من السودان في إدارة ممتلكاتنا الأخرى مثل أوغندا وشرق أفريقيا ، أما المديريات العربية فستتطلب نوعاً آخر من التـرتيبات الإداريـة ، ولذلك فلا بد من بحث إمكان إنشاء اتحاد فدرالي في أفريقيا الوسطى يكـون تحت الإدارة البريطانية ، ويضاف إليه السودان الزنجي في الوقت المناسب طبعاً... فافصلوا الزنوج عن حكومة السودان على مر الزمن "، وناقشت المذكرة الهدف السياسي الذي تسعى إليه بريطانيا وهو إبعاد جنوب السودان عن المؤثرات العربية الإسلامية ووضع سياسة جديدة للجنوب بقولها " إن سياسة الحكومة هي الحفاظ بقدر الإمكان على جنوب السودان بعيداً عـن التأثيـر الإسلامي ، ففيه يتم توظيف المأمورين السود ، وعندما يكون من الضروري إرسـال كتبة من المصريين فيختار الأقباط ، وأصبح يوم الأحد هو يوم العطلة بدلاً من يوم الجمعة كما هو في الشمال ، هذا بالإضافة إلى تشجيع المشروعات التبشيرية "[3].

ولـم تكن المذكرات السالفة الذكر البداية لظهور سياسة الجنوب ، فقد استثمرت الإدارة البريطانية جميع الأوضاع لرسم تلك السياسة ، وذلك ضمن سلسلة مترابطة من الأهداف لعزل الـشمال العربي المسلم عن الجنوب وربطه بمشروعاتها في شرق أفريقيا ، ومنح الإرساليات التبـشيرية سـلطات واسـعة في مجالات التعليم والصحة ، ثم العمل على جذب الرأي العام

١ـ عبد الرخيم ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٣٨ ـ ٣٩ .
٢ـ عبد الرحيم ، الامبريالية والقومية ، ص ٦٩ .
Sanderson . Education . Religion . P. 118 .
٣ـ سعودي ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٩٤ ؛ عبد الرحيم ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٤٠ ؛ إسماعيل ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٥٢ ـ ٥٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجنوبـــي المثقف إلى دائرة الثقافة الغربية ، ففي عام ١٩١٩م أوصى مدير منجالا ستجاند (Setjand) بفصل الجنوب عن الشمال لأغراض إدارية ، فرأى بأن الأجور ومستوى المعيشة أقــل في الجنوب عنها في الشمال ، وإن سمح لأبناء الشمال الإقامة بالجنوب ، فإن الميزتين الاقتــصاديتين اللتــين تميز بهما الجنوب سيكون مصيرهما الفناء ، وتساءل خلفه وودلاند (Wood Land) فــي أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠م " عما إذا كان يتعين أن يسمح للإسلام بالذيوع والانتــشار في أرجاء الجنوب "، فكان رد السكرتير القضائي ستيري (Sterey) ــ بناءً على الاجــتماع الذي عقده مديرو المديريات الجنوبية في ٢٣ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٠م والذي اسـفر عــن" استبعدوا موضوع نشر الإسلام بشكل تام ، وانتهوا إلى أن دخول الإسلام ليس أمراً مرغوباً فيه ... ويجب ألا تتخذ أية إجراءات ايجابية لمنع انتشاره ... ويجب ألا يحظى بأي تشجيع "[١]ــ بأنه غير قادر على الإجابة عن ذلك على وجه الضبط والتحديد وقال " إنني أعــتقد منذ أمد بعيد أن إدارتنا الحاضرة لجنوب السودان إدارة فاشلة ، ذلك لأنها في الاعتبار الأول مماثلـــة تماماً لإدارة الشمال ، وهي في الواقع مستمدة من نظام مصري أصيل وفشلها واضـــح في توالي وتقارب العمليات شبة العسكرية وزيادة المصروفات عن الإيرادات بدرجة كبيرة مفزعة "[٢].

وبذلك وجدت السياسة الإدارية ضرورة إقصاء الموظفين المصريين والسوريين وكذلك نـــواب الموظفـــين تدريجياً ، على أن يحل بدلاً عنهم من كل مركز مفتشان بريطانيان ، وأن يعـــين بعـــض الـــسودانيين نواباً للموظفين لمساعدة البريطانيين ، وأن يجلب الكتبة من أبناء الجنوب أكثر من أبناء الشمال ، وتشجيع الرؤساء والسلاطين على إتباع أحكام العرف القبلي لـــدى النظـــر فـــي النزاعات المطروحة أمامهم ، وفي الاجتماع الذي عقده مديرو المديريات الجنوبيـــة عـــام ١٩٢١م أوصوا بإلغاء لقب المأمور ، وقبول خضوع المسلمين الجنوبيين للسلطات القضائية للرؤساء نظراً لثقتهم في مقدرتهم على تطبيق أحكام العرف القبلي[٣].

وبـــذلك نجـــد المذكـــرات التـــي قدمت إلى لجنة ملنر ، وما نادى به مديرو المديريات الجنوبـــية فـــي نفـــس الفترة ، تحفز الحكومة البريطانية على اتخاذ الإجراءات الفعلية لفصل الجنوب عن الشمال ، رغم أن تقرير ملنر كما لاحظنا لم يقدم توصيات رسمية حول السودان الجنوبـــي بحـــد ذاته ، باستثناء سياسة اللامركزية التي أوصت بها إحدى المذكرات باتخاذها لفـــصل الأقاليم الزنجية عن المناطق العربية ، وانسجاماً مع هذه السياسة تقرر عدم حضور

١ــ أبو القاسم حاج حمد ، السودان المأزق ، ص ١٨٧ ، بخيت ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

٢ــ أبو القاسم حاج حمد ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ ، بخيت ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .
Sanderson . Education . Religion . P. 113 ; Beshir . Southern Sudan . P. 39 .
٣ــ بخيت ، مرجع سابق ، ص ٦٣ ــ ٦٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حكام المديريات الجنوبية الاجتماعات السنوية لحكام المديريات في الخرطوم إلا إذا طلب منهم ذلك ، وتقرر أن يعقدوا اجتماعاتهم في الجنوب وأن يحافظوا على الاتصال بحكام كينيا وأوغندا ، ولكن التقرير السنوي للحاكم العام بين بعد التعليق عدم جدوى الإجراء الجديد في عقد اجتماع المديرين الدوري العادي في الخرطوم ، فأشار الحاكم العام بأن " انقساماً طبيعياً قد برز بين المديريات التي يسهل الوصول إليها أو التي لا يسهل الوصول إليها ، بحيث لم يتيسر سوى جمع المديريات السابقة في الخرطوم ، ووجد أن هذا التقسيم يتطابق بصورة تقريبية تماماً بين الأجزاء العربية والزنجية في السودان ، نظراً إلى أن جميع المديريات السابقة وهي حلفا ، دنقلا ، بربر ، البحر الأحمر ، النيل الأزرق ، سنار ، النيل الأبيض ، والخرطوم ، باستثناء كسلا متصلة بالخرطوم بسكة الحديد بينما اقرب المديريات الزنجية لا يتصل بها إلا عن طريق النهر وهو يبعد خمسة أيام على الأقل ، فعلى حكام المديريات الأخيرة ، إذاً أن يجتمعوا متفردين في مكان ملائم على النهر جنوب الخرطوم[1].

ولكن ما الذي دفع الحكومة البريطانية أن تأخذ بسياسة فصل الجنوب عن الشمال في هذا الوقت ، إن ذلك يعود إلى مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية التي تتمثل بما يلي :

١. تغير نظرة الدول الاستعمارية بما في ذلك بريطانيا تجاه البلاد المستعمرة ، فقد ساد الدائر البريطانية اتجاه مساعدة الدول المستعمرة على التطور بدلاً من سياسة إخضاعها وإذلالها واستنزاف مواردها وهو بنظام الانتداب ، ومما ساعد على ذلك تكوين عصبة الأمم ، التي دارت بها مداولات حول شؤون المستعمرات والاهتمام بتطوير المجتمعات المتخلفة .
٢. أن الإرساليات التبشيرية التي كانت توجه منذ عام ١٩١٠م عناية خاصة بالمستعمرات أكثر من الدول الاستعمارية ، والتي حالت الحرب دون ازدياد نشاطها في مجالات التعليم والتبشير والخدمات الطبية ، قد قررت التعاون مع الحكومة أكثر من ذي قبل في أداء تلك الخدمات ، ومن ثمة نشأت الدراسات الخاصة التي قامت بها لجنة فيليب ستوك (Phelps & Stokes) ، كما تكونت اللجنة الاستشارية الخاصة بدراسة النظم التعليمية في أفريقيا الاستوائية .
٣. أدى نمو الروح الوطنية لدى المواطنين بعد الحرب العالمية الأولى إلى إشاعة الحذر بالنسبة لتصرفات الإدارة البريطانية ، فقد كان انتشار الوعي الوطني يتمركز في الشمال ، وكانت قيادة الحركة الوطنية بأيدي المثقفين السودانيين ، إضافة إلى ظهور قيادة متمرسة مناضلة من الضباط ومعظمهم من العناصر الزنجية كما سنرى .

١ـ عبد الرحيم ، الامبريالية والقومية ، ص ٦٩ ؛ قلندر ، مرجع سابق ، ص ٨٠ ؛ ديدار فوزي روسانو ، مرجع سابق ، ص ٩٢
Sanderson , Education , Religion , PP. 120 – 121 .

٤. أصبح نظام الحكم غير المباشر منذ نهاية الحرب هو السياسة الرسمية للإدارة البريطانية والتي مثلتها مذكرة لوجار (Lugard) حاكم نيجيريا عام ١٩٢٢م[١].

سياسة الإدارة البريطانية في جنوب السودان ١٩٢٠ ــ ١٩٣٠م .

على إثر تقرير لجنة ملنر وما صاحبه من مذكرات زودته بها الإدارة في السودان ، إضافة إلى تبني مديري المديريات الجنوبية لسياسة الفصل كما ذكرنا سابقاً ، أخذت السياسة الحكومية في السودان تأخذ شكلها التطبيقي اعتباراً من عام ١٩٢١م وبلغت ذروتها عام ١٩٣٠م بمنشور السكرتير الإداري في ذلك العام ، فمن خلال تقرير لي ستاك عام ١٩٢١م الذي يقول فيه " اتخذت عدة خطوات تجريبية منذ بداية سنة ١٩٢١م في سبيل إعطاء المواطن قسطاً من تصريف شؤونه ومساعدته ليعد نفسه للمسؤوليات المتزايدة المقترنة بهذا العمل ... وباختصار هو ترك مسؤولية الإدارة بقدر الإمكان في يد السلطات الوطنية حيثما وجدت تحت إشراف الحكومة مبتدئة بما هو موجود فعلاً من سلطات في يدهم مع الاعتراض على كل تصرف خطير أو غير عادل وتدعيم كل ما هو عادل ومناسب لمصلحة الأهالي "[٢]، ندرك مدى تلهف الإدارة على الدخول بشكل عملي لفصل الجنوب عن الشمال وقبل مناقشة هذه الخطوات يجدر بنا التعرف على الحركة الوطنية السودانية ومدى مساهمة أهل الجنوب فيها .

ــ مدى مساهمة أبناء جنوب السودان في الحركة الوطنية السودانية ١٩٢٠ ــ ١٩٢٤م .

على إثر قيام الثورة المصرية وعودة وفد الولاء السوداني من لندن ، اتجه العمل الوطني في السودان بقيادة الطبقة المثقفة من خريجي الأزهر الشريف وكلية غوردون إلى التنظيم ، وذلك من خلال المنشورات السرية التي وزعت في شتى أنحاء السودان والتي أدت إلى ظهور الجمعيات الوطنية ذات الأهداف السياسية ، ومما يؤكد ذلك تقرير احد موظفي مكتب الاتصال العام بقوله " إذا رجعنا إلى الوراء فإن هذه الدعاية عن طريق المنشور ليست ذات اثر فعال بمفردها ، بيد انه عن طريقها تطورت جميع الأشكال اللاحقة للنشاط المصري المعادي لبريطانيا "[٣].

وكانت المنشورات السرية على نوعين ، الأول ويعد داخل السودان ويوزع فيه وتحمل مثل تلك المنشورات أفكار محددة ، كنقد الحكومة وسياستها في السودان المتمثلة بمشروعات الري في الجزيرة وتدفق رؤوس الأموال البريطانية إلى السودان ، والدعوة إلى الجهاد الديني ضد بريطانيا والاتحاد مع مصر على قدم المساواة ، أما النوع الثاني فهو المنشورات الواردة

١ـ Beshir . Southern Sodan . PP. 39 – 40 .
٢ـ Annual Report . Sudan Government 1921 .
٣ـ بخيت ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من مصر ، ودعت السودانيين إلى الانضمام لمصر لطرد الدخلاء والقضاء على سياسة بريطانيا وأطماعها ضد الإسلام[1].

وكانت تلك المنشورات توزع بالبريد إلى مختلف أنحاء السودان وتصل إلى جميع فئات الشعب بما فيهم الموظفين البريطانيين ، والصاقها في الأماكن العامة على أعمدة التلغراف وفي الشوارع العامة وأماكن تجمع الناس ، فانتشار تلك المنشورات دليل على عدم الرضا عن السياسة البريطانية في السودان ، وعلى نمو الروح القومية السودانية ، ولذلك وقفت حكومة السودان عاجزة أمام تلك المنشورات ، فلم تتحرك لمواجهة ذلك النشاط المعادي ، وإن بررت ذلك بأن حالة تهديد الأمن والنظام لم تصل إلى الحد الذي يدعو إلى اتخاذ أي إجراء في هذا الشأن[2]، هذا ويعتبر منشور ٢٠ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٢٠م أهم تلك المنشورات ، والذي أصدره ناصح أمين إلى كل دعاة السودان للسودانيين ، ويوضح المنشور وجهة النظر المعارضة للحكم البريطاني ، ويدعو إلى الارتباط بالحركة الوطنية المصرية لتحقيق الاستقلال لوادي النيل[3]، وحفاظاً على سريتها فقد كانت تحمل تلك المنشورات أسماء مختلفة مثل ناصح أمين أو بإسم جماعة أو شخص وهمي ، أو بإسم جمعية مثل الإخوان الخمسة ، وجمعية الأعمال الملحة ، وجمعية اليد السوداء ، وجمعية اليد البيضاء[4].

وخلال زيارة اللنبي للسودان في كانون ثاني (ديسمبر) ١٩٢١م ، وزع منشوران في سائر أنحاء السودان ، الأول موقع من جماعة العلماء في مصر ، ويدعو إلى انضمام السودانيين إلى المصريين لطرد الدخلاء والقضاء على سياسة بريطانيا وأطماعها ضد الإسلام ، والثاني موجه إلى أبناء مصر والسودان يدعوهم إلى الثورة ضد البريطانيين في مصر ، وفي منتصف العام نفسه أرسلت جمعية العمل على خلاص البلاد عدداً من المنشورات إلى أنحاء شتى من السودان ، هاجمت فيها مشروعات الري في الجزيرة وجبل الأولياء ، كما شككت بالأعمال ذات التمويل البريطاني ، أما جمعية الدفاع عن الدين ، فقد وزعت منشوراً أشار إلى أن السياسة البريطانية في الشرق الأوسط موجهه ضد الإسلام ، ودعا إلى إعلان الجهاد بشكل فوري[5].

١ـ S.I.R. No 322 May 1921 ; S.I.R. No 331 February 1922 .

٢ـ دياب ، العلاقات المصرية السودانية ، ص ٩٣ ـ ٩٤ ؛ منصور ، مرجع سابق ، ص ٣١٢ ـ ٣١٣ .

٣ـ دياب ، العلاقات المصرية السودانية ، ص ٩٤ ـ ١٠٢ ؛ خوجلي ، المثقفون السودانيون ، ص ٥٢ ـ ٥٥ ؛ بشير ، تاريخ الحركة الوطنية ، ص ٩٤ ـ ٩٥ .

٤ـ يعود ظهور الأعمال السرية في السودان إلى تشرين أول (اكتوبر) ١٩١٩م ، عندما وزع منشور على عدد من الزعماء في سائر انحاء السودان ، وهو موقع من جمعية الأعمال الملحة ، ويحرض الشعب على الثورة وطلب الاستقلال بالاشتراك مع الحكومة المصرية ، كما وصلت في ٢٥ كانون أول (ديسمبر) ١٩١٩م منشورات من جمعية اليد السوداء إلى مدير المخابرات ، تذكر أن جميع المصريين مسلمين وأقباط اتفقوا على اغتيال ميدونتر (Midwinter) وباركر (Barker) المدير العام والمدير المساعد لسكك حديد السودان ، انظر : رزق ، السودان ، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦ .

٥ـ S.I.R. No 335. June 1922 . رزق ، السودان ، ص ٤٣٧ ـ ٤٣٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعد إعلان تصريح ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٢٢م[*] ، الذي منح مصر استقلالاً داخلياً ، مع تمسك بريطانيا بتحفظاتها الأربعة ومنها السودان[1]، أخذ العمل السري السوداني يكشف عن وجهه ، ففي أيار (مايو) ١٩٢١م ضبطت الحكومة منشوراً بعنوان حقوق الأمة السودانية ، وموقع من الضابط علي عبد اللطيف من أبناء الجنوب ، وتناول المنشور الذي نشر في صحيفة الأخبار القاهرية الانتقاد بعنف لسياسة الحكومة في مجالات التعليم والقضاء واحتكار التجارة والمرتبات والتموين والنقل ، وعلى اثر ذلك قبضت السلطات على عبد اللطيف وحكمت عليه بالسجن لعام واحد " فلم يحاكم عبد اللطيف لأنه كتب كلمة واحدة عن مصر بل لأنه طالب بأن تكون حكومة السودان للسودانيين فحسب ، وإنهاء الحكم الأجنبي في لهجة ثورية عنيفة "[2].

وكان عبد اللطيف المولود بأسوان من أب نوبي خلال خدمته مع الشعب المصري ، وأم دنكاوية — قبل القبض عليه — احد أعضاء طلبة جمعية ود مدني السرية التابعة لجمعية الاتحاد السوداني ، والتي اتخذت القرآن والخبز وصورة الملك فؤاد رمزاً لعملها السري الذي يهدف إلى إقامة وحدة بين مصر والسودان ، وقد بينت جريدة الأهرام أن هدف الحركة وهي قائمة في مصر هو استقلال السودان عن الاستعمار البريطاني ، وليس اندماجه مع مصر ، وإنما تشكيل وحدة وادي النيل من السودان المستقل ومصر المستقلة ، الأمر الذي أعلن عنه عبد اللطيف قبل تشكيله جمعية اللواء الأبيض[3].

وبعد خروجه من السجن ، كان عبد اللطيف يمتلئ حقداً على كل ما هو بريطاني ، خاصة وأن موضوع السودان كان يحتل مركزاً كبيراً في الأحداث السياسية التي نتجت عن أزمة الدستور المصري ومعارضة سعد زغلول لتصريح ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٢٢م ، والتحفظ الخاص بالسودان ١٩٢٤م ، وبسبب عدم الرضا عن الأخطاء الإدارية التي ارتكبتها الحكومة بمشروع الجزيرة ، والشك في نوايا بريطانيا المستقبلية ، وازدياد الوعي الوطني ومصادرة الحريات والتطلعات الوطنية عند الكثير من السودانيين ، قام عبد اللطيف بتشكيل

(*) هو تصريح منحته الحكومة البريطانية للحكومة المصرية اعلنت فيه انتهاء الحماية البريطانية على مصر مقابل احتفاظ بريطانيا بمواصلاتها في مصر والدفاع عنها ضد أي اعتداء او تدخل اجنبي ، وحماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات وبقاء الوضع في السودان على ما هو عليه ، انظر : جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٢٠ .

١ـ لم تغفل الحكومة المصرية أمر السودان خلال مناقشاتها مع المسؤولين البريطانيين ، فقد تناولت مفاوضات ١٩٢١م ، بين عدلي يكن باشا وكيرزون امر السودان في الجلسة التاسعة عشرة والعشرون ، والتي أكدت حقوق مصر في السودان ، انظر : جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ١٥ ـ ٢٠ .

٢ـ S.I.R. No 334 . May 1922 ; S.I.R. No 338 . September 1922 .

٣ـ بشير ، تاريخ الحركة الوطنية ، ص ٦٩ ـ ٩٩ ؛ احمد إبراهيم دياب ، ثورة ١٩٢٤ دراسة ووقائع (القاهرة : مطبعة الجبلاوي ، ١٩٧٧) ص ٧ ـ ١٣ ؛ دياب ، العلاقات المصرية السودانية ، ص ١٠٢ ـ ١١٤ ؛ محمد حسن عوض ، قضية كفاح البطل علي عبد اللطيف (القاهرة : د.ن ، ١٩٥٨) ص ١١ ـ ٣٠ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جمعية اللواء الأبيض في نيسان (ابريل) ١٩٢٤م[١]، وخلال شهري أيار وحزيران (مايو ويونيو) ١٩٢٤م ، بدا أن الدوائر السياسية الرئيسية في السودان قد نضجت وأصبحت مهيأة للعمل الايجابي مع جمعية اللواء الأبيض والدفاع عن مبادئها ، فاتسم عمل الجمعية بتنوع الأسلوب دون الإخلال بالهدف ، ومن تلك الأساليب جمع التوقيعات التي تثبت تمسك السودانيين بالوحدة مع مصر ، وإرسال البرقيات إلى مختلف الجهات إعلاناً لمبادئ الجمعية أو احتجاجاً على السياسة البريطانية ، واستغلال المساجد وكل المناسبات لفضح أساليب الحكومة وإظهار تقصيرها وظلمها بالكتابة والخطابة والمظاهرات[٢].

وبسبب هذا النشاط المتزايد من قبل الجمعية الذي هدد بتغيير السياسة البريطانية في السودان ، حذرت الحكومة السودانية مديري المديريات السودانية من تزايد نشاط الجمعية وأخطارها ، وزودتهم بأسماء بعض القائمين عليها مع قبضها على عدد آخر ومنهم علي عبد اللطيف ، وقد أدت هذه التطورات إلى قيام الحكومة المصرية بإبلاغ الحكومة البريطانية في ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٢٤م " أن بعض الموظفين البريطانيين في السودان يشجعون حركة مصطنعة في السودان ترمي إلى انفصاله عن مصر ، وأنهم يقمعون بقسوة وشدة المظاهرات التي يقوم بها المواطنون الموالون لمصر ، والتي تدفعهم إليها تلك الحركة المصطنعة "، كما أرسلت الحكومة المصرية إلى حاكم عام السودان في نفس اليوم برقية بالمعنى نفسه ، وطلبت موافاتها بتفاصيل الحوادث ، ولكن الحاكم العام لم يجب على البرقية ، أما الحكومة البريطانية فقد أجابت على الحكومة المصرية عن طريق وزير خارجيتها في تموز (يوليو) ١٩٢٤م " أنه كلف المندوب السامي البريطاني بإخبار الحكومة المصرية بحقيقة حوادث الاضطرابات التي وقعت أخيراً ، وأن الحكومة البريطانية تعلم أن أشخاص غير مخلصين للنظام القائم في السودان يحاولون عمداً إثارة القلق والاضطراب ، وأن الحكومة تؤيد حكومة السودان تأييدا تاماً في أخذ هؤلاء المشاغبين بالشدة "[٣].

كما أرسل المندوب السامي البريطاني في مصر في ٦ تموز (يوليو) ١٩٢٤م إلى الحكومة المصرية خطاباً ضمنه رؤيته للحوادث التي وقعت في السودان في شهر حزيران (يونيو) ، وأنكر أن حكومة السودان تشجع حركة سياسية مصطنعة بقصد انفصال السودان عن مصر ، وأن حكومة السودان مقتنعة بأن الحركة التي قامت في السودان موعز بها من مصر بل متفق عليها من مصر[٤]

١ـ بشير ، تاريخ الحركة الوطنية ، ص ١٠٠ ـ ١٠٢ ؛ دياب ، ثورة ١٩٢٤ ، ص ١٣ ـ ٢٤ ؛ عوض ، قضية كفاح ، ص ٣٢ ـ ٤٥ بركات موسى الحواتي ، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية (القاهرة : مكتبة مدبولي ،١٩٩٧) ص ٦٨ ـ ٧٤ ؛ يوشيكو كوريتسا " مفهوم الوطنية عند حركة جمعية اللواء الابيض " مجلة كتابات سودانية ، القاهرة ، ع٥ ، ١٩٩٤ ، ص ٧ ـ ٣٠ .
Harold D . Nelson . Sudan Acountry Study . Foreign Area Studies . 1982 . PP. 41 – 42 .

٢ـ منصور ، مرجع سابق ، ص ٣٢٦ ـ ٣٢٩ .

٣ـ جمهررية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٢١ ـ ٢٢ .

٤ـ جمهررية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٢٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلى إثر تفاقم الوضع خلال شهر آب (اغسطس) ١٩٢٤م ، وامتداد الحركة الوطنية التـــي اتسمت بالشمول ووحدة التوقيت إلى جهات السودان الشمالية والغربية والجنوبية حيث بحـــر الغـــزال وأعالي النيل ، تبادلت الحكومات البريطانية والمصرية والسودانية المذكرات حـــول الأوضاع ، فقد أرسل رئيس الوزراء المصري سعد زغلول في أوائل آب (اغسطس) ١٩٢٤م بـــرقية إلى الحاكم العام لي ستاك يطلب منه موافاته بالبيانات الكافية ، وإحاطته بما يحـــصل خاصة وأن الحكومة المصرية راغبة بتشكيل لجنة مصرية سودانية للتحقيق في أمر الحوادث ، وفي ١٥ آب (اغسطس) ١٩٢٤م أرسلت الحكومة المصرية احتجاجاً إلى الحكومة البريطانية جاء فيه " أن الحكومة المصرية تتتبع بمزيد الحزن والأسف الحوادث الأليمة التي تتوالـــى فـــي السودان منذ بضعة أسابيع ، على أن الحوادث الداعية إلى الأسى من كل وجه ليست في نظرها إلا نتيجة للخطة التي نهجها الموظفون البريطانيون في السودان ، وأن هذه الخطـــة التـــي ترمي على ما يظهر إلى فصل السودان عن مصر تبدو بنوع خاص في منع جميع مظاهر التعلق بمصر ... وبناء على ذلك ترى الحكومة المصرية من واجبها أن تحتج على خطة أدت إلى تلك النتائج الداعية إلى الأسف ..."[١].

وفـــي اليوم ذاته سلم نائب المندوب السامي لرئيس الوزارة المصرية بالنيابة مذكرة من الحكـــومة البـــريطانية ، وصفها نائب المندوب السامي بأنها مفكرة غير لطيفة وتقول " إزاء الاضـــطرابات التي وقعت حديثاً بين رجال الأورطة المصرية المخصصة للسكة الحديدية في العطبرة وبورسودان وما أحدثه المشاغبون من الإتلاف لمهمات حكومة السودان ، فإن حكومة حـــضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا تريد أن تعلم الحكومة المصرية بأتم الصرامة أنها تعد نفـــسها مسئولة عن حفظ النظام في السودان وأنها ترى أن تؤيد حكومة السودان باتخاذ يمنع التدابيـــر التي قد تراها هذه الحكومة الأخيرة لازمة للمحافظة على الأمن العام ، ونظراً لهذه الظروف قد اتخذت حكومة جلالة الملك التدابير لتعزيز الحامية البريطانية ، وأجازت لحكومة السودان أن تبعد في الحال عن السودان أورطة السكة الحديدية ، وأية وحدة أخرى من الجيش المـــصري قد يرى منها عدم الولاء وان حكومة جلالة الملك لن تتردد في اتخاذ تدابير أخرى من هذا القبيل إذا رأت ما يهدد الأمن العام "[٢].

فكـــان رد الحكومة المصرية الاحتجاج بمذكرة لها إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٢ آب (اغـــسطس) ١٩٢٤م جـــاء فيها " ورداً على ذلك ترغب الحكومة المصرية في لفت حكـــومة حـــضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى أنها من جهتها تعد نفسها مسؤولة عن حفظ النظام في السودان ، فإن الفضل في استتباب النظام لغاية الآن راجع إلى وجود معظم الجيش

١ـ المصدر السابق ، ص ٢٢ ـ ٢٣ .
٢ـ المصدر السابق ، ص ٢٣ ـ ٢٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصري بالاستمرار في السودان ، وبالرغم من ذلك تلاحظ الحكومة المصرية مع الأسف أن العراقيل تقام في طريق مباشرتها سلطاتها الشرعية في السودان "، وإزاء ذلك أرسل وزير الخارجية البريطانية مذكرة إلى الحكومة المصرية في ٢٨ آب (اغسطس) ١٩٢٤م جاء فيها " أن المحافظة على النظام في السودان هو مبدئياً شأن الحاكم العام الذي يتولى القيادة العليا لجميع القوات في السودان مصرية كانت أم بريطانية ، بحكم المادة الثالثة من اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩م ، ويظهر أن الحكومة المصرية تنسى أن الحقوق التي تتمتع بها مصر في السودان إنما هي مستمدة من هذه الاتفاقية ، وليست مستمدة من مزاعم البرلمان المصري والصحافة المصرية ، وان الاضطرابات العسكرية الأخيرة كانت موضع التحقيق أمام محاكم مؤلفة من ضباط بريطانيين ومصريين ، وستبلغ قرارات هذه المحاكم إلى الحكومة المصرية في الوقت المناسب ، أما المشاغبات التي أحدثها المدنيون فقد نظرت فيها المحاكم المدنية وفق أحكام القانون ، وليس لدى الحكومة البريطانية ما تزيده الآن على ما سبق أن أعلنته من رأي متعلقاً بأسباب تلك الاضطرابات "[1].

وهكذا امتدت الثورة إلى جميع مناطق السودان ومنها المناطق الجنوبية ، التي شهدت ثورات لا تقل شدتها عن ثورات الشمال وخاصة أن السلطة البريطانية لم تترسخ بعد في الجنوب إلا سنة ١٩٣٠م ، بعد استخدامها الطائرات للقضاء على التمرد القبلي وخاصة تمرد النوير ، وكان أشهر الثورات التي قامت ضد الحكم البريطاني ثورة الزعيم الديني الدنكاوي ارديـنديت (Arendeet) التي انتشرت في العديد من مناطق الجنوب ، وأسفرت عن إضعاف نفوذ الحكومة وظهور السخط المحلي ، وعندما قامت ثورة ١٩٢٤م ، كانت مديريتا بحر الغزال وأعالي النيل أكثر المناطق تأثراً بالثورة ، فقد ظهرت علامات الثورة في واو في ٢٤ آب (اغسطس) ١٩٢٤م ، عندما أرسلت مجموعة من التلغرافات من ضباط وموظفي المديرية إلى وزير الحربية المصرية يحتجون على استعمال العلم المصري الأحمر القديم بدلاً من العلم المصري الجديد ، وفي ٢٨ آب (اغسطس) ١٩٢٤م وجهت اهانة للعلم المصري المرفوع على مبنى المديرية ، فثار الضباط المصريون على تلك التصرفات ، مما دفع القوات البريطانية إلى محاصرة القوات الثائرة وتقديم زعماء الثورة للمحاكمة ، ثم ما لبث أن اشتعلت الثورة في ملكال بين أفراد القوات السودانية المرابطة فيها على إثر اهانة وجهت للملك فؤاد

١ـ المصدر السابق ، ص ٢٥ ـ ٢٦ ؛ للمزيد من التفاصيل حول ثورة ١٩٢٤ ، انظر : بشير ، تاريخ الحركة القومية ، ص ١٠٢ ـ ١٣٥ ؛ دياب ، ثورة ١٩٢٤ ، ص ٢٦ ـ ٥٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مــن جانب السلطات البريطانية ، ولكن ما لبثت الثورة أن أخمدت[١]، وفي الوقت الذي كانت الثورة مشتعلة في السودان ، كانت المفاوضات بين سعد زغلول وماكدونالد (Macdonald) وزير الخارجية البريطانية قد وصلت إلى طريق مسدود[٢]، مما أدى إلى حدوث تغير كبير في الخــط الــسياسي لكــل من مصر وبريطانيا ، فقد سلك زغلول طريقاً غير حسن في أقواله وأفعالــه تجاه بريطانيا ، فاستغل كل موقف خلال رحلة عودته من لندن بعد فشل مفاوضاته لــلإدلاء بتصريحات مثيرة بشان موقف الوفد ومصر من احتلال بريطانيا لمصر والسودان ، كما برز سلوكه غير الحسن في الإجراءات التي اتخذها في القطاع المدني والعسكري ، الأمر الــذي أدى إلى سريان روح التطرف إلى الشعب المصري ، حيث شكل مجموعة من الشباب جمعــية وطنــية سرية أطلق عليها اسم جمعية الفدائيين التي قررت إتباع طريق الاغتيالات الــسياسية لتحقــيق أهــدافها ، وكان من بين الذين وضعوا على القائمة لي ستاك حاكم عام الــسودان ورئيس اركان جيشه ، الذي مارس سياسة فعلية للتخلص من الوجود المصري في الــسودان ، ويظهر ذلك من مذكرته السرية إلى اللنبي في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٢٤م التي قامت على أساس أن الوجود المصري في السودان يمثل العقبة الوحيدة التي تواجه الحكومة ، وعــرض فــي مذكرته مجموعة من المقترحات بشان مستقبل الأوضاع في السودان وعلاقته بمصر[٣].

وبرز هذا الاتجاه كذلك عند ستاك خلال الاجتماع الذي ضمه وماكدونالد واللنبي في آب (اغــسطس) ١٩٢٤م في لندن ، حيث اقترح ــ وكان قد حصل قبل سفره من السودان على مــوافقة مجلــس الحاكم العام سراً ــ إخراج الجيش المصري من السودان ، ولكن ماكدونالد تحــرج من الموافقة وان كان قد وافق على انتهاز أي فرصة قادمة لطرد الجيش المصري ، وتكــوين قــوة دفاع سودانية ، ومن ذلك قوله " إن على الحكومة البريطانية أن تستعد لإبلاغ المصريين انه في حالة رفضهم القيام بواجبهم في السودان فعليهم أن يتركوه وان تحل محلهم قــوة سودانية خالصة يمكن أن تغطي حكومة السودان نفقاتها وتطوير اقتصاد البلاد وخاصة في مجال زراعة القطن[٤].

١ــ دياب ، ثورة ١٩٢٤م ص ٦٩ ؛ احمد إبراهيم دياب ، دور الوحدات العسكرية السودانية في ثورة ١٩٢٤ (د.م : د.ن ، د.ت) ص ١٧٩ ــ ١٨٣ .
S.N.R. No 361 . August 1924 ; S.N.R. No 363 . October 1924 ; Sanderson . Education Religion . PP. 121 – 123 .

٢ــ دياب ، العلاقات المصرية السودانية ، ص ١٤١ ــ ١٦٠ ؛ عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٧) ص ٢٢٣ ــ ٢٢٧ .

٣ــ دار الوثائق القومية :
Stack Lee . Confidencial . Memorandum on the Future Stacks of the Sudan 16 June 1924 .

٤ــ زاهر رياض ، مصر وأفريقيا (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦) ص ٢٠٥ ــ ٢٠٦ ؛ مصطفى النحاس جبر ، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ ــ ١٩٣٦ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) ص ٢٤٨ .
Lloyd . Egypt Since Cromer . P.P. 133 – 134 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولذلك وخلال عودة لي ستاك إلى منزله من مكتبه في وزارة الحربية المصرية في ١٩ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٢٤م انتهز أعضاء جمعية الفدائيين فرصة مروره فأطلقوا عليه النار مما أدى إلى وفاته في اليوم التالي ، وهنا برز تساؤل ما هي الآثار التي ترتبت على مقتل لي ستاك بالنسبة للقاهرة ولندن والخرطوم .

ففي القاهرة أبدا الملك فؤاد وسعد زغلول حزنهما العميق على وقوع الاعتداء، وقدما التعازي باسمهما وبإسم الشعب المصري مع إطلاق الوعود بتعقب المجرمين والنيل منهم[1]، أما في لندن ، فقد استغلت الحكومة البريطانية الحادث لتصفية العديد من الصعاب التي واجهتها مع الحكومة المصرية في الآونة الأخيرة ، كالتخلص من وزارة سعد وتصفية الوجود المصري في السودان ، ففي ٢٢ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٢٤م زار اللنبي دار الحكومة المصرية حيث قدم مذكرتين إلى سعد زغلول على شكل انذارين تناولتا مطالب حكومته حول مقتل لي ستاك ، فالمطالب الأربعة الأولى تتعلق بالحكومة المصرية كتقديم اعتذار عن وقوع الحادث ، ومتابعة البحث عن الجناة وإنزال اشد العقوبات بهم ، والعمل على قمع كل مظاهرة شعبية سياسية مع دفع مبلغ نصف مليون جنيه للحكومة البريطانية ، أما المطالب الأخرى فتتعلق بالسودان ، وتتمثل بضرورة إصدار أوامر خلال ٢٤ ساعة بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السودان ، مع تبليغ المصلحة المختصة في حكومة السودان أنها ستزيد مساحة الأطيان التي تزرع في الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان إلى مقدار غير محدد[2]، وإزاء هذين الإنذارين رد سعد زغلول بالموافقة على الطلبات الأربعة الأولى ولكنه لم يوافق على الطلبات الأخرى ، فكان رد اللنبي بمذكرة ثالثة في اليوم التالي أبد فيها تمسكه بمطالب حكومته وانه قد أرسل التعليمات لحكومة السودان لإخراج القوات المصرية من السودان[3].

أما في الخرطوم ، والتي تلقت أوامر اللنبي بإجلاء القوات المصرية ، فقد عقد اجتماع في مكتب الحربية في الخرطوم (التابع لوزارة الحربية المصرية) لتقرير خطة الجلاء ، ولكن واجهت السلطات مشكلتين أمام تنفيذ أوامر اللنبي ، المشكلة الأولى وهي رفض وحدات القوات المصرية البحتة الرحيل عن السودان على أساس أن وجودها بأمر من ملك مصر ولا تغادر إلا بأمر منه ، ولذلك تم الضغط على وزير الحربية المصرية لإصدار أوامر جلاء القوات المصرية[4]، والمشكلة الثانية حدوث ما يشبه الثورة العسكرية في صفوف أبناء الجيش

١ـ رزق ، السودان ، ص ٤٦٩ ـ ٤٧١ .

٢ـ جمهررية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٢٨ ؛ البراوي ، مجموعة الوثائق السياسية ، ص ١٤٧ ـ ١٥١ .

٣ـ جمهررية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٣٠ ـ ٣٢ ؛ عبد العظيم رمضان ، اكذوبة الاستعمار المصري للسودان (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨) ص ٩٥ ـ ٩٧ .

٤ـ جمهررية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٣٣ ؛ خوجلي ، المثقفون السودانيون ، ص ٧٧ ـ ٧٩ .
S.I.R. No 364 . November 1924 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المـــصري من السودانيين ، احتجاجاً على إخراج المصريين من السودان ، ومن أمثلة ذلك ما حـــدث فـــي تالـــودي في جبال النوبة ، وما حدث من صدامات عسكرية بين فصائل الفرقة الحاديـــة عـــشرة الـــسودانية في الخرطوم[1]، هذا وقد تمثلت نتائج تنفيذ الإنذار على القاهرة بـــسقوط وزارة ســـعد زغلـــول وقيام احمد زيور باشا بتشكيل الوزارة ، الذي سلم بمطالب بـــريطانيا بسحب القوات المصرية من السودان[2] مع العمل علىٰ إضعاف الوفد وإبعاده عن السلطة .

وفي لندن استطاعت الحكومة البريطانية تحقيق رغباتها بجعل السودان خالصاً لها بعد سعيها لإلغاء اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩م وما يتعلق به من اعتبارات قانونية وأخلاقية ، ولذلك ابرق ممثل الحاكم العام إلى القاهرة[3] في ٦ كانون أول (ديسمبر) ١٩٢٤م لإبلاغ لندن بقـــوله " لقد ثبت انعدام الثقة في أسس الوفاق الثنائي ولا نستطيع إعادة بناء قوة في ظل ولاء مشترك ، وليس ممكناً أن نضمن عدم قيام ثورة قد لا نستطيع أن نواجهها بما نملك من قوة ، وأي نفس يمكن أن نخسرها من الجانبين ستكون نتيجة لما لم نقم به صباح مقتل ستاك حسب رأي الجمـــيع هـــنا من إعلان سقوط السيادة المصرية ، إن فرصة قيام ثورة أخرى ستنتهي تماماً إذا نزعنا العلم المصري".

ولكـــن وزارة الخارجـــية البريطانية كانت قد اتفقت مع ممثل الحاكم العام على أن هذه الخطـــوة المقترحة كان من الواجب اتخاذها صباح يوم الجريمة ، ولكن تنفيذها بعد ذلك كان إجـــراء غاية في الصعوبة ، إلى جانب رد الفعل السيئ الذي سيلاقيه مثل هذا الإجراء سواء فـــي مـــصر أو لـــدى الرأي العام العالمي ، ولذلك عارض المندوب السامي وزير الخارجية البـــريطانية فكرة إلغاء الحكم الثنائي ، وكان اللنبي مدفوعا في رأيه بالأحوال التي لمسها في مصر ، وكان راغباً في إلا يضع مزيداً من الصعاب أمام زيور باشا ووزارته[4].

أمـــا فـــي السودان فكان أمام السلطات البريطانية العمل على سد الفراغ العسكري الذي نتج عن إخراج القوات المصرية ، وذلك بتكوين قوة الدفاع السودانية والتي ساهمت الحكومة المـــصرية بجزء من نفقاتها[5]، كما عملت على إزالة ما تبقى من مظاهر الشراكة المصرية السابقة ، وذلك بعقدها اجتماعاً لمجلس علماء السودان في ٣٠ كانون أول (ديسمبر) ١٩٢٤م ،

١ـ جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٣٣ ؛ رزق ، السودان ، ص ٤٧٨ ـ ٤٨١ ؛ الحواتي ، قراءة في العلاقات السودانية ، ص ٨٦ ـ ٨٨ .
S.I.R.No 364 . November 1924 ; S.I.R. No 365 . December 1924 .

٢ـ للمزيد انظر : الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ص ٢٤ ـ ٢٥٦ .
F.O. 407/199 . Allenby to Chamberlain 5/12/1924 ; F.O. 407/199 . Allenby to Chmberlain 14/12/1924 .

٣ـ بعد مقتل لي ستاك عينت الحكومة البريطانية السيرارشر (Archer) حاكم اوغندا حاكما على السودان ، وبقي في منصبه الى ان استقال في تموز ١٩٢٦م حيث خلفه السير جون مافي (J.Maffy) .

٤ـ Lloyd . Egypt Since Cromer . PP. 136 – 139 .

٥ـ جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٣٣ ـ ٣٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ليقـرر تـرك الدعاء لملك مصر على المنابر ، كما لم تعزف الموسيقى وقت استقبال الحاكم العـام الجديـد ارشـر (Archer) الا النشيد البريطاني ، ووصل الأمر أن قررت الحكومة الـسودانية فـتح اعتماد بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه لإنشاء خط استحكامات بين مصر والسودان ، وهذه الاستحكامات لا تفيد إلا في صد الجيش المصري عن دخول السودان[١].

ـ **قانون المناطق المقفلة .**

في الوقت الذي تبنت فيه الإدارة البريطانية النظام اللامركزي ومحاكم الرؤساء لجنوب الـسودان ، سـعت إلى التخلص من المصريين والسودانيين الشماليين وغيرهم من المسلمين الإفريقيين الذين مارسوا نشاطات مغايرة لسياسة فصل المديريات الجنوبية ، وتمكنت الإدارة والمبشرين من صبغ المديريات بألوان مختلفة من الديانات والثقافات غير الإسلامية والعربية ، ولـذلك أصـدرت فـي ٢ أيلـول (سبتمبر) ١٩٢٢م قانون المناطق المقفلة أو الجوازات وتصاريح العمل .

ومـن خـلال الاطلاع على هذا القانون الذي نشر ضمن قوانين حكومة السودان لعام ١٩٤١ وخاصـة المـواد ٢٢-٣٠ ، نجد أن القانون وضع نظام تصاريح حازم وجديد يمنع الأجانب بموجبه من دخول السودان إلا بإذن خاص ، فيقول لي ستاك " عملاً بالسلطة المخولة لـي بمقتـضى المادة ٢٢ من قانون الجوازات والرخص ١٩٢٢ أنا الميجر جنرال السير لي سـتاك حـاكم السودان العام نأمر بما يلي ، أن الجهات المبينة في الجدول الملحق بهذا الأمر تعتبـر جهات مقفلة ، بمعنى أنه لا يتوفر لأي شخص من غير أهالي السودان أن يدخلها أو يبقـى فيها إلا إذا كان حاملاً رخصة بذلك ، تؤخذ من السكرتير الملكي أو من مدير المديرية الـواقعة فيها الجهة المقفلة ، وبمعنى أنه يجوز منع أي شخص من أهالي السودان من دخول تلـك الجهات أو البقاء فيها بواسطة السكرتير الإداري أو بواسطة مدير المديرية المختص ، ولا يـسري هـذا الأمـر على موظفي حكومة السودان وعلى ضباط الجيش المصري الذين يدخلـون الجهات المقفلة بمقتضى هذا الأمر أو يبقون فيها للقيام بأعمالهم الرسمية ، ولا على أي شخص يحمل رخصة للاتجار في تلك الجهات بمقتضى قانون الجوازات والرخص ١٩٢٢ ، ولا على أي شخص يجتاز حد تلك الجهات وهو مسافر على الباخرة[٢] " .

وبمقتـضى القانـون يحـق للحاكم الإداري إلغاء التصريح الممنوح لأي أجنبي بدخول الـسودان دون إبـداء أي سبب ، كما خول القانون الحاكم العام ومن ينوب عنه في المراكز والأقالـيم سـلطة إعلان أي جزء من السودان منطقة مقفلة ، والتي جعلت بمقتضى القانون قسمين ، الأول ويشمل المناطق المقفلة بشكل تام بحيث تصبح خارج نطاق اتصال السودانيين

١ـ رزق ، السودان ، ص ٤٨٨.
٢ـ دار الوثائق القومية ، قوانين حكومة السودان ، ج١ ، ١٩٤١ ،ص ١٢٠ ـ ١٣٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشماليين وغير السودانيين ، ويحرم دخولها على الأجانب والسودانيين تحريماً تاماً ، أما القسم الثاني فيشمل المناطق المقفلة العادية ويسمح بدخولها على أن يخضع من يريد ذلك لشروط وأغراض يعينها القانون ، ويحدد الحاكم العام تطبيق مثل ذلك القانون أو الشروط بالنسبة إلى الأشخاص أو طبقات الأشخاص كما يرى ذلك ملائماً ، أما السلطات التي لها صلاحية منح التصاريح بموجب هذا القانون فلها مطلق السلطة في منع منحها أو تجديدها عند انتهائها لأي راغب من دون ذكر السبب ، كما يحق لها ومن دون إنذار سابق إلغاء أي تصاريح سبق منحها ، ولذلك على حامل التصريح الملغى أو الذي رفض تجديده المبادرة خلال فترة معقولة من إبلاغه إلى تصفية أعماله والتوقف عن المتاجرة في المنطقة التي ينطبق عليها التصريح ، إضافة إلى فقدان الشخص البدل الذي يطلب منه إيداعه عند طلب التصريح وقدره خمسون جنيهاً[1].

وبذلك استهدف هذا القانون إبعاد الشماليين عن الجنوب وإيقاف هجرة الجنوبيين إلى الشمال ، حيث كانوا يطلبون العمل ، أو البحث عن مستوى معيشة أعلى مما هو موجود في الجنوب ، فقد حرم القانون تشغيل أي شخص جنوبي في أي جزء من السودان ، إلا بموجب ترخيص خاص ووضع مبلغ جنيه سوداني واحد عن كل عامل يسمح بتشغيله بموجب الترخيص الممنوح لهذا الغرض ، على ألا يزيد عدد العمال الذين يستخدمهم صاحب أي رخصة عن مائة وخمسين ، وأضاف القانون عوائق أخرى كالإخلال بأي شرط من الشروط التي تمنح الرخصة بناءً عليها تكون عاقبته فقدان المبلغ المدفوع عند صدور الرخصة والسجن مدة قد تبلغ ستة أشهر ، أو دفع غرامة لا تزيد عن المائة جنيه أو العقوبتان معاً ، وخول القانون الحكام الإداريين متى اقتنع احدهم بأن شخصاً منح الرخصة قد اخل بأي شرط من شروط الترخيص ، سلطة طرد الشخص المعني من المنطقة المقفلة التي كان قد سمح له بدخولها ، وتتم مصادرة ممتلكاته كلها أو جزءاً منها حسب الحاكم المسئول[2].

ويجب الإشارة إلى أن القانون قد حصر علاقة الشماليين والجنوبيين في نطاق المعاملات التجارية من بيع وشراء أو إجارة واستئجار ، بل اثر على العلاقات الإنسانية بين الطرفين التي تمثل بالتزاوج الذي ضاقت فرصه مع الزمن ، وخاصة بعد إلغاء المحاكم الشرعية عام ١٩٢٤م ، وضعف حوافزه المتمثلة بمنع الزوج الشمالي من اصطحاب ابناءه زوجته الجنوبية إلى الشمال ، مما سيعمق مستقبلاً فرص الفصل بين الجنوب والشمال ، كما أدى ذلك القانون إلى ضعف العلاقات السياسية في دواوين الحكومة بين الموظفين حيث

---

١ ـ دار الوثائق القومية ، قوانين حكومة السودان ، ج١ ، ١٩٤١ ، ص ١٣٠ ـ ١٣٩ .

٢
Sanderson . Education . Religion . P.P. 119 – 120 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

استغني عن الموظفين الشماليين في الجنوب بموجب منشور السكرتير الإداري السري في ٢٥ كانون ثاني (يناير) ١٩٣٠م ، والذي سيبحث لاحقاً[1].

أما المناطق المقفلة بشكل كامل والأخرى بشكل جزئي فتمثلت بما يلي :

١. مديرية دارفور .

٢. مديرية بحر الغزال .

٣. مديرية منجالا الاستوائية .

٤. السوباط ومركز بيور .

٥. ما يقع من مديرية حلفا ودنقلا إلى الغرب من مسافة ٢٠ ميلاً عن النهر بين وادي حلفا والدبة إلى الغرب من خط مرسوم إلى الجنوب من الدبة حتى الحد الجنوبي من المديرية .

٦. جميع مديرية كردفان ما عدا الجزء الواقع شرق وشمال الخطين التاليين :

الأول : خط مرسوم من أبو حراز إلى الأبيض ثم إلى بارا ثم إلى أبي كجمار ثم جبل حراز ومنه شمالاً إلى حد المديرية .

الثاني : خط مرسوم من أبو حراز إلى باروكى ثم إلى الشركيلة ومنها شرقاً إلى الحد الشرقي من المديرية .

٧. جميع مديرية جبال النوبة ما عدا الجزء الواسع شرق خط مرسوم من الملاكال ومنها شرقاً إلى حد المديرية[2]، ومن خلال هذا نستنتج أن السلطات البريطانية استهدفت إبعاد مناطق جنوب السودان عن التأثيرات العربية الإسلامية لتربية سكانها تربية خاصة ، وبالمقابل أقفلت مناطق دارفور وكردفان ذات العراقة العربية لإيقاف التيارات الفكرية والحضارية التي تنبعث منها .

وفي عام ١٩٢٥م أصدرت السلطات البريطانية قانون الرخص ، بسبب رغبتها في تشجيع التجار المسيحيين من اليونان والسودانيين قدر الإمكان على الجلابة من العرب المسلمين سكان شمال السودان ، فهي تريد التقليل من الرخص التي تمنح لأبناء الشمال تدريجياً ، وترغب بدخول أفضل أنواع الجلابة الذين ليست لديهم غير المصالح التجارية التي تؤدى بطريقة مشروعة ، الذي نص على عدم السماح لغير السوداني بمزاولة الأعمال التجارية دون الحصول على رخصة تسمح له بممارسة التجارة في الجنوب ، ونص القانون على انه فيما يتعلق بكل من الاستوائية وأعالي النيل فانه يجب إلا يسمح لأي سوداني أن

١ـ عبد الرحيم ، الامبريالية والقومية ، ص ٧٠ ـ ٧٢ ؛ الجاسم " دور الإدارة البريطانية " ص ٢١٧ ـ ٢١٨ ؛ للمزيد انظر : احمد كمال نور الدين " مستقبل السودان والتحديات الراهنة " مجلة الباحث العربي ، ع٤٦ ، ١٩٩٨/٩٧ ، ص ١٣ ـ ١٤ ؛ حسن محمد جوهر وزميله ، السودان ارضه وتاريخه وحياة شعبه (د.م ، د.ن ، ١٩٧١) ص ١٢٨ .

٢ـ دار الوثائق القومية ، قوانين حكومة السودان ، ج١ ، ص ١٤٠ ـ ١٥٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتاجر في أي سلع غير السلع المحلية ، على إلا يشمل ذلك على التجارة في انياب الفيل في أي مكان خارج مركز المدينة إلا إذا حصل على ترخيص بذلك[1].

هذا وأدت اللوائح والقوانين السابقة إلى أثار سيئة على مجرى التطور الاقتصادي للجنوب ، لان محاربة التجار وعدم التوسع في تسويق البضائع خشية استغلال تجار الشمال لأبناء الجنوب ، لم يشجع التبادل النقدي للسلع كما انه لم يساعد على ازدهار التجارة بوجه عام ، وستعمل حكومة السودان بعد عام ١٩٣٠م على تطبيق هذه القوانين دون مهادنة وستستخدم أشد الإجراءات لتكريسها من أجل فصل الجنوب ، ولكن أعتقد أن هذه القوانين لم تؤثر بشكل قوي على علاقة الشمال بالجنوب بسبب قوة الرابطة بين الطرفين ، وتوجه أهالي الجنوب إلى الإرتباط مع الشمال بدلاً من أوغندا وشرق أفريقيا كما أشارت إليه المذكرات السابقة التي قدمت للجنة ملنر .

تشجيع الإدارة الأهلية وتطبيق نظام الحكم اللامركزي ومحاكم الرؤساء .

فقد سعت الحكومة البريطانية في السودان منذ عام ١٩٢٢م وبناء على توصيات لجنة ملنر إلى استبعاد الموظفين المصريين مع تدعيم سلطات مفتشي المراكز البريطانيين ، واقترن بهذا الإجراء ضرورة تعزيز النفوذ القبلي وإدخال نظام الإدارة الأهلية بإقامة محاكم قبلية من الرؤساء (محاكم اللوكيوكوس) المماثلة لما في أوغندا والتي يتولى فيها شيخ القبيلة البت في الحكم بين المتخاصمين ، وعلى شاكلة محاكم شيوخ القبائل الرحل التي أنشئت في شمال السودان ، وتكونت محاكم الرؤساء من رؤساء وشيوخ القبائل على مستوى المركز لتطبيق أحكام العرق القبلي ، ولترفع عن كاهل المفتش أعباء النظر في القضايا البسيطة ، وبذلك افتتحت أربع محاكم في عام ١٩٢٢م في مديريتي منجلا وأعالي النيل[2]، أما الشلك فقد سمحت السلطات لزعمائهم بممارسة سلطاتهم التقليدية في إدارة شؤون القبيلة الداخلية تحت إشراف المك (شيخ القبيلة) ثم المفتش والمدير[3].

وتعتبر مذكرة آذار (مارس) ١٩٢٢م الخطوة العملية الرسمية من السلطات لتعزيز نظام الحكم اللامركزي ، فابتدأت المذكرة باقتباس الفقرة التي أوردها ملنر في تقرير لجنته بشان مستقبل إدارة السودان ، واتخذت منها منطلقاً لرسم الخطوط العريضة للسياسة اللامركزية القائمة في نطاق مراعاة سكيولوجية الوطنيين وتقاليدهم الموروثة ، حتى لا تتعارض السياسة اللامركزية مع تاريخ البلاد وتطورها الطبيعي وما ثبت خلاله من تقاليد وعرف يحترمها الناس ، مما يغني الحكومة عن انتهاج أي أسلوب أوروبي لتحكم به تلك البلاد قد يكون

١ـ Beshir . Suothern Sudan . P. 42 .

٢ـ بخيت ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ ـ ١٩٥ .

٣ـ عبد الرحيم ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٥٠ ـ ٥١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مخالفاً لعاداتها وطباعها وما ينتج عنه من احتكاكات بين الحكومة والقبائل ، والملائمة الإدارية للمواطنين ، والتي تقرر أن تتم على أساس تحميل السلطات الأهلية التي كانت قائمة اكبر قدر ممكن من أعمال الحكومة ، يمكن أن يعهد به إليها في أمان وتحت إشراف الحكومة الكامل مما يؤدي إلى تقليل عدد الموظفين الحكوميين ، وحددت المذكرة السلطات الأهلية في السودان بما يلي :

١. رؤساء القبائل ومشايخها الذين يمارسون سلطتهم بشكل فعلي بين قبائلهم ، فهم حجر الزاوية في السياسة اللامركزية وكان يمنح كل تأييد ومساندة طالما بقي على ولائه للحكومة ومنفذ لأوامرها أما إذا تبين عدم إخلاصه فيستبدل بغيره .
٢. الموظفون التنفيذيون والذين اختيروا على أساس العائلة والشخصية[١].

وعلى اثر ذلك اتخذت الخطوات العملية لتطبيق نظام الإدارة اللامركزية باصدار قانون سلطات المشايخ الرحل في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٢٢م ، وكان أكثر مناطق تطبيقه في دارمساليت[٢]، وإنشاء محاكم الرؤساء في مناطق جنوب السودان ، ولكن القانونين السابقين لم يعطيا المشايخ أو الرؤساء سوى سلطة فرض الغرامة على الأهالي ، كما لم يعطيا أيا منهم حق العقوبة بالسجن ، وكانت الغرامة في قانون سلطات المشايخ الرحل لا تتجاوز ٣٥ جنيهاً ، بينما لم تكن الغرامة في محاكم الرؤساء تتجاوز خمسة جنيهات ، كما لم يتعدا أي من القانونين الجانب القضائي ، فأعطي الشيخ والرئيس السلطة القضائية وحدها ، وهي في العادة كانت ابرز ما يمارسه كلاهما في قبيلته قبل صدور القانون .

ولم يلبث أن وزع ديبرج (Debrege) المستشار السياسي في حكومة السودان مذكرة عن الصعوبات التي قد تنشا عن تدعيم النظام القبلي ، ففرق بين ثلاث مجموعات قبلية ، المجموعة التي تنتمي إلى التنظيمات القبلية البدائية العشائرية ، والمجموعة التي لها أشكال نظام حكم مركزي قبلي في الماضي ، والأخيرة القبائل التي لا تزال تحتفظ بحكم قبلي أصيل ، وتبين لديبرج أن فقد الروح القبلية نقص شائع لدى المجموعات الثلاث ، ولذلك وجد أن الأمر يتطلب قبل قيام محاكم الرؤساء بأداء وظائفها ، نشر تعليم هادف لبعث الوعي والروح القبلية ، والعمل على تقوية السلطات القبلية عن طريق منح تلك السلطات اختصاصات واسعة لبعث الروح فيها من جديد وجعل سلطاتهم أكثر فعالية[٣].

١ـ دار الوثائق القومية .
Cirisce . Class I . Box 48 ; Sanderson . Education . Religion . P.P. 123 – 124 .

٢ـ بخيت ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ ـ ١٥٢ .
٣ـ المرجع السابق ، ص ١٨٩ ـ ١٩٠ ؛ محمد سلامة النحال ، نضال شعب السودان خلال قرن من الزمان (بيروت : الدار العربية للموسوعات ، ٢٠٠٥) ص ١٤٢ .
Sanderson , Education . Religion . P. 124 .

ثـم أرسـلت المذكرة إلى مديري المديريات الجنوبية مرفقاً معها مذكرة من السكرتير الإداري ماكمايكل (Mcmichael) ، اقترح فيها إنشاء مجالس استشارية محلية في كل مركز بهدف منح السودانيين الأعضاء النصيب الذي طالبوا به في حكم بلادهم ، اقتصاداً في النفقات وإبعاداً للأخطاء الكامنة في إقامة حكم بيروقراطي مركزي يقوم أساساً على أكتاف متعلمـين مـن ذوي المـيول الخطرة سواء كانوا من الكتبة أو الإداريين ، ومن ثم فان محاكم الرؤساء ربمـا صـلحت ضد النعرات الوطنية ، ولكن مقترحات الحكومة المركزية وجدت معارضة شـديدة مـن جانـب المديرين ولذلك لم توضع أية سياسة عامة للمديريات الجنوبية ، وظل المديرون ومفتشو المراكز يزاولون نشاطهم دون تغيير فيما يخص محاكم الرؤساء[١].

وفـي عـام ١٩٢٦م أصدرت السلطات السودانية البريطانية مذكرة جديدة حول سياسة الحكومة تجاه الوطنيين ، وهي عبارة عن تقييم للتجربة اللامركزية ، وأرجعت المذكرة ما قد يكـون من حضور في تطبيق اللامركزية إلى عدم مراعاة الاختلاف الواضح بين القبائل من حـيث ثـروتها ومـدى تمسـكها بالتقاليد القبلية ، وعدم توطيد أواصر الصداقة بين الأهالي وموظفي الحكومة البريطانيين ، ولذلك حثت الإدارة رجالها ممن يتصلون بالأهالي على تدعيم أواصر الصداقة معهم ، وحذرتهم من توجيه أي إساءة إلى الزعماء البارزين من الوطنيين[٢].

وكنتـيجة لما سبق ، أصبح الزعماء ورؤساء العشائر والقبائل يأتمرون بأوامر مفتشي المراكز البريطانيين ، فالمفتش هو الحاكم الإداري ويتولى القضاء بسلطات غير محددة وتقوم إلـى جانـبه محاكم الرؤساء التي تحكم بناء على قانون عرفي وتستند إلى العادات البالية ، وألغيت المحاكم الشرعية الإسلامية ، فأصبح المسلم الذي يريد الزواج أو الطلاق وغيرها من القضايا الشرعية يذهب إلى المفتش لكي تتم له المراسيم والإجراءات المطلوبة[٣].

ففي مديرية بحر الغزال التي بين مديرها أن الغرض من محاكم الرؤساء " أن تلقي عن كاهـل المفتش عبء النظر في القضايا البسيطة والتافهة التي لا حصر لها ، وان تكون أداة لتعليم الرؤساء والأهالي وان الرؤساء مسؤولون عن بلادهم ، وانه يجب على الأهالي النظر إلـيهم علـى هذا الأساس "، واعتقد وودلاند مدير منجالا عام ١٩٢٤م بان نظام تلك المحاكم مفـيد للغاية بسبب إعفاء المفتش من النظر في القضايا الصغيرة من جهة ومن اجل استتباب النظام لدى القبيلة وتنفيذ الأمر من جهة أخرى ، ولذلك فـقد اقـترح بـأن يكـون لمحـاكم

١ـ بخيت ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ ـ ١٩١ ؛ النحال ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ ـ ١٤٣ .
٢ـ دار الوثائق القومية .
Cirisec . Class 1 . Box 48 .
٣ـ وفد السودان ، ماسي الانجليز في السودان (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٤٦) ص ٢٦ ـ ٢٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الـــيكوكوس بمـــنجالا مثل محاكم أوغندا سلطات مالية لكي تفرض مزيداً من العوائد لإنفاقها على خدمات التعليم والصحة محلياً ، وان يلحق بها خفراء لتنفيذ أوامرها ، وان تمنح سلطات قاضي الجنايات أو القاضي الجزئي من الدرجة الثانية بالنسبة للفصل في القضايا وفقاً لقانون الإجــراءات الجنائـــية والمرافعات المدنية ، كما تمنح سلطة الرقابة على الطرق ومعسكرات المجذومـــين وفـــرض أساليب زراعية أفضل ، وبسبب قلة حماس أفراد هذه المديرية للحكم المباشر وقلة مواردها المالية المحلية أن أدى إلى عدم السماح بتنفيذ تلك السياسة[1].

أما مديرية أعالي النيل وبسبب صعوبة مركز النوير بالنسبة للإدارة البريطانية أن أدى إلـــى فـــشل جميع المحاولات لتشجيع الإدارة الأهلية بين النوير عن طريق رؤساءهم ، الذين كثيراً ما تعرضوا للاغتيال من أتباعهم ، ففي عام ١٩٢٨م انقلبت مقاومة النوير إلى نوع من الجهـــاد الوثني الديني ضد الإدارة البريطانية ، مما دفع مافي حاكم عام السودان إلى السماح بقيام عمليات حربية على نطاق واسع شرط أن تكون هادفة لبناء إصلاح إداري حازم ، وخلق مـــنطقة محايـــدة بـــين النوير والدنكا لمنع الغزوات فيما بينهم مستقبلاً ، ولجمع قبائل النوير المتفـــرقة في مناطق معينة محددة ، ودراسة نظمهم الاجتماعية ودمج الجماعات المتفرقة في مجـــتمعاتهم التـــي انفصلوا عنها ، وتعيين الزعماء من بين الأفخاذ الحاكمة ، وكانت حصيلة العملـــيات أن لم يتسبب النوير بعد ذلك في إحداث أي اضطرابات ، فقبلوا الإداري البريطاني على انه زعيمهم[2].

هـــذا وتجدر الإشارة إلى أن السلطات تفاءلت في البداية من النتائج التي حققتها الإدارة الأهلية ومحاكم الرؤساء ، ولكنها ما لبثت أن اكتشفت خطأ اعتقادها ، نظراً لما اتضح لها من احتـــياج الأنظمـــة القبلية في جنوب السودان إلى علاج متمهل وحكيم قبل الاعتماد عليها في تـــصريف شؤون الحكم والإدارة في جنوب السودان ، وضعف تلك الأنظمة على مر الزمن بـــسبب الهجـــرة والمجاعات والتطاحن الداخلي المستمر ، وعدم استتباب الأمن في الجنوب واستمرار حدوث الثورات فيه بعد عام ١٩٢٨م .

ولـــذلك قررت السلطات التغلب على هذه الصعوبات التي تقف عائقاً أمام الإدارة الأهلية فـــي الجـــنوب ، عـــن طريق إخماد القلاقل والثورات ، بتجريد الحملات العسكرية واستخدام الطائرات لملاحقة المتمردين وتشييد طرق تصلح للاستعمال طوال أيام السنة مع خلق مناطق محايـــدة بـــين القـــبائل المتعادية كما هو الحال بين الدنكا والنوير ، كما لجأت السلطات إلى التعرف على قبائل الجنوب بدراسة عاداتها وتقاليدها ونظمها القبلية عن طريق استشارة ذوي الخبرة والاختصاص من علماء علم الاجتماع وعلم الأجناس أمثال وسترمان وايفانز بريتشارد

١ـ بخيت ، مرجع سابق ، ص ١٩١ ـ ١٩٥.
٢ـ المرجع السابق ، ص ١٩٥ ـ ١٩٩.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(Evans Pritchard) اللــذان قدما الكثير من المعلومات القيمة التي استعانت بها الإدارة في إدارتها لطبيعة الحياة السياسية والاجتماعية عن أهالي سكان الجنوب ، وبفضل ذلك استطاعت الحكومة تعميم نظام محاكم الرؤساء في مختلف أنحاء مديرية أعالي النيل عام ١٩٢٩م .

ونتــيجة ذلك ارتفع عدد القضايا التي فصلت فيها المحاكم القبلية عام ١٩٣٠م إلى أكثر مــن أربعــة عــشرة ألف قضية معظمها من القضايا البسيطة ، مع استمرار محاكم الرؤساء خاضعة لرقابة المفتش والمدير ، بحيث لا تصبح أحكامها موضع التنفيذ إلا بعد موافقة مدير المديرية المسئول ، واستمر الحال على ذلك حتى بعد إجازة قانون محاكم زعماء العشائر لعام ١٩٣١م ، وعــندما اقــر قانــون المحاكم الأهلية لعام ١٩٣٢م الذي دعم الإدارة الأهلية في مخــتلف أنحاء السودان استثنيت المديرية الاستوائية ومديرية أعالي النيل من أحكامه ، بسبب عجز النظم القبلية فيها عن القيام بالمهام التي بمثيلاتها في المديريات الشمالية[1].

وفــي إعــتقادي أن تلــك المحاكم ساهمت بدور فعال في توطيد الإدارة البريطانية في مــناطق الجــنوب ، وساهمت في التقليل من فرص الإحتكاك المباشر مع تلك القبائل البدائية الوثنية ، تاركة لزعمائها ورؤسائها تلك المهمة دون أن تفقد من هيبتها الشيء الكثير .

ـ التعليم في جنوب السودان ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠م .

كــان لقيام ثورة ١٩١٩م في مصر وما تمخض عنها من آثار على مثقفي السودان ـ قــيام الجمعيات وما صدر عنها من مرسومات ونشاطات أدت إلى قيام ثورة ١٩٢٤م ، وما أعقــبها من مقتل لي ستاك ـ دور كبير في تغيير السياسة التعليمية عند حكومة السودان في مناطق الجنوب ، ففي الوقت الذي أوقفت حركة التوسع التعليمي في الشمال على إثــر ثورة ١٩٢٤م ، وإبعــاده عــن الأمــور السياسية مع إشغاله بالأمور المعيشية كمشروع الجزيرة لــزراعة القطن ، نجدها تبذل أقصى جهدها لتطوير التعليم في الجنوب إلى جانب ما تقوم به الإرســاليات التبــشيرية مــن نشاط في هذا المجال ، من اجل تنفيذ مخططها الانفصالي بين شــطري الــسودان واجتــثاث الدين الإسلامي والثقافة العربية ، وإرساء قواعد صرح ثقافي وحــضاري جديد يعتمد على المسيحية واللغة الانجليزية عبر تربية الأجيال على كره الإسلام وتثقيفهم الثقافة الغربية وجعلهم أنصاراً لسلطانها .

والحقــيقة أن التغيــر فــي السياسة التعليمية في جنوب السودان بعد ترك أمور التعليم للإرساليات التبشيرية لمدة تزيد عن العقدين يعود إلى :

١. ما أسفرت عنه الحرب العالمية الأولى من زعزعة أركان ثقة الأوروبيين في حضارتهم.

١ـ عبد الرحيم ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٥١ ـ ٥٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. مطالـبة اللجنة الاستشارية الخاصة بالمستعمرات بالتعجيل لاتخاذ الخطوات اللازمة لدعم التعليم التبشيري[١].

٣. سياسـة اسـتبدال الموظفـين الـشماليين العاملين بالجنوب بشبان محليين ، رغم إدراك الـسكرتير الإداري فـي السودان بان الشباب المحليين لم يكونوا جديرين بملء شواغر المراكـز الحكومـية ، وان تشغيل أمثال هؤلاء يتوقف على السرعة التي تخرجهم فيها مدارس الإرساليات ، ولكن نظراً إلى أن تعيينهم في وظائف الحكومة كان مظهراً حيوياً مـن مظاهـر السياسة العامة ، لذلك يجب أن يقدم كل تشجيع إلى أولئك المسؤولين عن مدارس الإرساليات للتعاون على إرسال الشباب إلى الخدمات الحكومية ، وذكر السكرتير " يلاحظ في مراكز مثل واو نفسها انه قد شاع استعمال العربية إلى حد أن اللغات المحلية قد استثنيت كلياً تقريباً ، لذلك يجب بذل كل المساعي لجعل الانجليزية وسيلة التخاطب ، وعلى الموظف الذي لا يستطيع التكلم باللهجة المحلية أن يستعمل الانجليزية عند مخاطبة الموظفـين الحكوميـين والخدم ، حتى عند مخاطبة رؤساء القبائل والسكان المحليين إن أمكن ذلك ، وعلى كل حال فان استخدام المترجم يفضل على اسـتخدام العربيـة ، حتى يتيـسر اسـتخدام اللغة المحلية ، وباختصار بينما العربية تعتبر حالياً من قبل العديد من سـكان الجـنوب اللغـة الرسمية وبالتالي اللغة الشائعة المعتمدة ، فان هدف الجميع هو مواجهة هذه الفكرة بوسائل عملية "[٢].

٤. اقتـناع الحكومة بعدم كفاءة الإدارة المحلية إلا في حدود ضيقة ، فعندما يتم الاستغناء عن نظام إداري يعتمد على الأجهزة القبلية ، فالبديل الاعتماد على النظم المكتبية وهذه بدورها تعـتمد علـى نظام تربوي وتعليمي متطور ليتمكن من توفير التدريب الكافي للأشخاص المعنيـين فـي الـنظم المكتبية ، وهذا ما اقره الحاكم العام بان " تزايد النمو الاقتصادي والإداري فـي الـسودان الجنوبـي يتطلب مرافق تعليمية إضافية"[٣]، فهؤلاء المتعلمون سيكونون ذوي قدرة كبيرة على تحقيق سياسة الفصل بين جنوب وشمال السودان .

٥. إدراك الـساسة البـريطانيين أن إبعـاد الشماليين عن الجنوبيين في السودان عبر قانون المناطق المقفلة سيفقد تأثيره بمجرد سقوط أوامر ذلك القانون ، ولذلك لا بد من نشر ثقافة مخـتلفة فـي كل قسم تختلف عما في القسم الآخر ، فهذه الثقافة ستضع نوعاً من النفور والتباعد يصعب بعدها إعادة لم الشمل .

١- Beshir . Educational Development . PP. 63 – 64 .

٢- Muddathir Abd Al Rahim . Imperialism and Nationalism in the Sudan 1899 – 1956 (London : Oxford . 1969) PP. 74 – 75 .

٣- عبد الرحيم ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٥٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦. رغبة الحكومة البريطانية بربط السياسة التعليمية في جنوب السودان مع السياسة التعليمية فـي أفـريقيا الشرقية المدارية ، وذلك على اثر تقديم لجنة فيلبس ــ ستوكس تقريرها ، والتـي زارت أفـريقيا عامـي ١٩٢٢/٢١م حيث دعت إلى التعاون الوثيق بين سلطان الاستعمار ومؤسسات التبشير في ميدان التعليم في أفريقيا(١).

ولـذلك وجدت السلطات الحكومية ، ضرورة التعاون مع الإرساليات التبشيرية العاملة فـي جـنوب الـسودان لرفع مستوى التعليم ، بعد إدراكها عدم قدرة الإرساليات على زيادة نـشاطها إلى الحد الذي يمكنها من تخرج العدد الكافي من الجنوبيين للحلول مكان الإداريين والموظفـين الـشماليين ، فقد أوصى تقرير الحاكم العام لسنة ١٩٢٢م باستخدام طريقة تقديم الإعانـات المنـتظمة للإرسـاليات ، كما دعا تقرير هيلسون (Hilleson) عام ١٩٢٢م إلى إصلاح نظام التعليم في السودان وإقامة نظام أوفق للتعاون بين مصلحة المعارف والإرساليات ، كمـا أوصـى بتوظيف المدرسين المسيحيين الأقباط في الشمال ، كما نجد الحاكم العام في تقريـره لـسنة ١٩٢٦م يعـرب عن أمله في " أن تكون ثمرة ذلك التعاون السعيد بين جهود المبـشرين وخبرتهم من ناحية والإعلانات المالية التي تقدمها لهم الحكومة من ناحية أخرى ، وضع أسس متينة وخلق جو صالح يمكن هذا الشعب الزنجي الوثني من التقدم والنهوض "(٢).

ورغـم تردي أوضاع الإرساليات وتعرضها للإفلاس لقلة الدعم القادم لها من أوروبا ، إلا أن شـو سكرتير الجمعية الانجليزية ومانلي (Manley) سكرتير الشؤون الأفريقية ، وقفا ضـد فكـرة إعانة الحكومة للنشاط التبشيري ، على أساس انه يؤدي إلى تدخل الحكومة في العمل التبشيري وربما عرقلة نشاط الإرساليات ، ولكن هذه المعارضة ما لبثت أن تغيرت بعد تعيين كاش (Kashe) سكرتير الإرسالية الانجليزية ، والذي حدد سياسته في قبول المساعدات الحكومـية لتيـسير النشاط التبشيري في مجال التعليم والعمل الجاد على إزالة الآثار العربية والإسلامية من جنوب السودان من خلال السياسة التعليمية(٣).

وعلـى إثـر هـذه الموافقة ، إتخذت السلطات البريطانية سلسلة من الخطوات العملية للمشاركة في السياسة التعليمية إلى جانب الإرساليات وتمثلت بما يلي :

١. تقـديم المـبالغ المالية السخية بالنسبة لذلك الوقت للإرساليات ، والتي بلغت عام ١٩٢٧م ١٧٦٥ جنيهاً ، وزيدت في العام التالي إلى ٣٩٠٠ جنيه ، وارتفعت في عام ١٩٣٠م إلى ٧٤٥٠ جنـيهاً ، وإضـافة إلـى هذه المبالغ تقرر اعتماد مبالغ إضافية لموظفي الإدارة الجديدة التي ستشرف على التعليم بما في ذلك مخصصات مفتش التعليم المقيم في جنوب

١- Beshir . Suothern Sudan . PP. 64 – 65 .
٢- Annual Report . Government General . 1926.
٣- فيصل موسى " الكنيسة ودورها في السياسة التعليمية " ص ٨٠ ؛ عبد اللطيف البوني ، البعد الديني لقضية جنوب السودان (الخرطوم : مركز الدراسات الإستراتيجية ، ١٩٦٩) ص ١٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الـــسودان ، وقد أدت هذه الإعانات إلى ازدياد عدد المدارس الأولية والوسطى والتجارية وجمـــيعها مـــدارس تبشيرية باستثناء مدرسة لي ستاك التذكارية التي أقيمت في واو عام ١٩٢٥م ، مـــن الـــتعويض الذي قدمته الحكومة المصرية بعد اغتياله ، وقد أدى فتح هذه المدرســـة إلى خشية الإرساليات التبشيرية أن تصبح هذه المدرسة المعهد التربوي الوحيد فـــي الجـــنوب (ككلـــية غـــوردون فـــي الشمال) فسعت إلى إغلاقها وتسليمها للإرسالية الكاثوليكية عام ١٩٢٧م ، هذا وكانت معظم الإعانات تذهب للإرسالية الانجليزية حتـــى يقـــوى نفـــوذها على باقي الإرساليات لتتمكن من نشر المذهب الانجليكاني وما يتبعه من نشر اللغة الانجليزية[١].

٢. تقـــديم المستر كراوفت (Crowfoot) مدير المعارف في السودان تقريراً وافياً عن التعليم في بحر الغزال ومنجالا في مطلع عام ١٩٢٦م ، الذي اقترح فيه إنشاء مدرسة حكومية في واو ذات صـــلة وثـــيقة بالإرســـالية الكاثوليكـــية ، وتقديم العون المالي لمدرسة الإرسالية الانجليزية في جوبا ، و الإعانة لعشر مدارس في المنطقة المخصصة للإرسالية الكاثوليكية ، ولسبع مدارس في منطقة الإرسالية الانجليزية ، ولخمس مدارس في المنطقة المفتوحة ، وتقـــدم العـــون المالـــي فيما يتصل بالتعليم الصناعي ونشر المطبوعات ، كما لاحظ وجود نوعـــين مـــن التعلـــيم في بحر الغزال ومنجالا بسبب أن مديريتي بحر الغزال والاستوائية منطقة صغيرة نسبياً ، وقد قسمتا إلى منطقتي نفوذ بين الإرسالية الانجليزية والكاثوليكية ، فأدى اختلاف الوسائل والمثل التعليمية والتربوية بين الجماعتين والاختلاف بين الكاثوليكية والبروتستانتية ، والاختلاف بين التقاليد الانجليزية والايطالية إلى وجود هذين النوعين من التعلـــيم ، وأما اللغة العربية فذكر أنها لا زالت اللغة الدارجة في واو واقترح أن يحتفظ بها كوســـيلة للتعلـــيم ما دام ذلك ضرورياً على أن تكتب بالحروف اللاتينية ، أما الكتابة باللغة العـــربية فينبغي أن لا تدرس إلا في أعلى الصفوف ، ولأولئك الذين قد يحتاجون إليها في العمـــل الحكومي ، إذ أن هذا المنهج المقترح سيوفر كثيراً من الجهد والأمن ولا سيما وقد أوصـــى بـــه كـــل من الأب بنتلي (Bentley) ورئيس الشمامسة شو ، أما الأساتذة فينبغي تعيـــنهم مـــن بـــين العـــرب (وخاصة المسيحيين من بلاد الشام) حتى يتم إعداد الأساتذة المحليـــين[٢].

١ـ فيصل موسى ، ص ٨٠ ـ ٨١ ، خصصت أرملة لي ستاك نصف مليون جنيه من التعويض الذي حصلت عليه إثر مقتل زوجها لانشاء ٤٠ كنيسة في جنوب السودان وتزويدها بالمبشرين ، انظر : عامر العقاد ، وجاء مايو دراسة للكفاح الوطني السوداني (بيروت : دار الجيل ، ١٩٧٢) ص ٢٩ .
Beshir . Educational Development . P. 69 ; Beshir . Suothern Sudan . PP. 43 – 44 .

٢ـ السيد ، "التعليم في جنوب السودان " ، ص ١١١ ـ ١١٢ .
Sanderson . Education . Religion . PP. 122 – 123 .

٣. تعيين المستر هنتر (Hunter) أول مفتش للتعليم في الجنوب ، الذي أوفدته السلطات إلى أوغندا لدراسة الأساليب المتبعة هناك في بيئة اجتماعية تشبه جنوب السودان ، حيث التقى بالمستر هسي (Hussey) الذي أعارته مصلحة المعارف السودانية ليعمل وزيراً للتعليم في أوغندا ، ولم يلبث هنتر وهسي أن عادا إلى جنوب السودان في كانون أول (ديسمبر) ١٩٢٦م ، فزارا مديريتي منجالا وبحر الغزال تمهيداً لتقديم تقرير حول المشاكل المعلقة في الجنوب[١].

٤. استخدام الصحافة المحلية لنشر سياسة الحكومة التعليمية ، فقد ذكرت صحيفة حضارة السودان السودانية ، ومجلة السياسة الأسبوعية المصرية ، بان اهتمام ولاة الأمور في السنتين الأخيرتين بتقرير سياسة ثابتة للتعليم في السودان أصبح أمراً واضحاً تدل عليه جميع الأقوال والخطب التي قيلت في لندن حول تطورات السودان الأخيرة ، وتتمثل سياسة التعليم في أنها خطة قائمة في مجموعها وأساسها على القاعدة الأصلية لسياسة الحكومة العمومية في ترقية البلاد ، وهي القاعدة التي أعلنها المندوب السامي في خطبته بمناسبة افتتاح سد سنار بقوله " تعتقد الحكومة أن من الأمور الجوهرية ترقية الشعب عن خطته الطبيعية "، وقد فصل المستر بودال (Podaal) وكيل المعارف في خطبته في أيلول (سبتمبر) ١٩٢٦م سياسة التعليم المبنية على هذه القاعدة ، وشرحها بما اقتبسه من احد تقارير مستر كراوفت[٢].

هذا وقد واجهت السلطات الحكومية في تطبيق سياستها التعليمية في الجنوب مشكلة تعدد اللغات والتي أشار إليها كل من هنتر وهسي بعد انتهاء جولتهما في الجنوب ، فرغم القرار الخاص باعتبار اللغة الانجليزية لغة رسمية عام ١٩١٨م كما ذكرنا سابقاً ، إلا أن اللغة العربية بقيت تستخدم باستمرار في العملية التعليمية " وحيثما ذهبت وتوغلت سواء كان ذلك على قمم جبال الاماتوبخ أو حتى على حدود الكونغو البلجيكي ، فقد وجدت اللغة العربية منتشرة بين الأهالي ، وعلى هذا فإن علينا إعادة النظر بكل حذر في جدوى ما يبذل من جهد ومال للحد من انتشار اللغة العربية ، بعد كل الذي حدث وبالرغم من كل المخاطر ليست هي الوسيلة الحقيقية للتعليم "[٣].

ولبحث هذه القضية ووضع الحلول المناسبة لها عقدت السلطات البريطانية والإرساليات التبشيرية مؤتمر الرجاف للغات في نيسان (ابريل) ١٩٢٨م ، والذي يعتبر من المعالم البارزة في تطور تاريخ التعليم في جنوب السودان ، وتنفيذ سياسة محو الآثار العربية الإسلامية ،

١ـ السيد ، ص ١١٢ . Sanderson . Education . Religion . P.P. 161 – 162 .

٢ـ جريدة حضارة السودان ، السودان ، ١٨ أيلول ١٩٢٦ ؛ مجلة السياسة الأسبوعية ، القاهرة ، ع٤٤ ، ٣٠ كانون أول ١٩٢٦ .

٣ـ Beshir . Suothern Sudan . P. 44 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولعلاج قضية تعدد اللغات ، وقد بلغ عدد الحضور في المؤتمر ٤١ عضواً ، حضره كل من مديـر معـارف السودان وأوغندا ، ومعتمد إقليم أوغندا الشمالي ، وممثل عن إدارة الكونغو البلجيكي وموظفي حكومة السودان المسؤولين عن التعليم في الجنوب ، وكبار الإداريين وعدد مـن ممثلـي البعـثات التبـشيرية في السودان وأوغندا ، كما استعان المؤتمر بالبروفيسور ويسترمان مدير المعهد الدولي لدراسة اللغات والثقافات الأفريقية ، والمستر ايفانز بريتشارد ، وفـي الجلسة الافتتاحية القي مدير معارف السودان خطاباً نيابة عن الحاكم العام ، طالب فيه المؤتمـرون أن يقـصروا أنفسهم على البحث في استعمال الحروف اللاتينية ، وان يستبعدوا النظر في الحروف العربية لأسباب سياسية وعملية[١] .

وما دام المدرسون والتدريس يقوم به المبشرون الأوروبيون فإنهم لن يستطيعوا استعمال الحروف العربية ، وتوصل المؤتمر إلى عدم صلاحية اللغة العربية كلغة للجنوبيين ، والعمل على إزالتها وعدم تشجيعها لأنها ستنتشر في ربوع الجنوب وتؤدي إلى تغريبه وإدخال فلسفة أبـناء الشمال إليه ، فأوصى باختيار بعض اللغات القبلية وجعلها لغات التعليم ووضع قواعد مـوحدة لكتابـتها بالخط اللاتيني مع تهذيبها وضبط تهجئتها وإملائها ووضع كتب بمتونها ، وهذه اللغات هي لغات الدنكا والشلك والنوير والباري واللاتوكا والزاندي ، وعلى أساس ذلك انتدب اللغوي توكر (Tucker) للإشراف على وضع وطبع الكتب التي تقرر أن تحتوي على فقـرات مـن الإنجيل ، وهذه الكتب هي كتاب المطالعة الأول وكتاب المطالعة الثاني وكتاب الحـساب الأول وكـتاب التـربية الرياضـية ومذكرات في التاريخ والجغرافيا ، الذي حوى معلـومات مـبالغ فيها عن التجار العرب الشماليين والدور الذي لعبوه في تجارة الرقيق مع التغاضي عن ذكر الدور الذي لعبه الأوروبيون بهذه التجارة[٢].

وفـي العام التالي على مؤتمر الرجاف وضعت مجموعة من الاقتراحات حول السياسة التعليمـية فـي جنوب السودان والتي وجدت تطبيقها في المرحلة التالية ، وهذه الاقتراحات برزت من خلال مذكرة اللورد لويد المندوب السامي البريطاني في مصر في حزيران (يونيو) ١٩٢٩م ، والتـي وضـعها بعد جولته في السودان ، فذكر أن هناك مشكلة لغة في المنطقة الـواقعة بـين خطي عرض ٤ و ١٢ شمال خط الاستواء ، وهذه المنطقة يعيش فيها السود الوثنيون وهم في حالة بدائية تختلف في كل شيء عن القبائل العربية المجاورة لهم في الشمال ، وأعرب عن أسفه بان حكومة السودان لم تعر مسألة اللغة المستخدمة في تلك الجهات العناية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١ـ فيصل موسى ، مرجع سابق ، ص ٨١ ؛ عبد الرحيم ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٥٨ ـ ٥٩ ؛ السيد ، مرجع سابق ، ص ١١٣ ؛ عبد الله حسين ، السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية ، ج٢ ، (مصر : المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٥) ص ٥٠٢ ـ ٥٠٣ .

٢ـ Sanderson . Education . Religion . P. 160 ; Beshir . Educational Development . P.P. 70 – 71

الكافية ، لان الحكومة قد انصرفت خلال السنوات الأولى من الإدارة إلى إقامة إدارة حكومية منظمة في تلك الجهات وان ذلك لم يتحقق إلا مؤخراً .

ولذلك ينبغي أن تبدأ مرحلة جديدة ، ويتساءل هل ستبقى اللغة العربية لغة تفاهم عامة ؟ ويـــرد على ذلك من خلال مذكرتين ، الاولى للسكرتير الإداري ماكمايكل التي ذكر فيها أن القـــبول باســـتمرار العربية في الجنوب سيؤدي إلى تشجيع انتشار الإسلام ، مما يضيف إلى المنطقة القائم فيها التعصب الإسلامي بمخاطرة ــ يقصد الشمال ــ منطقة أخرى مساوية في المـــساحة وعـــدد سكانها أكبر ، وأن هذه السياسة ستؤدي إلى عواقب كبيرة على أهالي تلك المناطق إذ أنها " ستنتشر بينهم ديناً ولو انه على درجة اكبر من الوضوح من دياناتهم الوثنية غير انه دين محرف وغير مرن ، مما يجعله ديناً رجعياً "، أما المذكرة الثانية فكتبها سكرتير إدارة المعـــارف ماثيو (Mathew) الذي أشار بأن اللهجة العربية الأكثر انتشاراً في الجنوب هي نوع من الرطانة الغامضة غير الواضحة لشخص على إلمام بإصول اللغة الحقيقية ، وأن تلـــك الرطانة لا تصلح للاتصال بين الحكام والمحكومين ، واقترح تشجيع الموظفين لدراسة اللغات المحلية بإعطائهم دورات قصيرة لمعرفة قواعد تلك اللغات ، وأنه في المناطق التي لا يمكن استخدام هذه اللغات فيها تحل الانجليزية محل العربية ويقول " على طرف من الطرفين أن يستخدم لغته بدلاً من أن يستخدم الطرفان لغة غريبة عن كليهما "[١] .

ويـــتابع لويد " من المرغوب فيه ولأسباب سياسية وتعليمية وإدارية ودينية اختفاء اللغة العـــربية كلغـــة عامة من المديريات الجنوبية ، فيما عدا المناطق التي أصبحت فيها تلك اللغة لهجة محلية للأهالي ، وبعد دراسة عميقة للأوضاع ، فاني مقتنع بهذه النتيجة وقد علمت أيضا أن الـــوقت لـــيس متأخرا لإحداث هذا التغيير "، كما تناول لويد خطته لصبغ جنوب السودان بصبغة ثقافية مختلفة عن الشمال ، وتمثلت بتشجيع الموظفين في المديريات الجنوبية على تعلم اللهجات المحلية وبذل كل جهد في هذا الشأن بنشر بعض المجموعات اللغوية المحلية لتيسير اللغـــة ، ومحاربة اللغة وتشجيع استخدام اللغة الانجليزية بالتدريج لتستعمل في حالة صعوبة استعمال اللهجات المحلية ، وبذل الجهود لمواجهة الاحتياجات التعليمية المتزايدة في المديريات الجنوبـــية بتأســـيس مدرســـة أو مدرستين حكوميتين في مناطق مختارة ، ويمكن تحديد هذه الاحتياجات بتدريب عدد مناسب من الأولاد للخدمة في الإدارات الحكوميـــة على أن يســـمح

١ ــ سعودي ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٩٧ ــ ٩٨ .

لمدارس الإرساليات القائمة بالاستمرار في عملها(١).

ورداً علـــى مذكرة لويد ، أرسل هندرسون (Henderson) وزير الخارجية البريطانية إلـــى لـــورين (Loraine) خلـــيفة لويد في ٢ تشرين أول يقر خطة لويد بما يتعلق بالسياسة التعليمـــية في جنوب السودان لسببين : الأول ديني لأن بريطانيا كدولة مسيحية لا يمكنها أن تـــشارك فـــي سياسة تشجيع انتشار الإسلام بين شعب يزيد عن ثلاثة ملايين وثني لا تربطه بالمسلمين العرب أية روابط عنصرية أو ثقافية ، والسبب الثاني سياسي " فبالنظر إلى انتشار خطـــورة التعصب الإسلامي بين شعوب انتشر هذا الدين مؤخراً عنه بين شعوب توارثته منذ أجيال طويلة ، فإن انتشار الإسلام في جنوب السودان قد يترتب عليه نتائج مدمرة(٢).

ولكـــن الاختلاف بين لويد وهندرسون كان في الوسيلة ، فلويد رأى عدم كفاية النشاط الـــذي تقـــوم بـــه الإرساليات في هذا الصدد وطالب بضرورة أن تشارك الحكومة في صنع التغيير المطلوب ويقول " أهم ما يسترعي النظر بل يسترعي الدهشة تلك الزيادة السريعة في المعونة التي قدمتها الحكومة للجمعيات التبشيرية خلال السنوات السبع الأخيرة ، فقد زاد حجم هـــذه المعونة نحو ٦٩,٥ مرة خلال هذه المدة من ١٠٠ جنيه عام ١٩٢٢م إلى ٦٩٥٠ جنيهاً عام ١٩٢٩م ، ولا زال المبشرون حتى يومنا هذا كما كانوا عام ١٩٠٤م بمثابة المؤســـســـة التعليمـــية الوحيدة في الجنوب ، بالرغم من انه قد أصبح هناك هيئة إدارة وتفتيش من جانب الحكـــومة تـــبعاً لـــزيادة المعونة المالية التي قدمتها حكومة السودان"، وحسب رأيه فإن تعليم الإرساليات غير صالح ويقول " لقد سعيت إلى تجميع بعض الإنطباعات عن نتائج هذا النوع مـــن التعليم في مناطق افريقية أخرى ، وقد كانت النتيجة مخيبة للآمال ، فقد علمت أن جهاز التعليم التبشيري لم يكن مؤثراً بالدرجة الكافية ، وان الحكومة في كينيا قد اضطرت إلى إقامة مدارس في مناطق معينة حيث كان الأهالي غير مقتنعين بالنتائج التي أحرزتها الإرساليات في هـــذا الميدان ، كما علمت أن الإرساليات في أوغندا ظلت تعمل بمطلق حريتها لخمسين عاماً قـــبل أن تتدخل الحكومة لتشرف على السياسة الإقليمية وتفتح مدارسها الخاصة ، وان النتائج غير مرضية تماماً ، أما في السودان فنحن في وضع أفضل نتمكن من خلاله من الاستفادة من أخطاء الآخرين ، وان الخطأ الأساسي الواضح هو قلة السيطرة الحكومية ولست مقتنعاً بكفاية إقامة هذه السيطرة بأسلوب التفتيش والإعانات التي تقدمها حكومة السودان ".

ويقتـــرح بديلاً لذلك تقديم نفقات إضافية للمدارس الحكومية ، وللتغلب على الصعوبات التـــي تواجه مقترحاته بين أن ذلك يتطلب الحصول على العدد المطلوب من مدرسي المرحلة

١- F.O. 407/209 . Lloyd to Henderson . 19/6/1929 ; in Sanderson . Education . Religion . PP. 171 – 173 ; Lloyd . Egypt Since Cromer . PP. 346 – 351 .

٢- F.O. 407/209 . Henderson to Loraine 2/10/1929 in Sanderson . Educational . Religion . P. 173 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأولـــى فـــي مناطق مثيرة للملل وذات مناخ سيء " وفي رأيي أنه سوف يمكن مواجهة هذه الصعوبة كما تم مواجهتها بنجاح في أجزاء أخرى من أفريقيا ، وعلينا أن نبدأ ولو على سبيل المـــثال في مدرسة أو مدرستين حكوميتين في مناطق مختارة من المديريات الجنوبية "، أما المبـشرون ففـــي " الظروف الحالية أمام العمل التبشيري في السودان مستقبل غير محدد في مجال تقديم الخدمات الطبية وهو مجال قد تم إهماله منذ وقت طويل ويستطيع المبشرون من خـلال ذلـك العمـل كـسب ثقة الأهالي وتحقيق هدف الحكومة بنشر نوع مبسط من القيم المسيـحية ، والتخلص من الخزعبلات البدائية التي تسيطر على معتقدات الأهالي[١].

أمـا الحكـومة البريطانية فكان ردها على مقترحات لويد بأنه " على ضوء التغييرات المـرغوبة في السياسة التعليمية في جنوب السودان فان الهدف النهائي سيكون إنشاء مدارس حكومية مناسبة في تلك الجهات ، غير انه في الوقت الحالي ليس أمامنا إلا الاعتماد على تعليم الإرساليات ، وإذا كانت القضية على هذا النحو فمن الأفضل لحكومة السودان أن تمارس قدراً اكبـر من الإشراف على تعليم الإرساليات ومدها بالمعونة خاصة عندما يكون ذلك متواضعاً للغاية ، ولا يزيد عن سبعة آلاف جنيه سنوياً[٢].

وعلـى إثـر تعليمات لندن ، اجتمع لورين مع مافي في الإسكندرية لبحث الإجراءات المطلـوبة لتنفـيذ الـسياسة التعليمية الجديدة ، حيث تم الاتفاق على عودة مافي إلى السودان لوضـع الخطـوط الأساسية مع معاونيه لتنفيذ تلك السياسة ، فاستطاع في أواخر كانون أول (ديسمبر) ١٩٢٩م تقديم خطته المقترحة والتي تناولت تشغيل الموظفين من غير المسلمين في الإدارة بهيـئاتها الكتابـية والفنـية ، والإصرار على تعليم الموظفين البريطانيين لمعتقدات وعادات ولغات القبائل التي يقومون بإدارة مناطقها ، والتحكم بهجرة التجار الشماليين وإتباع سياسـة تعليمـية محددة ، كما تناولت مذكرة مافي إلغاء تطبيق القوانين الحديثة واللجوء إلى العـرف والتقالـيد للتحكيم بين أبناء الجنوب ، والعمل على تشجيع اللهجات المحلية وتثبيت الحـياة القبلـية بكل مظاهرها وعاداتها وتقاليدها ، ونشر اللغة الانجليزية وجعلها لغة رسمية ولغة تفاهم رئيسية بين القبائل الجنوبية ومحاربة العربية والأسماء العربية والعادات والتقاليد التي انتقلت من الشمال إلى الجنوب مع تشجيع العري والإبقاء عليه[٣].

ودعـا مافـي إلـى دعم جهود الإرساليات التبشيرية لأن " إقامة سلسلة من المدارس الحكومية يتطلب هيئات تدريس من البريطانيين ، ويواجه ذلك صعوبات جسيمة ونفقات كبيرة أو استخدام مدرسين سودانيين من المتعلمين في المناطق الإسلامية في السودان الشمالي ، مما

١- F.O. 407/209 . Lloyd to Handerson 19/6/1929 .
٢- F.O . 407/209 . Handerson to Loraine 2/10/1929
٣- F.O. 407/209 . Maffey to Loraine 17/2/1929 in Sanderson . Education . Religion . P.P. 173 – 174 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتـــناقض مع سياستنا بمنع انتشار الإسلام في تلك الجهات "، إضافة إلى الخبرة التي اكتسبها المبـــشرون فـــي تلـــك المـــدارس باللهجات المحلية ، وبخصوص التخلص من اللغة العربية وضرورة وجود وسيلة للاتصال نتيجة كثرة اللغات واللهجـــات وذكر " غير أن تـــلك اللغـــة العربية قد تهاوت لدرجة لا تستطيع معها أن تصبح ذات فائدة خاصة وان وسائل المواصلات تتطور في البلاد ، ثم إن سياستنا الخاصة بوضع القيود على انتشار الإسلام لا يجعل مدرسي هذه اللغة محلاً للبحث[1].

فهذه السياسة تجاه التعليم التي مهدت لها الحكومة السودانية وعبر جهود القائمين عليها فـــي القاهـــرة والخـــرطوم ، كما جاءت في التقارير والمذكرات الصادرة عنهم ، لم تستطع الـــتغلغل فـــي أعماق المجتمع السوداني الجنوبي ، فقد اغفلت تلك المذكرات والتقارير القدرة الحقيقـــية للحكـــومة علـــى تطبـــيقها ، التي تمثلت بالضعف وقلة الموارد المالية والمشاركة المـــصرية فـــي الادارة واعـــتمادها على الجنود المصريين ، أن جعل التواجد البريطاني في الجنوب هامشياً وغير مستقر لايتعد المراكز والمدن الرئيسية ، حتى أن ذلك التواجد كثيراً ما كـــان مهـــدداً مـــن القـــبائل المتمردة ولذلك بقيت مساحات واسعة من الجنوب خارج نطاق ســـيطرتها، فكـــان الاجدر على الادارة فرض السيطرة والامن على تلك المناطق قبل اصدار اللوائح والقوانين المعبرةعن سياستها .

المياه وأثرها على السياسة المصرية البريطانية في السودان .

تعتبر قضية مياه نهر النيل النابعة من هضبة البحيرات الإفريقية عبر جنوب السودان ، وهـــضبة الحبشة عبر النيل الأزرق ، ذات أهمية كبيرة على المشروعات المائية في مصر ، ولـــذلك سعت السلطات المصرية ومن بعدها بريطانية كما لاحظنا خلال الفصول السابقة إلى الـــسيطرة على منابع النيل وإبعاد الدول الأوروبية عن السيطرة عن تلك المنابع ، وبرز هذا الـــتوجه عـــند الـــساسة البـــريطانيين في العقد الأخير من القرن التاسع عشر خلال عمليات استرجاع السودان لإبعاد الأخطار الأوروبية عنه وخاصة الفرنسية ، وحكمه بالمشاركة حسب نظام الحكم الثنائي مع الحكومة المصرية ابتداءً من عام١٨٩٩م .

ولكن قضية مياه النيل ما لبثت أن برزت من جديد للحكومة المصرية وكانت الحكومة البـــريطانية هي السبب في تجددها ، بعد كشفها عن مشروع الجزيرة لزراعة القطن الذي بدأ منذ عام ١٩١٤ ثم توقف خلال الحرب العالمية الأولى إلى أن قدمت الحكـــومة البريـــطانية

١ــ سعودي ، مشكلة جنوب السودان ، ١٠٣ ــ ١٠٤ ؛ يونان لبيب رزق " الأصول التاريخية لمشكلة جنوب السودان " مجلة الهلال ، القاهرة ، كانون أول ١٩٦٦ ، ص ٢٦ ــ ٣٥ .

القـــروض اللازمة لإتمام هذا المشروع وما رافقه من إقامة سد سنار[1]، والذي سيؤثر بشكل حتمـــي مـــستقبلاً على وضع مصر المائي ، مما أدى إلى سعي الدوائر المصرية لإيجاد حل بالتعاون مع الحكومة البريطانية لهذه القضية .

هــذا وتعرض تقرير اللورد ملنر لأهمية مياه النيل بالنسبة لمصر فيقول " غير أنه وان تكـــن مصر والسودان بلدين متمايزين إحداهما عن الآخر ، وارتقاؤهما يكون على منهاجين مختلفين ، فلمصر مع ذلك مصلحة عظيمة جداً في السودان وهي أن النيل الذي يتوقف عليه وجـــود مـــصر وكـــيانها يجري مسافة مئات من الأميال في بلاد السودان ، فمن أهم الأمور لمصر منع أي تحويل لماء النيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أو أن يمنعها من إصلاح أراضيها ... "[2].

كمـــا تطـــرقت مفاوضـــات عدلي ــ كيرزون لمسالة مياه النيل ، فقد سأل عدلي باشا المستر لندسي حول رأيه في مسالة النيل فذكر " أن اللورد كيرزون مستعد لان يعترف لمصر بـــصوت جـــدي في قسمة النيل ، وهو يرى أن ينشا لهذا الغرض لجنة من نوع اللجان التي تـــوجد فـــي أمريكا ، وان كانت قسمة المياه في أمريكا لا يبتغى بها تنظيم الري وإنما تنظيم القـــوى الهيدروليكية "، ويعقب عدلي باشا على ذلك " أن يسبق التفكير في قسمة المياه تقرير مالمصر من الحق في أن تأخذ من النيل كل ما تحتاجه من المياه لزراعة أراضيها التي تزرع حالاً أو القابلة للاستصلاح والزراعة في المستقبل "[3].

وفـــي المذكـــرة الأولـــى التي بعث بها اللنبي لسعد زغلول بعد مقتل لي ستاك في ٢٢ تـــشرين ثانـــي ١٩٢٤م ، ورد فـــي المطلب السادس من مطالب الحكومة البريطانية أن تبلغ المـــصلحة المختـــصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التي تزرع في الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان إلى مقدار غير محدد تبعاً لما تقتضيه الحاجة ، مما دفع سعد زغلول إلى الرد علـــى تلـــك المذكرة في نفس اليوم وذكر " وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السادسة فانـــي ألاحظ لفخامتكم أن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضي التـــي تروى بالجزيرة هي على الأقل سابقة لأوانها ، ويجب طبقاً للتصريحات المتكررة التي أبـــدتها الحكـــومة البـــريطانية أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية "[4].

وبـــذلك دخلـــت مـــسالة مياه النيل مرحلة حاسمة في العلاقات بين الحكومة المصرية والبريطانية خاصة بعد إكمال أعمال سد أسوان ، ففي ٢٥ كانون ثاني ١٩٢٥م أرسل زيور

١ــ بشير ، تاريخ الحركة الوطنية ، ص ٨٨ ــ ١٤٢ .
٢ــ جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ١٢ ؛ مجلة السياسة الأسبوعية ، القاهرة ، ع١٧٩ ، ١٠ أب ١٩٢٩ .
٣ــ جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ١٦ ؛ مجلة السياسة الأسبوعية ، القاهرة ، ع١٧٩ ، ١٠ أب ١٩٢٩ .
٤ــ المصدر السابق ، ص ٢٥ ــ ٣١ ؛ مجلة السياسة الأسبوعية ، القاهرة ، ع١٧٩ ، ١٠ أب ١٩٢٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

باشا إلى المندوب السامي البريطاني مذكرة تعرض فيها لطلب الحكومة البريطانية في مذكرتها إلى سعد زغلول بعد مقتل لي ستاك ، ورد زغلول على ذلك ويقول " وعلى اثر هذا الرد أبلغتم فخامتكم الوزارة المصرية في ذلك الوقت بمذكرة صادرة في نفس اليوم انه قد أرسلت تعليمات لحكومة السودان بأنها أصبحت مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة إلى مقدار غير محدد ، والان وقد أعيدت لحسن الحظ العلاقات الودية بين البلدين ، فاني أرى من واجبي لفت نظر فخامتكم إلى أن ما أشرتم إليه في مذكرتكم المؤرخة في ٢٣ تشرين ثاني قد أحدثت قلقاً شديداً في البلاد ، ومما لا يخفى على فخامتكم انه في جميع المناقشات التي دارت بين الحكومتين فيما مضى سعياً وراء الاتفاق على نظام مياه النيل وبالأخص على مسالة توسيع نطاق الري في السودان ، ما فتئت الحكومة المصرية تطالب في حزم بما لها من الحقوق في مياه النيل ...لهذا أرجو من فخامتكم أن تتفضلوا بإعادة النظر في مسالة الجزيرة والعدول عن التعليمات المشار إليها من المذكرة المؤرخة في ٢٣ تشرين ثاني ١٩٢٤م ..."[1].

ورداً على طلبات زيور باشا ، أرسل المندوب السامي خطاباً إليه في ٢٦ كانون ثاني ١٩٢٤م يقول " واني لفي غنى أن اذكر دولتكم بما قامت به الحكومة البريطانية مدة أربعين عاماً من السهر على زيادة الرخاء الزراعي في مصر ، كما إني أؤكد لدولتكم من الان أن الحكومة البريطانية مع عظم اهتمامها بتقدم السودان لا تنوي مطلقاً الافتئات على ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية في مياه النيل ، تلك الحقوق التي تعترف بها اليوم كما كانت تعترف بها في الماضي سواء بسواء ، وان الحكومة البريطانية عندما أصدرت التعليمات المشار إليها إلى حكومة السودان لم تكن تقصد أن تفسر تلك التعليمات بغير هذا المعنى ، على أن الحكومة البريطانية مراعاة لهذه الاعتبارات وإثباتاً لنياتها ، مستعدة لإصدار التعليمات إلى حكومة السودان بان لا تنفذ ما سبق إرساله إليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق الجزيرة توسيعاً لا حد له على أن تؤلف لجنة خبراء من مستر كانتر كريمر رئيساً ، وقد وقع الاختيار عليه باتفاق الحكومتين ومن مستر ماك جريجور مندوب بريطانيا المعين من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة ومن عبد الحميد سليمان باشا مندوب مصر المعين من قبل الحكومة المصرية ، وتجتمع هذه اللجنة ابتداء من ١٥ شباط ١٩٢٥م ، لتدرس وتقترح القواعد التي يمكن إجراء الري بمقتضاها ، وذلك مع مراعاة مصالح مصر مراعاة

١ـ جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٥٠ ؛ مجلة السياسة الأسبوعية ، القاهرة ، ع١٧٩ ، ١٠ آب ١٩٢٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تامـــة ومن غير الإضرار بما لها من الحقوق الطبيعية والتاريخية ، وان تقدم اللجنة تقريرها حوالي ٣٠ يونيو ١٩٢٥م "[١].

ولكـــن اجتماع اللجنة تأجل على اثر مرض ثم وفاة رئيسها ، مما دفع الحكومتين إلى السماح للعضوين الآخرين باستئناف العمل الذي أتم وقدم تقرير حوله في ٢١ آذار ١٩٢٦م ، وخـــلال قـــيام وزارة الأشـــغال المـــصرية بدراسة التقرير ، تعرضت مفاوضات ثروت ـــ تـــشمبرلن عـــام ١٩٢٧م لمسالة مياه النيل ، ففي المادة الحادية عشر من المشروع المصري الخاص بالسودان ورد " توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع إلى الحالة التي كانت قائمة قـــبل سنة ١٩٢٤م وعلى أن يتخذ كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النـــتائج التي وردت في التقرير الذي وضع مع ما ادخل عليه من التعديل بناء على طلـــب وزارة الاســـتقلال العمومـــية المصرية ... "، وفي المادة الثالثة عشر ورد " يعترف الطرفان المتعاقدان بان أوفى ضمان لصيانة مصالحهما ولا وسيما مصالح مصر في مجاري النـــيل العليا استمرار سيادتهما المشتركة في السودان ، وكلاهما متفقان على أن تتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التي وردت في تقرير لجنة النـــيل المـــؤرخ في ٢١ مارس ١٩٢٦م ، وفي الاتفاق الذي عقد في أول مايو ١٩٢٦م بين ممثلي مصلحتي الري في مصر والسودان ..."[٢].

وعلـــى اثـــر ذلك تم التوصل إلى اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية في أيار ١٩٢٩م ، والـــذي تأكـــد بخطابـــين متبادلـــين بين رئيس مجلس الوزراء والمندوب السامي البريطانـــي فـــي ٧ أيـــار ١٩٢٩ ، فقد تناول خطاب رئيس مجلس الوزراء المصري " أن الحكـــومة المصرية توافق على أن البت في هذه المسائل (مسائل الري) لا يمكن تأجيله حتى يتيـــسر للحكومتـــين عقـــد اتفاق بشان مركز السودان غير أنها مع إقرار التسويات الحاضرة تحتفظ بحريتها التامة فيما يتعلق بالمفاوضات التي تسبق عقد مثل ذلك الاتفاق ، ومن البين أن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل أعظم من المقدار الذي تستعمله السودان الآن ، ولقـــد كانت الحكومة المصرية دائماً شديدة الاهتمام بعمران السودان وستواصل هذه الخطة ، وهي لذلك مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة ذلك المقدار بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل ولا بما تحتاج إليه مصر في توسعها الزراعـــي ، وبشرط الاستيثاق بكيفية مرضية مع المحافظة على المصالح المصرية ، وبناء على ما تقدم تقبل الجكومة المصرية النتائج التي انتهت إليها لجنة مياه النيل في سنة ١٩٢٥م

١ـ جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٥١ ؛ مجلة السياسة الأسبوعية ، القاهرة ، ع١٧٩ ، ١٠ أب ١٩٢٩ ؛ الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢ .
٢ـ جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٤٠ ؛ مجلة السياسة الأسبوعية ، القاهرة ، ع١٧٩ ، ١٠ أب ١٩٢٩ .

المـــرفق تقريرها بهذه المذكرة ، والذي يعتبر جزءاً لا ينفصل من هذا الاتفاق "، أما خطاب المـــندوب الـــسامي فتناول فيه " ومع تأييدي للقواعد التي تم الاتفاق عليها كما هي واردة في مذكرة دولتكم ، فاني اعبر لدولتكم عن سرور حكومة جلالة الملك من أن المباحثات أدت إلى حـــل لا بـــد مـــنه سيزيد في تقدم مصر والسودان ورخائهما ... وفي الختام اذكر دولتكم أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل ، وأقرر أن حكومة جلالة الملك تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ من مبادئ السياسة البريطانية "[1]،وبذلك اصبح هذين الخطابين اساس العلاقة بين الحكومتين فيما يتعلق بتوزيع مياه النيل .

سياسة الفصل وتطبيقاتها العملية ١٩٣٠ ـــ ١٩٤٦م .

علـــى إثـــر الدعم المتزايد من قبل السلطات البريطانية للإرساليات التبشيرية في مجال التعلـــيم ، ومـــا تـــبعه مـــن مؤتمـــرات عقدت لتنفيذ تلك السياسة وخاصة مؤتمر الرجاف ، واقتـــراحات لـــويد ومافـــي ، وما صاحبه من القضاء على العديد من التمردات القبلية ، نجد الـــسلطات فـــي الخرطوم تبدأ مرحلة جديدة من سياستها لفصل الجنوب عن الشمال ، والتي اتـــسمت بسلـــسلة من الإجراءات العملية الملزمة لممثليها بتطبيقها والتي غرست في نفوس الجنوبيـــين الحقد والبغض تجاه الشماليين ، و بقيت متأصلة عندهم حتى وقتنا الحاضر رغم التخلي عن تلك السياسة اعتباراً من عام ١٩٤٦م .

ـــ ماكمايكل وأسس سياسة الفصل .

يعتبـــر الـــسكرتير الإداري لحكـــومة السودان ماكمايكل المدشن الحقيقي لسياسة فصل الجـــنوب عـــن الـــشمال ، وظهر ذلك في مذكرته السرية التي بعثها إلى مديري المديريات الجنوبية (أعالي النيل ، بحر الغزال ، منجالا) في ٢٥ كانون ثاني (يناير) ١٩٣٠م .

وقـــبل أن يوضح ماكمايكل سياسته في المذكرة ، بين أن ما جاء بها كان بتوصية من الحـــاكم العـــام لتوضيح السمات الرئيسية في سياسة الحكومة المتفق عليها فيما يختص بإدارة المديـــريات الجنوبية فيقول " سيؤدي تطبيق تلك السياسة كما هو موضح ومن حين لآخر إلى إلتزامات مالية نرجو ألا تكون مرهقة ، ومما سيسهل الأمر كثيراً مساعدتكم بتنبيه المسؤولين مـــن جهات الاختصاص في حالة توقع أية زيادات من هذا النوع فيما يتعلق بأي مشروع من هـــذه المـــشاريع المقتـــرحة ، وبطبيعة الحال سيختلف تطبيق تفاصيل السياسة ومداها حسب مقتـــضيات المناطق المختلفة ، ومن الضروري أن يوضح الهدف الأساسي لهذه السياسة لكل

١ـ جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٥٢ ـ ٥٣ ؛ وبذلك اصبح هذين الخطابان أساس العلاقة بين الحكومتين فيما يتعلق بتوزيع مياه النيل ، انظر : مجلة السياسة الأسبوعية ، القاهرة ، ع ١٧٩ ، ١٠ أب ١٩٢٩ ؛ بموجب تقرير لجنة النيل احتفظت الحكومة المصرية بمكتبها التابع لوزارة الاستقلال في السودان أي إدارة الري بالملاكال ، انظر : زاهر رياض ، مصر وأفريقيا ، ص ٢٠٦ .

Abbas ,Op.Cit, PP. 65 – 71.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الـــذين يعملـــون علـــى تطبيقها ، كما يجب أن توزع نسخ من المذكرة على مفتشي المراكز لدراستها ونرفق إليكم عدداً كافياً من النسخ لهذا الغرض"[1].

وبعد المقدمة السابقة ، يبدأ ماكمايكل بتفصيل سياسته ، فيقسم المذكرة إلى قسمين ، في القـسم الأول بين أن " سياسة الحكومة في جنوب السودان تستهدف بناء سلسلة من الوحدات العنـصرية أو القبلية المستقلة ذات الهياكل والنظم القائمة إلى أقصى حد تسمح به مقتضيات العدالـــة والحكـم السليم ، على أسس من القيم التقليدية والعرف الموروث والعقائد المحلية " ولتنفيذ هذه السياسة حسب رأي ماكمايكل لا بد من اتخاذ الخطوات التالية :

١. إعداد الموظفين غير المتكلمين باللغة العربية ، إداريين وكتبة وفنيين وذلك عن طريق :

ـ إقصاء الإداريين العاملين بوظيفة مأمور سواء كانوا عرباً أم سوداً وبشكل تدريجي .

ـــ ضـــرورة إحـــلال كتاب محليين مكان الشماليين ، وجعل اللغة الانجليزية لغة المكاتبات الرسمية في جميع دواوين الحكومة ، وهذه العملية تتم بالتدريج بسبب أن الأولاد المحليين ليـــست عـــندهم القـــدرة على شغل المناصب العليا ، وان العدد المطلوب من المتعلمين المتكلمـــين باللغـــة الانجليزية يعتمد على السرعة التي تخرجهم بها المدارس التبشيرية ، وبما أن تعيين أبناء المناطق المحلية في دواوين الحكومة أمر هام بالنسبة للسياسة العامة فـــيجب أن يقـــدم كـــل عون ممكن للقائمـــين بأمر المدارس التبشيرية ليساعدوا في تلك السياسة .

ـــ الفنـــيون حيث تنطبق الاعتبارات السابقة على الطلبة الذين سيعملون بالقطاعات المهنية كالـــزراعة والـــصحة والأشـــغال ، مع جواز عدم اشتراط الأولاد الذين سيعملون في هذه المصالح إكمال المرحلة الوسطى .

٢. حصر هجرة التجار من شمال السودان ، حيث هدفت سياسة ماكمايكل إلى تشجيع التجار الـــيونان والـــسوريين المـــسيحيين بدلاً من الجلابة ، وهذا يتطلب تقليل تصاريح الدخول الممـــنوحة لهـــؤلاء التجار باستمرار ودون إثارة ، أما الذين يمنحون تصاريح فينبغي أن يكونوا ممن ليست لديهم اهتمامات أو نشاطات خارج نطاق المعاملات التجارية .

٣. ضرورة تصرف الموظفين البريطانيين وتفهمهم لعادات وعقائد ولغات القبائل التي يتولون حكمها ، وهذا يتطلب الإلمام بمعرفة :

---

[1] ـ دار الوثائق القومية .
C.S/ICI. Civil Secretarys Office Khartoum 25/1/1930 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـــ العقائـــد والعادات والطرق التي يفكر بها أفراد القبائل الوثنية ، وبناء على ذلك تم إرسال خبير ذي كفاءة عالية ليقوم بدراسات مستفيضة في الجنوب إضافة إلى الدراسات السابقة في ذلك المجال .

ـ اللغة ، فقد أكدت المذكرة على ما جاء في قرارات مؤتمر الرجاف من حيث تبني مجموعة معيـــنة مـــن اللغـــات في المدارس ، والتي ستؤدي إلى تلاشي اللغات الصغيرة وتيسير اســـتبدالها مستقبلاً ، وبينت المذكرة أن تبني هذا النظام يحمل معه ضمناً التبني التدريجي للغـــة الجديدة والقضاء على اللغة العربية في كثير من المناطق ، واعتبرت المذكرة بناء علـــى توصـــيات مؤتمـــر الرجاف توفير الكتب لدراسة لغات المجموعات القبلية بالنسبة للمبـــشرين والموظفين أمر بالغ الأهمية ، وسيسهل طبع كتيبات النحو والمفردات لدراسة اللغـــات القبلية ، ويجب على الإداري الإلمام باللغة المستعملة في المنطقة التي يحكمها " ولنتذكر هنا أن اللغة العربية ليست هي اللغة المحلية المعنية ، فاللغة العربية جديدة تماماً أو تكـــاد أن تكون كذلك بالنسبة للغالبية العظمى من السكان في الجنوب ، يجب أن يحذر الموظفون من الوقوع في خطأ الاعتقاد بأنهم باستعمالهم اللغة العربية مع المواطنين إنما يطـــبقون توجيهنا بضرورة مخاطبة الإداري الأهالي بلغتهم الخاصة "، وهذا يدل على أن ماكمايكـــل يعتبر اللغة العربية دخيلة إلى جنوب السودان مع أنها تستخدم من قبل غالبية السكان وعلى المستويين الرسمي والشعبي[1].

٤. اســـتعمال اللغة الانجليزية عند استحالة التخاطب باللغة المحلية ، فقد بين ماكمايكل انه عـــند اســـتحالة التخاطب باللغات المحلية كما هو الحال في قوة دفاع السودان وقوات الـــشرطة ، فمن المستحسن إدخال ألفاظ الأوامر الانجليزية في تلك القوات ، ولكن ذلك يحـــتاج إلـــى تعزيز ومتابعة ، وبذل كل جهد لجعل اللغة الانجليزية لغة التخاطب بين رجـــال الجيش والشرطة ، حتى يجيء الوقت الذي تنعزل فيه اللغة العربية بشكل تام ، وهذا يتطلب فتح فصول في جميع الوحدات ، يتلقى فيها الرجال تعليم الانجليزية ، كما تـــتطلب جهداً من جانب المسؤولين للتأكد أن اللغة العربية تستعمل بواسطة الرجال في حالات استحالة التخاطب باللغات المحلية ، كما يجب أن يساهم القائمون بأمر المدارس التبـــشيرية بتوفير المدرسين للفصول ، وعلى الموظف الذي لا يتكلم اللغات المحلية أن يحـــاول اســـتعمال الانجليزية عند التخاطب مع العمال والخدم وشيوخ القبائل والأفراد

١ـ دار الوثائق القومية .
C.S/ICI. Civil Secretarys Office Khartoum 25/1/1930 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العاديـــين ، وان اســتخدام المتـــرجمين أفضل من استعمال العربية حتى يتم تعلم اللغة المحلية ، وبذلك ستموت العربية لأنها ليست لغة الحكام ولا المحكومين .

وتعلق القسم الثاني من المذكرة بتنفيذ السياسة " قد أيد المندوب السامي هذه السياسة ، ثم اشـــار الى ضرورة اتخاذ الوسائل التي يقاس بها هذا التقدم في تنفيذ هذه السياسة ، ونظراً لهذا الاعتــبار فسيوضع جدول يمكن به تحديد المعالم الرئيسية لهذه السياسة ، وقياس مقدار التقدم في تنفيذها في مراحل معينة سلفاً "(١)، وبذلك نجد أن السكرتير الإداري هدف من سياسة بناء الـــوحدات العنـــصرية أو القبلـــية المـــستقلة المتمركزة حول ذاتها ، والتي تعتمد في تكوينها وتنظيمها على العادات الفطرية والتقاليد والمعتقدات ، وبناء على توجيهات وإشارات ماكمايكل ، شـــرع مديرو المديريات الجنوبية ومفتشو مراكز مديرياتهم بتطبيق ما فرض عليهم بموافقة شـــاملة ، فـــشعروا بالاطمئنان لتنظيم الشؤون التي كانت غامضة عليهم ، وان السياسة التي ارتأوها لتطوير أفريقيا الزنجية قد اتبعت أخيراً(٢).

ـ التخلص من تجار شمال السودان .

تطـــرقت المذكـــرات المتـــبادلة بـــين السكرتير الإداري ومدير بحر الغزال بشيء من التفـــصيل لقضية التجار الشماليين المتواجدين في جنوب السودان ، من حيث استخدام الحذر معهـــم للـــتخلص من نفوذهم ، والسبب أن وجود التجار في الجنوب كان بهدف تحقيق الربح والنفع ، فهم مستقرون طالما يعود الاستقرار عليهم بالنفع ، كما أن كثيراً من التجار استقروا بأســـرهم في الجنوب ، وان أعداداً منهم تزوجوا من جنوبيات ، ولذلك كانت محاولة التخلص منهم ستقابل بالرفض لأنها ستضر بحياتهم وتهدد مستقبلهم التجاري والعائلي(3).

ففي خطاب من مدير بحر الغزال إلى السكرتير الإداري تحدث عن تواجد أعداد كبيرة من التجار في واو وراجا وكفيا كنجي وغيرها ، وان معظم التجارة بأيديهم لعدم وجود تجار يونان أو سوريين مسيحيين ، فهم أكثر نشاطاً وتجارتهم أكثر ازدهاراً من غيرهم ، وإذا ابعدوا فـــسيكون مـــن الـــصعب إحلال أبناء الجنوب مكانهم ، ومع أن وجودهم ذا أهمية كبيرة في المديـــرية ألا انـــه اقترح إبعادهم لأنهم لا يدفعون الضرائب ، وحصول بعضهم على رخص تجارية برسوم قليلة ومجانية ، كما أن إبعادهم سيكون ذا فائدة من ناحية السياسة تجاه الجنوب ولـــذلك " لـــن يسمح لأي شخص يحمل رخصة تجارية لممارسة أعمال تجارية جديدة ، وان

١- C.S / ICI . Civit Secretary's Office . Khartoum 25/1/1930 ; Sanderson . Education . Religion . PP. 174 – 175 .

٢- Collins . Sudan . P. 31 ; Beshir . Southern Sudan . P. 48 .

٣- B. G. P. C.S/ ICI . Brook to C.S 22/3/1930

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رخص بعض التجار على وشك الإلغاء بسبب سوء سلوكهم ، مع منح كل تاجر شمالي إنذاراً لمغادرة الجنوب خلال خمس سنوات على الأكثر "[1]

وإزاء ذلك ، بعث السكرتير الإداري خطاباً أكد فيه على أن إبعاد التجار يجب أن يكون تدريجـياً وبذل عناية خاصة بذلك ، حتى إذا ما طلبت السلطات أي توضيح على الشكاوي أو التحقـيقات التـي قد يقوم أصحاب المصالح في الخرطوم وأم درمان برفعها فإنه يمكن الرد عليها[2]، ولا يلبث مدير بحرالغزال أن يبعث إلى مفتش مركز راجا ذاكـراً له أن يتصـرف " وأرى من المستحسن أن تقابل تاجراً وتتلمس مدى استعداده للنزوح شمالاً بدون أن توحي له بان مصروفات ترحيله ستغطى إن كان مفلساً ، ولكن إذا ذكروا أن السبب الوحيد لعدم رحيلهم هـو الإفلاس فأبلغهم أنني سأعمل على مساعدتهم ، ويجب ملاحظة أن السكرتير الإداري قد طلـب أن تقـدم أسـبابا وجـيهه لتدخل أي تاجر حتى يمكن الرد على إستفسارات وشكاوى الأطـراف المعنـية في الخرطوم ، وأوجه سبب في نظري هو أن تـذكر أن التجار يريدون الـرحيل لأنهـم لـم يجدوا أية فائدة ، وأنهم كانوا سيرحلون تلقائياً لو أنهم وجدوا إمكانيات الرحيـل ".

"هـذا وإنـه لـيس لدي الآن سوى جدول عام بأسماء التجار ،و لذلك أرجو أن تفيدني بالمعلـومات التالـية عن أولئك الذين ترى أن ثمة وجهاً لإبعادهم : الاسم ، القبيلة ، المكان المـراد الـرحيل إليه ، إذا كانت المساعدات المادية المطلوبة سواء كانت أجرة الترحيل إلى المرسـى أم بالباخـرة والقطار ، وهل تدفع كلها أم تعطى منحاً لتغطية جزء من التكاليف ، وعـدد الأفراد المرافقين لكل تاجر من التجار الذين يشملهم الترحيل ، وكذلك نرجو أن تسعوا للحـصول علـى عريـضة تحمـل توقيع كل تاجر من التجار موضحاً فيها بقبوله للرحيل والمـساعدات التـي يحـتاج إليها ، وإذا كان فيهم من يرفضون الرحيل وترى أنت ضرورة رحيلهم والتخلص منهم ، فالرجاء تبيان أسباب ذلك مثل قولك " المتجر خالٍ من البضاعة ، لا يؤدي أي عمل ، شخصيته رديئة "[3].

وبناءً على ما سبق ، اتخذت السلطات سلسلة من الإجراءات العملية للتخلص من التجار الشماليين مع تشجيع نشوء طبقة تجارية جنوبية ، ومن هذه الإجراءات :

١. الاقتراح بمشاركة الإرساليات في العمل بالتجارة كوسيلة لتدريب الأهالي .
٢. إقامـة تنظيمات تجارية تقوم على الإدارة المحلية تحت إشراف لجنة من موظفي الحكومة والإرساليات والتجار على أن تمول بواسطة الحكومة .

١- Ibid .
٢- C.S/ICI . C.S . to Grovernor Baher Al – Ghazal . 11/5/1930
٣- B. G . P . CS/ ICI . From Governer Baher Al – Ghazal to District Commissioner Raga 9/6/1930 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣. تشجيع التجار الأجانب كما جاء في مؤتمر منجالا ١٩٣٠م على تعيين بعض الأهالي وكلاء فرعيين لهم مقابل عمولة محددة وقليلة ، لان التجار الأجانب كانوا يفضلون الاعتماد على أبناء الشمال .

٤. تعيين وكلاء محليين عن طريق المساعدة المادية من الحكومة ، ووجد أن ذلك يؤدي إلى ظهور مشاكل متعددة ، وهذا ما عبر عنه مدير بحر الغزال " من أين سيحصل التاجر المحلي على السلع والبضائع ؟ هل سيحصل عليها من تاجر بعاصمة المديرية أم سيساعده مفتش المركز على الحصول عليها من أم درمان ومن ثم يستغني عن التاجر الوسيط ؟ وهل يتطلب من التاجر الاحتفاظ بدفاتر تجارية ... ".

٥. الاقتراح بأن أفضل وسيلة لتشجيع نشوء طبقة تجارية جنوبية هو الطلب من السلاطين والرؤساء إختيار أشخاص موثوق بهم لكي يتم إمدادهم بالبضائع بأسعار متدنية .

٦. محاولة تحديد المصاريف الفعلية لتشييد الدكان وقيمة البضائع ونسبة الربح التي تقرر(١).

وبذلك استطاعت الحكومة تقليص أعداد التجار الشماليين عام ١٩٣١م إلى ٥٨٠ تاجراً وفي عام ١٩٣٢م إلى ٤٦٦ تاجراً ، وهذا النقص يعود إلى الظروف الاقتصادية الدولية في ذلك الوقت والمتمثلة بالازمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى ترك عدد من التجار الشماليين المناطق الوسطى والغربية من بحر الغزال ، بسبب عجزهم عن الاستمرار في أعمالهم لركود التجارة ، كما أن عملية إخراج الشماليين قد امتدت إلى مديرية أعالي النيل التي كانت اقل المديريات الجنوبية من حيث إمكانات طرد العرب المسلمين منها بحكم قربها من الشمال وحجم الوجود الشمالي بها وطبيعته ، كما أن سلطات الخرطوم منحت حاكم مديرية أعالي النيل صلاحيات مكنته من عرقلة دخول الشماليين غير المرغوب فيهم ، وذلك بإعلان شمال ملكال منطقة مقفلة ، مع طرد الأهالي الشماليين غير المرغوب فيهم بواسطة أوامر إدارية(٢)، وبذلك نجد أن السياسة البريطانية في التخلص من التجار الشماليين قد نجحت إلى حد كبير ، ولكن يجب العلم أن عملية التخلص السابقة أدت إلى تخلف اقتصاد جنوب السودان عن شماله الأمر الذي لا يزال يعاني منه الجنوب حتى الآن .

ـ التخلص من موظفي الشمال .

ذكرنا أن مذكرة ماكمايكل أكدت على مديري المديريات الجنوبية ضرورة التخلص من الموظفين الشماليين (إداريين ، كتبة ، فنيين) وإحلال جنوبيين مكانهم بعد تأهيلهم من قبل الإرساليات ، وقد اتصل بهذه السياسة مجموعة من الاعتبارات التي تمثلت بما يلي :

١ـ Beshir . Suothern . Sudan . P.P. 49 – 50 .

٢ـ سعودي ، مشكلة جنوب السودان ، ص ١١٩ ـ ١٢٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١. تخلـص الحكـام الإداريين في الجنوب من الشماليين بشكل بطيء وتدريجي ، لأنهم على درجة عالية من الخبرة ، وان إحلال موظفين اقل خبرة منهم ليـس سياسـة عمـلية .
٢. أن إحـلال الجنوبيـين في الوظائف دفعة واحدة أمر غير مجد ، لأنهم لم يبلغوا الدرجة والخبرة بالنسبة لمن سيحلون مكانهم من الشماليين .
٣. محدودية إمكانات الإرساليات المادية لتخريج الأعداد المطلوبة من الموظفين .
٤. صعوبة التخلص من الموظفين الفنيين الشماليين بشكل سريع ، وخاصة شاغلي الوظائف الزراعية والبيطرية والصحية ، لأن التعليم في الجنوب لم يتمكن من إعداد جنوبيين لشغل تلك الوظائف[١].

ويرتبط بموضوع التخلص من الموظفين الشماليين ، تحديد نظام المرتبات السنوية في الجـنوب ، فحتى عام ١٩٣٠م لم يكن هناك نظام موحد للمرتبات ، ولما كان هدف السياسة الجديدة توفير عدد من الجنوبيين للحلول مكان الشماليين ، اصبح من الضروري وضع نظام خدمـة مدنية أفضل لهم ، ففي مذكرة لمدير بحر الغزال يبين أن موضوع مرتبات الموظفين الجنوبيين نوقش في مؤتمر منجالا ١٩٣٠م ، وقد عارضت الجمعيات التبشيرية المسؤولة عن التعلـيم والأكثـر خبرة الأجور المرتفعة ، ولذلك اقر المؤتمر " نظراً لعدم وضوح الأحوال مستقبلاً ، فإنه ليس من الضروري وليس من المرغوب فيه أن يوضع جدول بدرجات الاجور لأكثـر مـن بضع سنوات قليلة قادمة ، وقد أوصى المؤتمر بأجر قدرة ١٢ جنيهاً في السنة للمبتدئين بعلاوة قدرها ثلاثة جنيهات سنوياً لمدة الخمس أو الست سنوات الأولى على أن يعاد النظر في هذا القرار في فترات لاحقة "[٢].

وفي العام التالي أدخلت بعض التعديلات على مرتبات الموظفين بناء على طلب الحكام الإداريـين ، فقـد تقرر أن يصبح الأجر الأولي للموظفين في الجهاز الكتابي ١٥٠ قرشاً في الشهر ، وبعد التثبيت يستحق الموظف زيادة قدرها ٢٥ قرشاً شهرياً ، كما تقرر عدم إعطاء علاوات بدل إقامة في المحطات أو علاوات زواج مع عدم وجود نظام للمعاش[٣]، وفي عام ١٩٣٨م ونتيجة لتغير الظروف بسبب ارتفاع مستوى المعيشة والحاجة الماسـة لإستـخدام الجنوبيـين من ذوي الكفاءات العلمية والمهنية فقد تم إعادة النظر في شروط الخدمة المدنية ، فاقترحت تعديلات جديدة للخدمة تضمنت نظاماً للمعاشات وتوحيد درجات المرتبات[٤].

١ـ سعودي ، مشكلة جنوب السودان ، ص ١١٤ ـ ١١٦ .
٢ـ B. G. P. C.S/ICI . 19 From Governer Baher Al – Ghazal to Destrict Commissioner Wau 9/6/1930
٣ـ B. G. P. C.S/ICI From Governor Baher Al – Ghazal to Destrict Commissioner Raga . 11/3/1931 .
٤ـ Beshir . Suothern Sudan . P. 58 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ منع الاتصال بين قبائل جنوب السودان وشماله .

فقد اتخذت السلطات الإدارية في مديريات جنوب السودان مجموعة من الإجراءات لتنفيذ هذه السياسة وتمثلت بما يلي :

١. التهجير ، خاصة القبائل الجنوبية التي كانت على اتصال بالقبائل العربية في كردفان ودارفور إلى مناطق أخرى بعيدة عن أثر ونفوذ القبائل العربية المجاورة ، ومثال ذلك تهجير قبائل الباندا ودونجو وميزوج وغيرها .
٢. الإبعاد خارج مناطق الحدود كما حدث لقبائل الفلاتة (اسم يطلق على القادمين إلى السودان من مسلمي غرب أفريقيا) والغرباويين من أهالي دارفور ، والبندلة (الذي من أب عربي وأم من غرب بحر الغزال) ، وقد تم تبادل المذكرات بين السكرتير الإداري ومدير بحر الغزال حول إبعاد تلك القبائل إلى دارفور وكردفان[١].
٣. التعديلات على حقوق الرعي بين القبائل ، وخاصة المراعي المشتركة بين الدنكا والقبائل العربية المجاورة لبحر العرب ، كما طلب من الدنكا القاطنين في الشمال العودة إلى وطنهم الأصلي حتى يمكن حدوث الفصل بشكل واقعي وحقيقي[٢].
٤. الجمع بين القبائل على أساس القرابة القبلية وتوطينها بعيداً عن القبائل العربية ، كما حدث عندما جمعت بعض القبائل التي كانت تعيش قرب مركز كفيا كنجي وتوطينها جنوب طريق راجا ــ كفيا كنجي ، مما أدى إلى هجر المركز خاصة بعد إبعاد الغرباء عنه وتدمير ما به من منشات مع حظر العودة على أي جنوبي إلى المركز ، وقد أدى هذا العمل إلى وجود منطقة محايدة واسعة بين قبائل الجنوب والقبائل العربية شمال بحر العرب في دارفور[٣].

وفي اجتماع عقد في كفياكنجي في مديرية بحر الغزال في ١٤ تشرين ثاني (نوفمبر) بين مفتش المنطقة الغربية لمديرية بحر الغزال ومفتش احد مراكز مديرية دارفور ، تم الاتفاق على وجوب عدم السماح بدخول منطقة راجا إلا للشماليين الذين يحملون جوازات مرور موقع عليها من المفتش ، أما اجتماع سفاها في آذار (مارس) ١٩٤٢م ، بين مدير دارفور ومدير بحر الغزال ومفتش مركز كفيا كنجي ، فقد تم الاتفاق على إصدار جوازات دخول لمن يرغب في دخول راجا لأسباب معينة للحد من الاتصال بالقبائل العربية ، كما اقترح مفتش المنطقة التي يسكنها البقارة على مفتش بحر الغزال " سيكون من الأفضل سجن

١ـ B. G. P. C.S/ICI . Mathew to C.S 30/4/1930 ; B. G. P. C.S/ICI . From Governon Baher Al – Ghazal to District Commissioner Raga 9/6/1930.

٢ـ بخيت ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ ؛ علي حسن عبد الله ، الحكم والإدارة في السودان ، ص ١٧٨ ـ ١٧٩ .
Beshir . Suothern Sudan . P. 51 .

٣ـ تقرير لجنة التحقيق في اضطرابات أب ١٩٥٥ ، ص ١٨ ـ ١٩.
B. G. P. C.S/ICI . From Governor Baher Al – Ghazal to Deistrict Commissioner Raga . 9/6/1930

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رعايا كل من الذين يتواجدون بطرق غير مشروعة في منطقة الآخر على أن نأمر بترحيلهم بعد قضاء فترة العقوبة "، وذكر بأنه أمر مرؤوسيه باعتقال رعايا مفتش غرب بحر الغزال إذا وجدوا بمنطقته ولم يكن لديهم البطاقة الجديدة التي أصدرها[١].

ـ الموظفون البريطانيون ولغات الجنوب السوداني .

سعت السلطات البريطانية في القاهرة والخرطوم إلى تعميق فهم موظفيها في جنوب السودان للغات وعادات وتقاليد القبائل ،وشجعت وضع الدراسات العلمية حولها ، ففي خطاب من لورين إلى مافي يطلب فيه الضغط على الموظفين البريطانيين العاملين في الجنوب لتعلم لغات وعادات أهالي المناطق التي يعملون فيها ، مما أدى إلى بروز عدد لا بأس به من البريطانيين العارفين لتلك اللغات ، ويعلق سايمز (Symes) حاكم عام السودان في رسالته إلى لامبسون (Lampson) قنصل بريطانيا في مصر بأنها " تعكس الجهود التي بذلها الموظفون حديثاً في جنوب السودان لتعلم لغات الأهالي في المناطق التي يعملون بها ، وهذا الجهد ليس هيناً إذ انه يمثل عبئاً كبيراً على الموظف والعمل الذي تم جدير بالثناء وقد قابله أبناء القبائل بكل تقدير"[٢].

وامتد اهتمام الموظفين البريطانيين كذلك إلى دراسة تاريخ وعادات وعقائد القبائل الجنوبية ، فقد أشار تقرير سايمز لعام ١٩٣٦م ، بأن الموظفين والمبشرين قد أتموا مسح منطقة منجالا في المديرية الاستوائية وسوف يقوم حاكم المديرية المستر نادلر (Nadler) بإعداد الدراسات التي أنجزت بهذا الشأن ، والتي ستنشرها الحكومة قريباً على نفقتها من خلال معهد اللغات والحضارات الأفريقية ، وذكر أن المستر بيتون (Beaton) مأمور المنطقة التي تقطنها قبائل البارى في المديرية الاستوائية قام بنشر عدد من الدراسات في مجلة (S.N.R) التي تصدر في الخرطوم ، عن حياة أبناء هذه القبيلة وعاداتهم ؛ أن المجلة نفسها نشرت دراسة عن قبائل النوير أعدها بريتشارد ، مع تكفل الحكومة بنفقات بريتشارد في عمله بين قبائل الازاندي ونشر كتابه الذي أعده عنها ، وبين التقرير قيام بريتشارد بوضع دراسة عن قبيلة الانواك التي ستكون ذات قيمة كبيرة لموظفي مديرية أعالي النيل ، وجهود القس هوايتهيد (Whitehead) من رجالات الإرسالية الانجليزية في منجالا في أعداد كتاب عن خرافات قبائل البارى[٣].

١ـ Beshir . Suothern Sudan . P.P. 51 – 52 .
٢ـ F.O. 407/213 . Loraine to Maffey 14/4/1931 ; F.O. 407/217 . Symes to Lampson 14/4/1934 .
٣ـ F.O. 407/219 . Symes to Lampson 31/3/1936 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

استخدام مصطلحات الأوامر الانجليزية في قوات الجيش والأمن الجنوبي .

بعد تشكيل الكتيبة الاستوائية الجنوبية بناء على توصيات اوين حاكم منجالا كما مر معنا سابقاً ، أخذت الحكومة السودانية تعمل على إجلاء القوات المصرية والسودانية الشمالية من الجنوب ، وترجع أهداف الحكومة من إنشاء تلك القوات إلى الشك البريطاني في خضوع الشماليين للسلطات الحاكمة بعد القضاء على المهدية ، وقد صدق هذا الشك في أحداث عام ١٩٢٤م ، إضافة إلى إخماد المواجهات القبلية وإخضاع القبائل المتمردة في مختلف بقاع الجنوب ، وبعد تعميم سياسة ماكمايكل على مديري المديريات الجنوبية ، سعى الحكام الإداريون إلى عدم تعريب هذه القوات (الكتيبة ، والشرطة) بسبب :

١. وضوح التأثير العربي الإسلامي فيها لأنها كانت قسماً من القوات المصرية ومدربة على شاكلتها .
٢. أن القوات تمثل كتلة محسوسة يمكن التأثير فيها بطريق مباشر ، على عكس الموقف بالنسبة للقبائل التي تعيش في تلك الجهات ، والتي تعتمد في حياتها على أعمال تدعوها إلى الحركة المستمرة ، كما أنه يعوزها الكثير من أسباب الانضباط المتوفرة في تلك القوات .
٣. طبيعة القوات وذلك إذا كان هدف السياسة الجنوبية خلق سودانيين منفصلين ، فإنها رأت ضرورة خلق قوتين عسكريتين منفصلتين ، كذلك فقد كان المسؤولون البريطانيون يزعجهم وخاصة بعد ثورة ١٩٢٤م الاحتمالات الواردة لأحداث مماثلة ، فكان خلق قوتين عسكريتين شمالية وجنوبية ولكل منهما نظامها يؤدي إلى التقليل من مخاطر تكرار ما حدث عام ١٩٢٤م ، باستخدام أي قوة منهما ضد الأخرى أو في مناطق أخرى للقضاء على الاضطرابات .

ولذلك سعت الحكومة إلى تطبيق سياسة عدم التعريب على تلك القوات بإحلال اللغة الانجليزية محل اللغة العربية بين القوات ، بفتح الفصول الدراسية في المدارس واستبعاد الضباط المسلمين الشماليين من القوات مقابل إحلال ضباط بريطانيين مكانهم[1].

ولكن تطبيق هذه السياسة واجه العديد من الصعوبات التي أكدتها تقارير الحاكم العام ، ومن ذلك تقرير مافي لعام ١٩٣١م الذي يذكر " سيبقى إحلال الانجليزية محل العربية صعباً بين قوات الأمن الموجودة في القسم الشمالي من مديرية أعالي النيل ، حيث كانت اللغة العربية دائماً لغة تفاهم ، كما أن استخدام الانجليزية لا زال قليلاً في المحادثات اليومية في المديريات الثلاث "، وتناول تقرير عام ١٩٣٢م الصعوبات التي تواجه المسؤولين في

١- B. G. P. C.S/ ICI . From Governor Baher Al – Ghazal to District Commissioner Raga . 9/6/1930

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المديـريات الجنوبــية في تدبير المدرسين اللازمين لتعليم اللغة الانجليزية للموظفين وقوات الجــيش والأمــن ، حتى أنهم اضطروا إلى الاستعانة بالكتبة والمحاسبين ، كما يذكر التقرير افتتاح ٣٥ فصلاً لهذا الغرض في مديرية بحر الغزال لوحدها[١].

وفـــي تقرير ١٩٣٣م أعرب مافي عن عدم رضاه عن تعليم الانجليزية لقوات الجيش ، وأكد أن كبار رجال القوات يستخدمون العربية ، ولا يقبلوا بسهولة تعلم اللغة الانجليزية ، كما أن الاســتغناء عــن بعــض مفتــشي المعارف في الجنوب الذين كانوا يشرفون على تعليم الانجليزية له أثر سلبي كبير على هذا المجال ، ومع بداية عام ١٩٣٤م أخذت اللغة الانجليزية تبسط نفوذها وركزت الجهود لتعلمها ، فامتلأت الفصول بالراغبين في تعلمها ، ولكن سايمز أشار إلى أن تلك العملية افتقدت إلى جاذبية الجدة التي تمتعت بها في أول الأمر ، ثم لا يلبث أن يعترف في عام ١٩٣٦م أن تحويل الانجليزية إلى لغة تفاهم عامة حيث لا توجد لغة محلية يمكن استخدامها استخداماً عملياً ليس من السهل قياسه ، وإذا كان قد أمكن إحراز تقدم في هذا الشأن فهو تقدم محدود[٢].

ـ التخلص من الأسماء والأزياء العربية .

بــناءً علــى توجــيهات ماكمايكل في مقاومة التأثيرات العربية والإسلامية في جنوب السودان ، بعث مدير بحر الغزال إلى مفتش راجا مذكراً إياه بضرورة عمل أي شيء حتى لو كان ضئيلاً لمحو اللغة العربية وتشجيع اللغات المحلية والوعي القبلي واللغة الانجليزية " لا بد مــن إيقــاف اســتعمال الكلمــات العربية مثل شيخ وسلطان واتخاذ العبارات المقابلة لها في اللهجات المحلية مثل بينج عند الدنكا مع حث زعماء العشائر وعامة الناس على الحفاظ على أســمائهم القبلــية ، أما الذين تخلوا عن تلك الأسماء واتخذوا أسماء عربية فيجب ألا يشجعوا على استعمالها بل وإجبارهم على تغييرها[٣].

أمــا ما يتعلق بمقاومة الأزياء العربية ، فنجد السلطات تحث الأهالي على عدم ارتداء الجلابــيب العربية مقابل ارتداء الملابس والقمصان الأوروبية ، وان يبقى الأهالي عراة خير من ارتداء الملابس العربية ، كما حثت التجار على عدم عرض أي ملابس اعتاد أبناء الشمال على ارتدائها مع السعي إلى التخلص منها بأقرب فرصة ، أما مع رؤساء القبائل فقد أوصت

١- F.O. 407/213 . Maffey to Loraine 5/4/1931 ; F.O. 407/215 . Acting Governor General of the Sudan to Loraine . 1932 .

٢ـ سعودي ، مشكلة جنوب السودان ، ص ١٢٥ ـ ١٢٦ .
F.O. 407/217 . Maffey to Combell 1933 ; F.O. 407/217 . Symes to Lampson 14/4/1934 ; F.O. 407/219 . Symes to Lampson 31/3/1936 .

٣ـ تقرير لجنة التحقيق في اضطرابات أب ١٩٥٥ .
B. G. P. C.S/ ICI .. From Governor Baher Al – Ghazal to Destrict Commissioner Raga . 9/6/1930 ;
B. G. P. C.S/ ICI . From Governor Baher Al – Ghazal to Destrict Commissioner Raga . 19/3/1930 ;

© Arabic Digital Library Yarmouk University

السلطات مفتشي المراكز خلال حديثهم مع الرؤساء بتذكيرهم أن الولاء الصادق يقضي بالتمسك بالعادات القبلية فيما يختص باللبس وغيره من الأمور المشابهة[1].

وقد لقيت هذه السياسة تأييداً من قبل مفتشي المراكز وخاصة مفتش مركز راجا الذي انتشرت فيه اللغة العربية بشكل واسع ، فقد بذل كل جهده لحمل المشتغلين بصناعة الملابس العربية على الإقلاع عن صنعها وبيعها ، ومن ذلك تحريره في عام ١٩٣٥م خطاباً إلى ثلاثة من التجار وهم عمانويل لارغولاريس (Emmannuel Largolaris) ووكيل اخوان بابوليدس (Papoulidis) في راجا ، ووكيل الشيخ عامر الطيب في راجا كذلك ويقول " لقد لاحظت أنه خلافاً لأوامري المتكررة بأنه ما زالت تعرض كميات كبيرة من الأزياء العربية ، أرجو أن تراعوا مستقبلاً أن صنع وبيع هذه الملابس أمر محظور ويجب أن يتم صنع القمصان القصيرة وبها ياقة (قبة) مفتوحة من أمام كما هو الحال في الملابس الأوروبية ، وألا تكون برقبة دائرية كالتي يلبسها البقارة في دارفور ، كما يجب عدم بيع الطواقي التي يلبسها العرب ، ويجب عدم تفصيل أي ملابس عربية منذ تاريخ هذا الإخطار ، وإنني أمنحكم فترة تمتد من هذا الإخطار ٣١ أيار (مايو) ١٩٣٥م حتى نهاية شباط القادم للتخلص من المخزون منها لديكم ، وينطبق ما ذكرت على كل الوكلاء الخارجيين والذين يملكون ماكينات خياطة "[2]، كما منعت السلطات أهالي الجنوب من تقليد العادات العربية كختان الذكور ومنع الزواج بين الشماليين والجنوبيين ، وإذا ما تزوج أجنبي من امرأة من أهل الجنوب كان يتعين عليه الحصول على موافقة المفتش ، وأن يكون الأولاد تابعين لوالدتهم لا لوالدهم[3].

ـ السياسة التعليمية في جنوب السودان ١٩٣٠ ـ ١٩٤٦م .

اقترنت السياسة التعليمية في الجنوب السوداني بالتحالف بين حكومة السودان والإرساليات التبشيرية ، من اجل القضاء على نشاط اللغة العربية ومحاربة الدين الإسلامي وما يرتبط به من مؤثرات إسلامية ، مقابل تشجيع اللغات المحلية والانجليزية والديانة المسيحية ، كما اقترن بها ضرورة الحصول على العدد الكافي من المتعلمين لشغل المناصب الإدارية والفنية بعد الاستغناء عن الشماليين ، ومن اجل تحقيق أهدافها من سياستها التعليمية ، اتخذت الحكومة سلسلة من الخطوات التي تمثلت بما يلي :

١. السعي لتحقيق ما دعت إليه مذكرة ماكمايكل في ٢٥ كانون ثاني (يناير) ١٩٣٠م ، فقد توصل مدير بحر الغزال إلى إمكانية الحد من انتشار اللغة العربية والدين الإسلامي عن

١ـ تقرير لجنة التحقيق في اضطرابات اب ١٩٥٥ ، ص١٩ .
C.S/ ICI . Cs to Governor Baher Al – Ghazal . 11/5/1930 .
٢ـ C.S/ ICI .District Commissioner Western District to Lagoteris 21/1/1935
٣ـ بخيت ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ .
Beshir . Suothern Sudan . P. 52 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

طريق إبعاد الناطقين بالعربية من تجار وفلاتة عن واو ، ثم استبدال اللغة العربية بمجموعة مـــن اللهجـــات المحلية ، كما دعا إلى نقل مدرسة ستاك ومدرسة الإرسالية الكاثوليكية إلى مكان بعيد عن واو وجلب التلاميذ لتلك المدرسة من منطقة واو وليس من المديرية كلها(١).

٢. عقــد المؤتمرات التعليمية الدورية في المديريات الجنوبية ، بمشاركة من كبار الموظفين البـــريطانيين وممثلـــي الإرساليات التبشيرية ، لبحث العلاقة بين الطرفين وما يستجد من أمـــور حول السياسة التعليمية ، التي ظاهرها رسم سياسة تعليمية لأبناء الجنوب وباطنها صـــياغة ثقافة جنوبية بعيداً عن العربية ، ففي نيسان (ابريل) ١٩٣٠م عقد مؤتمر تعليمي أكد على ثقة الحكومة بالإرساليات وتقدير كفاحها في حمل لواء التعليم ، كما حدد أهداف التعليم وأسس السياسة التعليمية التي تهدف إلى تنوع التعليم والتنسيق بين أهداف الحكومة لتطويـــر التعليم ونشاط الإرساليات ، كما وضع المؤتمر أسس وقواعد لتعليم الأهالي مع وضـــع مـــناهج التعلـــيم المناسبة ، وفي المؤتمر الذي عقد بجوبا في ١٦ نيسان (ابريل) ١٩٣٢م ، أكد مدير مصلحة المعارف الحاجة إلى توفير مدرسين محليين خلال عدد قليل من السنين ، كما أشار إلى وجوب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بسير سياسة التعليم بما يتلائم مع سياسة الحكومة المقررة في ذلك الشأن ، وأكد المؤتمر بأن تطور نظم التعليم يجب ألا تهدف إلى القضاء على المؤسسات الأهلية والاجتماعية أو عزل المثقف الجنوبي عن بيئته ، بل إلى تعليمه كيف يمكن له أن يكيف نفسه ونظمه مع الأفكار والظروف الجديدة ، وفي مؤتمـــر ١٩٣٤م في جوبا برئاسة سكرتير المعارف والصحة بحكومة السودان وحضور حكـــام مديـــريات بحر الغزال ومنجالا ورؤساء الإرساليات وممثلي المدارس التبشيرية ، نـــاقش قضية تنظيم التعليم في المديريات الجنوبية والمشكلات اللغوية والخطة المقترحة لزيادة المعلمين من أبناء الجنوب ومسألة توظيف خرجي المدارس(٢).

٣. مـــنح الإرســـاليات المـــزيد من التسهيلات والإعانات المالية لتنفيذ سياستها ، فقد حثت المؤتمرات التعليمية والاجتماعات بين رؤساء الإرساليات ومندوبي مصلحة المعارف على مـــضاعفة التسهيلات والمساعدات للإرساليات ، ومثال ذلك اقترح وليامز (Williams) مـــساعد مدير المعارف بترك الإرساليات أن تستمر دون احتكار من الحكومة ، في إنشاء معظـــم المـــدارس وتقـــديم التـــسهيلات للمدرســـين ، سواء مدارس القرى أو الأولية أو الوســـطى ، وألا تقوم بتغييرات ثورية بل باتخاذ الإجراءات الضرورية لكي تضمن بأن تعليم الإرساليات يصبح ذا اثر فعال أكثر فأكثر ، وأن على الإرساليات الالتزام بدقة بنود

١ـ B. G. P. CS/ICI . Brook to C.S. 22/3/1930 .

٢ـ فيصل موسى ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .
Beshir . Eductional . Development . P. 119 ; Sanderson . Education . Religion . PP. 183 – 185 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاتفاقيات المعقودة معها ، مع رغبتها بالتعاون مع الحكومة قلباً وقالباً ، وأن تلتزم بأهدافها في تقديم دراسات علمية حديثة صحيحة لكي تخرج مواطنين صالحين ، فضلاً عن مسيحيين حقيقيين ، وبذلك ووفق على استمرار التعليم بواسطة الإرساليات على أن تكون هناك رقابة شديدة من جانب الحكومة عن طريق مندوبها ، بسبب مسؤولية الحكومة أمام الشعب ولما تقدمه من مساعدات[1].

وقد أدت التسهيلات والإعانات المالية إلى زيادة أعداد المدارس التبشيرية وخاصة مدارس القرى والمدارس الأولية ، أما المدارس الوسطى والمهنية فلم يتم افتتاح إلا أعداد قليلة جداً ، وبذلك لم تستطع الإرساليات تلبية حاجة الإدارة من الإداريين والكتبة والفنيين للمساهمة في عملية الفصل ، ولكن الإرساليات من جانب آخر نشطت في فتح ما عرف بمدارس الشجرة أو المدارس الخارجية (مشابهه لمدارس القرى) التي أقيمت في الغرب ، وكان يديرها مدرس من أبناء القرية يختار من طلاب المدارس الأولية ، وكان يحق للرجال والصبيان على السواء الالتحاق بها[٢].

٤. توجيه المناهج والكتب المدرسية والعامة إلى ما يخدم سياسة الحكومة البريطانية والإرساليات التبشيرية ، من حيث إشاعة الكراهية للإسلام والمسلمين ، واحتوائها على اتهامات كاذبة للرسول والإسلام ، من قطع الطرق وسفك الدماء واحتقار واضطهاد غير المسلمين ، ولم تكن تلك الكتب مقتصرة على المدارس ، بل تعدتها إلى بعض المكتبات في المراكز الرئيسية كمكتبة جوبا التي زخرت بالكتابات المناهضة للإسلام وتركيزها على أن المسلمين وراء تجارة الرقيق واستنزاف الجنوبيين بشرياً ، وبخصوص ذلك يقول احد رجال الإرساليات إلى طالب جنوبي "إن قصة تجارة الرقيق تؤكد المقت التام لتلك الديانة الشريرة التي ليس لديها رادع خلقي ، والتي تشمل بين معتنقيها تجار الرقيق والتي توجه عداوتها الخاصة للدين المسيحي الذي نادى به من هو بشر إله ،في نفس الوقت والذي وضع حياته لينجي البشرية من الآثام التي لا يهتم بها الإسلام ، ثم نزع حياته مرة ثانية وهو الآن حي يعطينا القوة التي نتغلب بها على الآثام"[٣]، هذا وسعت الإرساليات التبشيرية بالتعاون مع الحكومة إلى إصدار العديد من الكتب والقواميس والقصص المحلية بمختلف اللغات المحلية

١ـ وفد السودان ، ماسي الانجليز ،ص ٢٢ .
Beshir . Suothern Sudan . P. 57 ; Sanderson . Education . Religion . P.P. 234 – 236 .

٢ـ السيد ، مرجع سابق ، ص ١١٤ : عبد الغفار ، الصراع في جبال النوبة ، ص ١٠٦ ؛ كان من ضمن التسهيلات التي منحتها الحكومة للارساليات ، السماح للارسالية الانجليزية بالتبشير في جبال النوبة من اجل ان يقوى مركزها على الارسالية الكاثوليكية ، انظر : كمال عثمان صالح " التبشير والسياسة التعليمية في جبال النوبة ١٨٩٩ ـ ١٩٥٦ " مجلة دراسات افريقية ، الخرطوم ، ع١٤ ، ١٩٧٥ ، ص ١٣٣ ـ ١٣٥ .
Beshir . Educational . Development . P.P. 126 – 127 ; Collins . the British in the Sudan PP200-212 .

٣ـ تقرير لجنة التحقيق في اضطرابات اب ١٩٥٥ ، ص ٧ ؛ البوني ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(لغات الزاندي والدنكا والنوير والمورو واللاتوكا والباري) كما ساهم رجال إدارة السودان السياسية[١]، بإعداد كتب حول قواعد الباري والمورو والانواك[٢].

٥. تعلـيم الفـرد ارتـباطه ببيئته القبلية وان يكون عضواً نافعاً لها ، وذلك عن طريق تعلم اللهجـات القبلـية والتقاليد والعادات المحلية ، وتدريس تاريخ القبائل في المدارس وإدخال تعلـيم الموسـيقى والرقص والحرف اليدوية في مناهج التعليم ، وتقرير أن تسهم المناهج بالخـواص الـزراعية والقبلـية والرعوية مع تعويد التلاميذ والتلميذات على ارتداء الزي الوطني[٣].

ومـع كـل ما سبق ، إلا أنه برزت مجموعة من الصعاب، ادت إلى إعاقة الحكومة في تطبيق سياستها ، تمثلت بما يلي :

١. ضعف الإرساليات في فتح المدارس الوسطى والمهنية بسبب قلة العدد اللازم من المدارس ، وسعيها إلى التبشير بالمسيحية والإكثار من اتباعها في القرى أكثر من المراحل العليا ، وعـدم كفايـة الإعانات المالية التي تتلقاها من الحكومة أو مراكزها الرئيسية في أوروبا بسبب الأزمة الاقتصادية إضافة إلى سوء الإدارة الأهلية .

٢. الخلافـات حـول مناطق النفوذ بين الإرساليتين الكاثوليكية والانجليزية ، فقد بدأ الخلاف بـتوغل الإرسالية الانجليزية بمنطقة اينو بأعالي النيل ومنطقة طمبرة في بحر الغزال ، وهـي ضـمن مـنطقة نفوذ الإرسالية الكاثوليكية التي احتجت على هذا التوغل ، ولكن الحكـومة لـم تعـر الأمر اهتماماً كبيراً واكتفت بإرسال خطاب لفت نظر إلى الإرسالية الانجليـزية طالبـتها بالانسحاب ، واكتفى الحاكم العام بإخبار الخارجية البريطانية "بأن تحديـد المـناطق لا يمكـن أن يكـون مثل حائط الصين مما لا يجوز اختراقه "، ولكن الحكومة لم تتخذ إجراءات إدارية لصالح الإرسالية الكاثوليكية مما دفع المبشرين الكاثوليك إلى رفع الأمر إلى الكنيسة في روما[٤].

٣. قيام الحرب الحبشية الايطالية عام ١٩٣٥م[٥]، حيث أدت هذه الحرب إلى حدوث أزمة بين بـريطانيا وايطاليا ، عندما نظرت بريطانيا لهذا الاحتلال بأنه يهدد مصالحها في أفريقيا وأسيا ، كما أن وجود دولة معادية على الحدود الشرقية قد يؤدي إلى تشجيع ازدهار ونمو

١ــ هي إدارة بريطانية تتكون من ١٥٠ موظفا ريطانيا تم اختيارهم من الجامعات البريطانية وضباط بريطانيين عاملين بالجيش المصري ، وهي تضم الوكالة الرئيسية التي يمارس الحاكم العام من خلالها سيطرته السياسية كما أنها تمد بالموظفين الذين يشغلون مناصب الإدارة العليا التي لا يوجد السودانيون الصالحون لشغلها ، انظر : يونان لبيب رزق ، قضية وحدة وادي النيل بين المعاهدة وتغيير الواقع الاستعماري ١٩٣٦ ــ ١٩٤٦ (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥) ، ص ١٤١ ــ ١٤٢ .

٢ــ سعودي ، مشكلة جنوب السودان ، ص ١٣٠ ــ ١٣٣ .

٣ــ Beshir . Educational . Development . P. 120

٤ــ فيصل موسى ، ص ٨٤ .

Sanderson . Education . Religion . PP. 192 – 194 ; Beshir . Educational . Development . P. 121 .

٥ــ مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ ــ ١٩٤١ ، ترجمة سامي أبو النور (القاهرة ، المكتب المصري ، ١٩٩٣) ص ٧٠ ــ ٧٤ ؛ تمام همام تمام ، موقف عصبة الأمم من الغزو الايطالي للحبشة ، مجلة الدراسات الأفريقية ، الخرطوم ، ع٩ ، ١٩٨٠ ،ص ١ ــ ٥٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النعـــرات والمشاعر القومية ، فقد بادرت القوات الايطالية بعد احتلالها الحبشة على طرد المبـــشرين البريطانيين ، وحاولت الحكومة البريطانية من جانبها التفاوض مع الحكومة الايطالـــية للعـــدول عـــن قرارها والالتزام بالمواثيق الدولية في مجال التسامح الديني ، وخـــشيت الحكـــومة البـــريطانية أن يؤدي هذا التجاهل إلى امتداده إلى أملاكها في كينيا وأوغندا وجنوب السودان ، ولذلك رأت الحكومة البريطانية اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الحكـــومة الايطالية لإيقافها عند حدها ، فأعلنت أن وجود المبشرين الايطاليين في جنوب الـــسودان غيـــر مرغوب فيه ، خاصة أن الحكومة البريطانية وجدت أن نشاط الإرسالية الكاثوليكـــية يـــتجاوز خمـــسة أضعاف نشاط الإرساليات البروتستنتية وأن عدد رهبانها والعاملـــين فيها مساوياً تقريباً للإرساليات الأخرى ، بسبب مساندة الكنيسة الكاثوليكية في رومـــا لتلك الإرساليات ، اضافة إلى أن العاملين في الإرسالية الكاثوليكية كانوا يقدمون خـــدماتهم دون مقابل ، فكان وجود هذا العدد الكبير محل نقد مستمر من قبل المسؤولين البريطانيين(١).

٤. أن توقيع معاهدة ١٩٣٦م بين بريطانيا ومصر قد مهد السبيل للتدخل المصري في شؤون الـــسودان ، فـــبعد فترة وجيزة من التوقيع طلب قاضي القضاة من الحاكم العام بحث إمكانية إرســـال بعثات تبشيرية إسلامية إلى الجنوب ، كما كتب رئيس تحرير صحيفة السودان مقالاً عـــن الحرية الدينية وضرورة إزالة القيود المفروضة على الإسلام في الجنوب ، ووجه نقداً شـــديداً لسياسة الحكومة الخاصة بإعانة الإرساليات المسيحية في المديريات الجنوبية ووضع القيود على الدعوة للإسلام هناك(٢).

وإزاء هـــذه التحديات والصعاب كان على الحكومة البحث عن حل حسب تعبير الحاكم العـــام " للـــسير فـــي طريق وسط بين احتمال قيام تغلغل أوروبي معاد من جانب المبشرين الايطاليين وبين انتشار نوع غريب من الإسلام ذاع سريعاً بالمنطقة "، فكان عقد مؤتمر لندن الـــذي بحث ضرورة مراعاة المعتقدات الوثنية التي تخص حياة الجنوبيين اليومية في العملية التعليمـــية ، وأن المبـــشرين الايطاليين واغلبهم من طبقة الفلاحين انسب الرجال للتعاون مع الوثنيـــين الـــسود لأن معظمهـــم مـــن الفلاحين كذلك ، كما قدم سايمز إلى المؤتمر برنامجه التعليمـــي لجنوب السودان الذي يدعو إلى ضرورة تطوير مدارس الأحراش ، لتصبح قادرة علـــى رفـــع مستوى التعليم في القرى النائية وإمدادها بمدرسين مؤهلين مع رفع مدة الدراسة فيها إلى ثلاث سنوات ، أما المدارس الأولية فبحسب البرنامج تقرر مد فترة الدراسة فيها إلى

١ـ فيصل موسى ، ص ٨٤ . Beshir . Educational Development . PP. 121 – 122 .

٢ـ Ibid., P. 122

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ســت سنوات بدلاً من أربع مع إنشاء فصول إضافية (عرفت بالفصول المتوسطة) للراغبين بالـتدريس فـي مدارس الأحراش ، كما حث برنامج سايمز على تعليم البنات ، ولتنفيذ هذا البرنامج رصدت الحكومة ميزانية كبيرة شملت الإعانات ورفع مرتبات المدرسين والمدرسات وصيانة المدارس في مراكز التبشير(١).

وتــلا بــرنامج سايمز تقرير وليم (Williams) نائب مدير المعارف إلى الحاكم العام فيذكر " إن من يتقصى الحقائق والأوضاع في مجال التربية والتعليم بصورة موضوعية لا بد أن ينتهــي للقــول بان نظمها غير سليمة ، ورغم ذلك يمكن القول بأن الصرح الكامل لنظم التعليم قد قوض بأسره حتى غدا شيئاً عقيماً لأن الأسس التي قام عليها التطبيق لم تكن سليمة أيــضا "، وتكمن الأخطاء في نظم التعليم في قلة عدد المدرسين الوطنيين المدربين والتركيز علــى تعلــيم الــدين المسيحي والمواد الأولية ونقص أعداد الهيئة التدريسية في المــدارس الإرسالية ،وغرابة خلق أفراد الإرسالية الكاثوليكية على الحاكمين و افراد الشعب .

ورأى أن المدرسين في المدارس التبشيرية لم تكن تتوفر فيهم العناية أو الفهم لضرورة إدخال الطرق الفنية للتدريس ، ولما كان التعليم في الإرساليات متروكاً لمدرسين غير مدربين فقــد عجزوا عن أن " يستخلصوا أفضل خصائص وقدرات الطلاب ، كما عجزوا عن غرس الفــضائل الحمــيدة في نفوسهم وتنمية قدراتهم العملية "، وان تلك العيوب تعود إلى إصرار الإرساليات على ضرورة التركيز على التبشير الديني ، وضيق آفاق نظرها ، وعدم اهتمامها وخاصــة القديمة بإتباع النظم الصحيحة للتعليم ، والسبيل للإصلاح هو الإصرار على اتخاذ الإرســاليات مقابل الإعانات المخصصة لها ، واتخاذ الخطوات اللازمة لتطوير التعليم بشكل ســريع واعتــباره واجــباً سياســياً وهاماً ، والتركيز على التجمع أكثر من التوسع وتدريب المدرســين المحليين وخضوع المواد التبشيرية للتفتيش والرقابة ، وأوصى بمساهمة الحكومة فــي التعليم عن طريق إنشاء مدارس زراعية وفوق أولية وثانوية محلية وإرسال بعثات إلى الخــارج(٢)، وبــذلك كان تقرير وليام أول تقرير تعرض فيه موظف كبير بالنقد لنظم التعليم التبشيري مما أدى إلى ضرورة مساهمة الحكومة في نشر التعليم .

أما جريفت (Criffitts) احد كبار العاملين في مصلحة المعارف السودانية ، فقد وضع خطة للتعليم عام ١٩٣٧م لإيجاد توازن بين المدن والريف ، وإيجاد موظفين للإدارة الأهلية ، فدعت خطته إلى التوسع في التعليم العالي والثانوي ، ولكن ليس على حساب التعليم الأولي

١ـ فيصل موسى ، ص ٨٤ ـ ٨٥ .

٢ـ Beshir . Educational Development . PP. 122 – 124 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

، وذكــر انـــه غيــر مرغوب نشر التعليم في الجنوب على نطاق واسع من قبل الحكومة بل تحقيق ذلك تدريجياً بسبب الظروف الاقتصادية والمبادئ الأصولية(١).

وعـــالج تقرير كوكس (Cox) مدير مصلحة المعارف لعام ١٩٣٨م مشكلة الإرساليات الايطالية ، وأكد عدم وجود أي دعاية سياسية من جانب تلك الإرساليات ، ورأى بأن رجالها دعـــاة دين متعصبين أكثر من وطنيين متطرفين ، و يدينون بالولاء للفاتيـــكان لا للفاشية ، ولكـــنه في نفس الوقت اعتبر وجودها بالجنوب خطراً لعجزها عن تفهم المبادئ والمثل العليا لسياسة الإدارة البريطانية ، فهو يرى أن سياستها تستهدف تربية وتخريج شباب لكي يصبحوا أعضاء خانعين في مجتمع ينظم الأفكار وعلى درجة عالية دقيقة من التنظيم، وذكر أنه ما دام إحـــتكار التعلـــيم مـــن جانـــب أي إرسالية يعتبر أمراً غير مرغوب فيه ، فالأولية أن تكون للإرســـالية الانجليزية في نشاطها في حالة نشوب حرب ، كما اوصى التقرير ارسال بعض افراد الإرساليات الكاثوليكية إلى بريطانيا لتلقي دراسة تدريبية في معهد لندن التربوي ، وحث الحكـــومة علـــى الـــتدخل لتوفيـــر الوسائل التعليمية بالمديريات الجنوبية ، وطلب من القس البريطانـــي الذي بعث لمقابلة البابا الحصول على موافقة الفاتيكان على الاقتراحات السابقة ، كمـــا طلـــب من الفاتيكان تعيين اثنين من البريطانيين الكاثوليك في مركزين هامين مرتبطين بأعمال الإرسالية الكاثوليكية ، والموافقة على تعيين احد الخبراء البريطانيين في شؤون التعليم للإشـــراف على مدارس الكاثوليك ، وقبل البابا المقترحات وكلف المحفل البريطاني للرومان الكاثوليك التابع للقديس يوسف في ميل هل (Mill Hill) في لندن القيام بمهمة التبشير والعمل التربوي في جنوب السودان عام ١٩٣٨م(٢).

ولكـــن انـــدلاع الحرب العالمية الثانية ، أدى إلى تأخر تنفيذ مقترحات وليام وكوكس ، وفـــي نفس الوقت بقي الحوار بين الحكومة والإرساليات متواصل ــ رغم انصراف الحكومة لمواجهة التهديدات الايطالية في الشرق وسعيها إلى تجمع الجهود وإحلال الانسجام بين الفرق العـــسكرية الشمالية والجنوبية لصد الهجوم الايطالي ، وعودة الوجود المصري إلى السودان ومولد الحركة الوطنية السودانية ــ ففي عام ١٩٤٢م ، عقد مؤتمر تعليمي في ملكال نوقشت فـــيه عـــدة موضـــوعات تتصل بالوضع التعليمي القائم وأسس التطوير المرتقب ، وفي نفس الـــوقت وافـــق الحاكم العام على دفع علاوات لمن يتعلم القراءة والكتابة باللغة الانجليزية من أفـــراد الجـــيش والـــشرطة بهـــدف تـــشجيع الكبار على تعلمها ، وقدمت مساعدة الحكومة للإرساليات على أساس تجريبي في المناطق التي فشلت فيها الإرساليات بإنشاء مدارس ضمن مـــنطقة الدنكا ، كما تركزت اقتراحات واجتماعات الحكومة والإرساليات على ضرورة تقديم

١ـ Ibid . PP. 131 – 132 .

٢ـ Beshir . Suothern Sudan . P.P. 124 – 126 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنح والإعانات وتعليم البنات ومشكلة اللغات والتعليم المختلط وقلة عدد المدرسات المدربات[1].

كما شهد عام ١٩٤٤م تحسن بالعلاقات بين الحكومة والإرساليات بعودة أربعة من الاباء وثلاث من الراهبات للتدريس في إرسالية فيرونا ، ولحق بهم أربعة من الذين استوقفتهم ظروف الحرب ، أما مقترحات كوكس فقد اخذت الحكومة بتنفيذها بعد اطمئنان بريطانيا على موقفها من الحرب عام ١٩٤٤م ، فافتتحت مدرستين حكوميتين الأولى مركزية في أعالي النيل وعين لها ناظر بريطاني ، والثانية مدرسة قرية كما انشأت معهد واحد فوق التعليم الأوسط في جوبا لتدريس المساعدين الطبيين وملاحظي الصحة والزراعة ومعاونيهم والكتبة والمحاسبين[2].

وفي العام التالي زادت فعالية الحكومة في إدارة التعليم في الجنوب ، فأنشات وظيفة مساعد مدير التعليم في المديريات الجنوبية ، وقابل ذلك زيادة في المساعدات رغم تدني أعداد الطلبة حتى ذلك الوقت فمثلاً بلغ عدد الطلبة الذين يتلقون تعليماً عالياً طالب واحد فقط يتم دراسته في جامعة ماكربري الأوغندية[3]، حيث أن بريطانيا وجهت أبناء الجنوب للدراسة في أوغندا لا في كلية غوردون لإبعادهم عن الشمال ، فقد جاء بالمضبطة السرية لاجتماع المديرين السنوي لعام ١٩٤٥م ، ما يدل على سوء نية بريطانيا بصبغ الجنوب بصبغة تبعده عن الشمال والاتجاه به إلى أن يكون قطراً غريباً أجنبياً .

وورد على لسان مدير المعارف روزفير " من العبث الفصل بين التعليم والدين ، ولما كانت المسيحية أصلح لأهالي الجنوب من الإسلام فانه ينبغي أن تكون الانجليزية لغة التعليم في الجنوب على أن يتم إرسال النجباء من الطلبة في الجنوب إلى مدارس وكليات أوغندا حتى تترسخ عقيدتهم المسيحية "[4]، وبذلك فشلت المدارس الإرسالية والحكومة في تخريج جنوبيين مدربين وقادرين على تقلد الوظائف ، فلم يكن هناك تفتيش منتظم على مدارس الإرساليات ومدرسيها ، كما أن المقدرة على التدريس والخبرة كانتا مفقودتين مما ساهم في انحطاط مستوى التعليم عند الجنوبيين .

هذا ويمكننا ومن خلال بعض الإحصائيات الواردة ضمن وثائق الحكومة البريطانية في السودان ، وبعض المصادر المعاصرة التعرف على مدى مساهمة الإرساليات التبشيرية في العملية التعليمية في جنوب السودان ، حيث نجد أن الإرساليات التبشيرية هي التي تتحمل

١ـ Beshir . Educational Development . P.P. 144 – 146 .

٢ـ السيد ، مرجع سابق ، ص ١١٥ ـ ١١٦ ؛ سعودي ، مشكلة جنوب السودان ، ص ١٣٤ .
Sanderson . Education . Religion . P. 237; Beshir . Educational Development . PP. 146 –147.

٣ـ السيد ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

٤ـ وفد السودان ، ماسي الانجليز في السودان ، ص ٢٢ ـ ٢٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القسم الأكبر من أمور التعليم في الجنوب إلى جانب ما تقوم به مصلحة المعارف في ذلك المجال ، فمن خلال الاطلاع على أعداد المدارس في الجنوب خلال الفترة من ١٩٢٧ـ ١٩٣٨م نجد أن التركيز كان منصباً على مدارس القرى ، حتى وصل عددها عام ١٩٣٨م إلى ٥٨٥مدرسة ، والسبب هو قلة تكلفة مثل هذا النوع من المدارس ، إذ أن كل مدرسة تحتاج إلى معلم واحد فقط لتلقين مبادئ القراءة والكتابة وبعض تعاليم الدين المسيحي ، بينما نجد أن المدارس الأولية والوسطى لا يتجاوز عددها بضع عشرات للأولى وبضع آحاد للثانية ، فمثلاً المدارس الوسطى كان عددها عام ١٩٢٧م ثلاث مدارس ، وبقي ذلك العدد حتى عام ١٩٣٨م ، والسبب هو حاجة تلك المدارس إلى كوادر بشرية للقيام بأمورها كما أنها مكلفة مادياً[1].

أما المدارس التجارية والمهنية فإننا نجد الإرساليات التبشيرية هي التي تتولى أمورها وخاصة الإرسالية الكاثوليكية والأمريكية ، ومع ذلك بقي عددها حتى عام ١٩٣٨م ثلاث مدارس ، رغم حاجة الجنوب إلى خريجي تلك المدارس لإدارة أموره مستقبلاً بعد فصله عن الشمال ، ومما يدل على مساهمة الإرساليات في العملية التعليمية سعيها إلى تعليم الإناث وإنشاء المدارس الخاصة بهن ، فقد وصل عدد مدارس الإناث التبشيرية عام ١٩٣٢م احد عشرة مدرسةً ، وهذا يدل على عدم اهتمام مصلحة المعارف بتعليم الإناث ، كما نجد الإرساليات التبشيرية تسعى إلى تشييد معاهد تدريب للمدرسين من اجل رفد مدارسها بالأشخاص القادرين على القيام بمهام التعليم ، فقد بلغ عدد تلك المعاهد عام ١٩٣٢م معهدان اثنان[2].

وفيما يتعلق بنشاط كل إرسالية على حدة ، نجد أن الإرسالية الكاثوليكية كانت أنشط الإرساليات من حيث أعداد مدارسها والطلبة الملتحقين فيها ، وهذا يعود إلى كثرة عوائدها المالية من الخارج وتطوع الكثيرين إلى العمل في مدارسها دون مقابل ، فقد وصل عدد طلبة الإرسالية الكاثوليكية عام ١٩٣٦م إلى ٢٥٧١ طالباً من أصل ٤١١٢ طالباً ملتحقين بالمدارس التبشيرية ، أي أنها تقدم خدمات تعليمية لأكثر من ٥٠% من الطلبة ، ولكن واعتباراً من عام ١٩٣٧م اخذ عدد طلبة الإرسالية الكاثوليكية يتناقص ، والسبب توتر العلاقات بين بريطانيا وايطاليا على خلفية الحرب الايطالية الحبشية ، وسعي بريطانيا إلى التضييق على نشاط الإرسالية الكاثوليكية ، ورغم ذلك بقيت الإرسالية الكاثوليكية هي المسيطرة على أمور التعليم في الجنوب ، ففي عام ١٩٣٨م بلغ عدد طلبتها ٢٧٨٩ طالباً ، أما الإرسالية الانجليزية فقد احتلت المركز الثاني في النشاط التبشيري ، وتزايد ذلك النشاط مع دعم الحكومة البريطانية

١ـ انظر الملاحق ، جدول رقم (١) .
٢ـ انظر الملاحق ، جدول رقم (٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فـــي الـــسودان لها ، والتضييق على نشاط الإرساليات الأخرى ، وبذلك نجد طلبة الإرسالية الانجليزية يرتفع عام ١٩٣٠م إلى ٦٠٠ طالب ، ويصل عام ١٩٣٦م إلى ١٢٧٤ طالباً[١].

الحركة الوطنية السودانية وسياسة فصل الجنوب .

يعتبـــر قـــضاء السلطات البريطانية على ثورة ١٩٢٤م ، البداية الحقيقية لتراجع تأثير الحـــركة الوطنـــية السودانية على المجتمع السوداني بعد أن تغلغلت فيه في بداية العشرينات بتأثير من ثورة ١٩١٩م المصرية ، فقد أصيبت الحركة الوطنية بعد ثورة ١٩٢٤م وما أعقبها مـــن غـــياب قادتها بسبب الإعدامات والاعتقالات وانحلال تنظيماتها بالانحسار الكبير ، مما ادخـــل الـــيأس والقـــنوط عند القائمين عليها وخاصة بعد استمالة الحكومة للطائفية السودانية (الميـــرغنية والمهديـــة) فمالـــت إلى المهادنة ، ولكن الأمر لم يستمر طويلاً ، فقد أخذ نشاط الحركة يتجدد منذ مفاوضات النحاس ــ هندرسون ١٩٣٠م بخصوص السودان ، و إضراب طلـــبة كلـــية غـــوردون عام ١٩٣١م على خلفية قرار الحكومة بضغط النفقات وتقليص عدد الوظائف والمرتبات الشهرية للموظفين ما عدا البريطانيين[٢].

وإزاء ذلـــك كـــان على سايمز حاكم عام السودان وخليفة مافي كسب ود المثقفين من خرجي كلية غوردون والتفاهم معهم ، بإصلاح نظام الحكم وإتباع سياسة أكثر تحرراً ترمي إلى بناء أمة مدنية بالتعاون مع النخبة المثقفة ، وبذلك دخلت الحركة الوطنية مرحلة التشجيع ــــ بعد أن اقتصر نشاطها على حلقات القراءة والأدب ومناقشة موضوعات الكتب ومقالات الـــصحف المـــصرية ــ فظهرت العديد من الجمعيات أمثال جمعية الهاشماب وجمعيـــة أبو روف[٣].

ومع ظهور هذا التحسن ، ألا أن السلطات أهملت المثقفين بعدم استشارتهم بخصوص ما يـــتعلق بالسودان ضمن اتفاقية ١٩٣٦م ، مما دفع احمد خير إلى دعوة مثقفي السودان عامة إلى عقد اجتماع للتعبير عن آمال الأمة السودانية ، وإزاء هذه الدعوة تأرجح موقف الحكومة بـــين القبول والتردد ، فقد كان سايمز من مؤيديها بسبب تيقنه أن عزل السودان عن مصر لا يتم إلا عن طريق قيام حركة وطنية سودانية تعطي السودانيين كينونتهم المستقلة عن مصر ، ولمـــد جـــسور الـــثقة بـــين الحركة الوطنية والإدارة البريطانية وخلق تقارب بين الإداريين البريطانيين والمثقفين السودانيين ، كما رأى أن قيام اجتماع (مؤتمر الخريجين) سينمي ويعمق

١ـ انظر الملاحق ، جدول رقم (٤/٣) .

٢ـ تمام همام تمام ، السياسة المصرية تجاه السودان ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩) ص ١٥ ـ ٤٨ ؛ فيصل عبد الرحمن طه ، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشان السودان ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣ (أم درمان : مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي ، ٢٠٠٤) ص ٤٤ ـ ١١١ ؛ إسماعيل صدقي باشا ، مذكراتي ، تحقيق سامي أبو النور (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩١) ص ٢٠٧ ـ ٢١٥ .

Hnobert Voll and Sarah Btts Voll . Sudan . (London : 1985) P.P. 58 - 59 .

٣ـ بخيت ، الإدارة البريطانية ، ص ١٣٢ ـ ١٦٤ ؛ طربين ، مصر والسودان ، ص ٣٨٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الـروح والنـزعة الوطنـية الـسودانية ، وان الحكـومة تستطيع من خلال كبار الخريجين والميرغني والمهدي السيطرة على قيادة المؤتمر .

ورأى سـايمز أن معارضـة الاجتماع قد تؤدي إلى قيام تنظيمات سرية كجمعية اللواء الأبـيض ، مما يصعب على الحكومة التعرف على نشاطاتها ، كما أن عودة المصريين إلى السودان قد تدفع المثقفين إلى الالتحاق بمصر سراً[1]، أما رجال الإدارة البريطانية فاعترضوا علـى فكـرة الاجـتماع وقيام المؤتمر ، من منطلق خبرة سابقة في المستعمرات البريطانية وخاصة الهند ، حيث تحولت حركة المثقفين إلى حركة وطنية كبيرة هددت الاستعمار ، ومع ذلـك وافقـت الحكومة على عقد اجتماع (مؤتمر) الخريجين بعد أن احتوت المؤتمر باجتماع سايمز مع ممثلي الميرغني والمهدي[2].

وعلى اثر تشكيل مؤتمر الخريجين الذي اقتصر على أبناء شمال السودان دون جنوبه ، حـيث معظمهـم يمارس العمل الإداري في دواوين الحكومة ، مما جعل نشاطه مكمل لدور الحكـومة فـي بدايـة تأسيسه بعدم بحث المسائل السياسية ، والاقتصار على بحث المسائل الاجتماعـية والتعليمية ، ولذلك نجده يؤيد الحكومة في حربها ضد دول المحور ويصدر بياناً في الإذاعة حول ذلك ، ولكن هذا الأسلوب ما لبث أن تغير مـن قـبل المؤتمر بسـبب :

١. سـعي المؤتمر إلى التحالف مع الطوائف الدينية ، وإقامة علاقات ودية مع مصر خاصة بعـد زيـارة علي ماهر رئيس الوزراء المصري للسودان ، فقد كانت الحكومة المصرية تعتبر المؤتمر دسيسة بريطانية لتكريس فصل السودان عن مصر[3].
٢. تطـور نـشاط المؤتمـر في المجالات السياسية والاجتماعية والتعليمية وانتقاداته لسياسة الحكومة في فصل الجنوب عن الشمال ، ففي مذكرته للحكومة في ٥ تموز (يوليو) ١٩٣٩م والتي بدأ الإعداد لها منذ نيسان (ابريل) ١٩٣٨م ، نظرت إلى التعليم في الجنوب على انه الوسـيلة الوحـيدة لكي يستطيع الأهالي من خلالها إدراك فائدة التعامل بالنقود والتقدم في مـضمار الـثقافة ، واقتـرحت المذكـرة توجيه التعليم صوب الثقافة العربية الإسلامية لا الأفريقية ، وان تطور التعليم في الجنوب لا يمكن تحقيقه عن طريق نظام التعليم التبشيري الذي تدعمه الدولة مادياً ، بل عن طريق إنشاء مدارس حكومية في أرجاء الجنوب شرط أن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١ـ يونان لبيب رزق ، السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٣٠ ـ ١٩٣٦ (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ك معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٤) ص ١٠٨ ـ ١٤٢ ؛ دياب ، تطور الحركة الوطنية ، ص ٤١ ـ ٨٥ ؛ محمد عابدين صالح ، الصراع على السلطة في السودان (القاهرة : دار الأمين ، ٢٠٠٠) ص ٣٨ ـ ٤١ .

٢ـ سعت الحكومة السودانية إلى كسب ود السيد عبد الرحمن المهدي عن طريق زيادة نفوذه وجعله ثريا بمعاونته في مشاريع زراعة القطن في مديريتي النيل الأبيض والأزرق ، بشرط منعه من زيارة المراكز التي تثار فيها النعرات المهدية بين قبائل غرب السودان ، ولكن ظن الحكومة خاب بعد زيادة نفوذه السياسي والديني ، وهذا ما أطلق عليه اسم المهدية الجديدة ، انظر : بخيت ، الإدارة البريطانية ، ص ٢٦٧ ـ ٢٨٣ ؛ يوسف فضل حسن وآخرون ، مداولات الندوة العلمية للاحتفال المنوي بالإمام المهدي (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٠) ص ١٥ ـ ٢٠٧ .

٣ـ طه ، الحركة السياسية السودانية ، ص ١١٥ ـ ١٣٣ ؛احمد ابراهيم دياب ، تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٣٨ ـ ١٩٥٣ (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٨٤) ص ١١٧ ـ ١٣١ .

تكـون لغـة الـتخاطب العربية ، كما حثت المذكرة على فتح الباب أمام الشماليين لدخول الجـنوب ، وكان رد السكرتير الإداري على المذكرة بأنها بناءة ، ولكنه رفض المقترحات التي تتعارض مع سياسة الحكومة التعليمية في الجنوب[1].

وعلـى إثـر وصول أنباء زيارة علي ماهر للسودان ، قدم المؤتمر مذكرة إلى ماهر ، تناولت مطالبة الحكومة المصرية بدعم السودان في الحقل الثقافي ، ونشر الدين الإسلامي في الجنوب ، كما وصفت حالة الجنوب السيئة وأعمال الإرساليات التبشيرية فيه ، وعبثاً حاولت الحكومة السودانية عدم تقديم المذكرة لعلي ماهر عن طريق الضغط على قيادات المؤتمر[2]، وفـي مذكرته بتاريخ ٣ نيسان (ابريل) ١٩٤٢م ، بحث المؤتمر آراءه السياسية تجاه السودان ورغـبات أهله ، ولكنه لم يغفل الإشارة إلى سياسة الحكومة التعليمية في الجنوب ، فدعا إلى وقف الإعانات لمدارس الإرساليات وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب ، وإلغاء قانون المناطق المقفلة ورفع قيود الاتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان[3].

وفـي المجـال الاجتماعـي ظهـر اهتمام المؤتمر بجنوب السودان ، من خلال تنظيم مـسابقات حول تقديم دراسات وأبحاث عن جنوب السودان وقبائله (عاداتها وأخلاقها وطرق معيـشتها واقتصادها) كما ظهر ذلك الاهتمام بتكريم المؤتمر للمثقفـين الجنوبيين واجتذابهم إلـيه ، فأهـتم بزيارة استانلاوس بيساما أحد كبار مثقفي الجنوب إلى الخرطوم ، ومما يدل علـى ذلـك الاهتمام الثناء الكبير الذي أسبغه بيساما على المعاملة بقوله "رجعت من الشمال أحمـل للجـنوب أعظم ممنونية لما طوقني به رجال المؤتمر من حفاوة ولطف وكرم "، كما حـاول المؤتمـر بعث وفود من الدعاة المسلمين إلى الجنوب لنشر الدين الإسلامي ، وعندما كـتب المؤتمـر للحكومة طالباً الموافقة على إرسال بعثة إسلامية لم تواجه الحكومة المؤتمر بحقـيقة شـعورها نحـو الإسلام وسياستها في الجنوب ، بل توارت وراء ظروف الحرب ، وذكـرت أن الجنوب مقسم إلى مناطق نفوذ مسيحية ، وأن أية محاولة تقع الآن لإدخال بعثة إسلامية من شأنها أن تثير الإرساليات التبشيرية ، وتدفعها لتشتكي للحكومة البريطانية ، وذلك أمـر لا يمكـن إحتماله في ظروف الحرب ، ولم ييأس المؤتمر بل قدم إعانات مالية لبعض

١ـ جامعة الخرطوم ، مذكرة مؤتمر الخرجين عن التعليم في السودان ، ٥ تموز ١٩٣٩ ؛ دياب ، تطور الحركة الوطنية ، ص ١٠٢ ـ ١٠٥ ؛ بشير ، تاريخ الحركة الوطنية ، ص ٢٠٤ ؛ محمد عمر بشير ، تطور التعليم في السودان ١٨٩٨ ـ ١٩٥٦ ، ترجمة هنري رياض وآخرون (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧٠) ص ٢١٣ ـ ٢٨٢ .

٢ـ دياب ، تطور الحركة الوطنية ، ص ١٢٨ ـ ١٢٩ ؛ عبد العظيم رمضان ، مصر والحرب العالمية الثانية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨) ص ١٢٧ ـ ١٢٩ ؛ محمد جمال الدين المسدي ، مصر والحرب العالمية الثانية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٨) ص ١٨٨ ـ ١٩٢ ؛ استغل حماد توفيق احد أعضاء لجنة الزيارة لحث المؤتمر على الاهتمام بالوحدة العربية بعامة ووحدة الشمال مع الجنوب ، انظر : بشير ، تاريخ الحركة الوطنية ، ص ٢٠٨ .

٣ـ طه ، الحركة السياسية السودانية ، ص ١٣٧ ـ ٢١١ ؛ دياب ، تاريخ الحركة الوطنية ، ص ١٣٤ ـ ١٣٦/ ٢٠٠ ـ ٢١١ ؛ بشير ، تطور التعليم ، ص ٢٨٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المسلمين من سكان الجنوب ، وفي عام ١٩٤٣م استطاع المؤتمر تكوين لجنة فرعية له في واو في مديرية بحر الغزال[١].

وإزاء هذا النشاط المتزايد لمؤتمر الخريجين وخاصة بعد مذكرة ٣ نيسان (ابريل) ١٩٤٢م وشعور الحكومة بإنهيار النظام الذي أوجده سايمز القائم على التعاون بين الحكومة والمثقفين ، سعت الحكومة إلى إبدال الإدارة المحلية الوطنية بنظام عصري من الحكم الذاتي القائم على أساس الفكرة التمثيلية والإقليمية بدلاً من المشاركة القبلية ، فكانت أوامرها بإنشاء المجلس الاستشاري لشمال السودان مع تقوية علاقاتها بالطائفية السودانية وتشجيعها على إنشاء الأحزاب[٢].

وبذلك نجد أن سياسة الحكومة البريطانية التي اتبعت لفصل الجنوب منذ عام ١٩٣٠م ، لاقت العديد من الصعاب سواء على مستوى إقليم الجنوب أم على مستوى السودان أم على مستوى وادي النيل ، حيث اعتبرت سياسة فصل الجنوب نوعاً من تكريس الفصل بين شقي وادي النيل ، فمن جهة نجد أهالي الجنوب يواجهون العديد من الصعاب للتكيف مع الوضع الجديد الذي فرض عليهم والذي أدى إلى تخلف أوضاعهم الاقتصادية والتعليمية عن الشمال ، ومن جهة أخرى نجد الحركة الوطنية ممثلة بمؤتمر الخرجين والصحافة السودانية والمصرية التي تزايد حضورها في السودان بعد اتفاقية ١٩٣٦م توجه الانتقادات المتتالية لسياسة الفصل ، ومثال ذلك ما ذكر بخصوص إزالة العقبات عن طريق الدعوة الإسلامية في الجنوب " إن أسلمة الجنوب أصبحت رغبة المواطنين ودعاة الوحدة الإسلامية في كل من مصر والسودان فالكل يطالب بفتح أرجاء الجنوب لتلقي الدعوة الإسلامية "[٣]، ومن هنا وجدت الإدارة البريطانية وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ضرورة تعديل سياستها في جنوب السودان إلى النقيض مما كانت عليه خلال الفترات السابقة .

١ـ دياب ، تطور الحركة الوطنية ، ص ٩٢ ـ ٩٣ .
٢ـ عبد العظيم رمضان ، أكذوبة الاستعمار المصري للسودان ، ص ١٠٩ ـ ١١١ .
٣ـ البوني ، البعد الديني لقضية جنوب السودان ، ص ١٨ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الرابع

بريطانيا والتخلي عن سياسة فصل الجنوب عن الشمال ١٩٤٦ ــ ١٩٥٦م .

مقدمات التخلي عن سياسة الفصل .

ــ مؤتمر إدارة السودان .

ــ مذكرة روبرتسون وردود الفعل البريطانية في جنوب السودان .

ــ مؤتمر جوبا ١٢/١٣ حزيران ١٩٤٧م .

دور الجنوب في الجمعية التشريعية ١٩٤٨ ــ ١٩٥٣م .

ــ الحكومة المصرية ودورها في صياغة قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية .

ــ الجمعية التشريعية والقلق الجنوبي من الشمال .

ــ قضية الحكم الذاتي .

ــ قضية التعليم .

الجنوب من الحكم الذاتي حتى الاستقلال .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

بريطانيا والتخلي عن سياسة فصل الجنوب عن الشمال ١٩٤٦ ــ ١٩٥٦م .

لـــم تكن سياسة الفصل التي اتبعتها الحكومة البريطانية في السودان قبل عام ١٩٤٦م ، محط رضا عام من قبل الإداريين البريطانيين في الجنوب جميعاً ، لما لمسوه من معارضة لها مـــن قبل السكان ، كما نجد هذه المعارضة تمتد إلى أبناء شمال السودان المثقفين والمرتبطين بالحـــركة الوطنية المصرية الداعية إلى وحدة وادي النيل من شماله حتى أقصى جنوبه ، هذه المعارضة والتي انتقلت إلى الدوائر المصرية الرسمية لحث الحكومة على إعادة النظر فيها ، أجبـــرت الحكومة البريطانية في السودان على تغيير سياسة الفصل والتخلي عنها إلى النقيض مـــن ذلك بإعادة الوحدة بين طرفي السودان من خلال تمثيل السودان كله بالجمعية التشريعية والحقيقة أن الدوائر السياسية البريطانية لم تتخل عن سياستها السابقة تجاه فصل الجنوب عن الـــشمال ، وإنمـــا تظاهـــرت بذلك من أجل القضاء على وحدة وادي النيل بفصل مصر عن الـــسودان ، أولاً بتوحـــيد السودانيين شماليين وجنوبيين من أجل دعم ومساندة ذلك التوجه ، وثانياً لكسب ود أهالي شمال السودان الناقمين على السياسة البريطانية في جنوب السودان .

مقدمات التخلي عن سياسة الفصل .

تعتبر مذكرة مؤتمر الخريجين في نيسان (ابريل) ١٩٤٢م البداية الحقيقية لتوجيه أنظار الحكومة السودانية نحو تغيير سياستها في جنوب السودان ، فقد عبرت المطالب التي تناولتها المذكرة عن مخاوف الشماليين ورغبتهم في تحقيق صلات أوثق مع إخوانهم من أبناء الجنوب ، وازدادت هـــذه المخاوف مع شروع الحكومة السودانية بتشكيل المجلس الاستشاري لأبناء شمال السودان فقط[1] دون أبناء الجنوب ، مما ادخل الشك والريبة عند الرأي العام السوداني تجاه نوايا الحكومة .

وخلال مداولات تشكيل المجلس ، ظهرت أول إشارة للتخلي عن سياسة الفصل ، وكان مـــصدرها مديـــر المديرية الاستوائية ماروود (Marwood) الذي أشار في مذكرته في آب

١ــ بدا التفكير بتشكيل هذا المجلس بعد مذكرة مؤتمر الخريجين السالفة الذكر ، حيث ارسل السكرتير المدني نيوبولد (Newbold) في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٢م مذكرة للحاكم العام طلب فيها النظر في تأسيس نظام من المجالس الاستشارية للمديريات الشمالية ، وتكوين لجنة صغيرة خاصة لبحث إمكانية تأليف مجلس استشاري مركزي لشمال السودان ، واستطاعت اللجنة تقديم تقريرها في آذار (مارس) ١٩٤٣م إلى الحاكم العام الذي حصل على موافقة سفير بلاده في القاهرة لامبسون والحكومة البريطانية بتشكيل المجلس المقترح في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣م ، وقد وصف الحاكم العام قانون المجلس بأنه أعظم خطوة اتخذت حتى الآن في حكومة السودان ، أما موقف مؤتمر الخريجين فكان معارضاً لهذا التشريع لأنه سيخلق هيئة دستورية لتهديد وجوده في السودان ، انظر : نعمات بشير إبراهيم ، المجلس الاستشاري لشمال السودان ١٩٤٤ ــ ١٩٤٨ ، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم ، ١٩٩٢ ، ص ١٥ ــ ٤٠ ؛ جاسم محمد ، تطور الحياة السياسية في السودان ، ص ٩١ ــ ٩٦ .
S.I.R. No 30/31 . September and October 1943 ; K.D.D. Henderson . the Making of Modern Sudan (London : 1953) PP. 552 – 562 ; P.M.Holt . Amodern History of the Sudan From the Funj Sultanate to the Present Day (London : Wedenfeld and Nicolson . 1963) PP. 141 – 155 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(أغسطس) ١٩٤٣م إلى ضرورة إعادة النظر في سياسة الجنوب وقال " ومهما يكن من ذلك فلا بد لنا من أن نعمل لتحقيق نوع من الحكم الذاتي في الجنوب يمكن الجنوبيين من الانضمام إلى شمال السودان أو المناطق الواقعة جنوب القطر ، أما انضمام الجنوب إلى الشمال فاحتمال لا يمكن رفضه أو استبعاده مادمنا نسلم بحق تقرير المصير ، ولو أن السياسة المتبعة حالياً تجعل ذلك أمراً عسيراً بعيد الاحتمال من وجهة نظر الجنوب"[١] وهذا يدل بروز توجه عند السياسيين البريطانيين لضم جنوب السودان إلى الشمال ، لسهولة تحقيق ذلك الأمر ، لما بين الطرفين من روابط وأنماط حياتية مشتركة ، بعكس انضمام الجنوب إلى أوغندا أو كينيا .

كما برز الشك في مدى فعالية سياسة الفصل في مذكرة نيوبولد إلى مجلس الحاكم العام، لما لمسه من عدم رضا الحركة الوطنية السودانية عن سياسة حكومته ، بين خلالها رأي كوكس بان السياسة تجاه الجنوب جعلته في مركز متخلف تجاه الشمال ، وذكر نيوبولد " لا اعتقد أنني بحاجة لان أوكد للمجلس تخلف الجنوب ، وعليه فان علينا إلزاماً أدبياً انتشاله من وهدة الجهل والخرافة والفقر وسوء التغذية وغير ذلك من الأمراض والمشاكل التي يتردى فيها سكانه ، وعلى الرغم من أن مجهودات جادة قد بذلت لعدة سنوات بواسطة الحكومة والإرساليات أثمر بعضها القليل بصفة جزئية إلا أن التطور بصفة عامة قد سار بخطى بطيئة إذا قيس بما حدث في الشمال ، ولقد ساعدت عدة عوامل على نشوء ذلك في الماضي ، كاتساع رقعة الأرض ، وقلة وسوء المواصلات ، وقسوة المناخ ، والمخاوف القبلية والتشبث بالقديم ، ونواقص معينة كامنة في التعليم التبشيري لعل أهمها أن الحكومة قد أسندت التعليم إلى أشخاص ليس التعليم لديهم إلا مهمة ثانوية ، وذلك كله فضلاً عن عدم ثقة دائمة من جانب الخرطوم في الإمكانات الاقتصادية للجنوب ، واستغراق الخرطوم بمشاكل الشمال العاجلة والجنوح في الجنوب لعرقلة السياسة الخاصة بالجنوب كما وضعت عام ١٩٣٠م خطوط واضحة ، وتجاهل لأثر عامل الوقت من الناحية السياسية ، وفي السنوات الأربع الأخيرة الماضية أثر اندلاع واستمرار الحرب العالمية الثانية"[٢].

ووجد نيوبولد بان هناك ما يدعو إلى إتباع سياسة أكثر ايجابية نحو الجنوب فذكر " لقد كانت عيون مصر وأنظار أبناء الشمال متجهة صوب الجنوب ولقد انتقدت السياسة المتبعة حيال الجنوب في كل من القاهرة وأم درمان ، وكانت بعض تصرفاتنا غير مقبولة في نظر

١ـ عبد الرحيم ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٦١ ـ ٦٢ .

٢ـ C.S/ICI.From C.S to G.G.C.3/4/1943 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أبناء الشمال"[1]، فمن خلال النص السابق نجد أن السياسة البريطانية تجاه الجنوب وحسب اعتقاد منفذيها جعلته أكثر تخلفاً عن الشمال ، رغم الجهود الكبيرة التي بذلت لانتشاله من الجهل والفقر على المستويين الرسمي والتبشيري ، ولذلك لا بد من إعادة النظر في تلك السياسة ، وخاصة بعد تزايد الانتقادات من قبل الحكومة المصرية وأبناء الشمال الحريصين على وحدة الشعب والبلاد السودانية ، للحصول على حق تقرير المصير بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وعلى إثر مذكرة نيوبولد وضع الحاكم العام مذكرة تضمنت ثلاثة حلول بشان جنوب السودان ، و تمثلت بانضمام الجنوب إلى الشمال أو ضم الجنوب إلى شرق أفريقيا أو ضم أجزاء من جنوب السودان إلى الشمال وأجزاء أخرى إلى شرق أفريقيا ، وبذلك لم تستهدف المذكرة تأسيس دولة مستقلة في الجنوب مستقبلاً وذكر " أن السياسة المتفق عليها هي العمل على أساس أن سكان جنوب السودان أفارقة زنوج ، يختلفون عن سكان الشمال ، وان واجبنا الظاهر هو الإسراع بقدر الإمكان في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والثقافية صوب اتجاه أفريقي زنجي وليس وفق الاتجاه العربي السائد بمنطقة الشرق الأوسط ، والذي يتفق مع مصالح شمال السودان ، وذلك انه عن ذلك الطريق وحده يمكن إعداد الجنوبيين لمستقبل أفضل سواء أكان مصيرهم الانضمام إلى شمال السودان أو شرق أفريقيا ، وفي حالة الانضمام للشمال سيكون لزاماً على الجنوبيين باعتبارهم أقلية تقدمية التصدي لأي سيطرة من جانب عرب الشمال ، وفي حالة الانضمام لأي من بلدان أفريقيا فانه يتعين عليهم بذل جهود كبيرة للحاق بالأقطار المتقدمة في شرق أفريقيا"[2]، وهذا يدل أن السياسة البريطانية لم تكن راغبة في تأسيس كيان مستقل في جنوب السودان ، وإنما ترغب بانضمام الجنوب إلى الشمال أو احد أقطار أفريقيا الشرقية ، وعلى كلا الحالتين على أهالي الجنوب الوقوف بوجه أي سيطرة عليهم من قبل الشمال أو أقطار شرق أفريقيا ، كما يعني أن تحافظ بريطانيا مستقبلاً على حقوق ومكتسبات الجنوب وتنميها بحيث تجعل من الجنوب دولة مصغرة داخل دولة كبيرة .

والى جانب آراء الإداريين البريطانيين السالفة الذكر ، نجد الحكومة المصرية تساهم بدور غير مباشر في اتخاذ بريطانيا لسياسة التخلي عن الفصل ، وتبلور هذا الموقف بعد الحرب العالمية الثانية وسعي الحكومة المصرية إلى الدخول بمفاوضات مع الحكومة البريطانية لتحديد اتفاق حول مستقبل السودان ، وما رافق ذلك من سعي السودانيين لتشكيل وفد من الأحزاب السياسية السودانية لعرض قضيتهم على الحكومة المصرية في آذار (مارس)

١- CS/ICI . From CS to G-G.G 3/4/1943.

٢- CS /ICI . From Acting Governor General of the Sudan to Lampson . 4/8/1945

١٩٤٦م[١]، التي تتمحور حول قيام حكومة سودانية ديمقراطية مع تكوين لجنة سودانية بريطانية لتسليم الحكم للسودانيين[٢].

وانطلاقاً من تلك الزيارة ، وبسبب خشيتها من قيام تفاهم بين القاهرة والسودانيين ، سعت بريطانيا لاحتواء الأمر بعقد جلسة للمجلس الاستشاري في نيسان (ابريل) ١٩٤٦م برئاسة روبرتسون (Robertson) السكرتير الإداري خليفة نيوبولد ، والذي تقرر فيه تشكيل مؤتمر إدارة السودان لدراسة الخطوات التي تمكن السودانيين من المشاركة بصورة أكثر فعالية في الحكومة المركزية ، والذي ساهم بدور كبير في التخلص من السياسة الجنوبية .

ـ مؤتمر إدارة السودان ١٩٤٧/٤٦م .

وتكون هذا المؤتمر من روبرتسون وثمانية من الأعضاء البريطانيين وممثلي المجلس الاستشاري وحزب الأمة والقوميين وغيرهم ، أما مؤتمر الخرجين والأحزاب الأخرى فقد رفضت انتداب ممثلين عنها إلى المؤتمر ، ورغم أن المؤتمر لم يضم شخصيات سودانية جنوبية بسبب ـ كما ذكر روبرتسون ـ طول المسافة التي كان على الجنوبيين قطعها ولان أغلبيتهم لم يألف بعد الاشتراك في اجتماعات كبيرة ، إلا أن المؤتمر انتدب ماروود مدير المديرية الاستوائية في اجتماع المؤتمر الأخير للمساعدة في التعرف على شؤون السودان الجنوب[٣].

واستطاع السكرتير الإداري روبرتسون بعد المداولات داخل المؤتمر وما أوصت به كل من اللجنة الفرعية للحكومة المركزية برئاسة مكي عباس ، واللجنة الفرعية للحكومة المحلية برئاسة محمد احمد محجوب ، تقديم التقرير الأول للحاكم العام عن هذا المؤتمر والذي أوصى برغبة السودانيين في حكم بلادهم ، وتعديل دستور المجلس الاستشاري لشمال السودان لخلق جمعية أكثر تمثيلاً للشعب السوداني ، ولتضطلع بمسؤوليات اكبر من مسؤوليات المجلس الاستشاري والاستمرار في سياسة تقدم الهيئات الداخلية للحكم الذاتي[٤].

١ـ شهدت الساحة السودانية قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية تشكيل مجموعة من الأحزاب السياسية التي انقسمت من حيث ايدولوجيتها إلى قسمين ، الأول ويضم الأحزاب الاتحادية ممثلة بالأشقاء والاتحاديين والأحرار ووحدة وادي النيل ، وجميعها تدعو إلى الاتحاد مع مصر على أساس الميثاق السياسي الموقع من قبلها في نيسان (ابريل) ١٩٤٥م ، الذي يقضي بإقامة حكومة سودانية ديمقراطية متحدة مع مصر وتحت التاج المصري ، أما القسم الثاني فتمثل بحزب الأمة الذي اسسه السيد عبد الرحمن المهدي (انضم إليه في فترة لاحقة حزب الأحرار الجنوبي) بإيعاز من الحكومة السودانية ليكون مواجها للأحزاب الاتحادية ، ودعا هذا الحزب من خلال شعاره السودان للسودانيين إلى تحقيق استقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية مع المحافظة على الصلات الودية بمصر وبريطانيا ، فهو بذلك حزب انفصالي معادي لفكرة وحدة وادي النيل ، انظر : رزق ، قضية وحدة وادي النيل ، ص ١٨٣ ـ ١٨٥ ؛ دياب ، تطور الحركة الوطنية ، ص ٢٠٤ ـ ٢٤١ ؛ خالد حسين عثمان ، " مؤتمر الخريجين ونشأة الأحزاب السياسية " ، مجلة كتابات سودانية ، القاهرة ، ع٥ ، ١٩٩٤ ، ص ٣١ ـ ٤٠ ؛ عابدين صالح ، الصراع على السلطة في السودان ، ص ٣٨ ـ ٤٥ .

٢ـ وفد السودان ، ماسي الانجليز في السودان ن ص ٩ ـ ١١ ؛ طه ، الحركة السياسية السودانية ، ص ٢٣٧ ـ ٢٤٩ .

٣ـ التقرير الأول لمؤتمر إدارة السودان ، ٣١ اذار (مارس) ١٩٤٧ ، جمهورية مصر ن رئاسة مجلس الوزراء ، ص ١٣٤ ـ ١٣٦ ؛ دياب ، تطور الحركة الوطنية ، ص ١٥٩ ـ ١٦٤ ؛ طه ، الحركة السياسية السودانية ، ص ٣٠١ .

٤ـ التقرير الأول لمؤتمر إدارة السودان ، ٣١ أذار ١٩٤٧ ؛ جمهورية مصر ن رئاسة مجلس الوزراء ، ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأكـد تقريـر المؤتمر على ضرورة أن يكون للسودان صوته الخاص ، وان تكون له هيئة ذات حق دستوري في التحدث بإسم القطر بأكمله " والسودانيون لن يستطيعوا أن يحكموا أنفسهم إن لـم يكـن لهـم تـدريب سابق في فن الحكم ، وهذا لا يتسن لهم إلا عن طريق الاضـطلاع بالمسـؤولية ، وهـذه المسؤولية في أي وقت من الأوقات يجب أن تكون كبيرة بدرجـة تمكـن السودانيين من استغلال مقدرتهم ومواهبهم دون أن يتعرضوا للفشل ، وبهذه الطريقة فان تدريبهم سيسير بأسرع خطوات ممكنة ، كان المجلس الاستشاري الخطوة الأولى نحـو الحكم الذاتي المسؤول وقد كان أمد هذه التجربة ثلاث سنوات وكان اختصاص المجلس قاصـراً علـى المديريات الشمالية الست ، وكانت وظيفته استشارية محضة ومحددة المدى ، ولكـن لم يكن في وسع أعضائه أن يدعوا أنهم يمثلون الشعب تمثيلاً صحيحاً رغم أن بعضهم من أكفأ رجالات البلاد وأوفرهم تجارباً "[١].

وبـين روبرتـسون في التقرير أن أفضل " طريقة لتحسين المجلس الاستشاري الحالي وجعلـه أكثـر تمثـيلاً لرغبات الشعب وإعطائه قدراً أوفر من المسؤولية هي تشكيل جمعية تـشريعية ، تتألف من أعضاء سودانيين منتخبين ليمثلوا السودان بأكمله وتكون ذات وظائف تـشريعية ومالـية وإدارية ، تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذي يشكل من جديد ويحل محل مجلس الحاكم العام الحالي "[٢].

وتناول روبرتسون قضية تمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية ، فذكر بوجود الإجماع على شمول الجمعية السودان بأكمله شماله وجنوبه ، مع صعوبة إيجاد الأفراد الملائمين لتمثيل أقـوامهم من أهالي الجنوب ، وأعرب عن أمله في التغلب على هذه الصعوبة بان يعين مدير المديـريتين (الاسـتوائية وأعالي النيل) الأشخاص الأكثر صلاحية إلى حين توفر الأشخاص الـذين يمـثلون الجنوب تمثيلاً تاماً ، كما أشار روبرتسون إلى ضرورة دمج أهالي السودان ببعضهم ليكونوا شعباً واحداً ، وان الجنوب رغم عدم عروبته إلا انه لا يمكنه الحصول على التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلا إذا اتجه نحو الأجزاء الأخرى من السودان ، فتمثيله بجمعية تشريعية مسئولة عن القطر بأكمله يعمل على تحقيق توحيد أهالي السودان الذين تعتمد عليهم رفاهية السودان .

ويقـول " انـه لـم يغب عنا تأخر أهالي المديريتين الجنوبيتين النسبي ، ونحن نقدر الخطـوات التي يجب أن يخطوها أهاليهما إلى الأمام قبل أن يبلغوا درجة التمدن التي يبلغها كثير من أهالي المديريات الشمالية ، ولكنا في الوقت عينه نرى أن يتخذ في الحال قرار ينص على إدارة السودان كقطر واحد ، ومع أن بعض أجزاء السودان قد تتخلف في الوقت الحاضر

١ـ المصدر السابق ، ص ١٣٩ .
٢ـ المصدر السابق ، ص ١٣٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عـــن الأجزاء الأخرى ، فإن هدف جميع الأجزاء واحد ، وليس ثمة ما يمنع سكان المديريتين الجنوبيتـــين من بلوغ درجة من المدنية في القريب العاجل تمكنهم من لعب دورهم كاملاً في الـــسير بالـــبلاد إلـــى الأمـــام ، وبما أن مستقبلهم مرتبط بالشمال ، فالواجب يقضي بان يبدأ الجنوبيون ألان في المساهمة مع الشماليين في إدارة البلاد بكل طاقتهم ، وليس ثمة رغبة عند أهالـــي الشمال في السيطرة على الجنوبيين أو في بسط نفوذهم عليهم ، ولكن القصد أن أهالي الـــسودان المـــوحد إذا كانوا مشتركين في المنافع وجب عليهم الاشتراك في المسؤوليات نحو بعـــضهم الـــبعض ، وهـــنا نـــريد أن نسجل رأي أغلبية من الأعضاء مع أن هذا خارج عن اختـــصاص المؤتمـــر ، في أن توحيد السودانيين سيساعد في بلوغه كثيراً إلغاء أمر رخص الاتجـــار سنة ١٩٢٨م ، وإتباع سياسة واحدة للتعليم في السودان كله وتعليم اللغة العربية في مـــدارس الجنوب ، وتحسين طرق المواصلات بين جزئي السودان وتشجيع تنقلات الموظفين السودانيين بين الشمال والجنوب ، وتوحيد نظام درجات الموظفين "[1].

فهذا التوجه في الحقيقة من اجل فصل السودان عن مصر وكسب أبناء شمال السودان ، حتـــى إذا ما تحقق فصل مصر عن السودان عادت لتأجيج فكرة فصل الجنوب عن الشمال ، وتطـــرق التقرير إلى كيفية التنسيق بين الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي ، كما حدد كيفية تـــشكيلها وتوزيـــع المقاعـــد حـــيث يحصل الجنوب على ثلاثة عشر مقعداً منها تسعة مقاعد للمديرية الاستوائية وأربعة مقاعد لمديرية أعالي النيل ، على أن يكون اختيار مرشحي المقاعد مبنياً على أساس عدد السكان ومقدار الثروة ونسبة التعليم[2].

وبعـــد عـــرض التقريـــر على مجلس الحاكم العام ، تمت الموافقة عليه أو على تحويل المجلس الاستشاري إلى جمعية تشريعية وتحويل مجلس الحاكم العام إلى مجلس تنفيذي ، ولم يكـــن أمـــام الحكـــومة البـــريطانية كـــذلك إلا الموافقة على هذه التعديلات[3]، وبذلك لم يكن الجنوبـــيون مهيئـــين للاشـــتراك في العمل السياسي في السودان ، كما لم يكن زعماء القبائل الجنوبية مهيئين للتعامل في ظل السودان الواحد ، لان السياسة الجنوبية أدت إلى تأخر الوعي السياسي وعدم تدريب كوادر سياسية لقيادة العمل العام وتنصهر مع القيادات الشمالية في ظل سودان موحد ، ولذلك ظهرت العديد من وجهات النظر على خلفية تقرير روبرتسون والتي تم توحـــيدها خلال مؤتمر جوبا في حزيران (يونيو) ١٩٤٧م ، ولكن قبل الشروع ببحث مؤتمر جـــوبا لا بـــد من دراسة مذكرة روبرتسون في ١٦ كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٦م التي تعتبر الأساس الذي بنيت عليه سياسة التخلي عن فصل الجنوب .

١ـ المصدر السابق ، ص ١٣٩ ـ ١٤٠ .
٢ـ المصدر السابق ، ص ١٤٤ ـ ١٤٥
٣ـ برقية من الحاكم العام للسودان إلى رئيس مجلس الوزراء المصري بالنيابة ٢٢ آب ١٩٤٧ ، برقية من الحكومة البريطانية إلى رئيس مجلس الوزراء المصري ٢٢ آب ١٩٤٧ ، الكتاب الأخضر ، ص ١٥٨ ـ ١٦٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ مذكرة روبرتسون وردود الفعل البريطانية في جنوب السودان .

فـــي الوقت الذي دعت فيه الحكومة السودانية إلى عقد مؤتمر إدارة السودان في نيسان (ابـــريل) ١٩٤٦م ، شـــكلت الحكومة السودانية ما عرف بلجنة السودنة (لتهيئة أبناء السودان لتولي الوظائف في البلد بعد سحبها من البريطانيين والمصريين) التي كان إنشاؤها واقعاً جديداً لإعـــادة النظر في السياسة الجنوبية ، واستطاعت تلك اللجنة إرسال لجنة فرعية إلى الجنوب لاســـتطلاع أحـــواله والنظـــر فـــي إمكانية سودنة الخدمة المدنية فيه ، ولذلك كتب السكرتير الإداري إلى مدير المديرية الاستوائية قائلاً " إن الإسراع في سودنة أجهزتنا الإدارية قد أصبح اليوم أمراً هاماً ، وبالغ الأهمية من وجهتي النظر السياسية والإدارية جميعاً وبالتالي فان من الـــضروري أن تعطي اللجنة الفرعية التي ستصلكم قريباً كل عون لازم حتى تتمكن من تقديم توصـــيات مبنـــية على معرفة تامة بحقائق الأمور"، وبعد سفر اللجنة ووقوف أعضائها على مجريات الأحوال في الجنوب ، رفعت تقريرها الذي أوصى بضرورة إنهاء النظام القائم الذي يعطـــي الجنوبيـــين أجـــوراً اقل من أجور الشماليين ، كما أدان تقرير اللجنة سياسة الجنوب بـــصورة عامة مما دفع روبرتسون إلى عدم نشر التقرير[1]، الذي أدى إلى ضرورة التعجيل بإعادة النظر فيه وصياغة سياسية جديدة للجنوب تمثلت في مذكرة روبرتسون في ١٦ كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٦م والتي تؤرخ لنهاية سياسة بريطانيا في فصل الجنوب عن الشمال .

وبعد طلبه مراجعة مذكرة ٤ آب (أغسطس) ١٩٤٥م وما جاء بها من مقترحات ، يعدد روبرتسون البواعث التي دعت إلى التخلي عن سياسة الفصل والتي تمثلت " بالتحولات الهامة فـــي الجو السياسي للقطر بأكمله بصرف النظر عما قد يكون للمفاوضات الجارية الآن حول الاتفاقية على وضع السودان الداخلي "[2].

ومن هذه التحولات ظهور الأحزاب السودانية ويذكر " بأنه من المؤكد أن تقدم السودان الشمالي في طريق الحكم الذاتي وما يستتبعه من تقليل مطرد للنفوذ البريطاني وازدياد النقاش المفتوح في جنوب السودان سيستمر بخطى أسرع مما كان عليه الحال حتى ألان ، ولذلك فانه مـــن الضروري أن تبلور سياسة عامة لجنوب السودان في قالب يمكن المسؤولين من شرحها لعامـــة الـــشعب ، وضمان المساندة لها ، كما يجب أن تقام تلك السياسة على أسس اجتماعية واقتـــصادية صـــحيحة لا يكون من شانها أن تشكل رداً مقنعاً على المتحاملين وحسب ، بل ترمـــي إلى كسب تأييد السودانيين الشماليين الذين هم على استعداد لمبادلتنا الرأي على أساس

١ـ أبو القاسم حاج محمد ، السودان المأزق التاريخي ، ص ٤٤٦ ؛ عبد العزيز حسن الصاوي ، حوارات الهوية والوحدة الوطنية في السودان (د.م ، د.ن ، ١٩٩٤) ص ٨٨ ـ ٩٠ .

Abd Al – Rahim . Imperialism and Nationalism . PP. 166 – 168 .

٢ـ يقصد بالمفاوضات الجارية مفاوضات صدقي بيفن ، التي تمثلت بمذكرة الوفد المصري إلى الوفد البريطاني في أول آب (أغسطس) ١٩٤٦م ، ومشروع البروتوكول الخاص بالسودان المقدم من الجانب البريطاني في ٢٠ أيلول ١٩٤٦م ، ومحاضر مباحثات المفاوضات الخمسة التي عقدت في وزارة الخارجية البريطانية وفندق كلاردج خلال الفترة من ١٨ آب (أغسطس) إلى ٢٥ آب ١٩٤٦م .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنطق السليم "[1] وهذا يؤكد ما سعت إليه السياسة البريطانية من رغبتها في فصل مصر عن السودان ، ولذلك استغلت تقدم شمال السودان ورغبته في ممارسة الحكم الذاتي لتكوين سياسة خاصة بالجنوب يساندها أبناء الشمال ، على أن تكون تلك السياسة قائمة على أسس اجتماعية واقتصادية مشتركة بين الطرفين ، وهذا ما قامت به من خلال المشروعات الاقتصادية العديدة في الجنوب أمثال قناة جونقلي من اجل زيادة ربط الشمال بالجنوب .

وارى ان روبرتسون لم يكن راغباً بجعل مصير سكان الجنوب مرتبطاً بإرضاء سياسيي شمال السودان الذين لا تتوفر لديهم المعلومات الصحيحة ، فالسودانيون شماليون وجنوبيون هم الذين سيعيشون معاً ، وسيشكلون مستقبل الأجيال القادمة ، فلا بد والحالة كذلك من تركيز الجهود لخلق سياسة سليمة ومقبولة لكلا الطرفين .

أما الباعث الثاني لتلك السياسة فتمثل بإخفاق الخطط الخاصة بإنشاء شبكة مواصلات بين شرق أفريقيا وجنوب السودان " اتضح أن خطط شرق أفريقيا الخاصة بإنشاء شبكة مواصلات أجود مع جنوب السودان التي هي بعيدة عن الوضوح والاكتمال ، وان نجاحها يتوقف على الخزان المزمع إنشاؤه على بحيرة البرت ، ومهما تكن الاحتمالات فليس ثمة ما يدعونا للتردد بتطوير التجارة بين الجنوب وشرق أفريقيا وبين الجنوب وشمال السودان ، وستعتمد فرص النجاح بالنسبة لنا فيما أرى على التركيز على هدف واحد هو تطوير التجارة بين الشمال والجنوب "[2].

ويتعلق الباعث الثالث بالسياسة التعليمية في جنوب السودان ، فقد رأى روبرتسون إمكانية إقامة مدرسة ثانوية في الجنوب ولكن ليس أكثر من ذلك ، أما إقامة مدارس ومعاهد فوق الثانوية فأمر غير وارد ، ويقترح إرسال الراغبين بإكمال تعليمهم الفوق ثانوي إلى كلية غوردون في الخرطوم لا إلى أوغندا ، لان اللغة العربية فيها غير ضرورية "وان كنت أرى وجوب تعلمها للجنوبيين كمادة دراسية في المدارس الوسطى وما فوقها من مراحل "، وأشار روبرتسون إلى الباعث الرابع من حيث استحالة استمرار الحفاظ على " الاختلافات الموجودة الآن في الأجور وشروط الخدمة والقوانين المصطنعة المتكلفة الخاصة باستخدام الجنوبيين في الشمال ، ومحاولات الفصل الاقتصادي وكافة أشكال التحيز والتمييز الأخرى " بسبب الحاجة المتزايدة لاستخدام المزيد من الشماليين في مشاريع التنمية في الجنوب ، وان المحاولات التي بذلت لدفع الجنوب إلى الأمام قد أصبحت عوامل فعالة في هدم الحواجز القديمة التي عزلت

١- C.S/ICI . Memorandum on Southern Policy by C.S Robertson 16/12/1946 . PP. 1 – 2

٢- C.S/ICI . Memorandum on Suothern Policy by C.S Robertson . 16/12/1946 . P. 2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المديريات الجنوبية سابقاً ، وفي إضعاف الأسس التي قامت عليها السياسة الحالية في التمييز بين الإقليمين(١).

وبعـد بيانه للبواعث السابقة ، يحدد روبرتسون السياسة البريطانية الجديدة في جنوب السـودان بقـوله " تقـوم سياسة حكومة السودان نحو جنوب السودان على أن سكان جنوب السـودان يتميزون بأفريقيتهم وزنجيتهم ، ولكن العوامل الجغرافية والاقتصادية تحتم توحيدهم فـي مستقبل تطورهم توحيداً لا انفصام له مع السودان الشمالي الذي من صفاته الأساسية انه جـزء من الشرق الأوسط وانه مستعرب ، وبناء عليه فان سياستنا تستهدف إعانة الجنوبيين عـن طـريق الـتطور التعليمي والاقتصادي حتى يستطيعوا الاعتماد على أنفسهم مستقبلاً ، ويكونـون متـساوين اجتماعياً واقتصادياً مع شركائهم وزملائهم من السودانيين الشماليين في سودان المستقبل الموحد "(٢)، فتلك السياسة التي اختطها روبرتسون هدفت إلى توحيد الجنوب مـع الشمال رغم تميز سكانه بالأفريقية والزنجية وان ذلك التوحيد يكون عن طريق العوامل الجغـرافية والاقتصادية حتى يستطيع الجنوب مستقبلاً الاعتماد على نفسه ، ويكون متساوي اجتماعياً واقتصادياً للشمال في ظل حكومة واحدة .

وفـي الـوقت الـذي يعد مذكرته حول السياسة الجديدة ، نجد روبرتسون يضع ثلاثة احتمالات لمستقبل الجنوب ولا يصح حسب رأيه إلا أخرها ، الاحتمال الأول يتناول انفصال الجنوب عن الشمال والحاقه بأوغندا ، وهذا تعترضه صعوبات من بينها فقر الجنوب نفسه ، بحيث يتعذر على الإدارة في أوغندا تحمل العبء الوافد ، ثم أن إعادة تخطيط حدود الجنوب من شأنه إثارة العديد من المشاكل القبلية ، فإذا تم التغاضي عن القبائل التي تعيش على الحدود الأوغندية ــ السودانية باعتبارها ستتمتع بوحدة سياسية في حالة ضم السودان إلى أوغندا مثل قـبائل الاشـولي والمادي ، فان هناك مشكلات أخرى سيثيرها وضع الزاندي الذين يسكنون الحـدود السودانية ــ الكونغولية ، وكذلك مشكلة قبائل بحر الغزال المتداخلة عبر الحدود مع أفـريقيا الاسـتوائية الفرنـسية ، وفي الشرق هناك قبائل التبوسا المتداخلة حدودياً مع قبائل التركانا الكينية ، ثم هناك مشكلة تعيين الحدود الشمالية لجنوب السودان ، فالناظر في الخريطة يمكنه أن يتبين نهر العرب ــ الذي يمتد من الغرب إلى الشـرق متـصلاً بنـهر السـوباط إلـى الحدود الأثيوبية ــ كحد أو كفاصل مائي بين الشمال والجنوب ، غير أن هذا الخط ليس خطـاً فاصلاً للقبائل بمقدار ما هو منطقة تجمع لها حول الضفتين طوال شهور الجفاف ، كما أن هـذه الخطوط النهرية هي سبل المواصلات الوحيدة للقبائل في شمال النهر وجنوبه ، وأن

١ــ Ibid ., P. 2

٢ــ Ibid ., P. 3 . M.W.Daly . Imperial Sudan the Anglo – Egyption Condominium 1934 – 1956 (London : Cambridge . 1991) PP. 236 – 240 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخط الحديدي الذي اقترح إنشاءه قبل ثلاثين عاماً ليمتد من سوروتي في أوغندا إلى جوبا في السودان لم يبدأ احد في تنفيذه[1]، لكل ذلك استبعد روبرتسون فكرة فصل الجنوب عن الشمال وضمه إلى أوغندا .

أمـــا الاحـــتمال الثاني ويقضي بإدارة جنوب السودان كوحدة فدرالية ذات وضع خاص إزاء الـشمال ، إذ كـيف للـشمال تحمل عبء تطوير الجنوب الفاقد والمفتقر لكل المقومات الاقتصادية في وقت يتجه فيه الجنوبيين نحو تقديرات خاصة بمصيرهم وبمنأى عن الشمال ؟ بــل وكيف يتحمل الشماليون نفقات جهاز إداري جنوبي مستقل ذاتياً ولا يستطيعون السيطرة علــيه ، ثم كيف للجنوب المفتقر إلى الكادر الإداري أن ينهض بأعباء إدارته الذاتية ؟ وكيف ســيقبل الإداري الـشمالي بالعمــل الإداري فــي الجــنوب في ظل نظام فدرالي تسوقه كل الاحتمالات لتجزئة السودان[2]، وبذلك لم يبق أمام روبرتسون إلا الاحتمال الثالث وهو إلحاق الجــنوب بالشمال وربطه بالتطور الدستوري العام للسودان في إطار الجمعية التشريعية ، مع إلغاء كل القوانين السابقة التي أصدرتها الإدارة البريطانية فيما سمي بقانون المناطق المقفلة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد روبرتسون يؤيد إصدار حكومة السودان كتاباً عن تطــور الــسودان فــي الفترة ما بين ١٨٩٨ ــ ١٩٤٧م ، تحت عنوان " السودان سجل من الــتــقدم " الــذي ورد فــيه رداً على اتهامات الحركة الوطنية السودانية للبريطانيين بفصل الجنوب " إن خطة تقسيم البلد إلى قسمين مع احتمال إلحاق القسم الجنوبي بأوغندا البريطانية يمكن أن يأتي في النهاية لمصلحة جنوب السودان أو باقي أفريقيا ، وأن الحجــج في الحالتين كثيــرة ، وعلــيه فــان القضية بكاملها قد تشكل في تاريخ معين موضوعاً جديراً بان تتولى دراسته لجنة دولية ، وفي أثناء ذلك فان الحكومة الحاضرة تقترح إقناع السودانيين الشماليين بتنفيذ سياسة تهدف إلى إعطاء الجنوب الفرص ذاتها التي وعد بها الشمال"[3].

هــذا وقــد أبــدا العديــد الإداريــين البريطانيين في جنوب السودان رأيهم في سياسة روبرتــسون الجديــدة ، والذين خرج بعضهم مؤيداً لها مع بعض الضمانات والبعض الآخر معارضــاً لها ، ثم ما لبث أن أيدها خلال مؤتمر جوبا كما سنرى ، ولذلك نجد ماروود مدير المديــرية الاستوائية يعتقد بصحة السياسة الجديدة بقوله " إنني لا اعتبر فصل جنوب السودان وضــمه للأقالــيم المجــاورة سياسة عملية تخدم مصالح الجنوبيين أنفسهم ، إذ انه لو تم ذلك سيكونون سندرلاز (Cinderellas) (أي من يحقق بصورة مفاجئة نجاحاً مميزاً بعد فترة من الخمــول والإهمال) أكثر غربه وضياعاً مما هم عليه الآن ، وبصرف النظر عن أي رأي أو

١ـ James Robertson . Transition in Africa (London : C. Hurst & Company . 1974) P. 106 .
٢ـ Ibid.. PP. 106 – 108 .
٣ـ أبو القاسم حاج حمد ، مرجع سابق ، ص ٤٤٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شـــعور سبق أن أبديته أو عبرت عنه فيما يتعلق بهذا الموضوع في الماضي ، فلا بد لي من التسليم بان التطورات الأخيرة في السودان وفي شرق أفريقيا قد أقنعتني بأنه ليس من الممكن الآن أن تضم مديريات السودان الجنوبية إلى البلاد المتاخمة جنوباً ، كما انه ليس من الممكن فصلها عن الشمال بأي حال من الأحوال"[١].

ويعرب ولسون (Wilson) مفتش مركز منطقة نهر الجور عن تأييده للسياسة الجديدة بقـــوله " أنـــا مقتنع بأن أفضل مستقبل يمكننا نحن البريطانيون أن نهيئه للجنوب باعتباره نداً للـــشمال ، هو تحقيق الاتحاد بينهما ، ويجب علينا ألا نثير الغبار حول هذا الهدف عن طريق الوعود الجوفاء الغامضة بشان تقرير المصير ، تلك التي سيكون من شانها إثارة روح العداء بالنسبة لنا في نظر أبناء الشمال ، فضلاً عن إنعاشها للآمال الجوفاء لدى الجنوبيين ، ويتعين علينا إدراك انه تقع على عاتقنا تحمل مسؤولية الوصاية على قيام سودان موحد ، الأمر الذي يـــوجب علينـــا العمـــل على بناء حكومة واحدة للشمال والجنوب"[٢]، فذلك التوجه إلى وحدة الجنوب مع الشمال ينبغي أن يصحبه الحفاظ على حقوق الأقلية الجنوبية في مواجهة الأغلبية الـــشمالية ضـــمن سودان موحد ، لان ذلك الحفاظ يمكن من خلاله مستقبلاً وفي ظل السودان الموحد أن يبعد روح العداء والبغضاء بين الطرفين ، ولكن ذلك لم يتم مستقبلاً .

وأيـــد اويـــن نائـــب مدير بحر الغزال سياسة روبرتسون ، ولكنه طالب بتوفير بعض الضمانات للجنوب عند تطبيق السياسة ، باعتبار أن أبناء الشمال تنقصهم القدرة التي تؤهلهم لحكـــم الجنوب ، ومن هذه الضمانات إتاحة المجال أمام الإداريين البريطانيين ــ لكونهم أكثر الـــناس كفاءة ومهارة لإدارة وقيادة الشعوب البدائية إلى طريق الرقي والتقدم والتمدن ، نتيجة التقالـــيد والخبرات التي اكتسبوها في ذلك المجال ــ للبقاء في الجنوب للحيلولة دون سيطرة أبـــناء الشمال على حقوق الجنوب ، لان المدنية المستمدة من الخرطوم أقل ملائمة للجنوبيين من المدنية البريطانية[٣].

ومن جهة أخرى اعترف مدير بحر الغزال بوجاهة السياسة الجديدة لارتباط الجنوب مع الـــشمال بـــشكل لا يمكن الفصل بينهما ، ودعا إلى المساواة في الأجور وشروط الخدمة بين الجنوبيـــين والشماليين لان التميز غير مقبول ، ويجعل السودانيين فريقين منفصلين ، ويربي في نفوس الجنوبيين الشعور بالمرارة والحقد ، كما يؤيد روبرتسون على ضرورة رفع القيود عـــن التجار الشماليين وإزالة العوائق المانعة لعمل الجنوبيين في الشمال ، مع ضرورة إزالة وإنهـــاء التعصب والتحيز الديني ويقول " أما رأيي الخاص فانه يقوم على تفضيل إنشاء نوع

١- C.S/ICI . Governor Equatoria to CS 23/12/1946.

٢- C.S/ICI . Wilsons District Commissioner Jur River to Deputy Governor Wau . 2/1/1947

٣- B.G.P. C.S/ICI . Owens to Governor Equatoria5/1/1947

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من الحكم الإقليمي أو النظام الاتحادي الفدرالي بين إقليمين متميزين متساويين ، وعلى تصريح واضح تبين فيه الحكومة البريطانية التزامها بحراسة الوضع المقترح حتى يأتي الوقت الذي يستغني عنه الجنوب عن الحماية الخارجية "[1].

كما أيد نيجتنجات (Nightingate) مفتش مركز رومبيك في المديرية الاستوائية السياسة الجديدة ، مع بعض الإيضاحات بالمساواة من ناحية العمل وتطوير الاقتصاد ومواجهة سيطرة الشماليين على الجنوب ، وإدخال التكنولوجيا إليه ، واقترح فترة انتقال توكل فيها معالجة مشاكل الجنوب إلى لجنة مكونة من السكرتير الإداري ومديري المديريات الجنوبية ، وعضوين آخرين يقوم الحاكم العام بتعيينهما ليمثلا الشمال والجنوب[2].

ورحب مفتش منطقة راجا بالسياسة الجديدة لان " السياسة الجنوبية القديمة كانت سياسة لا اعتقد أن باستطاعة احد السير عليها بإخلاص ، وان المرء يرحب بصورة خاصة بالتخلي عن الحواجز المصطنعة غير العملية التي أقيمت من ستة عشر عاماً ، لقد كان إهداراً للوقت سؤال أي شخص اسمه (اماث) أي احمد و(آسن) أي حسن ، ثم التثبت من اسمه القبلي وكتابته مع العلم التام انه حالما يخرج من الباب سيظل اصدقاوه يعرفونه ليس بأنه ينجر بابا أو هيجركودو بل باسمه العربي"[3].

وبذلك نجد سياسة روبرتسون الجديدة تجاه الجنوب ، وما دعا إليه مؤتمر إدارة السودان سابقاً ، تجد العديد من وجهات النظر تجاهها ، فكان على روبرتسون والحالة هذه تسوية الأمور وإخراج سياسته المستقبلية إلى حيز التطبيق العملي ، فكانت دعوته إلى عقد مؤتمر جوبا الذي تمخض عن إزالة كافة الحواجز والعوائق التي كرستها سياسة الفصل قبل عام ١٩٤٦م .

مؤتمر جوبا في ١٢/١٣ حزيران (يونيو) ١٩٤٧م .

أدت توصيات مؤتمر إدارة السودان الخاصة بإنشاء جمعية تشريعية تشمل جميع مناطق السودان الشمالية والجنوبية ، إلى إرسال أربعة عشر إدارياً بريطانياً عريضة للسكرتير الإداري ، عبروا فيها عن اعتراضهم واحتجاجهم على عدم إشراك احد من الجنوبيين في مؤتمر الإدارة ، وعلى كونهم قد مثلوا المؤتمر بواسطة اثنين من مديري المديريات الجنوبية ، فطالبوا بعقد مؤتمر إداري للجنوب في إحدى مديرياته بادعاء أن قضية الجنوب قد عالجها رجال غير مؤهلين وفي وقت غير مناسب ، كما اقترحوا تشكيل مجلس استشاري لحماية مصالح الجنوب وتوفير الضمانات بعدم تنفيذ أي قانون يصدر عن الجمعية التشريعية إلا بعد

١- C.S/ICI Governor Wau to Governor Equatoria 6/1/1947

٢- C.S/ICI Nightingate District Commissioner Rumbek to Deputy Governor Wau 29/1/1947

٣- C.S/ICI District Commissioner Raja to District Commissioner Western 12/2/1947 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مـــوافقة الحاكم العام ، التي يستأنس قبلها برأي المجلس الاستشاري الخاص بالجنوب ، وبينوا فـــي عريضتهم أن الحكم الفدرالي أو الذاتي هو السياسة الوحيدة الصحيحة التي تضمن تحقيق مصالح الجنوب[١].

ورداً على الإداريين البريطانيين ، والرأي العام البريطاني الذي عكسته جمعية الفابيان (The Fabian Society) ومـــناداتها بإرجاء قرار السيادة حـــول الجنـــوب حتى يتمكن أهله من الإفـــصاح عن أمانـــيهم الوطنية[٢]، أرسل روبرتسون خطاباً طمأن فيه الإداريين على أن الحكومة تدرك مسؤوليتها تمام الإدراك ، وأنها لم تتخذ أي قرار يتعلق بالمديريات الجنوبية ، وان توصـــيات مؤتمـــر إدارة الـــسودان لم تدرس بعد ، وانه بصفته رئيساً للمؤتمر قد سمح للـــشماليين بالتعبير عما يجول بأذهانهم ، وأنهى خطابه باستعداده للدعوة لعقد مؤتمر لمناقشة أمور الجنوب على أن يعقد في جوبا[٣].

وبناء على ما سبق ، عقد مؤتمر جوبا بحضور كل من روبرتسون ومديري المديريات الجنوبية ، ومدير ديوان شؤون الموظفين ، وسبعة عشر جنوبياً (بعض السلاطين الجنوبيين ، وصـــغار الموظفين ، وضباط صف الشرطة ، وبعض خريجي المدارس التبشيرية) اختارهم مديـــر المديـــرية الاستوائية وأعالي النيل ، إضافة إلى ستة أعضاء من الشمال برئاسة محمد الـــشنقيطي[٤]، وهـــذا يـــدل على إن أعضاء المؤتمر لا يمثلون الشريحة العظمى من سكان الجنوب ، حيث حددت صلاحياته بالنظر في توصيات مؤتمر إدارة السودان المتعلقة بالجنوب ، ومـــا إذا كـــان تمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية صائباً أو لا ، وكذلك النظر في إدخال ضـــمانات ضمن قانون الجمعية التشريعية تكفل عدم تعرض جنوب السودان لما يعيق تقدمه الـــسياسي والاجتماعـــي ، رغـــم ما فيه من اختلافات في اللغة والعرق والتقاليد والأعراف والـــتطلعات ، وإمكانية إنشاء مجلس استشاري للجنوب لمعالجة شؤونه على أن ينتخب نواب الجنوب في الجمعية التشريعية من أعضائه ، وأخيراً النظر في توصيات مؤتمر إدارة السودان المـــتعلقة بتوحـــيد سياســـة التعليم وتعليم اللغة العربية وتحسين المواصلات وتوحيد درجات الموظفين وتشجيع تنقلات الموظفين بين الشمال والجنوب[٥].

١ـ C.S/ICI . Letter to C.S 10/3/1947.

٢ـ ابيل الير ، جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود ، ترجمة بشير محمد سعيد (لندن : شركة ميدلاين ، ١٩٩٢) ص ٢٠ .

٣ـ C.S/ICI . Governor Joba to Deputy Governor Wau . 30/4/1947.

٤ـ محمود شاكر ، السودان (بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٩٨٢) ص ٩٣ ؛ عبد الملك عودة ، حالة جنوب السودان ، ندوة التعددية في الدول العربية (عمان : المركز الأردني للدراسات والمعلومات ، ١٩٨٦) ص ٢٧ ـ ٢٩ ، ونشير هنا إلى أن الشنقيطي كان من ابرز موسسي مؤتمر الخريجين ، ثم لم يلبث أن أصبح من المقربين لعبد الرحمن المهدي ، حيث ساهم بشكل رئيسي في تشكيل حزب الأمة ، وكان احد الفائزين عن حزبه في انتخابات الجمعية التشريعية عام ١٩٤٨م واختير بداية رئيسا لها ، انظر : دياب ، الحركة الوطنية ، ص ١٨٤ / ٢٢٩ ـ ٢٣٥ .

٥ـ C.S/ICI . Proceedings of the Juba Conference June 1947.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي الكلمة الافتتاحية للمؤتمر أكد روبرتسون على " أن سياسة حكومة السودان فيما يختص بجنوب السودان هي أن جنوب السودان يمثل في الحقيقة وحدة جغرافية منفصلة وسكانه عبارة عن أفارقة وزنوج ، ولكنه مع ذلك مرتبط اقتصادياً وإقليمياً كما هو واضح في الوقت الحاضر وفي المستقبل بالتطور في منطقة الشرق الأوسط عامة وشمال السودان خاصة ، إلا أنني أرى أن ينتظر الجنوبيون حتى ينالوا التعليم ويتطور اقتصادهم ليتساووا مع شركائهم في سودان المستقبل"[1]، وبذلك نجد أن السكرتير الإداري يعترف بالتباين الجغرافي والسكاني بين الجنوب والشمال ، ولكن ذلك لا يعني انه منفصل عن الشمال بسبب عمق الروابط الاقتصادية بينهما ، ولكن لا بد قبل التوحد في بلد واحد أن يتمكن الجنوب من الحصول على القدر الكافي من التعليم والاقتصاد ، ليتسنى له المشاركة في إدارة شؤون البلاد .

وبين روبرتسون أن سلطات المجلس الاستشاري لم تكن تشمل الجنوب ، كما لم يكن الجنوب ممثلاً فيه ، وان مؤتمر إدارة السودان أوصى بتمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية ، لان السودان بلد شاسع وثروته ضئيلة ، ولا يمكن أن يحكم ذاتياً أو يعتمد على نفسه إذا قسم إلى وحدات صغيرة وضعيفة ، وذكر أن الشماليين يأملون في أن تساعد مشاركة الجنوبيين في الجمعية التشريعية في الإسراع بتوحيد شطري البلاد ، وان هذه الدوافع نبيلة ولا ترم إلى استغلال قبائل الجنوب ، وفي معرض حديثه عن سياسة الحكومة عام ١٩٤٥م أوضح روبرتسون بان تلك السياسة كانت لترقية الجنوبيين اقتصادياً وتعليمياً ليعتمدوا على أنفسهم في المستقبل ، سواء قرروا الانضمام إلى شمال السودان أو إلى شرق أفريقيا كلياً أو جزئياً ، ولكن التطورات الاقتصادية والتعليمية في الجنوب منذ عام ١٩٤٥م حتمت اتجاهه إلى الشمال لا جنوباً إلى أوغندا أو الكونغو ، مما اجبر الحكومة السودانية على إعادة دراسة سياستها في الجنوب[٢].

أما أعضاء المؤتمر الجنوبيين فقد أكدوا في اليوم الأول من انعقاد المؤتمر على وحدة السودان ، مع اقتراحهم بإنشاء هيئة تمثيلية (مجلس استشاري) للجنوب قبل الانضمام للجمعية التشريعية إلى أن يحين الوقت المناسب للانضمام إلى الجمعية الموحدة للبلاد ، متعللين بضعف التعليم وقلة الخبرة بشؤون الإدارة والحكم ، واقترحوا أن يشاركوا في جلسات الجمعية كمراقبين لا ممثلين عن الجنوب لينالوا ما يحتاجون إليه من خبرة وليتعرفوا على ما يتم مناقشته من أمور بشان الجنوب

١- محمد عبد الرحمن صالح ، أزمة السودان لم تبدأ مع حكم الإنقاذ ، مجلة السياسة الدولية ، ع١٤١ ، تموز ٢٠٠٠ ، ص ١٠٠ - ١٠١ .

٢- K.D.D. Henderson . Sudan Republic (London : Ernest Bennlimited . 1965) P. 168 .
C.S/ICI . Proceedigs of the Juba Conference June 1947.

ولكن الموقف تبدل في اليوم التالي – وخاصة نتيجة ضغط الأعضاء الشماليين – إلى الاشتراك بالجمعية بشكل مباشر[1]، مع تأكيدهم على حاجة الجنوب إلى ضمانات توفر له أسباب التقدم والحفاظ على ذاتيته في سودان المستقبل الموحد ، ومن ذلك تحفظات لوليك لادو (Lolik Lado) عندما أعرب عن أن " تكون الأجيال القادمة من أهل السودان الشمالي على نقيض الأجيال السابقة ، ذات نزعة حضارية وروح إنسانية "، وقال " إن هذه الصفات يمكن التأكد منها بسرعة بمراقبة مسلك أهل الشمال قبل اتخاذ قرار نهائي حول الوحدة "، وبين أن العلاقة بين الجنوب والشمال تشبه العلاقة بين شاب وفتاة يعتزمان الزواج ، ولكنهما يمهلان نفسيهما ليلم كل منهما بسلوك الآخر وميوله الاجتماعية قبل اتخاذ قرارهما بالزواج أو عدمه ، لان العجلة في مثل هذه الأحوال تؤدي إلى الشقاء وربما إلى الانفصال بصورة عنيفة[2].

ولم يعترض الجنوبيون على مبدأ توحيد السياسة التعليمية بين الطرفين ، أو تدريس اللغة العربية في مدارس الجنوب ، ولكن الخلاف تصاعد حول بعض المسائل الفرعية كالمرحلة التي ينبغي أن تدرس فيها اللغة العربية ، فمثلاً طالب بوث ديو (Buth Diu) بالإسراع في تدريس اللغة العربية في المدارس حتى يلحق الجنوب بالشمال ، وان لوليك لادو دعا إلى عدم تعاون الكاثوليك والبروتستانت مما قد يثير الصعوبات[3].

أما وفد الشمال برئاسة محمد صالح الشنقيطي ، فقد أشار روبرتسون إلى مدى الجهود التي لعبها الوفد في إقناع الجنوبيين وإزالة شكوكهم حول الوحدة مع الشمال ، فقد عدد الوفد حسنات ما ينتظر الجنوب ضمن السودان الموحد كالمساواة في المرتبات والوظائف الكبرى ، وبين أن الكراهية التي غرستها وشجعتها الحكومة السودانية لا مكان لها في السودان الموحد لان الجنوبيين والشماليين سيصبحون فيه إخواناً والعلاقة ستقوم بينهم على قدم المساواة ، ونتعرف من خلال ردود الشنقيطي على استفسارات الجنوبيين مدى حرصه على إقناعهم بجدول أعمال المؤتمر (صلاحيات المؤتمر) كرغبة الجنوبيين بالاندماج مع الشماليين وإرسالهم ممثلين أو مراقبين إلى الجمعية التشريعية ، حيث كان رأيهم أن الجنوب متأخر ولم تنشأ فيه حكومات محلية وان من مصلحتهم إنشاء حكومات محلية ومجلساً استشارياً .

فكان رد الشنقيطي أن الحكومات المحلية ليست عامة في الشمال رغم قيام الجمعية التشريعية ، وإنها على وشك أن تبدأ في مناطق البجة والفونج وجبال النوبة ودارفور ، وهذه المناطق متأخرة كالجنوب بل إن عدد المتعلمين في الجنوب يفوق عدد المتعلمين في بعض

١ـ حيث أيد ستة من الأعضاء الجنوبيين المتحدثين في المؤتمر إنشاء جمعية واحدة وعارضها أربعة ، اما باقي الأعضاء فلم يمنحوا فرصة لإبداء رأيهم للمزيد ، انظر : ابيل الير ، قضايا الحرب والسلام في جنوب السودان ، ترجمة هنري رياض (بيروت : دار الجيل ، ١٩٩٣) ص ٢٧ ـ ٢٩ .

٢ـ C.S/ICI . Proceedings of the Juba Conference June 1947; Dunstan . M . the Suothern Sudan . the Problem of National integration (London : Frank Cass . 1973) P.P. 61 – 71/96 – 97 .

٣ـ C.S/ICI . Proceedings of the Juba Conference June 1947

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المـناطق ، وبـين الـشنقيطي عـدم وجـود يد للشمال في عدم تمثيل الجنوب في المجلس الاستشاري وان لا فائدة ستعود من إرسال مراقبين إلى الجمعية التشريعية ، لأنه لن تتاح لهم فرصة التعلم وكسب خطوات التمدن ومناقشة الموازنات لتوصيل المشروعات إلى الجنوب ، ويعلـق روبرتـسون على ذلك " بأن صديقي محمد صالح الشنقيطي احد المتنورين الشماليين الذين أحضرتهم معي ظل طوال الليل يحاول إقناع الموظفين أن مستوى المرتبات في الجنوب سـوف يـرتفع لمـستوى المرتبات في الشمال ، بالتأكيد إذا قرروا الانضمام للشمال ، وكان واضحاً أن هذا الرأي اقنع كلمنت مبورو (Clement Mboro) وسواه بأنه من الخير لهم أن يدار السودان كوحدة إدارية واحدة "[١].

وفـي رده على اوين حول ادعائه بان الجنوبيين لا يزالون يعانون من آثام الزبير باشا وتجـار الرقيق ، وان وجهة نظر الجنوبيين يغلب عليها الخوف والشك لترسخ أيام الاضطهاد في ذاكرتهم ، مما يدفعهم إلى عدم الانضمام إلى الشماليين حتى يثبت الشماليون بأفعالهم أن ما في نفوسهم قد تغير ، نقول أن الشنقيطي رد على اوين بعدم رغبة الشماليين في الهيمنة على الجـنوب ، وان انـضمام الطرفين لبعضهما من اجل وضع سياسة للقطر بأكمله ، وذكر أن البـريطانيين كانـوا اكبـر تجـار الرقيق عبر التاريخ ، بدليل أن جزر الهند الغربية يسكنها الأفارقة الذين استرقوا في الماضي من قبل البريطانيين ، ولكن بتطور الرأي العام البريطاني أدرك البـريطانيون شرور تلك التجارة وان ما حدث ببريطانيا يحدث الآن في شمال السودان حيث أدرك أهاليه مدى الضرر والهمجية الناتجة عن الرق[٢].

وبعـد المناقشات التي استمرت ثمان وأربعين ساعة ، خرج المؤتمر بقراره التاريخي الذي وضع سياسة روبرتسون موضع التنفيذ الفعلي " إن ما يرغب فيه السودانيون الجنوبيون هـو الاتحـاد مع السودانيين الشماليين في سودان واحد ، وان الجنوب ينبغي لذلك أن يكون ممثلاً في الجمعية التشريعية المقترحة ، وان عدد الممثلين الجنوبيين يجب أن يكون أكثر من ثلاثة عشر وهو العدد الذي أوصى به مؤتمر إدارة السودان ، ويجب انتخابهم من قبل مجالس المديـريات فـي الجـنوب لا مـن قبل المجلس الاستشاري لجنوب السودان ، وان التجارة والمواصـلات بـين الإقليمـين ينبغي تحسينها مع اتخاذ الخطوات المناسبة في اتجاه توحيد السياسة التعليمية في الشمال والجنوب"[٣]، وبذلك نجد أن الجنوبيين أكدوا مشاركتهم إلى جانب الـشماليين فـي السودان الموحد ، عبر مشاركتهم أولاً في الجمعية التشريعية شرط أن يكون ممثلي الجنوب مقتصر على كبار المتنفذين ، ولا يحق للأهالي إبداء رأيهم في ممثليهم ، وثانياً

١ـ Robertson . Transition in Africa . P. 108

٢ـ C.S/ICI . Proceedings of the Juba Conference June 1947 .

٣ـ للمزيد انظر : C.S/ICI . Proceedings of the Juba Conference June 1947.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تنمية العلاقات الثنائية بين الشمال والجنوب بتطوير أسس التعامل التجاري وتحسين المواصلات وتوحيد سياسة التعليم .

وهكذا نجد أن المؤتمر كان ميدان اختبار للمثقف الجنوبي واتجاهات الرأي العام القبلي ، كما لم تنط به مهمة اتخاذ القرار بخصوص الوحدة مع الشمال ، باعتبار أن من حضر المؤتمر من الجنوبيين لم يكن مفوضاً من أي جهة شعبية ، فكان على روبرتسون اتخاذ قرار المؤتمر الذي يكفل بموجبه تنفيذ توصيات مؤتمر إدارة السودان ومذكرة السكرتير الإداري ، ويعلق روبرتسون على ذلك بقوله " ولقد اعتبرت المؤتمر وسيلة لمعرفة مدى إمكانيات الجنوبيين فقط ، ولذا لم يكن صحيحاً ما قيل فيما بعد ، بان مندوبي الجنوب قد قرروا في مؤتمر جوبا الانضمام للشمال فالمؤتمر لم يكن يستطيع اتخاذ أية قرارات لان أعضاءه لم يتلقوا أي تفويض من قبائلهم ، والقرار الوحيد الذي نتج عن المؤتمر اتخذته بمفردي ، إذ قررت بناء على ما شاهدته من سلوك الجنوبيين الذين حضروا مؤتمر جوبا انه يمكنني تأييد توصية المؤتمر الإداري ، وان اطلب من الحاكم العام في مجلسه قبول مقترحاته بان تكون الجمعية التشريعية الجديدة ممثلة لكل أرجاء السودان ، فقد وجدت في مؤتمر جوبا عدداً من الجنوبيين ذوي مقدرة لا تقل عن مقدرة الشماليين في الاشتراك في مناقشات من هذا النوع ولا يقلون كفاءة ، ولكن أقلقني تغير رأي البعض في أثناء المؤتمر في جوبا "(١).

وبناء على ذلك عرض روبرتسون قرارات المؤتمر على مجلس الحاكم العام في تموز (يوليو) ١٩٤٧م والتي وافق عليها ، وقد حاول روبرتسون عند عرضها على المجلس التأكيد على ضرورة تامين الذاتية الجنوبية ثقافياً واجتماعياً في مواجهة أي سيطرة عليها ، أو نشوء إدارة من جانب أي حكومة تشكل أكثريتها من أبناء الشمال ، واقترح بان يتضمن قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي سلطات استثنائية للحاكم العام تخوله حق إلغاء أي قانون أو أمر يرى أن من شأنه إلحاق الضرر بمصالح الجنوب(٢)، وبذلك شرعت الحكومة السودانية بتطبيق سياسة روبرتسون بشكل عملي من خلال الدعوة لتشكيل الجمعية التشريعية من أبناء الشمال والجنوب على السواء .

دور الجنوب في الجمعية التشريعية ١٩٤٨ ـ ١٩٥٣م .

دخلت العلاقات الشمالية الجنوبية السودانية بعد مؤتمر جوبا مرحلتها العملية عن طريق مشاركة الجميع في تشكيل الجمعية التشريعية ، ومع ذلك لم تستطع هذه المشاركة كسر الحواجز التي أقامتها الحكومة السودانية بين الطرفين في الفترات السابقة ، فقد تخلل هذه

١ـ Robertson .Transition in Africa. P. 107 .
٢ـ Robertson ,Op.Cit, P. 107; Beshir . Suothern Sudan . P. 166 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفتـــرة الكثيـــر من مظاهر القلق والريبة وعدم الاطمئنان من قبل الجنوبيين للشماليين والتي ساعدت فيما بعد على كسر الجمود الجنوبي إلى ثورة مسلحة قبيل استقلال البلاد .

ـ الحكومة المصرية ودورها في صياغة قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية .

تعرضت توصيات مؤتمر إدارة السودان الخاصة بإنشاء جمعية تشريعية بعد نشر تقرير المؤتمر في ٣١ آذار (مارس) ١٩٤٧م إلى الانتقاد والممانعة من قبل الحكومة المصرية[١]، وهذا ما تثبته البرقيات والمذكرات المتبادلة بين القاهرة والخرطوم ولندن ، ويعود هذا الانتقاد والممانعـــة إلى خشية الحكومة المصرية أن يؤدي تطبيق توصيات مؤتمر إدارة السودان إلى انفصال السودان عن مصر نهائياً ، ومن ثم انتهاء مبدأ وحـــدة وادي النـــيل الذي تـــنادي به الحـــركة الوطنية المصرية والسودانية ما عدا حزب الأمة ، وان يؤثر ذلك على مباحثاتها مع الحكومة البريطانية بخصوص السودان[٢].

وإضافة إلى الأسباب السالفة الذكر ، بينت الحكومة المصرية بشيء من التفصيل ثغرات ونقـــاط ضعف التوصيات ، والتي تمثلت في عدم تحقيق التوصيات الغرض الذي قصدت منه وهـــو التوسع في إشراك السودانيين في الحكومة المركزية ، وان طريقة الانتخاب اقرب إلى التعيين منها إلى الانتخاب الصحيح ، فمثلاً الأعضاء الذين يمثلون الجنوب يعينهم حكام الأقاليم ، كما بينت الحكومة المصرية أن النظام المقترح لا يشرك السودانيين في المسؤولية عن حكم أنفـــسهم ، ويظهـــر ذلك من السلطات الضيقة التي خولت للجمعية التشريعية مقابل السلطات الواســـعة التـــي خولت للحاكم العام ومعاونيه البريطانيين في المجلس التنفيذي ، وأضافت أن الـــنظام المقترح الذي غرضه تدريب السودانيين على الحكم الذاتي يلقي هذه المسؤولية كاملة

١ــ وصلت أخبار إلى الحكومة المصرية قبل نشر التقرير تفيد أن حكومة السودان تبحث في إنشاء مجلس تشريعي ومجلس وزراء في السودان ، ونظراً للتواصل بين مصر والسودان فقد طلبت الحكومة المصرية من حكومة السودان عدم اتخاذ أي قرار في هذا الشأن إلا بعد موافقتها ، وقد نفت الحكومة السودانية وجود تلك النيات ، انظر : برقية من إسماعيل صدقي رئيس وزراء مصر إلى حاكم عام السودان ، ٣٠ أيار (مايو) ١٩٤٦ ؛ روبرتسون إلى إسماعيل صدقي ٤ حزيران (يونيو)١٩٤٦ ، جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ١٣٢ .

٢ــ تمثلت هذه المباحثات بمفاوضات صدقي ــ بيفن ١٩٤٦م السالفة الذكر ، ومفاوضات النقراشي كامبل ١٩٤٧/٤٦م التي شملت المشروع البريطاني والمصري المقدم بخصوص بروتوكول السودان في ١٥ كانون ثاني (يناير) ١٩٤٧م ، وبيان رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس النواب في ٢٧ كانون ثاني (يناير) ١٩٤٧م ، حيث تعرض مجلس النواب في جلساته السابقة وخاصة جلسة ٣١ كانون اول (ديسمبر) ١٩٤٦م لهذا الموضوع من قبل النائب فكري اباضة الذي تعرض بالتفصيل للوضع في السودان شماله وجنوبه ، فذكر " ان حاكم عام السودان أقدم على فصل جنوب السودان بحيث لا يمكن الانتقال من الشمال إلى الجنوب إلا بجوازات مرور وانه ليدهشني هنا موقف زعيم الحركة الانفصالية السيد عبد الرحمن المهدي فانه لا يستطيع أن يخطو خطوة واحدة إلى الجنوب مع انه يقيم على مقربة منه إلا بجواز مرور "، كما كشف سعي الحاكم العام لفصل السودان عن مصر ، و تناول مكرم عبيد الموضوع من حيث إشارته لتصريحات الحاكم العام خلال الفترة من تشرين أول إلى كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٦م ، هذا إضافة إلى مداولات مجلس الأعيان المصري لهذه التصريحات وخاصة من قبل العضوين احمد رمزي وفؤاد سراج الدين ، انظر : جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ١٢٣ ــ ١٣١ ؛ صدقي باشا ، مذكراتي ، ص ٢٣١ ــ ٢٧٠ ؛ احمد عبد الرحيم مصطفى ، العلاقات المصرية البريطانية (جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٨) ، ص ٩٥ ــ ٩٩ ؛ عبد الوهاب عبد الرحمن ، مصر والسيادة على السودان نهاية حقبة تاريخية (دبي ، دار القلم ، ٢٠٠٤) ص ١٠٥ ــ ١٣٤ ؛ تمام ، السياسة المصرية تجاه السودان ، ص ٥٥ ــ ٧٧ ؛ يواقيم رزق مرقص ، السودان في البرلمان المصري ١٩٣٦ ـ ١٩٥١ ، ج٢ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣) ص ١٨٨ ـ ٢٠٨ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

على البريطانيين وليس فيه نص واحد يجعل مصر تساهم في هذه المسؤولية ، مع خلو النظام المقترح من الإشارة إلى الحريات الدستورية[1].

كمـــا عملت الحكومة المصرية على عرض قضية السودان على مجلس الأمن الدولي ، فذكرت في شكواها أن الحكومة البريطانية بعد احتلالها السودان عام ١٨٩٩م ، انفردت بحكمه دون مــصر ، واســتخدمت هــذا الوضـــع لفــصل السودان عن مصر وتشويه سمعة مصر والمــصريين وبــذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين ، وبث الانقسام بين السودانيين أنفــسهم وإثـــارة حركات انفصالية مصطنعة ، وإزاء هذه الشكوى عقد مجلس الأمن الدولي مجمــوعة جلــسات ابرز خلالها رئيس الوزراء المصري مسؤولية بريطانيا عن خلق قضية وادي النيل ، ففي جلسة ٥ آب بين رئيس وزراء مصر مدى ارتباط مصر بالسودان من حيث الـــوحدة الجغـــرافية والاقتصادية والثقافية والدينية والسياسية التي تربطهما ومع ذلك حاولت بـــريطانيا فصل البلدين ، وفصل جنوب السودان عن شماله الذي عبر عنه السكرتير الإداري بقـــوله " أن سياستنا تهدف إلى إيجاد نظام حكم ذاتي في الجنوب يمكن أن ينفصل عن الشمال ويستقل عنه "[2].

وفي الجلسات التالية أمام مجلس الأمن الدولي ، بين النقراشي رئيس الوزراء المصري أن فــصل شــطري الوادي مصر عن السودان وجنوب السودان عن شماله سياسة بريطانية مقـــررة ويقول " إن هذه الأعمال تتجه إلى فصل الشمال عن الجنوب وأكد ذلك استعمال اللغة الانجليـــزية بـــدلاً من العربية في مدارس الجنوب ، ويخشى السودانيون في الشمال أن تكون نتـــيجة ذلك آخر الأمر شطر البلاد شطرين بل وضم الجنوب أو جزء منه إلى أوغندا ، ولكل من الفريقين حجج لإثبات هل تؤدي مثل هذه الخطة إلى فائدة أهل الجنوب أو فائدة بقية أفريقيا ؟ وهل يصح أن تكون هذه المسالة موضوعاً صالحاً لدراسة لجنة دولية ؟ " وقال " ولا يسعني أمـــام هذا الخطر إلا أن اردد عزم الحكومة المصرية على أن تعمل أبداً لحماية السودان من تقطـــيع أوصـــاله "، ولـــذلك فـــرغبة الحكومة المصرية تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع

١ــ برقية النقراشي رئيس وزراء مصر إلى السفير البريطاني كامبل (Cambelle) ٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٧م ؛ النقراشي إلى حاكم عام السودان روبرت هاو (Robert How) ٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٧ ؛ روبرتسون إلى النقراشي ٣ تموز (يوليو) ١٩٤٧ ؛ مذكرة الحكومة المصرية بشان دراسة توصيات مؤتمر إدارة السودان ١٦ أب (اغسطس) ١٩٤٧ ؛ هاو إلى رئيس مجلس الوزراء المصري بالنيابة ٢٥ أب (اغسطس) ١٩٤٧ ؛ كامبل إلى النقراشي ٣٠ تشرين أول (اكتوبر) ١٩٤٧ ؛ هاو إلى النقراشي ١٥ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ؛ النقراشي إلى هاو ٢٢ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ؛ النقراشي إلى كامبل تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ؛ عبد الفتاح عمرو السفير المصري في لندن إلى وزير الخارجية البريطاني ٢٥ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ؛ النقراشي إلى هاو ٢٦ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ؛ هاو إلى النقراشي ٥ كانون ثاني (يناير) ١٩٤٨ ؛ الخارجية البريطانية إلى عبد الفتاح عمرو ١٥ كانون ثاني (يناير) ١٩٤٨ وغيرها من البرقيات ، انظر : جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ١٥٥ ــ ١٨٨ .

٢ــ النقراشي إلى مجلس الأمن ٨ تموز (يوليو) ١٩٤٧ ؛ خطاب النقراشي أمام مجلس الأمن في ٥ اب (أغسطس) ١٩٤٧ ، جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ١٨٩ ــ ٢٠٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السودانيين أحراراً في إرادتهم لا مع البريطانيين أو السودانيين المقيدين بالاحتلال البريطاني[1].

وبعد مناقشات مجلس الأمن الدولي توخت الحكومة المصرية إظهار نواياها الحسنة تجاه السودان ، ورغبتها في أن يتمتع بالحكم الذاتي ، وبينت ذلك في خطاب أرسلته إلى الحكومة البريطانية في ٢٥ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٤٧م ، " واما كانت الحكومة المصرية صادقة الرغبة كما أكدنا ذلك في كثير من المناسبات في أن تمكن السودانيين من حكم أنفسهم ، وهي لا تريد أن تفوتهم أية فرصة يتمكنون فيها من الاشتراك بأوسع قسط في حكومتهم "، أما حكومة السودان فقد أصرت على التعجيل بتشكيل الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي ، ولذلك صاغت توصيات الحكومة المصرية على شكل مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية وقدمته للحكومة المصرية في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٤٨م ، وطلبت الموافقة عليه من الحكومتين المصرية والبريطانية ، ولكن المشروع لم يتضمن الاقتراحات التي قدمتها الحكومة المصرية مما دفع مجلس الوزراء المصري إلى اعتبار المشروع غير صحيح ، وأبلغت الحكومة البريطانية بتمسكها في إفساح المجال لتمثيل السودانيين بشكل صحيح عن طريق انتخابات حرة بعيدة عن تأثير السلطات الإدارية ، وعلى اثر ذلك تم تشكيل لجنة ثنائية من احمد خشبة وزير الخارجية المصرية وكامبل السفير البريطاني ، للنظر في المشروع ورفع توصياتهما بشأنه ، وتمكنت اللجنة خلال مباحثاتها من ٦ ــ ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٨م من صياغة قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لعام ١٩٤٨م[2].

وعلى اثر مباحثات خشبة ــ كامبل ، نشر قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في ٩ حزيران (يونيو) ١٩٤٨م ، حيث بدء التحضير للانتخابات التي قوطعت من قبل مؤتمر الخريجين والأحزاب الاتحادية ــ ما عدا حزب الأمة ــ التي شكلت جبهة الكفاح لكشف حقيقة القانون للشعب السوداني من خلال تنظيم الاجتماعات السياسية ومظاهرات الاستنكار[3]، ويقول روبرتسون " عدت إلى السودان في شهر تشرين أول (اكتوبر) لأشهد ارتفاع حرارة النشاط السياسي مع اقتراب موعد انتخابات الجمعية التشريعية ، وسارت مظاهرات مثيرة للقلق في الخرطوم وعطبرة وبور سودان "[4]، ورغم ذلك جرت الانتخابات في ١٥

١ــ خطابات النقراشي أمام مجلس الأمن في ٢٦/٢٢/١٣/١١ أب (اغسطس) ١٩٤٧ ، جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٢٠٢ ــ ٢١٢ .

٢ــ حاكم عام السودان إلى رئيس مجلس الوزراء المصري بالنيابة ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ ؛ عبد الفتاح عمرو إلى وزير الخارجية البريطانية ٢٥ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ؛ مباحثات خشبة ــ كامبل ٦ ــ ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٨ ؛ كامبل إلى خشبة ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٨ ، جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ١٦٣ ــ ٢١٣/١٦٤ ــ ٢١٨/٢١٤ ــ ٢٣٧ ؛ طه ، الحركة السياسية السودانية ، ص ٣٥٧ ــ ٣٦٨ ؛ مارسيل كولوب ،تطور مصر ١٩٢٤ ــ ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب (د.م : د.ن ، ١٩٨٠) ص ٢٧٢ ــ ٢٧٤ .

٣ــ عبد الرحيم ، الامبريالية والقومية ، ص ١٥٨ ؛ طه ، الحركة السياسية السودانية ، ص ٣٧١ ــ ٣٧٩ .

٤ــ Robertson , Op. Cit, PP. 114 – 115 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تشـــرين ثاني (نوفمبر) بحصول حزب الأمة على معظم الأصوات ، ويعلق روبرتسون على هذه الانتخابات بقوله " لم تأت الجمعية ممثلة بصدق للشعب السوداني ، وقد رأيت أخطار ذلك فمن جهة لا يمكن اعتبار الجمعية تمثل الصوت الحقيقي للشعب السوداني بالنسبة للعالم ، ومن جهـــة ثانـــية فـــان السيد عبد الرحمن وحزب الأمة قد يحاولون استغلال مالهم من أغلبية في الجمعية لإجازة قرارات ربما لا تلق قبول السودانيين "(١).

وعلى اثر الانتخابات افتتح الحاكم العام الجمعية التشريعية في ٢٣ كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٨م ، حـــيث أعرب عن أسفه لمقاطعة الأحزاب لها ، وهكذا يقول هندرسون " كان أول اجتماع لكل من المجلس والجمعية في كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٨م ، وحكما البلاد لمدة أربع سنوات ، لا أقول لم ينجحا فيها ولكنها كانت أربع سنوات شاقة ، سنوات قلق واضطراب في المدن والجزيرة ، مظاهرات واضطرابات في رفاعة وعطبرة والفاشر وبور سودان ، وعنف سياســـي وصدام في الخرطوم ، واضطرابات في المدارس ، وقلق مركب في الجنوب ولأول مرة اضطراب من جانب العمال المنتظمين "(٢).

ـ الجمعية التشريعية والقلق الجنوبي من الشمال .

رغـــم مـــا أوصت به قرارات مؤتمر إدارة السودان ومؤتمر جوبا بان تكون الجمعية التـــشريعية بادرة للتفاعل والتعاون بين شمال وجنوب السودان لتكوين سودان موحد ، إلا أنها كانـــت في الحقيقة من عوامل زيادة الاضطراب والقلق عند الجنوبيين تجاه الشماليين ، وزاد ذلـــك القلق السياسة البريطانية التي لم تدخر جهداً لتشويه صورة الشمال وزعزعة الثقة فيه ، ولـــم يقتـــصر الأمـــر علـــى الاضـــطراب والقلق إنما تعداه إلى ضعف التمثيل الجنوبي في المؤســـسات الدستورية التي أنشأت ، فمثلاً لم يحو المجلس التنفيذي أي ممثل عن الجنوب ، فكان ذلك الضعف سبباً في شعور الأعضاء الجنوبيين في الجمعية التشريعية بالعجز والإحباط عـــن التأثير حتى على مصير سكان الجنوب ، وتعتبر مسألتي الحكم الذاتي وما يتعلق بها من قانـــون الانـــتخابات ومـــسالة التعليم من القضايا الكبيرة التي زخرت فيها مداولات الجمعية التـــشريعية في دوراتها الأربع ، والتي ساهمت في تعميق الهوة وعدم الثقة ثم الانفصال بين الجنوب والشمال .

ويعتبـــر خطـــاب الحاكم العام بمناسبة افتتاح الدورة الثانية للجمعية التشريعية المحور الأساســـي الذي دارت حوله قضيتي الحكم الذاتي والتعليم وتناولته جلسات الجمعية بإطناب ، فقـــد ذكـــر الحـــاكم العام في خطابه " ورغبتي أن أزيد نصيب السودانيين في توجيه السياسة الداخلية ، وأنا واضعاً في ذهني تماماً رغبات السودانيين في هذا الصدد ، إن آمالكم وأمانيكم

١- Ibid., P 115.
٢- Henderson . Sudan Republic . P. 98 ; Holt . Modern Sudan . P . 153 .

فـيما يخـتص بالمـستقبل الـسياسي النهائي لبلدكم يمكن أن يتحقق على أفضل وجه بالعمل المـضطرد والاجتهاد المتواصل لرفع مستوى مساهمتكم الدستورية على اسلم وجه "، وتناول الخطاب المشاركة السياسية للسودانيين في نظام الحكم من خلال إقامة الحكم الذاتي وما يتعلق بطـريقة الانتخاب التي كانت لحد ما تجريبية ، وبين أن النية تتجه لتعديل الجدول الانتخابي ليسمح بوجود الدوائر الانتخابية المباشرة ، وتغيير طريقة التمثيل في المديريات الجنوبية[١].

وانتقل بعدها للتعليم بقوله " انه سوف يقدم المشروع الجديد للتعليم بالمديريات الجنوبية لهـذه الجمعــية لإقراره بغرض الوصول بمستوى التعليم في الجنوب إلى مستواه في الشمال بأســرع وأيسر ما يمكن ، وخاصة بإدخال اللغة العربية في مقرر الدراسة في جميع المدارس فـوق مستوى التعليم الأول ، وان كان ذلك سوف يجري دون المساس بصيانة اللغات المحلية والاحـتفاظ بالمستوى الحالي للغة الانجليزية ، وستتخذ الخطوات الأولى بهذا الخصوص في غضون نفس العام ١٩٥٠م"[٢].

قضية الحكم الذاتي .

يعـود بـروز قـضية الحكم الذاتي في جلسات الجمعية التشريعية إلى عدم الرضا عن الـسلطات المخولة للجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي من قبل الأحزاب السودانية الاتحادية والاسـتقلالية ، وازديـاد مخاوف وشكوك حزب الأمة تجاه استئناف المفاوضات البريطانية المـصرية عـام ١٩٥٠م ، ومـا اتخذته هيئة الأمم المتحدة من قرارات بخصوص استقلال المستعمرات الايطالية السابقة في ليبيا والصومال ، مما كان دافعاً للمطالبة باستقلال السودان أسوة بتلك الشعوب التي لم تصل إلى ما وصل إليه السودان من الوعي السياسي .

هـذا وقد برز اتجاهان أساسيان داخل الجمعية بخصوص الحكم الذاتي ، الأول ويؤيده حزب الأمة ودعاة استقلال السودان من داخل الجمعية وخارجها ، ويرى هذا الاتجاه ضرورة الوصـول إلــى الحكم الذاتي والاستقلال بأسرع ما يمكن ، والاتجاه الثاني وتزعمه الأعضاء البـريطانيون في الجمعية وكبار الموظفين وزعماء العشائر والجنوبيين الذين تأثروا بدعايات القـسم الـسياسي لمكتب السكرتير الإداري من حيث أن الحكم الذاتي وما قد يترتب عليه من تطويـر سـريع للحكم المحلي سيقلص النظام العشائري ، وان السودان لم ينضج بعد للأخذ بالحكم الذاتي على اعتبار أن الجنوب لم يتطور إلى مستوى الشمال[٣].

١ـ لم يكن اعضاء الجنوب في الجمعية التشريعية ممثلين لسكان الجنوب ، بل كانوا من القيادات الجنوبية التي مارست العمل العام من خلال اشتراكها في مجالس المديريات فهم أشبه بالتعيين عن الانتخاب .
٢ـ دار الوثائق القومية ، وقائع محاضر الجمعية التشريعية ، الدورة الثانية ، ١٩٥٠ .
٣ـ أمين التوم ، ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤ ـ ١٩٦٩ (الخرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٨٧) ص ٦٦ ؛ طه ، الحركة السياسية السودانية ، ص ٤٠٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ظهرت أول إشارة في الجمعية التشريعية لقضية الحكم الذاتي عندما قررت حكومة السودان خلال عامي ٤٩/١٩٥٠م بان كل مطالب الحكم الذاتي في المستقبل القريب سابق لأوانها ، وهذا يدل على عدم تفكير الحكومة بمنح السودانيين الحكم الذاتي إلا بعد فترة غير قصيرة ، ففي شباط (فبراير) ١٩٥٠م تقدم الحاكم العام باقتراح إعادة النظر في قانون الجمعية التشريعية بغرض زيادة عدد الوزراء السودانيين لكي يصبحوا أربعة بدلاً من ثلاثة ، ومن ثم يتمكن السودانيون من الاعتقاد بأنهم يمارسون الحكم الذاتي على الأقل في الشؤون الداخلية للبلاد ، وبين أن خطة الحكم الذاتي هي " أن تستمر لمدة عشر سنوات ، وبعد انقضاء ذلك الأجل تقوم لجنة دولية لكي تقرر ما إذا كانت البلاد قد تهيأت، بعد للحكم الذاتي ، وان كان الأمر كذلك فهل أصبح الشعب في وضع يمكنه من تقرير مصيره ومن ثم يجرى الاستفتاء "[1].

فتمثل رد نواب الجنوب في الجمعية على ذلك في جلسة ٩ آذار (مارس) ١٩٥٠م ، حيث تناول بياساما احد نواب مديرية أعالي النيل الموضوع بوجوب أن يسير بتدرج وأناة ، وان التسرع لن يكون لصالح السودان وقيادته ، أما بوث ديو احد نواب أعالي النيل كذلك فذكر أن مصلحة السودان تقضي بعدم منحه حكماً ذاتياً كاملاً لعدم استعداده لذلك الأمر ، وان جماهير السكان في الأقاليم الجنوبية غير تواقة إلى ذلك ، وبين نائب المديرية الاستوائية بنيامين لوكى أن الحكم الذاتي لا يصح من الناحية العملية قبل أن يصبح الشعب في موقف يفهم معناه ويقدر مغزاه ، فإذا ما نقلت المسؤولية قبل أن يعد تماماً الهيكل السياسي للسودان تكون النتيجة الانهيار[2]، وتجدد طرح الموضوع في كانون أول (ديسمبر) ١٩٥٠م ، عندما اقترح محمد الحاج أمين من حزب الأمة إرسال خطاب إلى حاكم عام السودان ينص على " نحن أعضاء الجمعية التشريعية للسودان من رأيينا أن السودان قد وصل إلى المرحلة التي يمكننا فيه أن يمنح الحكم الذاتي ، فنرجو من معاليكم الاتصال بدولتي الحكم الثنائي طالبين منها إصدار تصريح مشترك بمنح الحكم الذاتي للسودان قبل نهاية الدورة الثانية للجمعية وان تجرى الانتخابات المقبلة على هذا الأساس "[3].

١ـ بشير ، تاريخ الحركة الوطنية ، ص ٢٢٨ .

Abd Al – Rahim . Imperialism and Nationalism . PP. 180 – 186 ; Daly . PP. 262 – 280 .

٢ـ دار الوثائق القومية ، وقائع محاضر الجمعية التشريعية ، الدورة الثانية ، ١٩٥٠ .

٣ـ وقائع محاضر الجمعية التشريعية ، الدورة الثانية ، ١٩٥٠ ، تجدر الإشارة إلى ان حزب الأمة اخذ يحدد معالم الحكم الذاتي منذ وقت مبكر من عام ١٩٥٠م ، وذلك بعقد اجتماعات سرية في ساعة متاخرة من الليل وبمشورة السيد عبد الرحمن المهدي ، وبعد إعداد مشروع القانون المقترح للحكم الذاتي تقرر الاحتفاظ بسرية المشروع حتى يتم نقاشه في المكتب السياسي لحزب الأمة ، وفي الجبهة الاستقلالية ثم في الهيئة البرلمانية وأخيرا تقديمه إلى الجمعية التشريعية ، انظر ؛ التوم ، ذكريات ومواقف ، ص ٦٧ ـ ٧٠ .

وقد حاول عبد الله خليل رئيس الجمعية[1]، تبديد مخاوف الجنوبيين إزاء مشروع قانون الحكم الذاتي المقترح فيقول " إننا كشعب رشيد نحرص كل الحرص على أن ننهض بمؤسساتنا الدستورية المركزية منها والمحلية ، وان نحافظ على المستوى الذي بلغته هذه البلاد في الإدارة ، ويقيني أن هذا الاتجاه السليم يعتمد في تحقيقه على النهوض بالجنوب ثقافياً واقتصادياً وعلى السير بالحكومات المحلية في طريق التقدم "، وأشار أن إعلان الحكم الذاتي لن يُلغي الحكم الثنائي وان الحاكم العام سيظل في مركزه ممثلاً لدولتي الحكم الثنائي والوظائف التنفيذية ، وان النظام الجديد يتطلب قيام وزارة سودانية تضم أعضاء من الجنوب وزعماء العشائر وغيرهم[2]، وذلك في محاولة لطمأنة نواب الجنوب على المستقبل السياسي للجنوب حتى لا يكونوا حجر عثرة أمام الحكم الذاتي .

وإزاء هذا الاقتراح ، طلب السكرتير الإداري تأجيل المداولة في الموضوع إلى حين انعقاد الدورة القادمة للجمعية ، بسبب أن أغلبية الأعضاء جاءوا ليتعلموا الحكم وليس لديهم تفويض لإدخال تعديل كبير في دستور البلاد ، وان صاحب الاقتراح يمثل أم درمان وفي وسعة الاتصال بناخبيه كيف ومتى شاء ، أما باقي الأعضاء فلا يستطيعون تبادل الرأي مع ناخبيهم بسبب بعدهم ، وطلبت الجمعية التشريعية من الحاكم العام تعيين لجنتين إحداهما لتعديل نصوص لوائح الانتخابات ، والأخرى لتعديل قانون الجمعية والمجلس وعند وصول تقارير اللجنتين ودراستهما يمكن التعرف على ما يمكن عمله ؛ لعدم إمكانية إدخال التحسينات المطلوبة في ظل الإدارة الدستورية الحالية ، وإضافة إلى ما سبق تغرير بعض الأعضاء لأعضاء آخرين لتوقيع أوراق تؤيد الاقتراح ، كما غرر بغيرهم ليوقعوا أوراقاً تعارضه وان بعض الأعضاء وقعوا على الورقتين ، وهذا يعني أن أكثرية الأعضاء حضروا إلى الجمعية مقيدين لأحد هذين الاتجاهين ، وهم ليسوا على استعداد لقبول أي جدل[3].

وتمثل رد نواب الجنوب على الاقتراح بالرفض لفقدان الثقة بالشماليين ، ففي جلسة ١٤ كانون أول (ديسمبر) ١٩٥٠م ، تساءل النائب سيرسيو ايرو من نواب الاستوائية عن سبب الاستعجال في تطبيق الديمقراطية في السودان ، وذكر أن ٩٩% من السودانيين يعارضون الاقتراح لذلك يجب تأجيل المداولة ، أما النائب جيمس طمبورة من نواب الاستوائية كذلك ، فذكر أن نواب الجنوب انتخبوا بواسطة مجالس المديريات التي تضم رؤساء العشائر ، ولذلك

١ـ بعد انتخابات الجمعية لعام ١٩٤٨م تم اختيار عبد الله خليل رئيساً لها ويقول روبرتسن " كان علينا أن نجد رجالاً مناسبين ليصدر الحاكم العام قرار تعيينهم في الجمعية التشريعية ، وكان علينا أن نعمل هذا بطريقة تكون مقبولة للرأي العام السوداني وقضيت زمناً طويلاً في الحديث وتبادل الرأي مع المرشحين للتعيين ، وعقب اجتماع الجمعية التشريعية واختيارها لعبد الله خليل زعيماً رسمياً تحتم علينا أنا وهو أن نتشاور بشأن السودانيين الذين يعينون في الحكومة ... وهكذا تم اختيار عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة رئيساً للجمعية ووزيراً للزراعة ثم تم تعيين علي بدوي وزيراً للصحة وعبد الرحمن علي طه وزيراً للمعارف وعشرة وكلاء برلمانيين كلهم من الموظفين السابقين من أعضاء حزب الأمة أو الذين عرفوا بالمعتدلين ".

Robertson ,Op.Cit, P. 115 .

٢ـ دار الوثائق القومية ، وقائع محاضر الجمعية التشريعية ، الدورة الثانية ، ١٩٥٠ .

٣ـ دار الوثائق القومية ، محاضر الجمعية التشريعية ، الدورة الثانية ، ١٩٥٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لا يمكنهم الإدلاء بآرائهم دون العودة والتحقق من رغبات أولئك الرؤساء ، وذكر النائب بياساما من نواب بحر الغزال أن الأعضاء الموقعين على عريضة الاقتراح وحتى المستنيرين من الشماليين لم يدركوا معنى الحكم الذاتي مع عدم وجود العدد الكافي من السودانيين المؤهلين لإدارة شؤون البلاد ، وذكر انه لا يستطيع إبداء رأيه في الموضوع دون العودة لاستشارة قومه وقال " لن يعارض الجنوبيون مبدأ الحكم الذاتي ، ولكنهم يبعدون أميالاً عن أهليهم ، وهو لا يؤيد الحكم الذاتي قبل أن يتعلم عدد واف من السودانيين الجنوبيين حتى يتمكنوا من ملء الوظائف الكبيرة " .

أما النائب بنيامين لوكي من نواب الاستوائية ، فذكر أن مدة إعلان الاقتراح كانت قصيرة ، وسوف لا يعط الأعضاء الجنوبيين رأيهم في موضوع كهذا بدون مشاورة أناسهم ، وان معالجة مثل هذه المسالة يجب أن تكون بواسطة جبهة متحدة وهم ألان غير متحدين ، ولذلك يجب تأجيل المداولة "هناك جهات متأخرة بحاجة إلى التقدم كانت قد أهملت في الخمسين سنة الماضية "، وان التعليم المتوسط لا يؤهل الشخص لان يكون وزيراً في الوزارة الجديدة ، أما النائب بوث ديو فتساءل لماذا يطلب مؤيدي الاقتراح تشريعاً يختص بمستقبل الشعب كله بينما لم يتقدم الجنوب إلى درجة تقربه من الشمال ؟ مع أن الاقتراح قد يسبب انقساماً في الجمعية ، وذكر انه إذا ما قرر الشمال الآن إقرار الحكم الذاتي فينبغي أن تكون صلته بالجنوب على أساس تحالفي[1]، وبذلك نجد أن نواب الجنوب قد اختطوا خطاً سياسياً مناهضاً للحكم الذاتي مع ربط مواقفهم باستشارة مواطنيهم ، وذلك لخوفهم أن تتركهم بريطانيا لوحدهم في مواجهة الشمال .

وبعد مداولات المشروع في الجمعية تم الموافقة عليه رغم الاعتراض من قبل نواب الجنوب والنوبة ، حيث حصل المشروع على ٣٩ صوتاً مؤيداً مقابل ٣٨ صوتاً معارضاً ، وقد كان صوت الترجيح نتيجة أن احد أصدقاء الحكومة كان نائماً أثناء المناقشة ، وعندما صحا من نومه فجأة للتصويت انحاز إلى جانب الاقتراح خطأً وهو نعسان لا يدري ففاز الاقتراح ، وامتنع عن التصويت ثلاثة أعضاء وغاب احد عشر عضواً ، وقد كون الذين عارضوا الاقتراح فيما بعد الحزب الجمهوري الاشتراكي لمناهضة حزب الأمة الداعي للحكم الذاتي ، ويقول روبرتسون " حتى لو أجيز الاقتراح بخمسين صوتاً مقابل ثلاثين صوتاً فهل يظن الأعضاء المحترمون بان صاحب المعالي الحاكم العام سيقبل تصويتاً كهذا ويقول لدولتي الحكم الثنائي أن ذلك هو قرار الشعب السوداني"[2].

١ـ دار الوثائق القومية ، وقائع محاضر الجمعية التشريعية ، الدورة الثانية ، ١٩٥٠ .

٢ـ Duncan . Sudan Pathe to Independence (London : 1957) P. 138 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلـــى هذا الأساس ، ورغم الموافقة على الاقتراح بأغلبية صوت واحد إلا أن الحاكم العـــام اشترط قبل اعتماد الحكم الذاتي ، تكوين لجنة لتعديل قانون الانتخابات وقانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي ، بحيث يشارك اكبر عدد ممكن من الشعب السوداني فيها ، وقد أشـــار الحـــاكم العام لتكوين تلك اللجنة في جلسة ٧ نيسان (ابريل) ١٩٥٠م من الدورة الثالثة للجمعية التشريعية بقوله " أريد أن أقول كلمة قبل تطور هذه الجمعية ، عندما طلب إلي تكوين لجنة لفحص مسالة تعديل قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية ، كنت آمل أن تمثل تلك اللجنة أكثر مما تيسر من وجهات النظر السياسية ، لعل هذا الاتجاه يتمشـــى مع رغبـــاتكم ، ويسرني ويبعث الأمل في نفسي أننا تمكنا بعد فترة من المفاوضات الودية التي اتسمت بالحذر مـــن تكوين لجنة تمثل الذين هم داخل الجمعية والذين هم خارجها ، لكي تتقدم بتوصياتها إلى طـــريق الخطوات التي تتخذ في التقدم الدستوري إلى الحكم الذاتي الكامل ، واني أتمنى لتلك اللجنة التوفيق في توصياتها ، ويمكن بعد ذلك أن يكون الحكم الذاتي الديمقراطي "[1].

ويعـــود تشكيل اللجنة السالفة الذكر إلى شعور حكومة السودان بان اعتمادها على السيد عـــبد الرحمن المهدي وحزب الأمة سينفر العناصر الأخرى المؤثرة وخاصة الطائفة الختمية فـــي السودان ، والتي يمكن الاعتماد عليها بالحد من سلطات عبد الرحمن المهدي الذي أصبح شبيه الملوك في توسيع دائرة المشاركة في المؤسسات الدستورية القائمة ، عن طريق الاتصال بالطائفة الختمية لحثها على المشاركة ، ولكن التعديلات المقترحة تعرضت إلى الانتقاد الشديد من الأحزاب المعرضة ، وفي تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٥٠م قدم روبرتسون اقتراحاً لتكوين لجـــنة لإعـــادة النظـــر في الدوائر المالية وطرق الانتخاب ، فتم تشكيلها ولكن تطور أحداث السودان بعد مناقشات كانون أول اقتضى إعادة تشكيل اللجنة من جديد في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٥١م والتي عرفت بلجنة تعديل الدستور برئاسة القاضي البريطاني ستانلي بيكر (Stanley Baker) ، واتفـــق الحـــاكم العام مع رئيس اللجنة على تقديم تقرير حول مهامه في بداية عام ١٩٥٢م ، ولكـــن خلال عمل اللجنة كانت المفاوضات المصرية ــ البريطانية بشان السودان تـــصل إلى طريق مسدود[2]، فقطعت المفاوضات وألغت الحكومة المصرية اتفاقيتي ١٨٩٩و ١٩٣٦م بخـــصوص السودان ومن جانبها فقط[3]، الأمر الذي دفع الحاكم العام إلى حل اللجنة في ٢٦ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٥١م[4].

١ـ دار الوثائق القومية ، محاضر الجمعية التشريعية ، الدورة الثالثة ، ١٩٥١ .

٢ـ شملت المفاوضات ما عرف بمباحثات سنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥١م بين صلاح الدين وبيفن ، وبيان وزير الخارجية المصرية في مجلسي البرلمان في ٦ أب (أغسطس) ١٩٥١م ، جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٢٣٨ ـ ٢٥٠ .

٣ـ وتشمل قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ ، وأمر ملكي رقم ٤٧ لسنة ١٩٥١ ، وقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥١ ، وخطاب وزير خارجية مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس في ١٦ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٥١م ، جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٢٨٢ ـ ٢٩٢ .

٤ـ طه ، الحركة السياسية السودانية ، ٤٨٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ورغم حل اللجنة ، إلا أن ستانلي قدم تقريره إلى الحاكم العام ضمنه التوصيات والمبادئ التي يمكن أن يوضع من خلالها دستور الحكم الذاتي المرتقب ، وبخصوص جنوب السودان أشار التقرير إلى أن الجنوب يختلف عن الشمال في الدين واللغة والثقافة والتطور ، ولم يبلغ بعد المرحلة التي تمكنه من تمثيل نفسه في نمط حكم ديمقراطي ، وأشار إبراهيم بدري احد أعضاء اللجنة إلى أن الجنوب لا يقتصر على سكان المديريات الجنوبية الثلاث بل يشمل سكان الفونج ومديرية النيل الأزرق وبعض سكان دارفور وجبال النوبة ، وذكر أن أولئك الناس لا يدينون بالإسلام ولا يتحدثون العربية وبالكاد يستطيعون التفاهم مع بعضهم البعض ، ولا توجد روابط تقليدية دينية أو لغوية أو ثقافية تربط بينهم وبين الشماليين ، والرابطة الوحيدة هي الرابطة الجغرافية التي ترجع جذورها إلى الفتح المصري عام ١٨٢٠م فأي ضمانات وضعت من اجل استمرار الاستقرار وكفالة الحريات وحق تقرير المصير لأولئك الناس ؟(١) والحقيقة ان وادي النيل يشترك بمجموعة من الروابط فاضافة الى الرابطة الجغرافية هناك الرابطة الدينية واللغوية والاهداف والتاريخ المشترك .

وبين التقرير أن بوث ديو وغيره من أعضاء اللجنة أشاروا إلى شك الجنوبيين في نوايا الشماليين ، وأنهم لا يرغبون في تسليمهم إدارة شؤونهم بدون ضمانات كافية للمصالح الجنوبية المشروعة ، وان هذه الضمانات ضرورية حتى يحين الوقت الذي يكون فيه الجنوب بوضع يمكنه من ترقية مصالحه من خلال التمثيل الديمقراطي العادي ، سواء كان ذلك في نظام موحد أو نظام فدرالي ، وهذه الضمانات تتمثل في إنشاء وزارة لشؤون الجنوب ويعين لها وزير جنوبي يكون مسؤولاً في مجلس الوزراء والجمعية التشريعية عن ترقية وتقديم تدابير لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأهالي الجنوب ، وكذلك تشكيل مجلس استشاري لشؤون الجنوب يختاره الوزير بالتشاور مع مديري المديريات الثلاث ، وإعطاء الحاكم العام سلطة حجب الموافقة عن أي تشريع يرى انه سيكون ضاراً بمصالح ورفاهية أهالي الجنوب(٢).

وقد أجازت الجمعية التشريعية القانون الذي تقدم به ستانلي بعد مناقشته ، ثم رفع إلى الحكومتين المصرية والبريطانية في أيار (مايو) ١٩٥٢م التصديق عليه ، وقد أدى تطور الأحداث في مصر بقيام ثورة الضباط الأحرار في ٢٣ تموز (يوليو ٩ ١٩٥٢م(٣)، إلى إخراج قانون الحكم الذاتي إلى حيز التنفيذ ، وذلك باختلاف سياسة حكومة الثورة عن سياسة الحكومات المصرية السابقة تجاه السودان التي كانت تطالب بوحدة وادي النيل ، ولذلك

١ـ Report by Stanley – Baker on the Work of the Constitution Amendment Commission .
٢ـ Ibid .
٣ـ Holt . A modern History . P. 156 . عبد الرحيم ، الامبريالية والقومية ، ص ١٧٢ ـ ١٧٦ .

أسقطت حكومة الثورة المطالبة بالسيادة على السودان وقبلت الفصل بين مسألتي الدفاع والسودان ، واعترفت بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره إما باختيار الاستقلال أو الاتحاد مع مصر ، كما وافقت حكومة الثورة أن يكون مشروع قانون الحكم الذاتي أساساً لمفاوضاتها مع الأحزاب السودانية والحكومة البريطانية .

ولذلك دعت حكومة الثورة الأحزاب السودانية إلى القاهرة للمفاوضة ، وعقدت معها اتفاقيات بخصوص الحكم الذاتي ومن أشهرها الاتفاقية بين الحكومة المصرية والاستقلاليين في ٢٩ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٥٢م[1]، وعلى اثر ذلك طلب الاستقلاليون من السفير البريطاني في مصر استفينسون (Stevenson) الموافقة على الاتفاق ، كما رفعت الحكومة المصرية إلى الحكومة البريطانية مذكرة حول الحكم الذاتي للسودان وتقرير مصيره ، وتكونت المذكرة من ١٦ مادة تناولت المادة الثالثة الإجراءات الانتخابية حيث ذكرت "يزاد عدد دوائر الانتخاب المباشر بحيث يشمل جميع الدوائر في أنحاء السودان فيما عدا المديريات الآتية :

١. مديرية بحر الغزال .
٢. المديرية الاستوائية .
٣. مديرية أعالي النيل .

ويستثنى من هذه المناطق دائرة ياي والدوائر التي تقع فيها واو وجوبا وملكال إذ يكون الانتخاب فيها مباشراً "[2].

وعلى اثر هذه المذكرة بدأت المفاوضات البريطانية المصرية بشان منح السودان حكماً ذاتياً ، ولكن المفاوضات ما لبثت أن تعثرت بسبب الخلاف بين الجانبين حول سلطات الحاكم العام الخاصة بالجنوب ، فقد اقترح السفير البريطاني إعادة إدراج المادة ١٠٠ في مشروع قانون الحكم الذاتي لتصبح مسؤولية الحاكم العام الخاصة بشان الجنوب ضمن سلطاته التقديرية ، ولتبرير ذلك ذكر انه سيكون "للجنوب وزيرين من بين خمسة عشر وزيراً فليس هذا بالكثير ، ومن السهل أن يتغلب عليهما الشماليون وذكريات الماضي كثيرة وهي توحي بان الجنوبيين يخامرهم الشعور بتحسن حالهم لو أسندت إلى الحاكم العام مسؤولية خاصة "، وذكر المستر باور (Bawar) أحد أعضاء الوفد البريطاني المفاوض ، أن على بريطانيا مسؤولية تجاه الجنوب ومن واجبها حمايته بقدر المستطاع من أن يكون ضحية الشماليين ، وحذر من أن أهل الجنوب إذا استشيروا بان القانون الجديد فيه مساس بهم سيلجئون إلى

١ـ التوم ، ذكريات ومواقف ، ص ٩٣ ـ ١٠٣ ؛ طه ، الحركة السياسية السودانية ، ص ٥٧٧ ـ ٥٩٠ ؛ محمد سعيد الحسن ، عبد الناصر والسودان (لندن : شركة ميدلاين المحدودة ، ١٩٩٢) ص١٦ .
٢ـ مذكرة من الحكومة المصرية إلى الحكومة البريطانية في ٢ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٥٢م ، جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وسائل بدائية لا إلى وسائل دستورية لكي يرفعوا ما حاق بهم ، وبين أن روبرتسون ابلغه أن زعماء الجنوب قد هددوا بإحراق البلاد إذا أهملت مطالبهم(١).

وفي الاجتماع اللاحق ، ذكر السفير البريطاني أن سلطات الحاكم العام الخاصة بشان الجنوب تستهدف تحقيق غرضين هما ضمان انضمام الجنوب إلى باقي السودان في المرحلة القادمة ، والتأكد من أن الجنوب سيمنح ثقته للشمال أثناء فترة الانتقال ، وان بلاده تريد توحيد السودان ولكن هذا التوحيد لن يتحقق إلا عن طريق القضاء على مخاوف الجنوبيين واستعادة ثقتهم بالشماليين(٢).

ولم تلبث المفاوضات أن توقفت على اثر الخلافات حول سلطات الحاكم العام الخاصة بالجنوب ، وللتغلب على ذلك ودحض وجهة النظر البريطانية ، رأت الحكومة المصرية أن تستشير الأحزاب السودانية وزعماء القبائل ونواب الجنوب في الجمعية التشريعية المنحلة ، وذلك بإرسال وفد مصري برئاسة صلاح سالم وزير الخارجية المصرية إلى السودان لمعرفة وجهة النظر الجنوبية ، وفي الوقت الذي وصل فيه الوفد إلى السودان صدر بيان عن جماعة من الجنوبيين عرف ببيان لجنة جوبا السياسية ، المكونة من ٣٦ عضواً يمثلون مراكز جوبا وتوريت وياي والزاندي وضمت أشخاصاً من مديريتي أعالي النيل وبحر الغزال وعضوان سابقان في الجمعية التشريعية واثنان من رؤساء القبائل ،

فقد شككت تلك اللجة في بيانها في حسن نية الاحزاب الشمالية لابرامها اتفاقيات مع الحكومة المصرية دون استشارة الجنوبيين ، ودون اعتبار لقرارات مؤتمر جوبا ، وأكد البيان تمسك الجنوبيين بقانون الحكم الذاتي كما أقرته الجمعية التشريعية ، وأنهم لن يقبلوا أية تعديلات تدخل عليه بدون موافقة جهاز تمثيلي ديمقراطي على هذه التعديلات ، واعترض البيان على رأي أهل الشمال بإجراء تقرير المصير خلال ثلاثة أعوام لان الجنوب ليس بعد في وضع يؤهله للدخول في اتحاد حر وديمقراطي مع الشمال ، بسبب تخلفه عن الشمال في مستوى التعليم وغيرها من مجالات التطور ، ولأن الجنوبيين يرغبون في بقاء الخدمة المدنية الحالية التي ساهمت بشكل رئيسي في مستوى التطور الذي بلغه الشمال لتقوم بتوجيه الجنوبيين نحو نفس الهدف ، وانتهى البيان أن الجنوبيين يتطلعون إلى اليوم الذي سيتمكنون فيه من الانضمام إلى سودان حر ومتحد ومستقل ، "ولكنهم يشعرون بان هذا لن يتم إلا حينما

١ــ محضر الاجتماع الذي عقد برئاسة الوزراء المصري في ٢٤ تشرين ثاني ١٩٥٢م ، جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٣٠٥ ـ ٣٢١ .

٢ــ محضر الاجتماع الذي عقد برئاسة الوزراء المصري في ٩ كانون أول ١٩٥٢م ، جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ٣٢٢ ـ ٣٣٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يصبحون في نفس مستوى الشمال ، ولذلك ينبغي أن لا تكون هناك فترة محددة لتقرير المصير"[١].

وخلال جولة الوفد المصري في السودان ، طلب حاكم عام السودان من السيد عبد الرحمن المهدي التوسط بناء على رغبات وزير الخارجية البريطاني ايدن (Eden) لدى الوفد المصري للإبقاء على سلطات الحاكم العام الخاصة بالجنوب ، ولكن صلاح سالم طلب من السيد عبد الرحمن إرجاء الرد على طلبات ايدن حتى يفرغ من اجتماعاته مع ممثلي الأحزاب (الوطني والجمهوري والاشتراكي) ويطلع على أوضاع الجنوب[٢].

واستطاع الوفد سماع وجهات نظر الأحزاب السودانية وزيارة عواصم المديريات الجنوبية الثلاث وبعض المدن الرئيسية والأرياف ، حيث التقى بزعماء القبائل والسلاطين وبعض أعضاء الجمعية التشريعية السابقين ، وألقى احد أعضاء الوفد في نادي جوبا محاضرة عن الإيمان ذكر فيها أن الإرساليات التبشيرية تبث روح الكراهية بين أبناء الوطن الواحد ، وان الإسلام مجد المسيحية ورسولها السيد المسيح وأمه مريم في مواضع كثيرة من القرآن ، وانتهى إلى أن الإيمان يقتضي الحرية وفي مقدمتها حرية الأديان ، وبعد عودة الوفد إلى الخرطوم عقد اجتماعاً في حضرة مندوبون عن الأحزاب السودانية ، وبعد الاجتماع صدر بيان باتفاق الأحزاب السودانية حول المسائل المختلف عليها ، وجاء في ديباجة البيان أن ممثلي الأحزاب السودانية اجتمعوا بصلاح سالم وعرض عليهم نقط الخلاف التي برزت خلال المباحثات بين الحكومتين المصرية والبريطانية ومن بينها موضوع الجنوب ، ولحل هذا الإشكال وافقت الأحزاب الموقعة على البيان على الاقتراح المصري بتعديل الفقرة (ج) من البند ٦ من المذكرة المصرية في ٢ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٥٢م ، التي كانت " أي قرار تتخذه اللجنة ويرى الحاكم العام انه يتعارض مع مسؤولياته ، على انه يجب في هذه الحالة ان يصل رد الحكومتين في خلال شهر واحد من تاريخ الإخطار الرسمي ، ويكون قرار اللجنة نافذاً إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك "، بحيث تصبح كالأتي " أي قرار تتخذه اللجنة ويرى الحاكم العام انه يتعارض مع مسؤولياته أو أي تشريع اقره البرلمان السوداني ويرى الحاكم العام انه لا يتفق ومبدأ ضمان العدالة والمساواة في معاملة كل سكان المديريات المختلفة بالسودان ، على انه يجب في تلك الحالتين أن يصل رد الحكومتين في خلال شهر من الإخطار الرسمي ، ويكون قرار اللجنة أو التشريع الذي اقره البرلمان نافذاً إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك"[٣].

١ـ طه ، الحركة السياسية السودانية ، ص ٦١٠ ـ ٦١١ .
٢ـ محسن محمد ، مصر والسودان الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٤) ص ١٠٣ .
٣ـ اتفاق بين الأحزاب السودانية ، ١٠ كانون ثاني ١٩٥٣ ، جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٢٩٧ ـ ٢٩٩ ؛ عبد الرحمن ، مصر والسيادة على السودان ، ص ٢٥٠ ـ ٢٨٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي الوقت الذي ترسل الحكومة المصرية وفدها إلى السودان ، نجد الحكومة البريطانية تعقد اجتماعاً لمجلس وزرائها في ٤ كانون أول (ديسمبر) ١٩٥٢م لبحث المفاوضات المصرية ــ البريطانية في القاهرة ، وقال ايدن " هناك تقدم نحو إجراء الانتخابات في السودان ولكن توجد مشكلة الجنوب وهو متخلف وربما ينمي ميولاً انفصالية ، ولذلك رأينا أن يحتفظ الحاكم العام بسلطات خاصة بالنسبة للجنوب ، وهناك احتمال موافقة مصر على ذلك "، وفي ١٨ كانون أول (ديسمبر) اجتمع مجلس الوزراء البريطاني لبحث الخطوة القادمة في المفاوضات مع مصر ، حيث ذكر ايدن أن الحكومة المصرية عقدت اتفاقيات مع ممثلي الأحزاب السودانية في تشرين أول وثاني (أكتوبر ونوفمبر) الماضيين ، وان تلك الاتفاقيات تختلف في بعض المظاهر وبالتالي تختلف عن مذكرة الحكومة المصرية في ٢ تشرين ثاني (نوفمبر) ، وبين أن على الحاكم العام مراعاة مشاعر الأحزاب السودانية الشمالية وكذلك الجنوبية التي لم توقع أحزابه اتفاقيات مع مصر ، وذكر أن هناك بعض النقاط لا يبدو التوصل بشأنها إلى اتفاق مع الحكومة المصرية مثل المسؤولية الخاصة للحاكم العام بشان الجنوب وسلطات لجنة الحاكم العام ، وانتهاء الفترة الانتقالية واختصاص البرلمان السوداني بعد انتخابه بمسائل إقرار سلطات لجنة الحاكم العام وأي تغير في الضمانات للجنوب[1].

وقبيل استئناف المفاوضات في ١٢ كانون ثاني (يناير) ١٩٥٣م ، عقد مجلس الوزراء البريطاني جلسة لبحث سير المفاوضات ، فذكر أيدن أن سلطات الحاكم العام بالنسبة للجنوب لا يجب أن تلغيها اللجنة الاستشارية ، وخشي وزير المستعمرات أن يؤدي ذلك إلى التأثير على بعض المستعمرات البريطانية إذا كانت سلطات الحاكم العام ستستولي عليها اللجنة ، وإزاء ذلك أصبح ايدن حائراً بين الموافقة على استمرار المفاوضات بعدما أظهرت مصر تنازلها عن السيادة على السودان ، وبين تهديده بقطع المفاوضات إذا رفضت إقرار مسؤولية الحاكم العام عن جنوب السودان[2].

ومع ذلك استؤنفت المفاوضات في ١٢ كانون ثاني (يناير) ، حيث سلم استيفنسون الجانب المصري مشروع اتفاق رداً على مذكرة الحكومة المصرية في ٢ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٥٢م ، وذكر أن حكومته فيما يتعلق بالجنوب لا تقبل التخلي عن الضمانات المنصوص عليها في المادة ١٠٠ من مشروع قانون الحكم الذاتي ، وأكد أن حكومته لا تنوي فصل الجنوب عن بقية السودان وان سلطات الحاكم العام بشان الجنوب لن تستخدم على أية صورة تتعارض مع سياسة الوحدة ، وفي جلسة ٢٨ كانون ثاني (يناير) ١٩٥٣م قدم الوفد المصري مشروع اتفاق بشان الحكم الذاتي وتقرير المصير ومعه أربعة ملاحق خاصة

١ـ محسن محمد ، مصر والسودان ، ص ٩٨ ـ ١٠٢ .
٢ـ المرجع السابق ، ص ١٠٣ ـ ١٠٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بوظائف واختصاصات لجنة الحاكم العام واللجنة الانتخابية ولجنة السودنة والتعديلات المقترح إدراجهـــا بدستور الحكم الذاتي ، كما تحدث الجانب المصري عن الموقف المعادي الذي يقفه رجال الإدارة البريطانية في السودان لعرقلة المباحثات الخاصة بالسودان ، كما رفض الجانب المصري قبول الاقتراح الخاص باستبقاء الحاكم العام وسلطاته التقديرية بالنسبة للجنوب ، لان النتـــيجة الحتمـــية ســتكون فصل المديريات الجنوبية الثلاث عن بقية السودان ، أما الجانب البريطانـــي فكـــان رأيه حذف بعض الفقرات من قانون الحكم الذاتي بشان مسؤوليات الحاكم العـــام الخاصـــة بمعاملـــة سكان مختلف مديريات السودان معاملة منصفة والتي تقضي عند ممارسته لسلطاته الحصول على موافقة سابقة من لجنته ، وقد رفض الجانب المصري ذلك ، وفي جلسة ٦ شباط (فبراير) ١٩٥٣م عرض السفير البريطاني لرأي حكومته على المشروع المـــصري المقـــدم في جلسة ٢٨ كانون ثاني (يناير) ، وذكر انه بقيت مسالتان لم يتم الاتفاق علـــيهما وهمـــا الضمانات اللازمة للجنوب والسودنة ، واقترح أن يترك أمر الفصل بالنسبة لـــضمانات الجنوب إلى السودانيين أنفسهم ، فرد الجانب المصري بان للجنوبيين ضمانات تم الاتفـــاق علـــيها وهي أن يكون لهم وزيران في مجلس الوزراء وثلاثة وعشرين عضواً في البـــرلمان ، وان يكـــون للحاكم العام سلطة وقف أي تشريع يضر بمصالحهم وهذه الضمانات كافية لصون حقوقهم[1].

وفـــي جلسة ١١ شباط (فبراير) أثار السفير البريطاني موضوع إنشاء قاعدة بريطانية لخدمـــة الطائرات وتموينها وبروتوكول يقضي بان يناقش البرلمان السوداني الاتفاق ، ولكن الجانـــب المـــصري رفض الاقتراحين ، فقبول الاقتراح الأول يعني إبقاء القوات الأجنبية في السودان ، أما البروتوكول فيضر بمصلحة السودان لأنه يمس أساس الاتفاق ، كما إن عرضه للـــبحث فـــيه مـــثار خـــلاف بين السودانيين ، وبذلك حاولت بريطانيا بكل الوسائل الاحتفاظ بالـــسودان ولكـــنها لم تفلح أمام إصرار حكومة الثورة المصرية ، وأمام هذا الإصرار أرسل السفير البريطاني برقية إلى حكومته بآراء الجانب المصري ، فلم يكن أمام الحكومة البريطانية إلا تخـــويل ســـفيرها توقيع اتفاق السودان مع الحكومة المصـــرية في ١٢ شـــباط (فبراير) ١٩٥٣م [2].

١ــ محضر الاجتماع الذي عقد بوزارة الخارجية المصرية في ١٢ كانون ثاني (يناير) ١٩٥٣ ؛ محضر الاجتماع الذي عقد برئاسة مجلس الوزراء المصري في ٢٨ كانون ثاني (يناير) ١٩٥٣ ؛ محضر الاجتماع الذي عقد برئاسة مجلس الوزراء المصري في ٦ شباط (فبراير) ١٩٥٣ ، جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٣٣٦ ــ ٣٧٤ ؛ تمام ، السياسة المصرية تجاه السودان ، ص ١٧٧ ــ ١٨٩ .

٢ــ محضر الاجتماع الذي عقد برئاسة مجلس الوزراء في ١١ شباط (فبراير) ١٩٥٣ ؛ محضر الاجتماع الذي عقد برئاسة مجلس الوزراء في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٥٣ ، جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٣٧٥ ــ ٣٨٣ ؛ محمد نجيب ، مذكرات عندما كنت رئيساً لمصر (القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٩٣) ص ٢٨٣ ــ ٢٨٥ ؛ شوقي الجمل وعبدا لله عبد الرازق ، الوثائق التاريخية (القاهرة : المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، ٢٠٠١) ص ١٢٩ ــ ١٣٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهكذا نجد أن المفاوضات المصرية ــ البريطانية ركزت فيها بريطانيا جهودها لتقسيم السودان بعد إدراكها أنها ستترك السودان طالما أن مصر أبدت استعدادها لتركه ، ولذلك أرادت ترك وادي النيل مقسماً إلى ثلاث وحدات سياسية هي مصر وشمال السودان وجنوب السودان واستغلت لتنفيذ ذلك حصاد سياستها خلال حكمها للسودان في فصل السودان الجنوبي عن السودان الشمالي ، وعدم دعوة مصر أحداً من أبناء الجنوب للاشتراك في المحادثات التي جرت في القاهرة بين الأحزاب السودانية والحكومة المصرية في تشرين الأول والثاني (أكتوبر ونوفمبر) ١٩٥٢م ، لعدم وجود حزب في الجنوب يستطيع أن يتحدث باسم الجنوب كله ، ثم التأثير البريطاني في الجنوب حيث استطاعت السياسة البريطانية إقناع بعض قيادات الجنوب برفض إدخال أي تعديل على نظام الحكم الذاتي الذي قررته بريطانيا وعدم تأييد فكرة الاستقلال والتمسك بالإدارة البريطانية .

قضية التعليم .

على اثر التخلي عن سياسة فصل جنوب السودان ، وبسبب تصاعد تيار الحركة الوطنية الشمالية ، واقتناع المسؤولين البريطانيين بوجوب إعادة النظر في السياسة التعليمية بما يتماشى وظروف بريطانيا[1]، ومقررات مؤتمر إدارة السودان الذي أوصى بتطوير التعليم في الجنوب في إطار السياسة التعليمية لكل السودان[2]، انتهجت حكومة السودان منذ عام ١٩٤٦م سياسة تعليمية جديدة في الجنوب قامت على ضرورة التواصل مع الشمال تدريجياً حتى لا يتطلع الجنوب إلى أوغندا أو شرق أفريقيا ولا يبق في عزلة عن الشمال ، وتضمنت الخطة تشجيع اللغة العربية وتدريسها في المدارس وتعليم أبناء الجنوب في المدارس الثانوية والعليا مع المزيد من الدعم الحكومي للعملية التعليمية ، ولكن هذه السياسة لم تحظ بالقبول من الإرساليات التبشيرية لأنها تضع حداً لاحتكارها التعليم في الجنوب الذي حظيت به منذ مطلع القرن ، كما شهدت هذه الفترة تغيرات في سياسة إزالة الآثار الإسلامية ، ففي تشرين أول (أكتوبر) ١٩٤٧م أعدت الحكومة بياناً أعلنت فيه عن حرية العقيدة والمساواة بين الإسلام والمسيحية في أرجاء الجنوب[3]، ومع ذلك لم تظهر أثار تلك السياسة إلا عام ١٩٤٩م بقيام الجمعية التشريعية ومناقشتها السياسة التعليمية في الجنوب .

١ــ تمثلت هذه الظروف بتغير السياسة البريطانية وإدخالها مفهوم إشراك الأمم المستعمرة في الحكم أو منحها الحكم الذاتي بدلا من المفهوم التقليدي أي الوصاية على المستعمرات ، انظر : بشير ، تطور التعليم بالسودان ، ص ٣٠٤ .

٢ــ التقرير الأول لمؤتمر إدارة السودان ، ٣١ آذار (مارس) ١٩٤٧ ، جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، ص ١٥٢ .

٣ــ فيصل موسى ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

Beshir . Educational Development . PP. 174 – 175 ;

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ففـــي ١٠ آب (أغـــسطس) ١٩٤٩م وزع روبرتـــسون منشوراً على مفتشي التعليم في الجـسنوب تحت عنوان (اللغة العربية في المديريات الجنوبية) تناول فيه سياسة الحكومة لجعل اللغـــة العربية لغة التخاطب والمكاتبات طالما ارتبط الجنوبيين بالشماليين ، وأن اللغة العربية ستكون اللغة الرسمية ولذلك " أرجو اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتدريس اللغة العربية كمـــادة أساســية في المدارس الأولية والوسطى حتى تستطيع تخريج عدد كبير من الجنوبيين ملمـــين باللغة العربية ، ليتولوا أمر التدريس في المدارس الحكومية ، ويسري هذا الأمر على مراكـــز التبشير المسيحي ويتم تعيين مدرسين مؤهلين حتى إذا ما جاء عام ١٩٥٠م تكون قد أصـــبحت اللغـــة العـــربية هـــي اللغة المتـــداولة في جنـــوب السودان ، ويـــلزم بالطبع أن يتـــعلمها الأوروبيـــون"[١].

وعلى اثر انتخابات الجمعية التشريعية واختيار عبد الرحمن طه وزيراً للمعارف [٢]، تم طـــرح الموضـــوع فـــي العديد من جلسات الجمعية ، فقد أعلن طه ضرورة تبني لغة واحدة يفهمها ويتحدث بها جميع أبناء البلاد ، وهذه اللغة هي اللغة العربية التي يجب أن تدرس في جمـــيع المدارس ، وبين ضرورة القيام بجمع نظم التعليم في الشمال والجنوب في إطار واحد متـــسق لإشباع حاجات الطلاب في جميع أرجاء السودان[٣]، وفيما يتعلق بالتعليم التبشيري ، ذكـــر أن الحكومة ستستمر في تأييد الإرساليات العاملة تماماً وستعمل على رفع مستواها عند الـــضرورة ، وســـتكفل لأبـــناء الطوائف المسيحية المختلفة الحق في تلقي دروس الدين في المـــدارس الحكومية ، أما الطلبة الوثنيين الذين لن يحرموا من الالتحاق بالمدارس الحكومية فسيتم منحهم الحرية في عدم حضور حصص الدين[٤]

وعلـــى اثر ذلك اخذ أعضاء الجمعية التشريعية بمناقشة الموضـوع ، واغلبهم من نواب الجـــنوب ، الـــذين تقدمـــوا بالعديـــد من الاقتراحات والاستفسارات كزيادة نسبة المجانية في المـــدارس حتى ينعم أبناء الفقراء بفوائد التعليم ، وتساءل النائب جيمس طمبورة حول إمكانية تشجيع رجال الإرساليات التبشيرية في مديريات الجنوب على نشر التعليم بإزالة الحواجز التي تكبل نشاطهم ؟ فكان رد النائب محمد محجوب إبراز أخطاء وخطايا الإرساليات وما تفعله من إثـــارة التـــشكيك فـــي نفوس الجنوبيين نحو الشماليين ، وذكر انه أبلغ روبرتسون في مؤتمر

١ـ فيصل موسى ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

٢ـ قامت سياسة توحيد التعليم في الجنوب في عهد عبد الرحمن طه على : مناهج تعليم معلمين موحدة ، كتب منهجية موحدة ، تقديم العربي كمادة دراسية أولا وكلغة تدريس ثانيا ، منهج دراسي موحد ، إنشاء مجمع تعليمي تحت إشراف الحكومة ، ارسال طلاب أعالي النيل لمعهد الدلنج للتدريب كمعلمين ، تحسين وضع اللغة العربية بمدرسة خور عطار الوسطى لتتمكن من تزويد معهد الدلينج بالطلاب المؤهلين ، تدريب معلمي المرحلة الوسطى للجنوبيين ببخت الرضا على أن يؤخذ الطلاب اساسا من مدرسة رمبيك ، مضاعفة مدارس التعليم المتوسط والتوسع في التعليم الأولي وإنشاء التعليم العالي بحيث تتساوى مدارس الحكومة مع الكنائس ، انظر : علي حسن عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

Beshir . Educational Development . P. 175 .

٣ـ دار الوثائق القومية ، وقائع محاضر الجمعية التشريعية ، الدورة الثانية ، ١٩٥٠ .

٤ـ دار الوثائق القومية ، وقائع محاضر الجمعية التشريعية ، الدورة الثانية ١٩٥٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السودان بضرورة توحيد مناهج التعليم لأنه سيؤدي إلى تحقيق الوحدة بين الشمال والجنوب ، وأن السودان لا يضيق ذرعاً بالناحية الدينية ولا يمانع في تعليم الديانة المسيحية ، بل يرحب بالإرساليات التبشيرية في جبال النوبة ولا يمانع في إعطائها إعانات ، ولكن بعض الإرساليات لا تعمل بالتعليم ولا التبشير بل تقوم بإثارة الريبة والبغضاء بين الشمال والجنوب ، أما النائب بياساما فقد استنكر إبعاد الإرساليات عن إنشاء المدارس غير الحكومية في الجنوب ، وطالب بكفالـــة حــرية الفكر والعبادة " حتى أن الجنوبيين لا يجدون عملاً في الشمال إلا إذا اعتنقوا الإســلام "، وأكد النائب بنيامين لوكى على أن جميع قادة الجنوب في الجمعية التشريعية تلقوا تعليمهم في مدارس الإرساليات ، وان بعضهم قد عمل موظفاً داخل الإرساليات ، ولذلك طالب وغيره من النواب بزيادة عدد مدارس الإرساليات[1].

وفـــي جلسة ٢٩ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٥٠م تقدم طه بمشروع قانون المدارس غير الحكومــية لتعديل بعض مواد قانون المدارس الأهلية الصادر عام ١٩٢٧م ، حيث أصبح هذا القانــون غيــر ملائم ، لأنه يعطي الحاكم العام السلطة لفتح مدارس غير حكومية أو نقلها ، وحتـــى يتــسنى نقل السلطة إلى المجلس التنفيذي ووزير المعارف ، وعند إدارة الحوار أثار المشروع النائب بنيامين لوكى بقوله انه تلقى تعليمه وزاول مهنة التدريس في تلك المدارس ، ويشهد أنها تتعرض لمصاعب لا بد من التغلب عليها ، أما روبرتسون فقد أصر على الاحتفاظ بــسلطاته وخاصة بفتح مدارس جديدة للإرساليات بالشمال والجنوب وإنشاء مدارس أهلية في الجنوب ، وذكر أن للإرساليات التبشيرية المسيحية ارتباطات خارجية ولذلك يجب عدم النظر لنشاطاتها من زاوية تعليمية محلية ضيقة ، كما دعا إلى عرض طلبات إنشاء المدارس الأهلية للسودانيين المسلمين بالجنوب على أسس سياسية نظراً لما قد تنطوي عليه من مشاكل إدارية ، وعــند عرض الأمر على المحامي العمومي لإبداء الرأي القانوني ، ذكر بأن الحاكم العام لا يــستطيع تفويض سلطاته لوزير المعرف ، ولذلك عدل القانون بمنح المجلس التنفيذي ووزير المعارف السلطات التي كان يتمتع بها الحاكم العام من قبل ، وأضيف للتعديل بند بأنه في حالة إنــشاء المــدارس بواسطة الهيئات الدينية أو بواسطة غير المسلمين في الجنوب فانه يتوجب الحصول على تصديق كل من وزير المعارف والسكرتير معاً[2].

ونتيجة المباحثات السابقة وافقت الجمعية التشريعية على خطتين للتعليم للشمال والجنوب ومتوافقتــين معــا لأهــداف السياسة التعليمية الجديدة ، فقد أخذت خطة الجنوب في الاعتبار

١ـ المصدر السابق .

٢ـ دار الوثائق القومية ، وقائع محاضر الجمعية التشريعية ، الدورة الثانية ، ١٩٥٠ ، للمزيد من التفاصيل حول جهود عبد الرحمن طه في السياسة التعليمية ونشاط الإرساليات التبشيرية ، انظر :
Sanderson . Education . Religion . PP. 296 – 316 ; Beshir . Educational Development . PP. 177 - 178 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأســس الموضـــوعية التي أعلنها وزير المعارف طه أمام توحيد نظامي التعليم في الشمال والجنوب ، فقد وضعت الخطة لتشييد ٢٦ مدرسة أولية حكومية للبنين بنسبة تزيد على ٥٠% من عدد المدارس الحكومية الأولية التي سبق إنشاؤها هناك ، وقدرت المصروفات المتكررة الدورية بمبلغ ٢٠٠,٦٦٥ جنيهاً عام ١٩٥٦م ، وقدرت التكاليف الكلية في خلال فترة الخطة بمبلغ ٩٥٢,٩٠٧جنيهاً ، وأنيط بمعهد بخت الرضا مسؤولية تدريـب المعلمــين الذيــن كانوا يعملــون بالجــنوب ، وأنــشأ بجــوبا مكــتب للنشر لإعداد المواد العربية الملائمة للمدارس والمساعدة في محو الأمية بالجنوب ، كما ارتفعت المساعدات والإعانات لمدارس الإرساليات حسب الخطة من ٢٠٩,١٠٩ جنيهاً عام ١٩٤٩م إلى ٣١٤,٠٠٠ جنيهاً في عام ١٩٥٦م[1].

كما شكل الحاكم العام لجنة دولية من خبراء تربويين أجانب بإستثناء السكرتير الإداري، لإعــادة النظر في جميع نظم التعليم بغرض الاحتفاظ على مستوى رفيع ووضع أسس جديدة ملائمـــة لإحـــداث متطلبات التطور السياسي والاقتصادي للبلاد ، وقد أوصت اللجنة باستيلاء الحكــومة علــى جمــيع المــدارس حتى يمكن أن يتلقى أبناء الجنوب تعليماً يجعلهم يحسون بالانــتماء لبلدهم وقادرين على المساهمة في تطويره ، وحتى يحين تشييد المدارس الحكومية الكافية يتعين الطلب من الإرساليات التبشيرية التوسع في دائرة التعليم ، وبخصوص اللغة فان اللجنة لم تجد إلا قليلاً يمكن أن يقال في جانب اللغة الانجليزية باعتبارها ملائمة بصفة خاصة كطريق للتعليم في الجنوب ، ولما كانت اللغة العربية هي لغة التخاطب السائدة في الجنوب ، فانه سيكون من الأيسر تدريسها ، لان ذلك يتوافق مع سياسة الوحدة القومية التي هي هدفاً من أهــداف وسياسة التعليم ، ورفضت اللجنة التعليم باللهجة المحلية لأنه " سيكون ضياعاً للوقت والجهود أن نحاول تعليم الأطفال بالجنوب لهجاتهم ، والتي لن يستطيعوا بها متابعة أي قراءة بعد التخرج ، وليس لمثل تلك اللهجات آداب ولا يمكن أن تستخدم وسيلة للثقافة "[2].

ولكــن هــل سترضـــى الإرســـاليات بتوحــيد نظــم التعليم وتقليص نشاطها التعليمي والتبشيــري ؟ في الحقيقة أن الإرساليات لم تكن موافقة على السياسة التعليمية الجديدة ، وفي هذا الصدد ذكر سبنسر ترمنجهام (Spencer Trimingham) سكرتير مجلس الإرساليات في الجنوب " أننا نعرف أن شعار السودان المتحد الذي يردده مثقفو الشمال لا يستند إلى أساس ، ولولا الصدفة التي جاءت بالحكم الغربي لما أمكن توحيد الحكم بين أقوام متنافرة "، ويرى أن الجمعــية التــشريعية التي ضمت قسمي السودان ليست إلا خضــوعاً من جانب المسؤولــين البــريطانيين لما اسماهم الأفندية من أبناء الشمال و في هذا الخضوع انتهاكاً لقواعد الوصاية البــريطانية ، ثم يعدد ترمنجهام أسباب معارضة الإرساليات لقيام سودان موحد والتي تتمثل

١- Beshir . Educational Development . P. 177 .
٢- Ibid., P. 183 ; Abbas ,Op.Cit, PP. 180 – 182 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بـــرؤيتها أن أبـــناء الشمال سيجعلون من الإسلام ديناً للسودان كله ، واعتقادهم أن الشماليين سيفرضـــون القـــيود على الحرية الدينية ، ولإيمانها بعدم مضي وقت طويل حتى يتم إخضاع التعليم في الجنوب لإشراف الحكومة[1].

ولـــذلك خـــشيت الإرساليات التبشيرية وخريجوها من أبناء الجنوب بان تفتح السياسة الجديـــدة الطـــريق واســـعاً لانتشار الإسلام والثقافة العربية ، فعارضت الإرسالية الكاثوليكية الـــسياسة التعليمـــية من حيث المبدأ وادعت أن " من حق الكنيسة والآباء الكاثوليك أن يعلموا أبـــنائهم فـــي المـــدارس التي يتيسر فيها تعليم الدين مع الثقافة "، قد تحقق خوف الإرساليات بظهـــور مجموعة من الجهود الشعبية السودانية لنشر الإسلام في الجنوب ، فقد انشأ القاضي الـــشرعي علـــي عـــبد الرحمن الأمين جمعية المؤلفة قلوبهم عام ١٩٤٨م ، ووجه نداء لكل السودانيين لدعمها من اجل نشر الإسلام في الجنوب ، كما أصدرت جماعة أنصار السنة بياناً دعت فيه لدعم جمعية المؤلفة قلوبهم ، وقام الشيخ محمد الأمين القرشي بجهود كبيرة في هذا المجال وسعيه لاستثارة الجمعية التشريعية لإصدار أمر بإلغاء قانون المناطق المقفلة[2]، ولفت نظر الرأي العام الشمالي إلى ذلك .

كمـــا بعث السيد علي الميرغني الداعية خميس مرسالاً الدعوة للطائفة الختمية في بحر الغـــزال ، بينما طلب السيد عبد الرحمن المهدي من أتباعه نشر راتب المهدي (الأدعية التي كـــان المهـــدي وأنـــصاره يرددونها في حياتهم اليومية) بين الدنكا والنوير وتجنيدهم لطائفة الأنـــصار ، كما عمل على دعم مدارس الجنوب وتعليم أبناءه وتخصيص المساعدات اللازمة لهم ، كما كان للطرق الصوفية دورها في الجنوب عبر حلقات الذكر ومن أعلامها عبد الفراج والسماني والقادري وغيرهم[3].

الجنوب من الحكم الذاتي حتى الاستقلال ١٩٥٣ ــ ١٩٥٦م .

رغـــم حصول السودان على الحكم الذاتي الذي ظل ينشده منذ إعلان توصيات مؤتمر إدارة الـــسودان حتـــى عقد اتفاقية ١٢ شباط (فبراير) ١٩٥٣م[4]، إلا أن هذا التطور انعكس بشكل سلبي على العلاقات بين الجنوب والشمال ، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الشك والريبة عند الجنوبيين تجاه نوايا الشماليين من أحزاب ومثقفين ، فكانت النتيجة انهيار الثقة والاتصال

١ـ سعودي ، مشكلة جنوب السودان ، ص ١٤١ .

Beshir . Southern Sudan . P. 67 .

٢ـ قدمت إلى الجمعية التشريعية العديد من الطلبات للسماح لها بالدعوة بالإسلام في الجنوب ، ومن ذلك الطلب الذي تقدم به الشيخ القرشي للسماح له بالدعوة في الجنوب وجبال النوبة في عام ١٩٥٠م ، ورغم رفض الطلب في البداية من قبل الحكومة إلا أن ضغط الجمعية التشريعية الشديد جعلها تسمح للقرشي بالدعوة في الجنوب وجبال النوبة ، فكون هيئة دينية خاصة به وبدأ عمله من جبال النوبة ثم إلى الجنوب والسبب انه عمل قاضياً في الجبال مما مكنه من معرفة المنطقة وتكوين صلات مع سكانها ، انظر : محمد عبد الحافظ مصطفى ، " السياسة البريطانية تجاه الإسلام في منطقة جبال النوبة " ، مجلة دراسات افريقية ، الخرطوم ، ع٦ ، ١٩٩٠ ، ص ١١٥ .

٣ـ البوني ، مرجع سابق ، ص ١٩ ــ ٢٠ ؛ فضل حسن ، الإمام عبد الرحمن المهدي والتعليم ، مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي للإمام عبد الرحمن المهدي ، ص ٤٩٣ .

٤ـ حول الاتفاقية انظر : جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ص ٣٨٤ ـ ٣٨٧ .

بين الطرفين والذي بلغ ذروته بأحداث آب (أغسطس) ١٩٥٥م ، وتمثلت مظاهر والشك والريبة عند الجنوبيين خلال فترة الحكم الذاتي بما يلي :

١. عدم رضا القيادات الجنوبية وتصريحاتها المتكررة لإهمال القيادات والأحزاب الشمالية للمسالة الجنوبية ، المنشغلة بمسألة الاستقلال أو الاتحاد مع مصر ، وفشلها في تبني مواقف سياسية واضحة نحو المسألة ، وعدم أخذها بيد الحركة الوطنية في الجنوب وتطويرها وتجاهلها في مفاوضات القاهرة .

٢. خلال العملية الانتخابية[١] وحسب ما نصت عليه المادة السابعة من اتفاقية ١٢ شباط (فبراير) ، نجد الأحزاب الشمالية تتصارع فيما بينها للحصول على أصوات الجنوبيين بمختلف الأساليب من الشراء وبذل الوعود الكاذبة دون الالتزام بها ، فقد وجد على الساحة السودانية حزبان كبيران هدف كل منهما الحصول على اكبر عدد من مقاعد البرلمان ، الأول وهو الحزب الوطني الاتحادي برئاسة إسماعيل الأزهري وتحت رعاية الختمية وشعاره وحدة وادي النيل ، وقد سعى هذا الحزب إلى التغلغل في الجنوب عن طريق إطلاق الوعود الكاذبة بمنح الجنوبيين فرصة التعيين في المناصب الحكومية بعد سودنتها من قبل لجنة خاصة بعد الانتخابات ، فقد وعد رئيس الحزب الجنوبيين في إحدى خطبه " ولن يمنح الجنوبيون الأفضلية في التعيين بالنسبة للجنوب فحسب ، بل ستزداد الفرص لالتحاقهم بالوظائف العامة إلى حد كبير في الشمال وخاصة في الدرجات الكبرى للحكومة المركزية "، كما ذكر في مناسبة أخرى " وأنهم سيكونون مفتشي مراكز ومديرين ونواباً للمديرين وعلى العموم سيحصلون على ربع المناصب"[٢].

أما الحزب الثاني فهو حزب الأمة برئاسة عبد الله خليل ويسانده الأنصار والقوى الأجنبية وشعاره السودان للسودانيين والاستقلال التام ، وقد سعى هذا الحزب إلى التحالف مع حزب الأحرار الجنوبي الذي تشكل على اثر زيارة وزير الدولة للخارجية البريطانية لويد السودان ، ولقائه زعماء الجنوب في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٥٣م حيث شكوا له عدم قيام مصر بالتشاور معهم وعدم تمثيلهم في لجنة الحاكم العام ، وأنهم يفكرون بمقاطعة الانتخابات القادمة ، فوجههم الوزير إلى تكوين حزب سياسي لخوض الانتخابات موحدين

١ـ حول التحضير للعملية الانتخابية التي تمت في تشرين ثاني وكانون أول (نوفمبر وديسمبر) ١٩٥٣م ، انظر : غراهام توماس ، السودان موت حلم ، ترجمة عمران أبو حجلة (ليبيا : دار الفرجاني ، ١٩٩٤) ص ٦٣ ـ ٨٠ .

Abd Al – Rahim . Imperialism and Nationalism . P.P. 216 – 217 .

٢ـ تقرير لجنة التحقيق في اضطرابات آب ١٩٥٥ ، ص ٢٢ ؛ قلندر ، جنوب السودان ، ص ١١٣ ـ ١١٤ ؛ خالد ، السودان أهوال الحرب ، ص ٢١٢ .

Beshir . Southern Sudan . P. 72 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تحت لوائه ويتحدث باسمهم ويفرض آرائهم ومطالبهم على الشماليين[١]، فهذا التحالف الذي أوجدته ظروف الانتخابات جاء متكاملاً بين الطرفين ، من حيث المناداة باستقلال السودان التام والتحدي للحكم القائم والتناسق مع دور بريطانيا في رعاية فكرة فصل السودان عن مصر ، والعلاقة بين المبشرين وحزب الأحرار والبريطانيين وحزب الأمة ، ونتيجة التحالف انه إذا ما وصل حزب الأمة إلى الحكم منح الجنوب نظام حكم يتفق وأوضاع السودان الجنوبي[٢]، ولكن ذلك لم يتحقق بسبب فوز الحزب الوطني الاتحادي بـ٥١ مقعداً وحزب الأمة بـ٢٢ مقعداً والجنوبيين بـ٢٢ مقعداً حصل منها حزب الأحرار على ١٢ مقعداً و٦ مقاعد لمؤيدي الحزب الوطني الاتحادي و٤ مقاعد للاستقلاليين[٣].

٣. بعد دعوة البرلمان المنتخب للاجتماع في ١ كانون ثاني (يناير) ١٩٥٤م واختيار بابكر عوض الله رئيساً له ، تم انتخاب إسماعيل الأزهري رئيساً للوزراء الذي حرص على اختيار أعضاء حكومته من عناصر مشهود لها بالخبرة والدراية والمشاركة في الحركة الوطنية ، وهذا ما لم يتوفر في الجنوبيين ، ولذلك كان الوزراء الجنوبيون الثلاثة الذين اختيروا في الحكومة وزراء بدون أعباء مصلحية ، ولكن عند حدوث التعديل الوزاري بعد فترة بسيطة تم تقليدهم وزارات الثروة الحيوانية والمخازن والمهمات والنقل الميكانيكي ، وبذلك ساهمت حكومة الأزهري بازدياد الجفوة عند الجنوبيين واستيائهم من الإدارة الجديدة في إقليمهم التي أصبحت بأيدي الشماليين ، وبرز ذلك عندما لم يصطحب الأزهري معه أي من الوزراء والقيادات الجنوبية إلى القاهرة لحضور احتفالات عيد الثورة المصرية[٤].

٤. كان للجنة سودنة وظائف الإدارة والشرطة وقوة دفاع السودان أثرها في ازدياد الجفوة بين الجنوب والشمال ، فلجنة السودنة التي شكلت في شباط (فبراير) ١٩٥٤م من ثلاثة أعضاء سودانيين وعضو مصري وآخر بريطاني ، عملت على تقليد جميع المناصب الثمانمائة للشماليين وبأسرع وقت ، ما عدا ست وظائف فقط أعطيت للجنوبيين أربع منها مساعدي مأمير واثنتان مأمير ، حيث استخدمت اللجنة في التعيين شروط الأقدمية والخبرة والمؤهلات وهذا غير متوفر عند الجنوبيين ، وبانتهاء عمل اللجنة في آب

١ـ تقرير لجنة التحقيق في اضطرابات آب ١٩٥٥ ، ص ٢٢ ؛ خوجلي ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ ؛ عابدين ، مرجع سابق ، ص ٥٧ ـ ٥٨ .
٢ـ التوم ، ذكريات ومواقف ، ص ١٠٤ ـ ١٠٦ ؛ قلندر ، مرجع سابق ، ص ١١٠ ؛ إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ١١١ ـ ١١٢ .
٣ـ طه ، الحركة السياسية السودانية ، ص ٦٤٧ ـ ٦٤٨ ؛ مرجع سابق ، ص ١١٣ .
٤ـ المرجع السابق ، ص ١١٥ ـ ١١٦ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(أغسطس) ١٩٥٤م " انقلبت الشكوى لدى أبناء الجنوب ، تلك التي انطوت عليها الجوانح خلال أكثر من خمسين عاماً إلى مشاعر معادية صريحة "[١].

٥. هـذه الشكوى رغم أنها تفاقمت بعد انتهاء أعمال لجنة السودنة ، إلا أنها برزت قبل ذلك خلال جلسات البرلمان ، ففي جلسة ٢٥ آذار (مارس) ١٩٥٤م انتقد النائب الياكوزي من قبـيلة الزاندي تصرفات الحكومة بعدم إشراك الجنوبيين في إبرام اتفاقية شباط ، وطالب بإشـراك الجنوبيـين فـي الجـيش والإدارة والشرطة والمساواة في الحقوق والواجبات والمـشاركة الحقيقية والمتوازنة في نظام الحكم والسلطة الحاكمة مع عدالة توزيع الثروة والخدمات ، وتحدث النائب فليمون كوك في نفس الجلسة عن أوضاع الجنوب التي أهملت خـلال الـسنوات السبع والعشرين الماضية ، وطالب بالاهتمام بالمشروعات الإصلاحية الـزراعية فـي أعالي النيل وبحر الغزال ، أما النائب بارجوك الود فبين أن الجنوب لا يعرف عن الشمال الكثير ومع ذلك لا يريد الانفصال ودليل ذلك مشاركته في الانتخابات ، وعلـى الحكـومة تلبية مطالبه وإذا ما رفضت فسيطالب الجنوبيين بالانفصال أو الاتحاد الفـدرالي[٢].

٦. هذا الاتجاه الفدرالي نتج عن وعي القيادة السياسية الجنوبية الجديدة ممثله بحزب الأحرار الجنوبي ، الذي عمل على جذب الكوادر السياسية الجنوبية العاملة على الساحة السياسية الشمالية ، وتكوين جبهة فدرالية دعت إلى مؤتمر ضم جميع القيادات الجنوبية في تشرين أول (اكتوبر) ١٩٥٤م ، الذي ناقش اثر عملية السودنة على المستقبل السياسي للجنوب مع ضرورة المطالبة بالاتحاد الفدرالي ، ووجه نداءً بذلك إلى الجنوبيـين بان يكـونوا على الاستعـداد للتضحية ، فكان رد حكومة الأزهري أنها ستضرب بيد من حديد وستستعمل القوة ضد كل من يعمل على تقسيم الأمة ، وهذا ما دفع قيادات الجنوب إلى عدم استقبال الأزهري ورجال حزبه بشكل لائق عند زيارته الجنوب ، ولم يقتصر الأمر على المطالبة بالفدرالـيـة ، بـل نجد بنيامين لوكي يوجه خطاباً إلى الأزهري ووزير خارجية مصر وبريطانيا في بداية عام ١٩٥٥م ، أكد فيه على حرص الجنوب على بقاء السودان موحداً شـرط أن يكون هناك إقليمان في دولة فدرالية واحدة ، وان تعذرت الفدرالية فلا مناص مـن أن ينفصل الجنوب بالطريقة التي انفصلت باكستان فيها عن الهند ، فلسنا متعصبين دينيين ولكن نكره الخضوع لاستعمار شمالي[٣].

١ـ تقرير لجنة التحقيق في اضطرابات أب ١٩٥٥ ، ص ١٢٦ ـ ١٣٤ ؛ مختار الأصم ، الحكم المحلي في السودان نشأته وتطوره وبعض قضاياه (الخرطوم : سودان بوكشوب ، ١٩٨٣) ص ٥٠ ـ ٥١ .
Abd Al – Rahim . Imperialism and Nationalism . P.P. 219 – 220 : Beshir . Southern Sudan . P. 72

٢ـ إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ ـ ١٢٢ .

٣ـ تقرير لجنة التحقيق في اضطرابات أب ١٩٥٥ ، ص ٢٣ ؛ قلندر ، جنوب السودان ، ص ١١٧ ـ ١١٨ ؛ خالد ، السودان أهوال الحرب ، ص ٢١٥ .

ونتيجة لرفض الحكومة مطالب الجنوبيين بالفدرالية ، استقال الوزيرين الجنوبيين في وزارة الأزهري ، كما استقال عدد كبير من نواب البرلمان الجنوبيين الأعضاء في الأحزاب الشمالية وانضم جميعهم إلى الجبهة الفدرالية التي قررت عقد اجتماع لها في جوبا في حزيران (يونيو) ١٩٥٥م ، لتبني مطلب الاتحاد الفدرالي وتنفيذاً لذلك تم تشكيل لجنة برئاسة بوث ديو للسفر إلى الخرطوم وعرض التوصيات على الحكومة والأحزاب الشمالية[١]، فكان رد الحكومة على تلك النشاطات عنيفاً ، وأكدت أن لديها مسؤوليات محددة وأنها لن تفرط في وحدة السودان وهددت باستخدام القوة وفصل الموظفين الجنوبيين من وظائفهم إذا شاركوا في اجتماعات المؤتمر ، كما حاولت الحكومة منع كتلة الجنوب (الفدرالية) من عقد اجتماعاتها بالتأثير على الرأي العام الجنوبي والإيعاز إلى رؤساء المراكز بالتأثير على رؤساء القبائل واخذ تأييدهم للحكومة ، مثلما فعل مساعد مفتش مركز يامبيو عندما استدعى ثلاثة عشر رئيساً إلى مكتبه وجعلهم يوقعون على خطاب يهاجم كتلة الجنوب وتأييد الحكومة في الخرطوم ، كما أفسحت الحكومة المجال أمام بعض مفتشي المراكز بالتصريح في إذاعة أم درمان بالدعوة ضد كتلة الجنوب وبيان أن الحالة في الجنوب على ما يرام وان الناس يؤيدون الحكومة وليوضحوا لنواب الحزب الوطني الاتحادي الذين ابتدأ ولائهم يتزعزع أن أعضاء حزب الأحرار لا يمثلون إلا أنفسهم[٢].

وعندما علمت القيادات الجنوبية بذلك الوضع وفشل مؤتمر جوبا ، طالبت بعض القيادات في حزب الأحرار بعقد اجتماع موسع لطرد الزعماء القبليين الذين أرسلوا برقيات تأييد إلى الخرطوم ، ولكن الحكومة اعتبرت عقد مثل ذلك الاجتماع خروجاً عن القانون فاعتقلت بعض الداعين إليه من أبرزهم النائب الياكوزي ، الذي تمت محاكمته أمام محكمة أهلية مكونه من رؤساء القبائل الذين طالب الياكوزي بطردهم إمعاناً في إذلاله ، وفي اليوم التالي للمحاكمة ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥٥م انطلقت مظاهرة في مدينة انزارا الصناعية بسبب قرار اتخذته إدارة مشروع الزاندي بفصل ثلاثمائة من عمال المشروع ، ولم تفلح محاولات الضابط الإداري والقوة العسكرية تفريق المتظاهرين مما أدى إلى سقوط ست قتلى وجرح أعداد أخرى من الزاندي[٣].

وقد أدت هذه الأحداث المتسارعة وما تمخض عنه اجتماع الخرطوم من إنشاء حامية الخرطوم ، واجتماع توريت الذي عقد في منزل بوث ديو بحضور عدد من العسكريين الجنوبيين ، وأكد على أن شهر آب سيشهد تطورات هامة في الشمال وان الجنوب سيشهد

١ـ تقرير لجنة التحقيق في اضطرابات آب ١٩٥٥ ، ص ٩٩/٢٤ .
٢ـ المصدر السابق ، ص ١٠١/٢٤ ـ ١٠٤ .
٣ـ تقرير لجنة التحقيق في اضطرابات آب ١٩٥٥، ١٠٦ ـ ١٢٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خـلال نفس الفترة عنفاً بين الشماليين والجنوبيين بعد جلاء القوات البريطانية وانفراد الشمال بالسيطرة على البلاد ، ولذلك دعا بوث ديو العسكريين أن يكونوا على أهبة الاستعداد لتنفيذ ما يوكل إليهم ، وفي هذا الجو المشحون بالتوتر بين الطرفين صدر القرار العسكري بضم جنود الكتيبة الثانية في توريت إلى حامية الخرطوم المزمع إنشاؤها ، وصدرت الأوامر بترحيلها ، ولكن انتشار خبر الرحيل بسرعة ووصول أنباء بان قوات هجانة شمالية ستصل إلى جوبا ، أدى إلـى سريان الشائعات في الجنوب بان الشماليين ينفذون مخططاً يستهدف استدراج كتيبة مـن الجنوبيين إلى الشمال ، ووضع قوات شمالية في الجنوب بدلاً منها لتقوم بالسيطرة عليه حـال خـروج القوات البريطانية ، ولذلك عقد اجتماع بمبنى المديرية في جوبا في ١٧ آب (أغسطس) ١٩٥٥م حيث قرر فيه الجنوبيون ذبح الشماليين ، وقام احد القساوسة بمباركة ذلك القرار ، وفي اليوم التالي حدث تمرد الكتيبة الذي لم يتم القضاء عليه إلا بعد عشرة أيام راح ضحيتها ٢٦١ قتيلاً من الشمال و٧٥ قتيلاً من الجنوب إضافة إلى أعداد كبيرة من الجرحى ، وقد حاول الحاكم العام إقناع قادة التمرد على التسليم للقوات الحكومية مقابل ضمانات شخصية منه ، ولكن الإعدامات الجماعية للمتورطين في التمرد جعل الجنوبيين لا يثقون ببريطانيا(١)، وبـذلك كان تمرد الجنوب دليلاً على عدم الرضا عن ممارسات الحكومة والأحزاب الشمالية تجاه المسالة الجنوبية .

ورغـم أحـداث توريت أصر البرلمانيون الجنوبيون حتى قبيل إعلان الاستقلال على طلـبهم الخـاص بتأسيس حكومة فدرالية ، ولتهدئة الجنوبيين وتمهيد الطريق أمام الاستقلال أقـدمت الحكـومة علـى وعـد الجنوبيين مرة أخرى ، بان البرلمان قرر أن تنظر الجمعية التأسيـسية المـرتقبة بعد الاستقلال بمطلب الجنوبيين وذلك رداً على طلب بنيامين لوكا في الجلـسة البرلمانية في ١٢ كانون أول (ديسمبر) ١٩٥٥م " إعلان الاستقلال يجب أن يرافقه إعـلان بتأسيس ولايتين فدراليتين داخل سودان موحد ، وفي تقديرنا لم يكن تأجيل النظر في أمـر الفدرالية إلى حين تكوين جمعية تأسيسية تضع دستوراً جديداً للسودان إلا تحايلاً ظاهراً للخـروج مـن المـأزق ، إذ لا يستقيم عقلاً أن تملك الأحزاب الشمالية الجسارة على تجاوز الاتفاقية البريطانية ــ المصرية وحرمان الشعب كله من ممارسة حقه في تقرير المصير كما ورد فـي تلك الاتفاقية ، ثم تجد عضاضة في اتخاذ قرار يتعلق بنظام الحكم في إطار سودان مـوحد "، وبـذلك وافق الأعضاء الجنوبيون على اقتراح الأحزاب الشمالية ولكن قبل سماع

١ــ تقرير لجنة التحقيق في اضطرابات اب ١٩٥٥ ، ص ٩٣ ــ ٩٤ ؛ البوني ، البعد الديني لمشكلة جنوب السودان ، ص ٢١ ؛ قلندر ، جنوب السودان ، ص ١٣٢ ــ ١٩٩ ؛ جون قاي نوت يوه ، جنوب السودان ، ص ٢٢٣ ، يذكر جوزيف قرنق وجود ثلاثة اتجاهات قبل وخلال تمرد ١٩٥٥م وهي اليمين الذي يرى أن الحل الوحيد للمشاركة الجنوبية هو الانفصال الفوري ، واليساريون ويتبعون تكتيك التحالف مع الحركة الديمقراطية الغالبة ضد الامبريالية من اجل التقدم ولا يقبلون منطق القوى العنصرية التي تفضل الانفصال ، والمعتدلون دعاة الفدرالية ، انظر : حلمي شعراوي ، المسالة السودانية الرؤية في الجنوب ، مجلة كتابات سودانية ، القاهرة ، ع٢٣ ، ٢٠٠٣ ، ص ١٨ ــ ١٩ .
Cecil Eprile . War and Peacc in the Sudan (London : 1974) P.P. 39 – 48 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كلمـــات بياساما زعيم المعارضة " أن الجنوبيين لن يرضوا بما هو اقل من الوضع الفدرالي للجنوب أن المستقبل وحده هو الذي سيبين عما إذا كان الوضع سيؤول إلى ذلك أو إلى شيء آخر "، وقد تحققت كلمات بياساما بعد الاستقلال في بداية كانون ثاني (يناير) ١٩٥٦م ، حيث تنـــصلت الأحزاب الشمالية مما وعدت به الجنوبيين قبل الاستقلال ، ووصفت الفدرالية بأنها مخطط استعماري يهدف إلى فصل الجنوب عن الشمال[1]، وهكذا ورثت الجمهورية السودانية الوليدة الإرث المثقل للسياسة البريطانية الطويلة التي طبقتها على امتداد السنوات السابقة .

١ـ خالد ، مرجع سابق ن ص ٢١٨ ـ ٢١٩ ؛ مرجع سابق ، ص ١٣٢ ـ ١٤٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخاتمة :

بعـــد العـــرض السابق لسياسة بريطانيا وأثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان خلال فترة الحكم الثنائي ١٨٩٩ ــ ١٩٥٦م يمكننا التوصل إلى النتائج التالية :

ـــــ أن سياسة بريطانيا في خلق المشكلة لم تأتِ من فراغ ، فأسباب المشكلة كامنة في مجتمع جـــنوب السودان ، ولكن بريطانيا عملت على تأجيجها والتمهيد لها منذ وقت مبكر ، ومستغلة مـــا كانت عليه أوضاع الجنوب وقبائله المختلفة فيما بينها عرقياً ولغوياً ودينياً ، والتي كانت الأساس في خلق المشكلة .

ـــــ خلال فترة الحكم المصري والمهدي ، عملت السياسة البريطانية وعبر سلسلة من الجهود الفردية (الرحالة والمكتشفون والموظفون البريطانيون) والرسمية (وزارة الخارجية) والشعبية (الـــرأي العـــام البريطانـــي والصحافة الجمعية الجغرافية) ، على التمهيد لخلق كيان مستقل ومتميز مستقبلاً في المناطق الجنوبية من السودان عن المناطق الشمالية ، وتمثلت هذه الجهود بالوصـــول إلـــى هـــضبة البحيرات الأفريقية واعلي النيل وأوغندا ، وذلك من خلال جهود الرحالة والجمعية الجغرافية البريطانية ، ثم استغلالها لقضية انتشار تجارة الرقيق للتوغل في تلك المناطق ، كما سعت الحكومة البريطانية وبنفس الوقت إلى إبعاد النفوذ المصري والتمهيد للسيطرة على تلك المناطق ، عبر البعثات التبشيرية وعقد المعاهدات مع الممالك المنتشرة في منطقة هضبة البحيرات وأعالي النيل ، حتى إذا ما انفجرت الثورة المهدية في السودان والتي أدت إلـــى تقـــويض النفوذ المصري فيه ، وعملت على إجبار الحكومة المصرية على إخلاء الـــسودان وجعله أرضاً مباحة ، ولكن هذا الأمر لم يستمر طويلاً ، فعندما تيقنت بريطانيا من حقيقة الإطماع الأوروبية في مناطق أعالي النيل وجنوب السودان ، عملت على بذل قصارى جهـــدها لإبعـــاد تلـــك الأطماع عبر الوسائل الدبلوماسية والعسكرية إن تعذر ذلك ، فتمكنت وباســـتغلال ما لمصر من حقوق في تلك المناطق من إبعاد ألمانيا وايطاليا وبلجيكا وفرنسا ، لتـــبدأ بعـــد ذلـــك بتنفيذ سياستها على ارض الواقع ، بتمزيق وحدة وادي النيل أولاً ثم وحدة السودان ثانياً .

ــ بعد سقوط السودان تحت نظام الحكم الثنائي المصري البريطاني ، أخذت الإدارة السودانية البريطانية بتنفيذ أوامر المعتمد البريطاني في القاهرة ووزير الخارجية البريطانية الداعية إلى تـــشجيع الـــسياسة الجنوبية ، وتوفير كافة السبل لسير النشاط التبشيري ، إلى جانب استخدام القـــوة العـــسكرية والتقرب من شيوخ وزعماء القبائل ، والحقيقة انو الإدارة البريطانية خلال السنوات الأولى من الحكم الثنائي لم تستطع السير بشكل كبير في سياسة فصل الجنوب بسبب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مـا عانـته الإدارة مـن نقص في الأموال واضطرارها إلى الاعتماد على الخزينة والقوات المصرية لحكم السودان ، والتي أثرت بشكل كبير في التسريع بفصل الجنوب .

ـــ أن ثـورة ١٩١٩م المصرية ساهمت بشكل كبير في قيام الحركة الوطنية السودانية بعد الحرب العالمية الأولى ، والتي كان لها دور كبير في التأثير على الإدارة والشعب السوداني ، ورغم مرور هذه الحركة بفترات امتداد وانقباض إلا أنها استطاعت وعبر مؤتمر الخرجين من التعرف على حقيقة سياسة الفصل والسعي لإجهاضها .

ـــ لجـأت الإدارة البريطانية وللتخفيف عن نفسها لحكم مناطق الجنوب وكسب ولاء شيوخ القبائل ، إلى تطبيق النظام اللامركزي وما ارتبط به من إنشاء محاكم الرؤساء .

ـ ساهمت الإرساليات التبشيرية وخاصة الكاثوليكية والبروتستانتية بتحمل مسؤوليات جسيمة فـي مـناطق الجنوب ، كالتعليم والصحة مثلاً ، واستطاعت تلك الإرساليات من كسب أبناء الجنوب عن طريق ما تميزت به من أساليب ومناهج تعليمية هدفت إلى إبعادهم عن أي تأثير عربـي إسلامي ، سواء كان ذلك بإبعاد التجار أو الموظفين المصريين والسودانيين الشماليين عن الجنوب ، أو إجبار الأهالي على التخلي عن أسمائهم وأزيائهم العربية .

ـ ساهمت جهود السكرتيريين البريطانيين أمثال ماكمايكل وروبرتسون وعدد من أتباعهم من مدراء ومراكز الجنوب في خلق المشكلة وإخراجها على حيز الواقع ، ثم التخلي عنها بعد عام ١٩٤٦م ، فهذه الجهود المتوافقة مع سياسة الحكومة البريطانية استطاعت التأثير على صناع القـرار الـسياسي البريطانـي بالتخلي عن سياسة الفصل والسعي لإعادة الألفة والمودة بين الشمال والجنوب ، والتي لم تستمر طويلاً .

ـــ لـم تـساهم الجمعية التشريعية للشمال والجنوب في خلق وحدة وطنية سودانية ، وإنما غرسـت الانفصال من جديد ، بسبب عدم الثقة والشك عند الجنوبيين بنوايا الشماليين ، والتي أدت إلى سعي الجنوبيين إلى تكوين حزب يحمل آمالهم وتطلعاتهم ، ثم القيام باضطرابات آب (أغسطس) ١٩٥٥م قبيل الحصول على الاستقلال ، مما يدل على حرص الجنوبيين ورغبتهم بعدم تسليمهم من قبل الحكومة البريطانية للشماليين .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملاحق

ملحق رقم (١) خريطة الحدود الإدارية والدولية لجنوب السودان .

ملحق رقم (٢) خريطة توزيع السكان والقبائل في جنوب السودان .

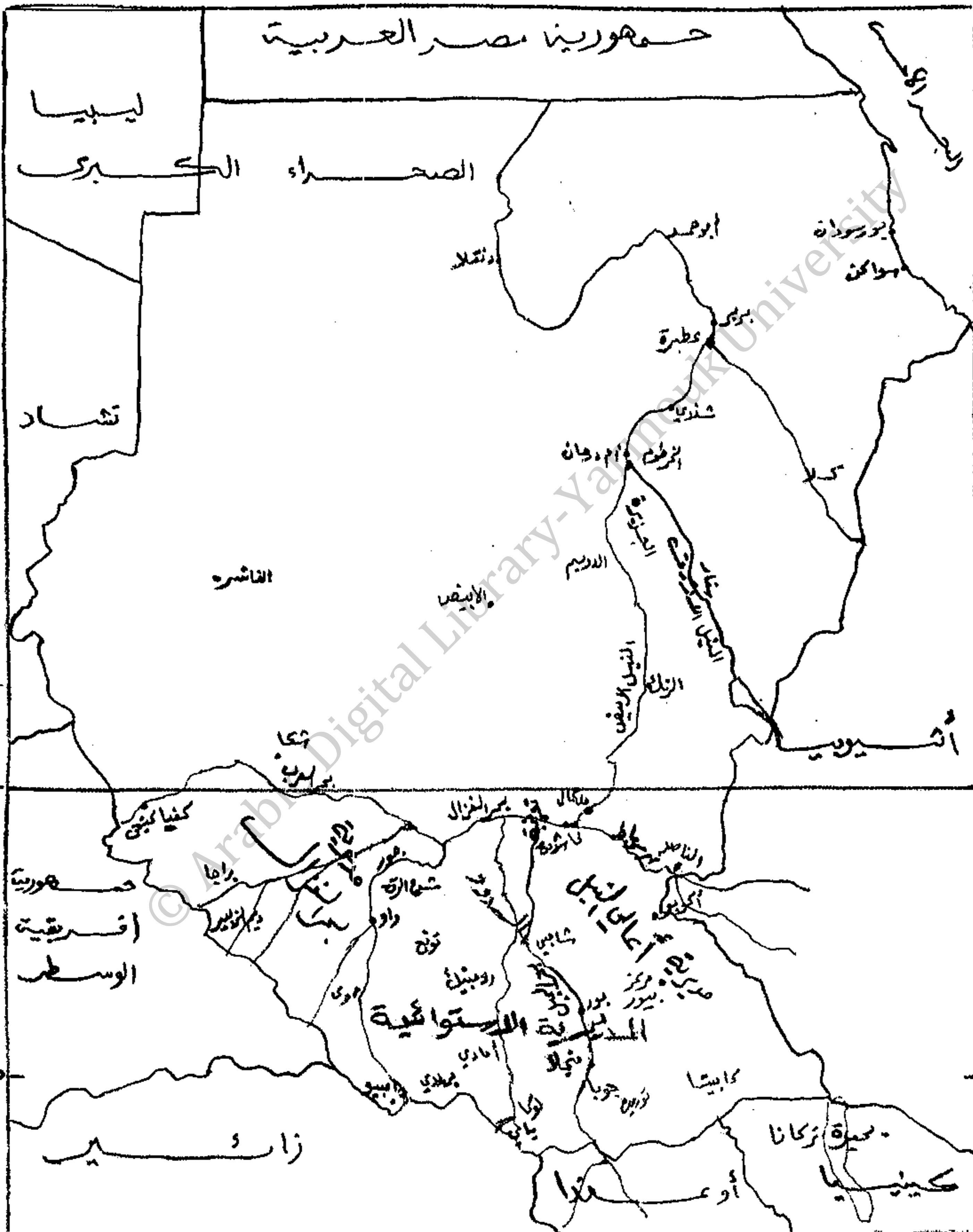
ملحق رقم (٣) خريطة دينية تمثل أماكن نشاط الإرساليات التبشيرية .

ملحق رقم (٤) مجموعة من الجداول الإحصائية تبين النشاط التبشيري التعليمي في جنوب السودان .

ملحق رقم (٥) رؤساء الوزارة في بريطانيا من عام ١٨٠٤ـ ١٩٦٣م .

ملحق رقم (٦) حكام عام السودان خلال فترة الحكم الثنائي .

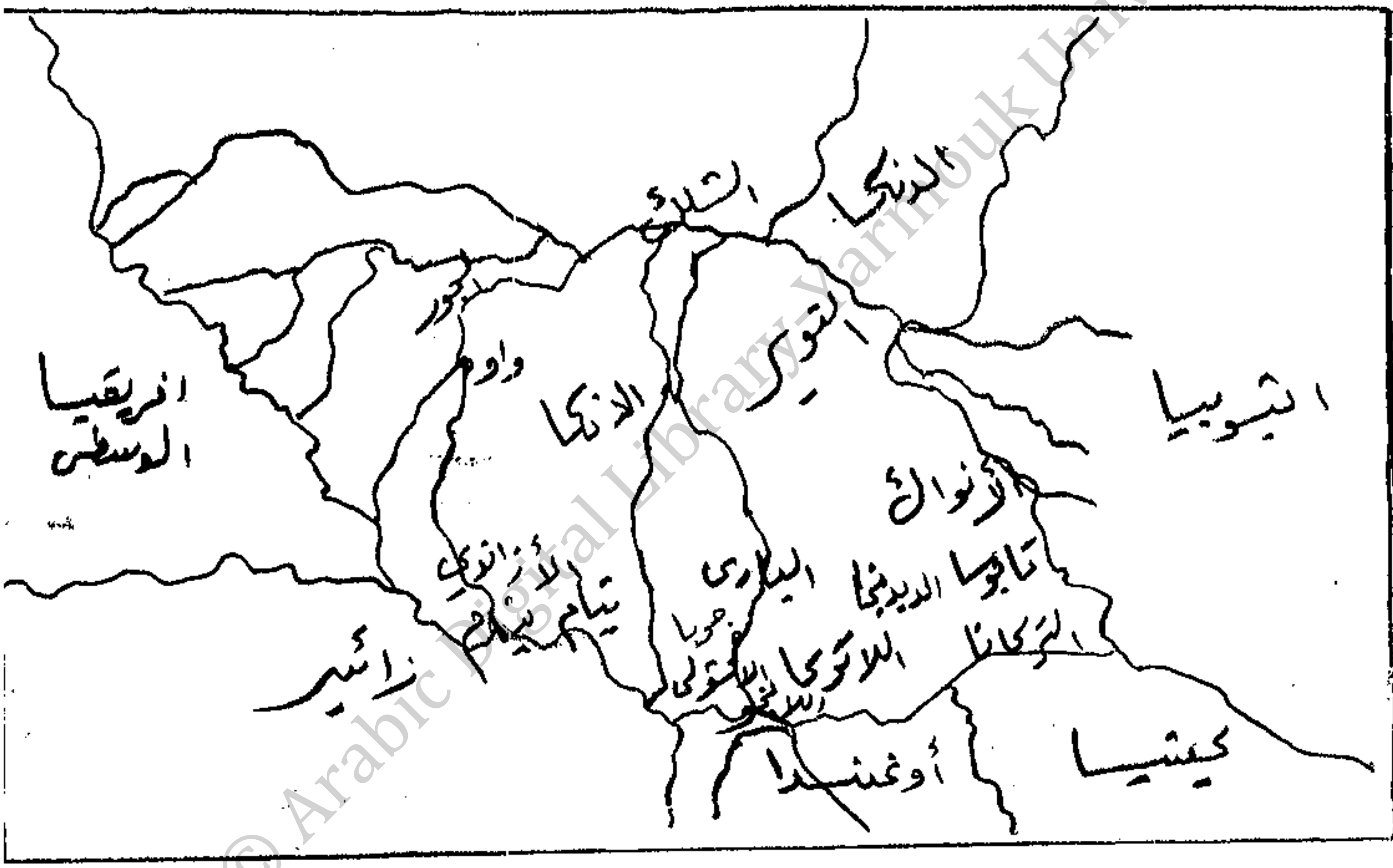
© Arabic Digital Library-Yarmouk University



خريطة الحدود الإدارية والدولية لجنوب السودان

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (٢)



خريطة توزيع السكان والقبائل في جنوب السودان .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (٣)



خريطة دينية تمثل أماكن نشاط الارساليات التبشيرية.

ملحق رقم (٤) .

جدول رقم (١) أعداد المدارس في جنوب السودان بين عامي ١٩٢٧ ـ ١٩٣٨م .

عدد المدارس / نوع المدارس	١٩٢٧	١٩٣٢	١٩٣٤	١٩٣٦	١٩٣٨
مدارس قرى	ـ	١٨٩	٣١٠	٣٩٢	٥٨٥
مدارس أولية ذكور	٢٧	٢٩	٣٢	٣٤	٣٤
مدارس أولية إناث	ـ	٥	١٦	١٧	١٨
مدارس وسطى ذكور	٣	٣	٣	٣	٣
مدارس مهنية ذكور	٢	٣	٣	٣	٣
مدارس عادية ذكور	ـ	١	٢	٣	٣

جدول رقم (٢) أعداد المدارس التبشيرية خلال عامي ١٩٢٦ ـ ١٩٣٢م .

عدد المدارس / نوع المدارس	١٩٢٦	١٩٣٢
مدارس أولية ذكور	٤	٣٣
مدارس أولية إناث	٩	١١
مدارس تجارية	١	٣
مدارس وسطى ذكور	١	٣
معاهد تدريب مدرسين	ـ	٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣) أعداد الطلبة في المدارس التبشيرية بين عامي ١٩٢٦–١٩٣٨م .

نوع المدارس / عدد الطلبة	١٩٢٦	١٩٣٠	١٩٣٢	١٩٣٦	١٩٣٨
مدارس أولية ذكور	٦٣٠	٢٠٠٤	٣١٠٣	٢٩٣٣	٢٧٨٩
مدارس أولية إناث	١٠٠	٣٥٩	٥٤٧	٧٥٥	٦٩٨
مدارس وسطى ذكور	٣٥	٢٨٠	٢٨٠	٢٤٦	٢٧٠
مدارس تجارية	١٠	—	٢١٠	١٧٨	١٩٥
مجموع الطلبة في كل عام	٧٧٥	٢٦٤٣	٤١٤٠	٤١١٢	٣٩٥٢

جدول رقم (٤) أعداد الطلبة في المدارس التبشيرية خلال عامي ١٩٣٠ – ١٩٣٦م حسب نوع الإرسالية .

نوع الإرسالية / عدد الطلبة	١٩٣٠	١٩٣٦
الإرسالية الكاثوليكية	١٩٣٩	٢٥٧١
الإرسالية الإنجليزية	٦٠٠	١٢٧٤
الإرسالية الأمريكية	١٠٤	٢١٧
جمعية القابيان	—	٥٠
المجموع	٢٦٤٣	٤١١٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (٥) رؤساء الوزارة في بريطانيا من عام ١٨٠٤ـ١٩٦٢م .

وليم بت (W.Pitt) ١٨٠٤ـ١٨٠٦م .
وليم غرانفيل (W.Grenville) ١٨٠٦ـ١٨٠٧م .
دوق بورتلاند (Portland) ١٨٠٧ـ١٨٠٩م .
سبنسر برسيفال (S.Prceval) ١٨٠٩ـ١٨١٢م .
اورل اوف ليفربول (O.Lefrbol) ١٨١٢ـ١٨٢٧م .
جورج كاننغ (G.Canning) ١٨٢٧م .
فيكونت جودرتسن (Gortcn) ١٨٢٧م .
دوق ولنجتون (Willington) ١٨٢٧ـ١٨٣٠م .
تشارلس غري (C.Grey) ١٨٣٠ـ١٨٣٤م .
فيكونت ملبورن (Mlporen) ١٨٣٥ـ١٨٤١م .
روبرت بيل (R.Peel) ١٨٤١ـ١٨٤٦م .
جون راسل (J.Russell) ١٨٤٦ـ١٨٥٢م .
دوربي (Dorby) ١٨٥٢م .
ابردين (Eperden) ١٨٥٢ـ١٨٥٥م .
بالمرستون (Palmerston) ١٨٥٥ـ١٨٦٨م .
بنجامين دزرائيلي (B.Disraeli) ١٨٦٨م .
وليم غلادستون (W.Gladston) ١٨٦٨ـ١٨٧٤م .
بنجامين دزرائيلي ١٨٧٤ـ١٨٨٠م .
وليم غلادستون ١٨٨٠ـ١٨٨٥م .
سالسبوري (Salisbury) ١٨٨٥ـ١٨٨٦م .
وليم غلادستون ١٨٨٦م .
سالسبوري ١٨٨٦ـ١٨٩٢م .
وليم غلادستون ١٨٩٢ـ١٨٩٤م .
روزبري (Rosebery) ١٨٩٤ـ١٨٩٥م .
سالسبوريس ١٨٩٥ـ١٩٠٢م .
ارثر بلفور (A.Balfour) ١٩٠٢ـ١٩٠٥م .
كامبل بانربان (C.Bannerman) ١٩٠٥ـ١٩٠٨م .
هنري اسكوت (H.Asquith) ١٩٠٨ـ١٩١٦م .
لويد جورج (L.George) ١٩١٦ـ١٩٢٢م .
بونارلو (Bonarlo) ١٩٢٢ـ١٩٢٣م .
ستانلي بالدوين (S.Baldwin) ١٩٢٣ـ١٩٢٤م .
رمزي مكدونالد (R.Macdonald) ١٩٢٤م .
ستانلي بالدوين ١٩٢٤ـ١٩٢٩م .
رمزي مكدونالد ١٩٢٩ـ١٩٣٥م .
ستانلي بالدوين ١٩٣٥ـ١٩٣٧م .
ارثر تشمبرلن (A.Chamberlain) ١٩٣٧ـ١٩٤٠م .
ونستون تشرشل (W.Churchill) ١٩٤٠ـ١٩٤٥م .
كلمنت اتلي (C.Attlee) ١٩٤٥ـ١٩٥١م .
ونستون تشرشل ١٩٥١ـ١٩٥٥م .
انطوني ايدن (A.Eden) ١٩٥٥ـ١٩٥٦م .
هارولد مكميلان (H.Macmillan) ١٩٥٦ـ١٩٦٢م .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (٦) حكام عام السودان خلال فترة الحكم الثنائي .

١. كتشنر (Kitchener) كانون ثاني – تشرين ثاني ١٨٩٩م .
٢. ونجت (Wingat) ١٨٩٩ – ١٩١٦م .
٣. لي ستاك (Lee Stack) ١٩١٦ – ١٩٢٤م .
٤. أرشر (Archer) ١٩٢٤ – ١٩٢٥م .
٥. مافي (Maffy) ١٩٢٥ – ١٩٣٤م .
٦. سايمز (Symes) ١٩٣٤ – ١٩٣٨م .
٧. روبرت هاو (Robert How) ١٩٣٨ – ١٩٥٦م .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصادر والمراجع

أولاً :الوثائق غير المنشورة .

أ ــ العربية .

ب ــ الأجنبية .

ثانياً : الوثائق المنشورة .

أ ــ العربية .

ب ــ الأجنبية .

ثالثاً : المذكرات .

أ ــ العربية .

ب ــ الأجنبية .

رابعاً : الكتب الوثائقية .

أ ــ العربية .

ب ــ الأجنبية .

خامساً : المصادر .

أ ــ العربية .

ب ــ الأجنبية .

سادساً : المراجع .

أ ــ العربية .

ب ــ الأجنبية .

سابعاً : البحوث والمقالات .

أ ــ العربية .

ب ــ الأجنبية .

ثامناً : الندوات والمؤتمرات .

تاسعاً : الرسائل الجامعية .

أ ــ العربية .

ب ــ الأجنبية .

عاشراً : الموسوعات والمعاجم .

أ ــ العربية .

ب ــ الأجنبية .

حادي عشر : المجلات والصحف .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولا : الوثائق غير المنشورة .

أ ــ العربية :

١. وثائـــق محفوظات عابدين ، القاهرة ، خلال فترة حكم الخديو إسماعيل ١٨٦٣ــ١٨٧٩م وتشمل :

ــ صادر مكاتبات .

ــ صادر برقيات .

ــ وارد مكاتبات .

ــ وارد برقيات .

ــ إفرنجي .

Sudan & Afrique Equatorial

٢. وثائق مكتبة السودان ، جامعة الخرطوم .

ــ مخطوطة بعنوان رسالة في أحوال مهدي السودان وحلفا وبعض مكاتباته ، تعود إلى بداية ظهور المهدي ومؤرخة بعام ١٨٨٢م وهي عبارة عن صفحة واحدة فقط ، ومحفوظة في مكتبة السودان في جامعة الخرطوم ويرمز لها بالرمز التالي :

Xerox . Box 13 . 8 . Cm .

٣. محفوظات دار الوثائق القومية ، الخرطوم .

ــ مجموعة المهدية ، قسم ٨ صندوق ٣ ، قطعة ١٧ الإنذارات ، وعددها أربع مخطوطات

ــ مجموعة المهدية ، قسم ٨ صندوق ٣ ، قطعة ١٨ الإنذارات ، وعددها خمس مخطوطات

ــ قوانين حكومة السودان ، ج١ ، ١٩٤١م ، وهي محفوظة على شكل كتاب .

ــ التقرير الأول لمؤتمر إدارة السودان ٣١ آذار (مارس) ١٩٤٧م ، وعدد صفحاته عشرون صفحة .

ــ وقائع محاضر الجمعية التشريعية ، الدورة الثانية والثالثة ١٩٥١/٥٠م .

ب ــ الأجنبية :

١. أوراق مجلس الوزراء البريطاني ، ومحفوظة في دار الوثائق القومية في الخرطوم .

C.B (Cabinet Paper).

٢. وثائـــق وزارة الخارجـــية البـــريطانية ، وجمـــيعها محفوظة في مكتبة السودان ، جامعة الخرطوم .

F.O (Foreign Office) 78 . 84 . 141 . 371 . 407 . 633 . Corres Vol 4 . 1900 . Corres Vol 5 . 1901 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣. وثائــق وزارة الحــربية البــريطانية ، ومحفوظة في دار الوثائق القومية في الخرطوم ، وتتناول الفترة بين عامي ١٨٨٥ـــ١٨٩٩م .

W.O (War Office) 33 - 37 .

٤. مركز حفظ الوثائق البريطانية .

P.R.O (Public Records Office) .
P.R.O. 1/11/13 . F.O. 1/56 . Report on the Sudan by Colonel Stewart 9/2/1883 .
P.R.O. 1/1/1 . F.O. 1/30 .

٥. أوراق مكتب المخابرات المصرية ، ومحفوظة في دار الوثائق القومية في الخرطوم .

C.I.D (Cairo Intelligence Department the National Records Office C.I.D Checklist) .
C.I.D . 1/3/13 .the Insurection of the False Prophet . Fore Parts .
C.I.D . 8/14/236 . Lupton to Emin Pasha 12/20/26/4/1884 .
C.I.D . 3/14/236 . Report of Emin Pasha 1/9/1885 .
C.I.D . 1/11/55 . Report on Battle of Gennise 1886 .
C.I.D . 3/3/46 . Report on the Dervish Rule in the Eastern Sudan . May 1891 .
C.I.D . 3/1/11 . Memorandum on Uganda by Kitchener September 1892
C.I.D . 1/55/311 . Battle of Atbara .
C.I.D . 3/1/2 . Policy Towards Abyssiniare Francher 1898 .

٦. تقاريــر اســتخبارات الجــيش المصري ، وجميعها محفوظة في دار الوثائق القومية في الخرطوم .

I.R.E (Intelligence Reports Egypt) .
I.R.E. No 1 . April 1892 .
I.R.E. No 2 . May 1892 .
I.R.E. No 3 . June 1892 .
I.R.E. No 4 . July 1892 .
I.R.E. No 6 . September 1892 .
I.R.E. No 9 . December 1892 .
I.R.E. No 10 . January 1893 .
I.R.E. No 18 . September 1893 .
I.R.E. No 22 . January 1894 .
I.R.E. No 28 . July 1894 .
I.R.E. No 31 . October 1894 .
I.R.E. No 38 . May 1895.
I.R.E. No 45 . 29 March to 12 April 1896 .
I.R.E. No 49 . 22nd June to 18th August 1896 .
I.R.E. No 55 . 18th July to 30th September 1896 .
I.R.E. No 57 . 13th November to 31st December 1897 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

I.R.E. No 59 . 31 February to 23 May 1898 .

٧. تقارير استخبارات الجيش السوداني ، ومحفوظة في دار الوثائق القومية في الخرطوم .

S.I.R (Sudan Intelligence Reports) .
S.I.R. No 60 . 25 May to 31st December 1898 .
S.I.R. No 63 . 1st May to 15th July 1899 .
S.I.R. No 68 . 9th March to 9th April 1900 .
S.I.R. No 70 . 11th May to 8th June 1900 .
S.I.R. No 73 . 9th August to 8th September 1900 .
S.I.R. No 82 . 1st to 30th May 1901 .
S.I.R. No 83 . 1st to 31th June 1901 .
S.I.R. No 85 . 1st to 31 August 1901 .
S.I.R. No 86 . 1st to 30th September 1901.
S.I.R. No 96 . 1st to 31 July 1902 .
S.I.R. No 97 . 1st to 31 August 1902 .
S.I.R. No 130 . May 1905 .
S.I.R. No 131 . June 1905 .
S.I.R. No 158 . September 1907 .
S.I.R. No 167 . June 1908 .
S.I.R. No 168 . July 1908 .
S.I.R. No 169 . August 1908 .
S.I.R. No 196 . November 1910 .
S.I.R. No 199 . February 1911 .
S.I.R. No 205 . August 1911 .
S.I.R. No 220 . November 1912 .
S.I.R. No 223 . February 1913 .
S.I.R. No 224 . March 1913 .
S.I.R. No 234 . January 1914 .
S.I.R. No 242 . September 1914 .
S.I.R. No 247 . February 1915 .
S.I.R. No 254 . October 1915 .
S.I.R. No 267 . October 1916 .
S.I.R. No 280 . November 1917 .
S.I.R. No 287 . June 1918 .
S.I.R. No 297 . April 1919 .
S.I.R. No 298 . May 1919 .
S.I.R. No 299 June 1919 .
S.I.R. No 301 . August 1919 .
S.I.R. No 302 . September 1919 .
S.I.R. No 304 . November 1919 .
S.I.R. No 312 . July 1920 .
S.I.R. No 313 . August 1920 .
S.I.R. No 321 . April 1921 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

S.I.R. No 322 . May 1921 .
S.I.R. No 330 . January 1922 .
S.I.R. No 334 . May 1922 .
S.I.R. No 335 . June 1922 .
S.I.R. No 338 . September 1922 .
S.I.R. No 343 . February 1923 .
S.I.R. No 361 . August 1924 .
S.I.R. No 363 . October 1924 .
S.I.R. No 364 . November 1924 .
S.I.R. No 365 . December 1924 .
S.I.R. No 30 . September 1943 .
S.I.R. No 31 . October 1943 .

٨. تقارير مجلس الحاكم العام ، خلال الفترة من ١٩٠٢ــ١٩٢٥م ومحفوظة في دار الوثائق القومية في الخرطوم .

G.G.C (Governor General Council) .
G.G.C . Class 1 . Box 10 . File 1 .
G.G.C . Class 1 . Box 4 .
G.G.C . Class 1 . Box 11 . Palace 3 .

٩. مكتب السكرتير الإداري .

C.S (Civil Secretary Office) .
C.S/ICI. Civil Secretary Office . Khartoum 25/1/1930
B.G.P. C.S/ICI. From Governor Bahr AL-Gazal to District Commissioner Raga 19/3/ 1930 .
B.G.P. C.S/ICI. Brook to C.S 22/3/1930 .
B.G.P. C.S/ICI. Mathew to C.S 30/4/1930 .
C.S/ICI. C.S to Governor Bahr Al –Ghazal 11/5/1930 .
B.G.P. C.S/ICI. From Governor Bahr AL-Gazal to District Commissioner Raga 9/6/ 1930 .
B.G.P. C.S/ICI. From Governor Bahr AL-Gazal to District Commissioner Raga 11/3/1931 .
C.S/ICI. From C.S to G.G.C 9/4/1943 .
C.S/ICI. From Acting Governor General of the Sudan to Lampson 4/8/1945 .
C.S/ICI. Memorandum on Southern Policy by C.S Robertson 16/12/1946
C.S/ICI. Governor Equatoria to C.S 23/12/1946 .
C.S/ICI. Wilsons District Commissioner Jur River to Deputy Governor Wau 2/1/1947 .
B.G.P. C.S/ICI. Owens to Governor Equatoria 5/1/1947 .
C.S/ICI. Governor Wau to Governor Equatoria 6/1/1947 .
C.S/ICI. Nightingat District Commissioner Rumbek to Deputy Governor Wau 29/1/1947 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

C.S/ICI. District Commissioner Raja to District Commissioner Western 12/2/1947 .
C.S/ICI. Letter to C.S 10/3/1947 .
C.S/ICI. Governor Juba to Deputy Governor Wau 30/4/1947 .
C.S/ICI. Proceedings of the Juba Conference June 1947 .

١٠. التقارير السنوية وجميعها محفوظة في دار الوثائق القومية وتشمل . Annual Reports

ـ تقارير المعتمد البريطاني في القاهرة إلى وزير الخارجية البريطانية .

Annual Reports . Sudan Government . 1899 . 1904 . 1921 .

ـ تقارير حاكم عام السودان إلى المعتمد البريطاني في القاهرة .

Annual Reports . Governor General . 1901 .194 . 1905 . 1906 . 1907 . 1909 . 1910 . 1913 . 1926 .

ـ تقارير حكام المديريات إلى الحاكم العام .

Annual Reports . Provinces and Departments .
Annual Reports . Upper Nile Province . 1903 . 1904 . 1905 . 1909 . 1913 .
Annual Reports . Baher Al – Ghazal Province . 1902 . 1904 . 1908 . 1909 . 1910 .1913 .
Mangala . 1/5/31 .

١١. متفرقات ، محفوظة في دار الوثائق القومية ضمن المجموعات التالية :

- Intel . Class 5 . Box 8 . File 85 .
- Palace . Class 5 . Box 1 . Palace 3 . Sudan Government " Confidential " Circulars Memorandum No 10 Regulations to Ascaped Slaves .
- Stack Lee . Confidential Memorandum on the Future Stacks of the Sudan 16 June 1924 .

ثانياً : الوثائق المنشورة .

أ ـ العربية :

١. الآثـار الكاملـة للإمام المهدي : تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم (جامعة الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٩١) .

٢. الـرحلة الأولـى للـبحث عن ينابيع البحر الأبيض (النيل الأبيض) الصادر بأمر ساكن الجـنان محمـد علـي والـي مصر بقيادة الفرقاطة البكباشي سليم قبودان ، ملخص من المجموعة الرسمية للجمعية الجغرافية في عددها الصادر في يوليو ١٨٤٣ ، ترجمة محمد مسعود (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦) وهي عبارة عن مخطوط مترجم ومحقق .

٣. جمهـورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ (القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٩٥٣) .

٤. تقرير لجنة التحقيق في اضطرابات آب سنة ١٩٥٥ (الخرطوم : فبراير ١٩٥٦) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٥. حسن احمد إبراهيم : التقرير الرسمي لرحلة محمد علي باشا إلى السودان (الخرطوم : معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية ، ١٩٨٠) .
٦. محمد إبراهيم أبو سليم : المرشد إلى وثائق المهدي (د.م : د.ن ، ١٩٦٩) .
٧. منشورات المهدية ، تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم (د.م : د.ن ، ١٩٦٩) .
ب ــ الأجنبية :
١. رسائل هكس باشا قائد الجيش المصري الموجه لقتال المهدي عام ١٨٨٣م .
R.Sh (the Road to Shykan . Letters of General William Hichs Pasha . Written During the Sennar and Kordofan Copaigns . 1883) .
R.Sh . Letter . Cairo . 19 January 1883 .
R.Sh . Letter . Khartoum 13 March 1883 .
R.Sh . Letter . 21 March 1883 .
R.Sh . Letter . 5 June 1883 .
R.Sh . Letter . 2 June 1883 .
R.Sh . Letter . 29 July 1883 .
R.Sh . Letter . July 1883 .

٢. وثائق المديرية الاستوائية خلال حكم غوردون .
E.U.E.R (Equatoria Under Egyptian Rule . 1874 – 1876) .
ثالثاً : المذكرات .
أ ــ العربية :
١. التوم ، أمين : ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤ ــ ١٩٦٩ (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٨٧) .
٢. دقنة ، عثمان : محررات ، تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم (الخرطوم : مركز أبو سليم للدراسات ، ٢٠٠٤) .
٣. دقنة ، عثمان : مذكرات ، تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم (جامعة الخرطوم : دار التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٧٤) .
٤. زغلول ، سعد : مذكرات ، تحقيق عبد العظيم رمضان ، ج٩ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨) .
٥. شفيق ، احمد باشا : مذكراتي في نصف قرن ١٨٧٣ ــ ١٩٢٣م ، ج١ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤) .
٦. صدقي ، إسماعيل باشا : مذكراتي ، تحقيق سامي أبو النور (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧. الكردفانـــي ، إسماعيل عبد القادر : سعادة المستهدي بسيرة الإمام المهدي ، تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم (بيروت : دار الجيل ، ١٩٨٢) .
٨. كيلـــرن : مذكـــرات ١٩٣٤ ــ ١٩٤١ ، تـــرجمة ســـامي أبو النور (القاهرة : المكتب المصري ، ١٩٩٣) .
٩. ميخائيل ، يوسف : التركية والمهدية والحكم الثنائي ، تحقيق احمد إبراهيم أبو شوك (أم درمان : مركز عبد الكريم ميرغني ، ٢٠٠٤) .
١٠. نجيب ، محمد : مذكرات عندما كنت رئيساً لمصر (القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٩٣) .

ب ــ الأجنبية :

1. Ohrwalder Father Joseph : Ten Years Captivity in the Mahdisit Camp (London : Sampson Law . 1892) .
2. Robertson James : Transition in Africa (London : C . Hurst & Company . 1974) .
3. Slatin . R:. Fire and Sword in the Sudan (London : Edward Arnold . 1911) .
4. The Journals of Majon C . G . Gordon C . B . At Khartoum Intoduction Notes by Augmont Hake (London : Original Mss . 1885)
5. Wingat . F. R : Mahdism Egyptian Sudan (London : Frank Cass . 1968) .
6. Wolslys : Cambign . Jurnal of the Khartoum Relief Expeaition 1884 – 1885 . in Relief of Gordon (London : Hutchinson . 1967) .

رابعاً : الكتب الوثائقية .

أ ــ العربية :

١. البـــراوي ، راشـــد : مجمـــوعة الوثائق السياسية المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس ، ج١ (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢) .
٢. الجمـــل ، شوقي و عبد الله عبد الرازق : الوثائق التاريخية (القاهرة : المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، ٢٠٠١) .
٣. جولـــيو ، كارلـــو : الوثائق التاريخية الايطالية حول احتلال اريتريا ١٨٨٣ ــ ١٨٨٥ ، ترجمة البعثة الخارجية لجبهة التحرير الاريترية ، ج٢ (د.م ، د.ن ، ١٩٧٨) .
٤. عووضـــة ، احمـــد : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ (القاهرة : الشركة العالمية للطباعة والنشر ، ٢٠٠٤) .
٥. مؤســـسة الأهـــرام : ٥٠ عامـــاً على ثورة ١٩١٩ (القاهرة : مركز الوثائق والبحوث التاريخية ، ١٩٦٩) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦. نــصر ، السيد يوسف : الوثائق التاريخية للسياسة المصرية في أفريقيا في القرن التاسع عشر (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠) .

ب ــ الأجنبية :

1. Hurewitz .G.C. Diplomacy in the Near and Middle East Adocumentary Record 1535 – 1914 Vol 1 (London : Princeton . 1956) .
2. Sanderson . J. Lillian Passmore and Neville : Education . Religion . PolitiC.S in Southern Sudan 1899 – 1964 (London : Ithaca Press . 1981) .

خامساً : المصادر .

أ ــ العربية :

١. الجابري ، محمد احمد : في شان الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله (د.م : دار الفكر العربي ، ١٩٤٨) .

٢. الجبرتــي ، عبد الرحمن : تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج٣ (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٧) .

٣. حــسين ، عــبد الله : الــسودان مــن التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (مصر : المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٥) .

٤. زيدان ، جرجي : تاريخ مصر الحديث (مصر : مطبعة المقتطف ، ١٨٨٩) .

٥. سامي ، أمين باشا : تقويم النيل ، ج٥ (القاهرة : دار الكتب المصرية) ١٩٣٦) .

٦. سلاتين : السيف والنار في السودان (أم درمان : عالم الكتب ، ١٩٧٨) .

٧. شــقير ، نعــوم : تاريخ السودان ، تحقيق وتقديم محمد إبراهيم أبو سليم (بيروت : دار الجيل ، ١٩٨١) .

٨. الــشنقيطي ، محمــد احمد : محمد احمد المهدي تاريخه وسيرته وحياته (مصر : مكتبة القاهرة ، د.ت) .

٩. ضــرار ، صــالح ضــرار : تاريخ السودان الحديث (الخرطوم : الدار الســودانية ، ١٩٧٥) .

١٠. الطهطــاوي ، رفاعــة : مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية (القاهرة : د.ن ، د.ت) .

١١. طوسون ، عمر : المسألة السودانية (الإسكندرية : مطبعة المستقبل ، ١٩٣٦) .

١٢. طوسون ، عمر : تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها ١٨٦٩ ــ ١٨٨٩ ، ٣ أجزاء (الإسكندرية : مطبعة العدل ، ١٩٣٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٣. طوسون ، عمر : مصر والسودان (القاهرة : د.ن ، ١٩٣٠) .
١٤. فــوزي ، إبراهيم : السودان بين يدي غوردون وكتشنر (مصر : طبع على نفقة صاحبه وإدارة جريدة المؤيد ، ١٩٠١) .
١٥. القبانـــي ، محمد : السودان المصري الانجليزي مجموعة رسائل (الإسكندرية : مطبعة الأهرام ، ١٩٩٦) .
١٦. كامل ، محمود : مصر في السودان (مصر : مطبعة الاعتماد ، د.ت)
١٧. كرومــر: الثورة العرابية ، ترجمة عبد العزيز عرابي (القاهرة : الشــركة العربيـــة ، د.ت) .
١٨. مخــزون : ضحايا مصر في السودان وخفايا السياسة الانجليزية (الإسكندرية : السفير ، ١٩٣٠) .
١٩. المغيري ، سعيد بن علي : جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار ، تحقيق عبد المــنعم عامر (د.م : مطبعة عيسى البابي ، ١٩٧٩) .
٢٠. وفد السودان : مآسي الانجليز في السودان (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٤٦) .

ب ـــ الأجنبية :

1. Abbas . Mekki: the Sudan Question (London : Faber Limited . 1952) .
2. Akitching .A : on the Back Waters on the Nile (London : Adelphi Terrase . 1912) .
3. Allen . B . M : Gordon and the Sudan (London : Macmillan . 1931) .
4. Archer . Thomas. the War in Egypt and the Sudan . Vol 4 (London 1885)
5. Baker . S : Ismailia . Anerrative of the Expedition to Central Africa For the Suppression of the Slave Trade .Vol1(London : Macmillan and Co . 1874) .
6. Beshir . Mohamed Omer : the Southern Sudan Background to Conflict (London : C . Hurst and Co . 1975) .
7. Beshir . Mohamed Omer : Educational Development in the Sudan 1898 – 1956 (Oxford : Clarendon Press . 1969) .
8. Burckhardt : Travels in Nubia (London : John Murreay . 1822) .
9. Churchill . Winston: the River War . Vol 1 (London : Longmans Green . 1899) .
10. Cromer .Earl : Modern Egypt (London : Macmillan and Co . 1911)
11. Duncan . A : Sudan Pathe to Independence (London : 1957)
12. Dunstan G. E : the Southern Sudan . the Problem of National Integration (London : Frank Cass . 1973 .
13. Elton . Lord : General Gordon (London : Collins . 1954) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

14. Englich . G . B . Ananrative of the Expedition to Dongola and Sennar (London : 1822) .
15. Fawzi . Ibrahim Pasha : the History of Sudan Between the Times of Gordon and Kitchener Vol 1 (Amman : Al. al – Bayt University . 1997) .
16. Gessi . Romolo: Seven Years in the Sudan (London : Sampson . 1892)
17. Giffen . H : the Egyption Sudan (New York : 1905) .
18. Hamilton . J . A : the Anglo – Egyptian Sudan From Within (London : 1935) .
19. Henderson . K . D : the Making of Modern Sudan (London : 1953) .
20. Henderson . K . D : Sudan Republic (London : Ernest Bennlimted . 1965) . 21. Hertslet . K : the Map of Africa by Treaty (London : 1909)
20. Jackson . H . C : Sudan Days and Ways (London : Macmillan . 1954)
21. Lioyd . Lord : Egypt Since Cromer (London : Macmillan . 1933) .
22. Milner . Alfred : England in Egypt (London : Printed William Clowes 1893) .
23. Sladen . Doglas: Egypt and the English (London : 1908) .

سادساً :المراجع .

أ ــ العربية :

١. إبـــراهيم ، عـــبد الله عبد الرازق : المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا ، سلسلة عالم المعرفة (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، تموز ١٩٨٩) .
٢. إبـــراهيم ، محمـــد المكي : الفكر السوداني أصوله وتطوره (د.م : مطبعة ازر التجارية ، ١٩٨٩) .
٣. إبراهيم ، محمد صلاح : أزمة الوفاق وقائع الديمقراطية الثالثة في السودان (د.م : د.ن ، ١٩٩٧) .
٤. أبو سليم ، محمد إبراهيم : بحوث في تاريخ السودان (بيروت : دار الجليل ، ١٩٩٢) .
٥. أبو سليم ، محمد إبراهيم : تاريخ الخرطوم (بيروت : دار الجيل ، ١٩٧٩) .
٦. أبـــو ســـليم ، محمد إبراهيم : الخصوصية في مهدية السودان (الخرطوم : مركز أبو سليم للدراسات ، ٢٠٠٤) .
٧. أبـــو شـــامة ، عبد المجيد : من أبا إلى تسلهاني حروب حياة الإمام المهدي (د.م : د.ن ، ١٩٨٦) .
٨. احمـــد ، عـــبد الغفـــار محمد : السودان بين العروبة والأفريقية (القاهرة : مركز البحوث العربية ، ١٩٦٥) .
٩. الأدهمـــي ، محمـــد مظفـــر : تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي : جامعة المستنصرية ، ١٩٨٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠. إسماعيل ، عبد القادر : مشكلة جنوب السودان دور الأحزاب السياسية الجنوبية ١٩٤٧ ــ ١٩٧٢ (د.م : د.ن ، ٢٠٠٠) .
١١. إسماعيل ، عز الدين : الزبير باشا ودوره في السودان في عصر الحكم المصري (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨) .
١٢. الأصـــم ، مختار : الحكم المحلي في السودان نشأته وتطوره وبعض قضاياه (الخرطوم : سودان بوكشوب ، ١٩٨٣) .
١٣. أوزتونا ، سلماز : تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة عدنان محمود سليمان ، مج٢ (استانبول : منشورات فيصل للتمويل ، ١٩٩٠) .
١٤. الأيوبي ، الياس : تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا ١٨٦٣ــ ١٨٧٩ (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٠) .
١٥. باربر : الوجيز في جغرافية السودان الإقليمية ، ترجمة هنري رياض وآخرون (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٦٨) .
١٦. بخـــيت ، جعفر محمد : الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ــ ١٩٣٩ ترجمة هنري رياض (د.م : دار الثقافة ، ١٩٧٢) .
١٧. بركات ، علي محمد : السياسة البريطانية واسترداد السودان ١٨٨٩ ــ ١٨٩٩ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) .
١٨. بشير ، محمد عمر ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠ــ ١٩٦٩ ، ترجمة هنري رياض وآخرون (الخرطوم : الدار السودانية للكتاب ، ١٩٨٠) .
١٩. بـــشير ، محمد عمر : تطور التعليم في السودان ١٨٩٨ ــ ١٩٥٦ ، ترجمة هنري رياض وآخرون (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧٠) .
٢٠. بشير ، محمد عمر : مشكلة جنوب السودان ، ترجمة هنري رياض والجنيـــد علـــي عمر (القاهرة : دار النهضة ، ١٩٧٠) .
٢١. البونـــي ، عبد اللطيف : البعد الديني لقضية جنوب السودان (الخرطوم : مركز الدراسات الإستراتيجية ، ١٩٦٩) .
٢٢. بيومي ، طارق عبد العاطي ، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩) .
٢٣. تركي ، حامد صالح : أريتريا والتحديات المصيرية (بيروت : دار الكنوز ، ١٩٧٩) .
٢٤. تمـــام ، تمـــام همام : السياسة المصرية تجاه السودان ١٩٣٦ ــ ١٩٥٣ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٥. توماس ، غراهام : السودان موت حلم ، ترجمة عمران أبو حجلة (ليبيا : دار الفرجاني ، ١٩٩٤) .
٢٦. جبر ، مصطفى النحاس : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ ــ ١٩٣٦ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥) .
٢٧. جرادات ، وليد : الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٦) .
٢٨. الجعلــي ، الــبخاري عــبد الله : نزاع الحدود بين السودان وأثيوبيا (أم درمــان : د.ن ، ١٩٨٠) .
٢٩. الجمل ، شوقي : تاريخ أفريقيا (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧١) .
٣٠. الجمــل ، شــوقي ، وعــبد الله إبراهيم : تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٧) .
٣١. جوهر ، حسن محمد : السودان أرضه وتاريخه وحياة شعبه (د.م : د.ن ، ١٩٧١) .
٣٢. حاج محمد ، محمد أبو القاسم : السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، ج١ (بيروت : دار ابن حزم ، ١٩٩٦) .
٣٣. الحــراز ، السيد محمد رجب ، اريتريا الحديثة ١٥٥٧ ــ ١٩٤١ (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٤) .
٣٤. الحــراز ، الــسيد محمــد رجب : التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا وتأسيس مستعمرتي أريتريا والصومال (جامعة القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٠) .
٣٥. حــسن ، إبــراهيم شــحاته : مصر والسودان دراسة وثائقية مقارنة في الأصول التاريخية والفكرية للثورتين العرابية والمهدية (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٢) .
٣٦. الحــسن ، محمــد ســعيد : عبد الناصر والسودان (لندن : شركة مدلايــن المحــدودة ، ١٩٩٢) .
٣٧. حميدة ، بشير كوكو : صفحات في التركية و المهدية (الخرطوم : دار الإرشاد ، ١٩٦٩)
٣٨. حمــيدة ، بــشير كوكــو : ملامــح من تاريخ السودان في عهد الخديو إسماعيل (جامعة الخرطوم : مطبوعات كلية الدراسات العليا ، ١٩٨٣) .
٣٩. الحواتي ، بركات موسى : قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٧) .
٤٠. خالــد ، منصور : جنوب السودان في المخيلة العربية الصورة الزائفة والقمع التاريخي (لندن : دار تراث للنشر ، ٢٠٠٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤١. خـلاف ، عـبد العلـيم : كشوف مصر الأفريقية في عـهد الخديو إسمـاعيل ١٨٦٣ ـ ١٨٧٩(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩) ز
٤٢. خوجلـي ، خليفة : المثقفون السودانيون والطائفية (دمشق : منشورات دار علاء الدين ، ١٩٩٩) .
٤٣. ديـاب ، أحمـد إبراهيم : العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ـ١٩٢٤ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥) .
٤٤. دياب ، أحمد إبراهيم : ثورة ١٩٢٤ دراسة ووقائع (القاهرة : مطبعة الجبـلاوي ، ١٩٧٧) .
٤٥. ديـاب ، أحمد إبراهيم : دور الوحدات العسكرية السودانية في ثورة ١٩٢٤(د.م : د.ن ، د.ت) .
٤٦. الرافعي ، عبد الرحمن : ثورة ١٩١٩ تاريخ مصـر القومي مـن سنة ١٩١٤ ـ ١٩٢١ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٧) .
٤٧. الرافعـي ، عـبد الـرحمن : عهـد إسماعيل ، ج١ ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية المصرية ، ١٩٤٨) .
٤٨. الرافعي ، عبد الرحمن : في أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٧) .
٤٩. الرافعي ، عبد الرحمن : مصر والسودان في أوائل عهد الإحتلال (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣) .
٥٠. الرافعي ، عبد الرحمن : عهد محمد علي (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٩) .
٥١. رزق ، يونان لبيـب : السـودان في المفاوضـات المصرية البريطانية ١٩٣٠ ـ ١٩٣٦ (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : معهد البحوث والدراسات والعلوم ، ١٩٨٤) .
٥٢. رزق ، يـونان لبيب : السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩ـ ١٩٢٤ (د.م : دار نافع للطباعة ، ١٩٧٦) .
٥٣. رزق ، يـونان لبـيب : تـاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣ (القاهـرة : د.ن ١٩٩٨) .
٥٤. رزق ، يونان لبيب : قضية وحدة وادي النيل بين المعاهدة وتغير الواقع الاستعماري ١٩٣٦ ـ ١٩٤٦ (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥) .
٥٥. رمـضان ، عبد العظيم : أكذوبة الاستعمار المصري للسودان (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥٦. رمضان ، عبد العظيم : مصر والحرب العالمية الثانية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨) .
٥٧. رمضان ، محمد رفعت : وضع السودان في نطاق العلاقات بين مصر والدولة العثمانية حتى ١٨٦٣ (القاهرة : د.ن ، ١٩٥٧) .
٥٨. رميح ، خلوت : مستقبل السودان أزمة الهوية ، أزمة الحكم ، أزمة الجنوب (د.م : دار جهاد للنشر ، ١٩٩٤) .
٥٩. رياض ، زاهر : السودان المعاصر منذ الفتح الفتح المصري حتى الاستقلال ١٨٢١-١٩٥٣ (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٦) .
٦٠. رياض ، زاهر : مصر دولة افريقية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩) .
٦١. رياض ، زاهر : مصر وأفريقيا (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦) .
٦٢. الزناتي ، عبد الوهاب : أزمات السودان بين الديمقراطية والدكتاتورية (القاهرة : دار غريب ، ٢٠٠٤) .
٦٣. سعودي ، عبد الغني : افريقية (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٩٧) .
٦٤. سعودي ، عبد الغني وآخرون : مشكلة جنوب السودان (القاهرة : مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٨١) .
٦٥. السورجي ، محمد : الجيش المصري في القرن التاسع عشر (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧) .
٦٦. شاكر ، محمود : السودان (بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٩٨٢) .
٦٧. الشامي ، صلاح الدين : السودان (الإسكندرية : منشاة المعارف ، ٢٠٠٠) .
٦٨. الشامي ، صلاح الدين : نهر النيل دراسة جغرافية تحليلية (الإسكندرية : منشاة المعارف ، ١٩٩٥) .
٦٩. شبيكة ، مكي : الخرطوم بين يدي المهدي وغوردن (الخرطوم : لجنة الدراسات الإضافية ، د.ت) .
٧٠. شبيكة ، مكي : السودان عبر القرون (القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٦) .
٧١. شبيكة ، مكي : السودان والثورة المهدية ، ج١ (جامعة الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٧٨) .
٧٢. شبيكة ، مكي : السودان والثورة المهدية من موضعه أبا إلى حصار الخرطوم ، ج٢ (جامعة الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٧٩) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧٣. شبيكة ، مكي : السودان والثورة المهدية من موقعة أبا إلى سقوط الخرطوم ، ج٣/٤ (جامعة الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٨٤) .
٧٤. شبيكة ، مكي : تاريخ شعوب وادي النيل مصر والسودان في القرن التاسع عشر (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٨٠) .
٧٥. شبيكة ، مكي : مقاومة السودان الحديث للغزو والتسلط (القاهرة : مطبعة الجبلاوي ، ١٩٧٢) .
٧٦. شعراوي ، حلمي : الأفريقيون والعرب وجهاً لوجه (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، د.ت) .
٧٧. شكري ، محمد فؤاد : الحكم المصري في السودان ١٨٢٠ ــ ١٨٨٥ (مصر : دار الفكر العربي ، ١٩٤٧) .
٧٨. شكري ، محمد فؤاد : مصر في مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١ ــ ١٨١٨ (القاهرة : دار الفكر ، ١٩٥٨) .
٧٩. شكري ، محمد فؤاد : مصر والسودان الوضع التاريخي للمسألة المصرية (القاهرة : دار الفكر ، ١٩٤٦) .
٨٠. شكري ، محمد فؤاد : مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ ــ ١٨٩٩ (مصر : دار المعارف ، ١٩٦٣) .
٨١. شلبي ، عبد الودود : الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨) .
٨٢. الشيخ ، رأفت : مصر والسودان في العلاقات الدولية (القاهرة :عالم الكتب ، ١٩٧٩)
٨٣. صالح ، محمد : تاريخ سواكن والبحر الأحمر (الخرطوم : الدار السودانية ، ١٩٨١) .
٨٤. صالح ، محمد عابدين : الصراع على السلطة في السودان (القاهرة : دار الأمين ، ٢٠٠٠) .
٨٥. الصاوي وجادين ، عبد العزيز ، محمد : الثورة المهدية مشروع رؤية جديدة (د.م : دار الفارابي ، ١٩٨٧) .
٨٦. الصاوي ، عبد العزيز حسن : حوارات الهوية والوحدة الوطنية في السودان (د.م : د.ن ، ١٩٩٤) .
٨٧. صبري ، محمد : تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩١) .
٨٨. صبري ، محمد : الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر (القاهرة : د.ن ، ١٩٤٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨٩. صديقي ، محمد المهدي : السياسة البريطانية في كينيا من الحماية حتى أيام ثورة الماوماو (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨١) .
٩٠. الضيقة ، حسن ، دولة محمد علي والغرب (الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، ٢٠٠٢) .
٩١. طربين ، أحمد ، تاريخ مصر والسودان الحديث المعاصر (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٤) .
٩٢. طه ، فيصل عبد الرحمن ، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ ــ ١٩٥٣ (أم درمان : مركز عبد الكريم ميرغني ، ٢٠٠٤) .
٩٣. عبد الجليل ، الشاطر بصيلي ، معالم تاريخ سودان وادي النيل (القاهرة : د.ن ، ١٩٦٧) .
٩٤. عبد الرحمن ، عبد الوهاب ، توشكي دراسة تاريخية لحملة عبد الرحمن النجومي على مصر (جامعة الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٧٩) .
٩٥. عبد الرحمن ، عبد الوهاب : مصر والسيادة على السودان نهاية حقبة تاريخية (دبي : دار القلم ، ٢٠٠٤) .
٩٦. عبد الرحيم ، مدثر : الامبريالية والقومية في السودان دراسة للتطور الدستوري و السياسي ١٨٩٩ ــ ١٩٥٦ (بيروت : دار النهار ، د.ت) .
٩٧. عبد الرحيم ، مدثر : مشكلة جنوب السودان طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية في تكوينها (الخرطوم : الدار السودانية ، ١٩٧٠) .
٩٨. عبد الله ، علي حسن : الحكم والإدارة في السودان (بيروت : دار المستقبل ، ١٩٨٦) .
٩٩. عبده ، علي إبراهيم : المنافسة الدولية في أعالي النيل ١٨٨٠ ــ ١٩٦٠ ، (القاهرة : د.ن ، ١٩٥٨) .
١٠٠. عبيد ، جميل : المديرية الاستوائية (القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧) .
١٠١. العدوي ، إبراهيم : يقظة السودان (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٩) .
١٠٢. عز الدين ، فاروق كامل : مشكلة جنوب السودان والعلاقات المصرية السودانية (مصر : جامعة الزقازيق ، ١٩٨٩) .
١٠٣. العطار ، نادر : العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا (دمشق : د.ن ، ١٩٦٢) .
١٠٤. العقاد ، عامر : وجاء مايو دراسة للكفاح الوطني السوداني (بيروت : دار الجيل ، ١٩٧٢) .
١٠٥. العقاد ، عباس محمود : سعد زغلول سيرة ونخبة (القاهرة : د.ن ، ١٩٣٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠٦. علـي ، عـبد الله : الـصراع بين المهدية والعلماء ١٨٨٢ ـ ١٨٩٩ (الخرطوم : مطبعة أبحاث السودان ، ١٩٦٨) .

١٠٧. عوض ، محمد حسن : قضية كفاح البطل علي عبد اللطيف (القاهرة : د.ن ، ١٩٥٨) .

١٠٨. عيـسى ، شـحاته : الكـتاب الأسود في الاستعمار البـريطـاني في مصر (د.م ، د.ن ، ١٩٦٥) .

١٠٩. غربال ، محمد شفيق : تـاريخ المفاوضـات المصرية البريطانية ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦ ، ج١ (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢) .

١١٠. القـدال ، محمـد سـعيد : الإمام محمد بن أحمد بن عبد الله ١٨٤٤ ـ ١٨٨٥ لوحة لثائر سوداني (جامعة الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم ، ١٩٨٥) .

١١١. القدال ، محمد سعيد : المهدية والحبشة دراسة في السياسة الداخلية والخارجية لدولة المهدية ١٨٨١ ـ ١٨٩٨ (جامعة الخرطوم : دار التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٧٣) .

١١٢. القـدال ، محمـد سـعيد : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ ـ ١٩٥٥ (الخـرطوم : د.ن ، ١٩٩٢) .

١١٣.قلـندر ، محمود : جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال ١٩٥٥ ـ ١٩٨٣ (دمشق : دار الفكر ، ٢٠٠٤) .

١١٤.كرومر : السودان ، تعريب عبد العزيز عرابي (القاهرة : الشركة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٦٠) .

١١٥. كولـوب ، مارسيل : تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب (د.م : د.ن ، ١٩٨٠) .

١١٦. ويفل : اللنبي في مصر ١٩١٩ ـ ١٩٢٥ ترجمة علي الأقطش ومصطفى فودة (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٩) .

١١٧. لودفيغ ، إميل : النيل حياة نهر ، ترجمة عادل زعيتر (مصر : دار المعارف ، ١٩٥١) .

١١٨. مارلـو ، جـون : تـاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ـ ١٨٨٢ ترجمة عبد العظيم رمضان (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦) .

١١٩. ماكسيج ، جون : القانون العرفي للدنكا في السودان ، ترجمة هنري رياض (بيروت : دار الجيل ، ١٩٩١) .

١٢٠. مالك ، محمد محجوب : المقاومة الداخلية للحركة المهدية ١٨٨١ ـ ١٨٩٨ (بيروت : دار الجيل ، ١٩٨٧) .

١٢١. محمـد ، آمـال إبراهيم : الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (صنعاء : مركز الدراسات والبحوث العلمية اليمني ، ١٩٩٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٢٢. محمــد ، ظاهــر جاسم : تطور الحياة السياسية في السودان ١٨٩٩ ـــ ١٩٦٩ (القاهرة : المكتبة العصرية ، ٢٠٠٣) .
١٢٣. محمــد ، عوض : السودان الشمالي سكانه وقبائله (القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والنشر ، ١٩٥٦) .
١٢٤. محمد ، محسن : مصر والسودان الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٤) .
١٢٥. مراد ، محمد عدنان : بريطانيا والعرب (دمشق : دار طلاس ، ١٩٨٩) .
١٢٦. مرقص ، يواقيم رزق ، السودان في البرلمان المصري ١٩٣٦ ـــ ١٩٥١ ، ج٢ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣) .
١٢٧. مرقص ، يواقيم رزق : تطور نظام الإدارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩ ـــ ١٩٢٤ (القاهرة : الهيئة المصرية العام للكتاب ، ١٩٨٤) .
١٢٨.المــسدي ، محمــد جمال الدين : مصر والحرب العالمية الثانية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ١٩٧٨) .
١٢٩. مصطفى ، احمد عبد الرحيم : العلاقات المصرية البريطانية (جامعة الدول العربية : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٨) .
١٣٠. مــصطفى ، أحمــد عــبد الرحيم : مصر والمسألة المصرية (القاهرة : دار المعــارف ، ١٩٦٥) .
١٣١. مــصطفى ، حمدنا الله : التطور الاقتصادي في السودان ١٨٤١ ـــ ١٨٨١ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٥) .
١٣٢. مــصطفى ، عبد الله : العبابدة تحت الإدارة المصرية (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٠) .
١٣٣. مقار ، نسيم : الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان ١٨٢١ ـــ ١٨٤٨ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٨٥) .
١٣٤. مقــار ، نــسيم : البكباشي المصري سليم قبطان والكشف عن منابع النيل (القاهرة : د.ن ، ١٩٦٠) .
١٣٥. مقــار ، نـــسيم : مصر وبناء السودان الحديث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣) .
١٣٦. مكي ، حسن : السياسة التعليمية والثقافية و العربية في جنوب السودان (الخرطوم : المركز الإسلامي الأفريقي ، د.ن) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٣٧. منـــصور ، عـــبد الفـــتاح عبد الصمد : العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي ١٨٩٩ ــ ١٩٢٤ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣) .

١٣٨. المهدي ، الصادق : يسألونك عن المهدية (د.م : دار القضايا ، ١٩٧٥) .

١٣٩. مورهـــيد ، الآن : النيل الأبيض ، ترجمة محمد بدر الدين خليل (مصر : دار المعارف ، ١٩٦٥) .

١٤٠. مورهـيد ، الآن : النـــيل الأزرق ، تعريب عباس أبو الريش (بيـروت : دار الثقافــة ، ١٩٧٩) .

١٤١. ميرغنـــي ، ميمونة : حصار وسقوط الخرطوم ١٨٨٤ ــ ١٨٨٥ (جامعة الخرطوم : دار التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٧٢) .

١٤٢. السنحال ، محمـــد ســـلامة : نضال شعب السودان خلال قرن من الزمان (بيروت : الدار العربية للموسوعات ،٢٠٠٥) .

١٤٣. نـــصر ، السيد يوسف : الوجود المصري في أفريقيا في الفترة ما بين ١٨٢٠ ــ ١٨٩٩ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١) .

١٤٤. نـــوت يوه ، جون قاي : جنوب السودان آفاق وتحديات (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠) .

١٤٥. هولت : الأولياء الصالحون والمهدية في السودان ، ترجمة هنري رياض وزميلة (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٦٩) .

١٤٦. هـــولت : دولة المهدية في السودان عهد الخليفة عبد الله ١٨٨٥ ــ ١٨٩٨ ، ترجمة هنري رياض وآخرون (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧٣) .

١٤٧. ويـــدز : دونالد ، تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء ، ترجمة راشد البراوي (القاهرة : مكتبة الوعي ، ١٩٩٢) .

١٤٨. يانج ، جورج : تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل ، ترجمة علي شكري (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٠) .

١٤٩. يحيى ، جلال : مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر (مصر : دار المعارف ، ١٩٦٧) .

١٥٠. يحيـــى ، جـــلال : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩) .

١٥١. يحيى ، جلال : العالم العربي الحديث ج١ (د.م ، د.ن ١٩٩٨).

١٥٢. البر ، ابيل : قضايا الحرب والسلام في جنوب السودان ، ترجمة هنري رياض (بيروت : دار الجيل ، ١٩٩٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب ــ الأجنبية :

1. Abd Al – Rahim . Muddathir : Imperialism and Nationalism in the Sudan 1899 – 1956 (London : Oxford . 1969) .
2. Ali ..Abbas Ibrahim Muhmmad : the Bretish the Slave Trade and Slavery in the Sudan 1820 – 1881 (Cairo : 1992) .
3. Ballahce . Edgar . G : the Secret War in the Sudan 1955 – 1972 (London : Faber Limited . 1977) .
4. Bullard . Reader : Britain and the Middle East (London : 1963) .
5. Cambridge History of Africa . Vol 6 (Greet Britan : University of Cambridge . 1985) .
6. Cann . L . H . and Peter Duigrian : Colonialism in Africa 1870 – 1960 Vol 1 (Greet Britain : Cambridge . 1969) .
7. Collins . Robert : the Southern Sudan 1883 – 1898 (London : Yale University Press . 1962) .
8. Cookey . S.J. S : Britain and the Congo Question (Great Britain : Humanities Press . 1968) .
9. Daly . M . W : Imperial Sudan the Anglo – Egyption Condominium 1934 – 1956 (London : Cambridge . 1991) .
10. Eprile . Cecil : War and Peace in the Sudan (London : 1974) .
11. Evans . Pritchard : the Azande History and Political Institution (London : Oxford . 1917)
12. Gray . Richard : Ahistory of the Southern Sudan 1839 – 1889 (United States of America : Greenwood . 1978) .
13. Hempestons . the New Africa (London : 1960) .
14. Hill . Richard : Slatin Pasha (London : Oxford University Press . 1965) .
15. Hill . Richard : Egypt in Sudan 1820 – 1881 (London : Oxford . 1966) .
16. Hill . Richard : on the Frontiers of Islam (London : Oxford . 1970) .
17. Hill . Richard : the Gordon Literture (Derham University . 1955) .
18. Hnobert . Voll and Sarah Btts Voll : Sudan (London : 1985) .
19. Holt . the Mahdist State in the Sudan 1881 – 1898 (Great Britain : Oxford . 1958) .
20. Holt . P . M : A history of the Sudan (London : Longman . 1989) .
21. Holt . P . M : A modern History of the Sudan From the Funi Sultanate to the Present Day (London : Wedenfeld and Nicolson . 1963) .
22. Kanya . A . S . Forstner : the Conquest of the Western Sudan (Great Britain : Cambridge . 1969) .
23. Kapteijns . Lidwijns : the Faith and Sudanic Tradition the History of the Masalit Sultanat 1870 – 1930 (London : Melburne and Nenley . 1985) .
24. Khalil . Muhammad : the Arab Status and the Arab League Adocementary Record Vol.2 (Beirut . 1962) .
25. Lazaras . Leek : Dinka Persistence to Condominium Rule 1902 – 1932 (Great Britain : Biddles Ltd Gulld Ford . 1963) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

26. Magnus . Philip : Kitchener Portrait of an Imperialist (London : John Murray . 1958) .
27. Marlowe . John : Anglo – Egypt Relation 1800 – 1956 (London : Frank Cass . 1965) .
28. Marlowe . John : Mission to Khartoum (London : Fictorgolicz . 1969) .
29. Marlow . John : Cromer in Egypt (London : Elek Books . 1970) .
30. Moorehead . Alan : the White Nile (U.S.A : New York . 1964) .
31. Omer . Abd Al – Moneim . the Sudan Question Bas on British Documents (Cairo : Mispress . 1952) .
32. Richmond . J . C : B . Egypt 1798 – 1952 (London : Methuem . 1977) .
33. Shibieka . Mekki . British Policy in the Sudan 1882 – 1902 (London : Oxford . 1952) .
34. Shukry . M . F : Equatoria 1874 – 1876 (Cairo : Cairo University Press . 1953) .
35. Shukry . M . F : Gordon at Khartoum 1884 – 1885 (Cairo : Dar El – Fiker Elarbi . 1951) .
36. Strog . Mark : Cap to Cairo (London : 1973) .
37. Theobald : Ali Dinar Last Sultan of Darfur 1898 – 1916 (Great Britan : Longmans . 1965) .
38. Theobald : the Mahdiya (London : Longmans . 1966) .
39. Wingate . Ronald . Wingate of the Sudan (London : John Murry . 1955).

سابعاً : البحوث والمقالات .

أ ــ العربية :

١. إبراهيم ، حسن أحمد :" الفكر السياسي عند مهدي السوداني"، مجلة دراسات افريقية ، ع٣ ، ١٩٨٧ .
٢. إبــراهيم ، صلاح أحمد : " المثقف السوداني في منارة التحرير"، مجلة الأنوار البيروتية ، ع ٢٥ ، ١٩٨٧ .
٣. أبــو مــنقة ، الأمــين : " العلاقــات السودانية النيجيرية في إطار المهدية "، مجلة دراسات افريقــية ، الخرطوم ، ع٨ ، ١٩٩١ .
٤. البكري ، توفيق : " في بلاد النيام نيام"، مجلة الثقافة ، القاهرة ع٣٧ ، ١٩٣٩.
٥. تمــام ، تمــام همــام : " موقــف عصبة الأمم من الغزو الايطالي للحبشة "، مجلة دراسات أفريقيــة ، الخرطوم ، ع٩ ، ١٩٨٠ .
٦. الجاســم ، نجــاة عــبد القادر : " دور الإدارة البريطانية في مشكلة جنوب السودان "، مجلة البحوث والدراسات العربية ، ع٢٣ ، حزيران / تموز ١٩٩٥ .
٧. الجمــل ، شوقي : " مصر والبحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، المجلة التاريخية المصرية ، ع٦ ، ١٩٥٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨. حـــراز ، الـــسيد رجـــب : " الأزمة المالية في عصر الخديو إسماعيل ، أسبابها ، تطورها ، نتائجها "، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ع٢٧ ، ١٩٦٥ .
٩. خلـــيل ، محمد : " الأمن القومي السوداني ومشكلة الجنوب "، مجلة السياسة الدولية ، ع٨٦ تشرين أول ١٩٨٦ .
١٠. رزق ، يونان لبيب : " فاشودة الصغيرة ١٨٩٩ ـ ١٩٠٦ "، المجلة التاريخية المصرية ، مج ١٥ القاهرة ١٩٦٩ .
١١. رزق ، يـــونان لبيب : " الأصول التاريخية لمشكلة جنوب السودان"، مجلة الهلال ، القاهرة ، كانون أول ١٩٦٦ .
١٢. الـــسيد ، ناصر : " التعليم في جنوب السودان بين الوطنية والتبشير والاستعمار"، مجلة كلية الآداب ، جامعة الخرطوم ، ع١ ، ١٩٧٢ .
١٣. سيد إسماعيل ،عثمان : " حركتا الشيخ عثمان بن فودى ومحمد أحمد المهدي"، مجلة دراسات افريقية ، الخرطوم ، ع٢ ، ١٩٨٦ .
١٤. شعراوي ، حلمي : " المسالة السودانية الرؤية في الجنوب"، مجلة كتابات سودانية ، القاهرة ، ع٢٣ ، ٢٠٠٣ .
١٥. شـــكري ، محمـــد فـــؤاد : " صـــفحة من تاريخ السودان الحديث رحلة محمد علي باشا إلى فازوغلي ١٨٣٨ـــ ١٨٣٩ "، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ع٨ ، ١٩٤٧ .
١٦. الصادق ، رباح : " نساء أم درمان أثناء فترة المهدية "، مجلة دراسات سودانية ، القاهرة ع٦ ١٩٩٥ .
١٧. صـــالح ، كمـــال عثمان : " التبشير والسياسة التعليمية في جبال النوبة ١٨٩٩ ـــ ١٩٥٦ "، مجلة دراسات أفريقية ، الخرطوم ، ع١ ، ١٩٧٥ .
١٨. صـــغيرون ، إبـــراهيم الـــزين : " لمحات تاريخية عن دور السودان والسودانيين في انتشار الإسلام في أوغندا "، مجلة كلية الآداب ، جامعة الخرطوم ، ع٤ ، ١٩٨١ .
١٩. صـــفوت ، محمـــد مـــصطفى : " موقف ألمانيا إزاء الاحتلال الإنجليزي لمصر"، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، مج٤ ، ١٩٤٨ .
٢٠. عـــبد المجيد ، عبد العزيز : " موطن المهدية الأول لجزيرة أبا "، مجلة الثقافة ، القاهرة ، ع ٦٧ ، ١٩٤٠ .
٢١. عبد ، علي إبراهيم : " أزمة فاشودة ١٨٩٨ "، المجلة التاريخية المصرية ، ع٦ ، ١٩٥٧ .
٢٢. عـــثمان ، خالد حسين : " مؤتمر الخريجين ونشأة الأحزاب السياسية "، مجلة كتابات سودانية القاهرة ، ع٥ ، ١٩٩٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٣. عجــوبة ، مختار : " مشكلة جنوب السودان وأثرها على العلاقات العربية الأفريقية "، مجلة المستقبل العربي ، ع٨٨ ، حزيران ١٩٨٦ .
٢٤. عطــية ، الطــيب حاج : " الدعوة والدعاية عند المهدي "، مطبوعات قسم التاريخ ، جامعة الخرطوم ، ع٢ ، ١٩٨٧ .
٢٥. علي ، خالد حنفي : " السودان وأوغندة عوامل التأزم والإنفراج "، مجلة السياسة الدولية ، ع ١٤٨ ، نيسان ٢٠٠٢ .
٢٦. عــودة ، عــبد الملك : " مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة والانفصال"، مجلة السياسة الدولية ، ع١٠٩ ، تموز ١٩٩٢ .
٢٧. فرح ، فيصل عبد العزيز : " ملامح من شخصية الإمام محمد أحمد المهدي "، مجلة البيان ، السودان ، ع١١ ، ١٩٧٨ .
٢٨. كريتــسا ، يوشــيكو : "مفهــوم الوطنية عند حركة جمعية اللواء الأبيض"، مجلة كتابــات سودانية ، القاهرة ، ع٥ ، ١٩٩٤ .
٢٩. " لــورد روزبــري والــسياسة البــريطانية في السودان ١٨٨٢ ــ ١٨٩٥ " مجلة الدراسات السودانية ، ع٢ ، ١٩٧٩ .
٣٠. مــصطفى ، محمد عبد الحفيظ : " السياسة البريطانية تجاه الإسلام في منطقة جبال النوبة "، مجلة دراسات افريقية ، الخرطوم ، ع٦ ، ١٩٩٠ .
٣١. مقار ، نسيم : " رحلة وادنجتون في السودان ١٨٢٠ــ ١٨٢١ "، المجلة التاريخية المصرية ، ع١٤ ، ١٩٦٨ .
٣٢. مــن مذكــرات اللورد كرومر : " الانسحاب من السودان وتسليمه لأبناء السلاطين "، مجلة الــقلم ، الخرطوم ، ع٢ ، ١٩٦٨ .
٣٣. مــن مذكــرات اللــورد كرومر : " غوردن كان متسرعاً ولا يصلح لمهمة السودان "، مجلة القــلم ، الخرطوم ، ١٩٦٨ .
٣٤. منــسي ، محمد صالح : " أتباع سان سيمون في مصر ١٨٣٣ ــ ١٨٣٦ "، المجلة التاريخية المصرية ، ع١٧ ، ١٩٧٠ .
٣٥. موســى ، ســلامة : " تــاريخ الحركة الوطنية المصرية نشوئها وتطورها "، مجلة الهلال ، القاهرة ، ج٣ ، ١٩٢٨ .
٣٦. موســى ، فيــصل محمد : " الكنيسة ودورها في السياسة التعليمية في جنوب السودان تحت الإدارة البريطانية "، مجلة دراسات افريقية ، الخرطوم ، ع١٢ ، ١٩٨٥ .
٣٧. نــور الدين ، أحمد كمال : " مستقبل السودان والتحديات الراهنة "، مجلة الباحث العربي ، ع ٤٦ ، ٩٧/ ١٩٩٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٨. وثـيقة غير منشورة عن تاريخ الصراع البريطاني الفرنسي في أعالي النيل ، مجلة دراسات أفريقية ، الخرطوم ، ع١ ، ١٩٧٣ .

٣٩. يوسـف ، حسن الله الحاج : " أصول مشكلة جنوب السودان "، مجلة دراسات عربية ، ع٥ ، ١٩٦١ .

ب ــ الانجليزية :

1. Ali . Abbas : " British Militery Officers and the Sudan 1886 – 1896 " S.N.R.Vol54 . 1973 .
2. Alice . Moor Harell : "Decline in European Trade in the Sudan From the Mid – Nineteenths Century " Middle Eastern Studies . Vol 39 . July 2003
3. Alice Moore Harell : " the Turc Egyption Army in Sudan on the Eve of the Mahdiya 1877- 1880" Middle East Studies . Vol 31 . 1999 .
4. Bjarkdo . Anders : " the Territorial Unification and Administer Divisions of Turkish 1821 – 1885" S.N.R. Khartoum . Vol 79 . 1997 .
5. Gulla . Sheikh Ali : " the Defeat of Hicks Pasha" S.N.R. Vol 8 . 1925 .
6. Judd . Denis: " Gordon of Khartoum " History to Day . Vol 35 . 1985 .
7. Maud . p : "Exploration in the Southern Bordel and Abyssinia" Geographical Journal . Vol123 . 1909 .
8. Reid. J.A: "Some Notes of the Kalifa Abdallah" S.N.R. Vol 20 . 1938 .
9. Sanderson : " Educational Development in the Southern Sudan " S.N.R. Khartoum . Vol 44 . 1962 .

ثامناً : الندوات والمؤتمرات .

١. أبو دية ، احمد : عوامل إثارة الصراع الاثني في جنوب السودان ومشروعات تقويته ، أوراق المؤتمر الأول للباحثين في العلوم السياسية ، أفريقيا في عصر التحولات العالمية (الأردن : جامعة آل البيت ، ٢٠٠٢) .

٢. التقريـر الاسـتراتيجي الأفريقـي العـام ٢٠٠١/٢٠٠٢ : جامعـة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية (د.م : شركة دار يوسف كمال للطباعة ، ٢٠٠٢) .

٣. ديـاب ، احمـد إبـراهيم : إيديولوجية الوحدة بين مصر والسودان ، المؤتمر العالمي الرابع لحوض النيل (جامعة الخرطوم : معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية ، ١٩٨٢) .

٤. عودة ، عبد الملك : حالة جنوب السودان ، ندوة التعددية في الدول العربية (عمان : المركز الأردني للدراسات والمعلومات ، ١٩٨٦) .

٥. فـضل ، يوسـف حـسن : بعض مظاهر تفاعل المؤثرات الإسلامية في دول وادي النيل ، المؤتمر العالمي الرابع (جامعة الخرطوم : معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية ، ١٩٨٢) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٦. فضل ، يوسف حسن وآخرون ، مداولات الندوة العالمية للاحتـفال المئوي بالإمام المهـدي (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٠) .
٧. قاسم ، جمال زكريا : العرب والرق في أفريقيا ، وقائع ندوة مسألة الرق في أفريقيا (تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٩) .

تاسعاً : الرسائل الجامعية .

أ ـ العربية :

١. إبـراهيم ، نعمـات بـشير : المجلس الاستشاري لشمال السودان ١٩٤٤ ـ ١٩٤٨ ، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم ، ١٩٩٢ .
٢. التيجانـي ، صـلاح : المهديـة في شرق السودان ، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطـوم ، ١٩٦٧ .
٣. الـدار آدم ، عـوض جبر : العلاقة بين المهدية والصوفية في السودان ، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين ، ١٩٩٨ .
٤. صالح ، عثمان عمر فضل ، العلاقات بين سلطة دارفور والحكم التركي المصري ١٨٢١ ـ ١٨٨٤ ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .
٥. عـبد الغفـار ، سـراج الدين : الصراع في جبال النوبة ، رسالة ماجستير ، جامعة أفريقيا العالمية ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، ١٩٨٦ .
٦. عـثمان ، احمـد : الجزيرة في خلال المهدية ١٨٨١ ـ ١٨٩٨ ، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧٠ .
٧. القدال ، محمد سعيد ، السياسة الاقتصادية لدولة المهدية ، رسالة دكتوراه ، جامعة الخرطوم ، ١٩٨١ .
٨. محجوب ، عثمان السيد : سكك حديد السودان ، النشأة ، التطور والآثار ١٨٩٦ ـ ١٩٦٢ ، رسالة ماجستير ، جامعة وادي النيل ، ٢٠٠٠ .
٩. محمـد ، عبد الغفار : الحركات الدينية والقبلية المعارضة للمهدية ١٨٨١ ـ ١٨٩٩ ، رسالة ماجستير ، جامعة أم درمان ، ١٩٩٠ .
١٠. المهـيدات ، جوهـر : بـريطانيا والحركة المهدية في السودان ١٨٨١ ـ ١٨٩٩ ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٢ .
١١. نواصـرة ، قاسـم : الموقف البريطاني والفرنسي من الحكم المصري لبلاد الشام ١٨٣١ ـ ١٨٤١ ، رسالة دكتوراه ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٦ .

ب ـ الأجنبية :

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1. Hammonds : Nanncy Jones : Gladston Egypt and the Sudan 1880 – 1885 . Master of Arts (North Texas University . 1975) .
2. Shukry.M.F : the Kedive Ismaill and Slavery in the Sudan 1863 – 1879 (Cairo : Library La Renaissance . 1937) .

عاشراً : الموسوعات والمعاجم .

أ ــ العربية :

١. الأنــصاري ، ناصــر : موسوعة حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم مع صورهم وأعلامهم ورموزهم (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٧) .
٢. الزركلــي ، خيــر الدين : الأعلام قاموس تراجم ، ج١ (بيروت : دار العــلم للملايــن ، ١٩٧٩) .
٣. الطعمي ، محيي الدين : معجم باشوات مصر (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٢) .
٤. غــربال ، محمــد شــفيق : الموسوعة العربية الميسرة ، ج١ (بيروت : دار نهضة لبنان ، ١٩٨١) .

ب ــ الأجنبية :

1. the New Encyclopedia Britannica (U.S.A : University of Chicago . 1990)

حادي عشر : المجلات والصحف .

١. العروة الوثقى ، القسم الأول ، ٣ نيسان (ابريل) ١٨٨٤م .
٢. منتخبات المؤيد ، مج١ ، السنة الأولى ، ١٨٩٠ ، القاهرة ، مطبعة المؤيد ، ١٩٠٦م .
٣. مجلة الهلال ، القاهرة ، دار الهلال ، ج٤ ، أول كانون أول (ديسمبر) ١٨٩٢م .
٤. مجلة الهلال ، القاهرة ، دار الهلال ، ج٨/٩ ، نيسان/أيار (ابريل/مايو) ١٨٩٣م .
٥. مجلة المقتطف ، القاهرة ، مج٢٩ ، تموز (يوليو) ١٩٠٤م .
٦. مجلة المقتطف ، مج٥ ، ج٣ ، آذار (مارس) ١٩١٧م .
٧. مجلة السياسة الأسبوعية ، القاهرة ، ٣٠ كانون أول (ديسمبر) ١٩٢٦م .
٨. مجلة السياسة الأسبوعية ، القاهرة ، ١٠ آذار (مارس) ١٩٢٨م .
٩. جريدة حضارة السودان ، السودان ، ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٦م .
١٠. جريدة الشعب ، الخرطوم ، ٢٤ آذار (مارس) ١٩٩٢م .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملخص باللغة العربية

إعداد الطالب

جوهر موسى النهار مهيدات

إشراف

الدكتور : احمد الجوارنه

تبحث هذه الدراسة في سياسة بريطانيا وأثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان خلال حكمها بالمشاركة مع مصر للسودان بين عام ١٨٩٩ ــ ١٩٥٦م ، تلك السياسة التي تمخضت عن خلق كيان متميز وذي نزعة انفصالية عن شمال السودان ، وجعلت السودان يعاني لسنوات طوال بعد استقلاله من أثارها المدمرة على كافة قطاعات التنمية ، كما أدت تلك السياسة إلى توتر العلاقات الحدودية بسبب تداخل القبائل بين السودان وجيرانه من الدول الأفريقية .

جاءت الدراسة لتوضح فكرتها الرئيسية في مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة ، ففي المقدمة بين الباحث أهمية الدراسة والأمور التي تسعى لإثباتها ، مع تحليل لبعض الوثائق الغير منشورة التي استخدمت في الدراسة ، واشتمل التمهيد على عرض سريع ومقتضب لأحوال جنوب السودان ، من ناحية حدوده مع الدول المجاورة ومدى تأثيرها على العلاقات الثنائية بين الطرفين ، كما تناول الحديث عن الأصول العرقية واللغوية والدينية عند سكان الجنوب .

وناقش الفصل الأول فترة الحكم المصري والمهدي ومدى تأثيرها على جنوب السودان ، وما صاحب هذه الفترة من نشاط أوروبي استعماري للسيطرة على أواسط أفريقيا ، وكانت بريطانيا أنشط هذه الدول عن طريق دفع رحالتها وجمعياتها الجغرافية والتبشيرية لتمهيد الطريق للتغلغل البريطاني مستقبلاً في القارة ، واستطاعت الحكومة البريطانية بعد دراستها لواقع أواسط أفريقيا وهضبة البحيرات الأفريقية تكوين صورة ضرورة السيطرة على تلك المناطق وإبعاد أية أطماع أوروبية عنها ، واستغلت مساعيها بمطاردة تجار الرقيق للتوغل في تلك المناطق ومنها مناطق جنوب السودان ، وخلال فترة حكم المهدية أجبرت الحكومة البريطانية الخديو توفيق على سحب القوات المصرية من السودان ليصبح أرضاً مباحة ومن ضمنه الجنوب السوداني ، وعندما برزت لبريطانيا الأطماع الأوروبية في تلك الأرض المباحة ، عملت على عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الأوروبـــية ، والتي تمكنت بموجبها من جعل منطقة جنوب السودان منطقة نفوذ خاصة بها ، تستطيع من خلالها الوصول إلى البحيرات الاستوائية ثم إلى جنوب السودان .

وتـــناول الفصل الثاني من الدراسة سياسة بريطانيا في جنوب السودان منذ قيام الحكم الثنائـــي حتـــى قـــيام ثورة عام ١٩١٩م في مصر ، والحقيقة أن سياسة بريطانيا في جنوب الـــسودان خـــلال هـــذه الفترة اتسمت بمحاولاتها فرض السيطرة على تلك المناطق أولاً ، ثم الـــسعي إلـــى تطبيق السياسة الجنوبية الانفصالية ، ولكن هذا التطبيق لم يأخذ شكله العملي ، فاقتصر ذلك على إفساح المجال للإرساليات التبشيرية للقيام بمهام الحكومة ، وذلك لقلة موارد الحكومة السودانية في تلك الفترة نتيجة اعتمادها على الخزينة المصرية .

وفي الفصل الثالث من الدراسة ، تناول الباحث سياسة بريطانيا في فصل الجنوب عن الـــشمال ، والتـــي بـــرزت مع المذكرات التي قدمت للجنة ملنر ، وإنشاء الإدارة اللامركزية ومحـــاكم التفتيش ، كما عملت الإرساليات التبشيرية وبدعم مادي ومعنوي من الحكومة على ترسيخ اللغة الانجليزية واللهجات المحلية ، مع مراعاة أساليب ومناهج التدريس لذلك ، وكانت مذكـــرة ماكمايكل السكرتير الإداري هي الأساس الذي بنيت عليه سياسة الفصل ، وذلك من خلال إلزامها لمديري ومفتشي المراكز الجنوبية بتطبيق ما جاء بها ، بإبعاد التجار والموظفين الشماليين عن الجنوب مع ترسيخ استخدام اللغة الانجليزية بين القوات الاستوائية والموظفين ، ولكـــن بـــروز الحركة الوطنية في أواخر العقد الرابع وانتقاداتها لسياسة الحكومة ، أدى إلى تفكير الحكومة بضرورة تغيير سياستها في الجنوب .

وناقش الفصل الرابع والأخير سياسة التخلي عن فصل جنوب السودان عن شماله ، من حيث بيان مقدمات تلك السياسة وما تمخضت عنه قرارات مؤتمر إدارة السودان ومؤتمر جوبا التـــي كانت تأييداً لمذكرة السكرتير الإداري روبرتسون ، في تكوين جمعية تشريعية اتحادية للشماليين والجنوبيين ، ولكن هذه المؤسسة الدستورية وما صاحبها من إنشاء المجلس التنفيذي ، لـــم تكن إلا وسيلة لزيادة الجفوة بين الشمال والجنوب وخاصة ما يتعلق بمناقشات الجمعية لقـــضيتي الحكم الذاتي والتعليم ، وازدادت الجفوة في عهد الحكم الذاتي ، الأمر الذي أدى إلى قـــيام تمـــرد آب ١٩٥٥م ، وخلصت الدراسة إلى بيان أن سياسة بريطانيا في الجنوب كانت الـــسبب الرئيسي لما عاناه السودان منذ استقلاله حتى الآن ، من قيام الحرب الأهلية وما أدت إليه من انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان بشكل عام .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ABSTRACT

by

Jawhar Mousa Al Nahar Mhaidat

Supervisor

Dr. Ahmad Al Jawarneh

The present study investigates the Britain policy and effects on creation of South Sudan problem during co-ruling of Sudan with Egypt from 1899-1956. The policy which resulted in a distinct entity with a separatist tendency from North Sudan, caused Sudan to experience very difficult years long after independence, and created tans-border tensions as a result of tribal interrelatedness between Sudan and its neighboring African states.

To make salient its major theme, the current study includes introduction, prelude, four chapters and a conclusion. The introduction explained importance of this study, hypotheses to be proved, with an analysis of some unpublished documents used in the study. The prelude presented a brief overview on condition in South Sudan in terms of borders with neighboring countries and how influential would be such border on the bilateral relations. Ethnic, language and religious origins of South Sudanese population were also discussed.

Chapter one addresses the Egyptian-Mahdi ruling period, effects on the South Sudan area, and accompanying European imperialistic activity that was aiming at taking over the central Africa region. Britain was the most effective in that regard motivating its travelers, geographic and missionary societies to pave the way for British future penetration into Cairo. Surveying the central Africa and African Lake regions, the British government was successful in its plan to dominate those regions and frustrate any European pursuits. Britain initiated its penetration attempts into such regions including South Sudan, by chasing salve traders. During

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Khedival reign, the Britain government forced Khedive Tawfiq to withdraw his Egyptian troops out of Sudan to become a penetrable land including South Sudan area. Being alert to the European greed in that penetrable land, Britain sought to conclude bilateral agreements with other European countries thereby South Sudan area became an exclusive interest area for Britain from which the Tropical Lakes and South Africa would be easily accessible.

Chapter two addresses the Britain policy in South Sudan since establishment of the Dual Rule until the Egyptian 1919 revolution. In reality, Britain policy during that period was characterized by attempts to take over those regions first and then application of a separatist policy of South. Such attempts had not put into practice, and attempts were confined to allow missionaries to assume the role of government due to lack of governmental resources in Sudan during that period in which Sudanese government was dependent on the Egyptian treasury.

Chapter three approaches Britain policy in separating the South from North, the policy which was made clear in memorandums submitted to Milner Committee, and signaled to by creation decentralized administration, and Inquisition Courts. The missionaries with moral and material support from the government worked on instillation of the local dialects and English language too with consideration to pedagogy methods. A memorandum by McMichael, the administrative secretary, was the basis on which separation policy was based, when imposed on directors and superintendents of southern centers to strictly adhere to its imperatives, namely to exclude Northern officers and traders from the South, and encouraging English Language among officers and tropical forces. The emergence of the national movement by the end of the 4th decade and its frequent criticism directed to the government policy, led government to reconsider its policy in South.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Chapter four discusses the policy of abandonment of separating South from North Sudan, identifying forerunner of such policy, resultant decisions by Sudan Administration and Juba conferences that were in support of a memorandum by the Administrative secretary Robertson in establishment a federal legislature assembly for both Northern and Southern people. Unfortunately, such constitutional assembly and its accompanying executive council were not but an increased gap between North and South, particularly concerning discussed centered around such issues as self rule and education.

The study concluded that Britain policy in South was the primary reason for Sudan sufferings since dependence to date including the civil war, disadvantaged economic and social development in Sudan in general.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University